مبادئ وأساسيات

المحاســبة المالـيـة

(الجزء الأول)

دكتور
كمال عبد السلام على حسن
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

دكتور
إبراهيم طه عبد الوهاب
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

١٩٩٦

توزيع
مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى
فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ
كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ
ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ
فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ
أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ
مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ
مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ
إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ
أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ
عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ
تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ
أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ
وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ
ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

المال هو عصب الحياة ، ومنذ أن خلق الله الأرض وما عليها جعل المال هو لغة المعاملات بين البشر ، وقد أكد رب العزة فى محكم كتابه القرآن الكريم أن حب المال يتمشى مع طبيعة الإنسان وحبه للتملك ، حيث قال الله تعالى فى وصف البشر ﴿ **وتحبون المال حبًا جمًا** ﴾ . كما أن المال هو بهجة الحياة وزينتها ، وقد جاء فى قوله تعالى بالقرآن الكريم ﴿ **المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابًا وخير أملاً** ﴾ صدق الله العظيم .

والمحاسبة هى لغة التعامل بالمال ، وقد ظهرت وزادت أهميتها مع تطور المجتمعات البشرية وتطور الجوانب المعرفية بها . وقد كان السبب المباشر فى ظهور المحاسبة هو ابتكار النقود كوحدة ثابتة لقيمة المال وكأساس للمبادلة والتعامل ، ويؤكد ذلك قوله تعالى : ﴿ **فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعامًا وليأتكم برزق منه وليتلطف** ﴾ [سورة الكهف – الآية ١٩ – القرآن الكريم] . كما أن استحداث طريقة كتابة الأعداد أدى إلى تطوير لغة التعامل وتسجيل المعاملات .

ولو حاولنا دراسة التطور التاريخى لعلم المحاسبة لوجدنا أن استخدامه كان ملازمًا للحضارات البشرية منذ العصر الفرعونى ، أى ما قبل التاريخ ، ووجوده كان موضع اهتمام القائمين بالإشراف على إدارة شئون الدولة ، وإذا رجعنا إلى سورة يوسف بالقرآن الكريم لوجدنا أن المحاسبة والتخطيط كانا الأساس فى إدارة شئون الدولة .

وقد ظهرت المحاسبة كعلم له أهميته واستقلاله منذ القدم ، ولكن نتيجة احتراق مكتبتى الإسكندرية وبغداد وما بهما من معارف ومخطوطات لم يكن من الممكن التعرف على نظريات هذا العلم وبداياته ، إلا أنه فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ظهرت فى إيطاليا نظرية علمية تضع أساسًا علميًا لقيد المعاملات وتشرح طريقة عملية لتسجيل العمليات التى يمكن التعبير عنها ماليًا ، وكان ذلك عام ١٤٩٤م .

وبالرغم من أن التطبيق والممارسة فى المحاسبة قد سبق الدراسات النظرية بمراحل عديدة ، إلا أن النظرية المحاسبية أخذت فى ترسيخ كيانها وبلورت أفكارها وركائزها مع

التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وأصبحت العلوم المحاسبية اليوم بفروعها المتعددة والمتطورة تأخذ فى الحسبان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشكلات المحاسبية ، الأمر الذى جعل المحاسبة نظامًا يخدم التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ويساعد على تدعيم وترسيخ تطور المجتمع ومنجزاته .

وفى هذا الكتاب سيتم عرض الأصول العلمية والتطبيقية للمحاسبة المالية والمبادئ والقواعد التى ينبغى اتباعها فى معرفة التسجيل المحاسبى للمعاملات المالية ، وتلخيص تلك المعاملات بغرض التوصل إلى نتائج العمل المحاسبى وتحقيق أهدافه .

وسوف ينقسم هذا المؤلف إلى قسمين بالإضافة إلى المقدمة :

- **المقدمة والقسم الأول للأستاذ الدكتور / إبراهيم طه عبد الوهاب**

ويتضمن هذا القسم المبادئ والأسس العلمية للمحاسبة المالية ، ويتم عرضها فى بابين: الأول فى طبيعة علم المحاسبة المالية ، والثانى فى التسجيل والتبويب المحاسبى للعمليات المالية .

- **أما القسم الثانى فهو للأستاذ الدكتور / كمال عبد السلام على حسن**

ويتضمن هذا القسم الأوراق التجارية وتصحيح الأخطاء والطرق المحاسبية ، وينقسم إلى ثلاثة أبواب يخصص كل باب منها لموضوع ، حيث سيخصص الباب الثالث لمعالجة الأوراق التجارية فى مراحلها المختلفة ، والباب الرابع لتصحيح الأخطاء ، والباب الخامس لطرق المحاسبة .

ونأمل أن يكون قد وفقنا الله فى عرض المادة العلمية ...

والله ولى التوفيق ،،،

المؤلفان

القسم الأول

المبادئ والأسس العلمية للمحاسبة المالية

للأستاذ الدكتور / إبراهيم طه عبد الوهاب

الباب الأول : طبيعة علم المحاسبة المالية

- تمهيد
- الفصل الأول – أهداف المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الأخرى .
- الفصل الثانى – الإطار العام للنظام المحاسبى .
- الفصل الثالث – مقومات النظام المحاسبى .

الباب الثانى : التسجيل والتبويب المحاسبى للعمليات المالية

- الفصل الأول – العمليات المالية وإجراءات الدورة المحاسبية .
- الفصل الثانى – تسجيل وتبويب العمليات التمويلية والرأسمالية .
- الفصل الثالث – تسجيل وتبويب العمليات الإيرادية .

الباب الأول

طبيعة علم المحاسبة المالية

- تمهيـــد .
- الفصل الأول : أهداف المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الأخرى .
- الفصل الثانى : الإطار العام للنظام المحاسبى .
- الفصل الثالث : مقومات النظام المحاسبى .

الباب الأول

طبيعة علم المحاسبة المالية

تمهيد :

منذ أن خلق الله الأرض وما عليها ، ومنذ أن أخرج آدم من الجنة ، عاش الإنسان على ظهر الأرض فى مراحل تطور ثابتة تاريخيًا ، وكان هدفه فى كل مرحلة منها إشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة .

فالإنسان فى العصر البدائى كان يطلب الأمان فى سكنى الكهوف وأعالى الأشجار، وكان يحصل على حاجاته من المأكل والملبس عن طريق صيد الحيوانات والاستفادة من لحومها فى إشباع رغبته من الطعام واستغلال جلودها فى صنع الملابس التى تقيه حر الصيف وبرد الشتاء .

وفى مرحلة تالية تجمع الإنسان فى جماعات وعرف التزاوج بين الرجل والمرأة ، وبدأت مرحلة من الاستقرار فى البيئة الاجتماعية ببناء الأكواخ للسكن ، واتسعت الحياة الاجتماعية نتيجة الإنجاب ، الأمر الذى جعل الإنسان يبحث عن وسائل جديدة لإشباع حاجاته المتعددة وحاجات أسرته فظهرت إلى الوجود حرف جديدة توفر المعيشة الملائمة ، وفى هذه المرحلة احترف الإنسان الرعى والقنص والزراعة وصيد الأسماك .

ونتيجة لتعدد الحاجات البشرية ، وتعدد أوجه الإنتاج وإدراك الإنسان للموارد التى وهبها الله له ، فقد أصبح يسعى إلى مزيد من الإشباع لحاجاته المتزايدة عن طريق تبادل الفائض لديه من إنتاجه الحرفى مع الفائض من إنتاج جيرانه وعشيرته .

وعليه ، يمكن القول إن تطور الحياة الاجتماعية ونمو وزيادة المجتمعات أدى إلى تطور الحياة الاقتصادية فى جميع جوانبها ، لدرجة أن الاقتصاديين قسموا الحياة الاقتصادية إلى عصور بحسب الازدهار الاقتصادى للأنشطة فيها ، فكان هناك عصر الزراعيين ، وعصر التجاريين ، وعصر النهضة ، وعصر الثورة الصناعية ، والعصر الحديث .

ومع نشأة النقود بأشكالها المختلفة وتطورها كوحدة للقيمة وقياس المعاملات ، ومع زيادة حاجة البشر ووجود فائض لدى فئات منهم يرغبون فى استبداله بالفائض من إنتاج الفئات الأخرى ، نشأت حرفة جديدة أو مهنة جديدة هى مهنة الوسيط أو التاجر ، وهو

الشخص الذى يقوم بشراء الفائض من إنتاج الآخرين ويعرضه فى مكان خاص به (أى ما يعرف بالمتجر حاليًا) ليبعه لمن يحتاج أو يرغب من العملاء أو المحتاجين إليه بسعر يزيد بنسبة ما عن ثمن الشراء لكى يتحقق له ربح نتيجة أعمال الوساطة التى يقوم بها .

ونظرًا لأن بعض الأفراد فى المجتمع قد لا تتوافر لديهم النقود لشراء احتياجاتهم إلا فى مواسم معينة أو أوقات محددة مثل مواسم حصاد المحاصيل أو مواسم الصيد أو الحصول على النتاج من الرعى أو مواسم جنى الثمار ، فإنهم كانوا يلجأون إلى التاجر للحصول على حاجاتهم من السلع الحاضرة على أن يقوموا بالسداد مستقبلاً ، وهنا نشأ ما يسمى بالبيع الآجل أو المعاملات الآجلة التى أطلق عليها فيما بعد الائتمان التجارى .

ونظرًا لأن الإنسان ذو طاقة محدودة ، وذاكرته ذات حجم محدود أيضًا ، فإنه قد يتذكر ما له وما عليه من معاملات إذا كانت محدودة ، وفى فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز أيام الأسبوع أو تتخطاها بقليل . أما إذا كانت المعاملات متعددة ومتشابكة وفى تزايد مستمر ، فإن الإنسان قد لا يستطيع أن يعى كل الأمور فى ذاكرته ، وهذا الأمر أدى إلى ضرورة إيجاد وسيلة لتسجيل المعاملات المالية والمديونيات والدائنيات لكى لا تضيع الحقوق على أصحابها . وفى ذلك أمرنا الله تعالى بالكتابة حيث وردت آية الدين فى سورة البقرة بالقرآن الكريم لتحث البشر على كتابة الديون ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ **يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه** ﴾ إلى آخر الآية الكريمة .

وعليه ، فإن معاملات التاجر المتعددة الآجلة منها والنقدية تحتاج إلى تسجيل وتبويب لكى يثبت دفتريًا ما له طرف الغير وما هو مدين به للآخرين حتى يمكنه أن يتوصل فى النهاية إلى معرفة نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة ويحدد مركزه المالى ، ومن هنا كانت هناك حاجة إلى المحاسبة كعلم وفن لتحقيق الأهداف المالية والمحافظة على الأموال والحقوق .

ونظرًا لتعدد الأشكال القانونية للمنشآت وتنوعها وتطورها مع تطور البيئة الإجتماعية والاقتصادية ، فإن المحاسبة ارتبطت بكثير من العلوم التى ظهرت لتخدم الإنسان وتعمل على رفع مستوى معيشته ، كما أن المحاسبة تعددت فروعها بعد قيام الثورة الصناعية فى أوروبا وظهور العديد من الشركات الصناعية ذات الإنتاج الكبير ورؤوس الأموال الضخمة ، وما ترتب عليه من انفصال الملكية عن الإدارة .

وعليه سوف نتناول طبيعة علم المحاسبة فى ثلاثة فصول متتالية .

الفصل الأول

أهداف المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الأخرى

نشأة علم المحاسبة :

نشأت المحاسبة وتطورت نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة أدت إلى ظهور الحاجة إلى معرفة جديدة تتمثل فى توثيق البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية للوصول إلى معلومات تساعد على معرفة نتيجة أعمال المنشآت التى تمارس نشاطًا اقتصاديًا بحيث تخدم هذه المعلومات أصحاب المنشأة والمتعاملين معها والقائمين عليها .

والمحاسبة من العلوم القديمة قدم التاريخ وما قبل التاريخ ، ولكن حدثت فجوة تاريخية اندثر فيها هذا العلم ، ثم ظهرت الحاجة إليه مرة أخرى وعاود المهتمون البحث فيه مرة أخرى منذ القرن الرابع عشر الميلادى نتيجة نمو المعاملات التجارية واستقرار أنظمة النقود واستخدامها كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات .

وقد كانت المنشآت الفردية هى الشكل القانونى السائد فى هذه الحقبة التاريخية ، وكان ينظر إلى المحاسبة كأداة لخدمة أصحاب المنشأة عن طريق تسجيل المعاملات ذات القيم المالية العديدة التى لا يمكن أن تعيها الذاكرة البشرية حسب تواريخ حدوثها من واقع المستندات المتعلقة بها .

وفى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادى ظهرت فى الأفق علامات تطور جديدة فى المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية . وقد كان لقيام الثورة الصناعية وظهور نظام الإنتاج الكبير أن تطورت الوحدات الإنتاجية وظهور شركات المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة التى لا يمكن لمجموعة قليلة من الأفراد أن تعمل على تمويلها ، الأمر الذى أدى إلى ضرورة التمويل عن طريق الاكتتاب العام وبالتالى انفصال الملكية عن الإدارة – وقد ترتب على استخدام الآلات البخارية فى هذه الآونة تعقد العملية الإنتاجية وزيادة استخدام عوامل الإنتاج ، وبالتالى صعوبة وتعقد الوظيفة الإدارية .

ونظراً لتطور دور الدولة فى تأدية الخدمات للمجتمع فقد قامت الحكومات بفرض ضرائب على الدخل وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وفى مرحلة تالية زاد تدخل الدولة فى شئون الإنتاج والاستهلاك رغبة فى حماية المصالح المتضاربة فى المنشآت التجارية

والشركات الصناعية .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن زادت الحاجة إلى المحاسبة داخل المنشآت لخدمة أطراف أخرى عديدة من المتعاملين معها بالإضافة إلى خدمة الإدارة العليا بالمنشأة وأصحاب رأس المال .

ونظراً للتطور الاقتصادى والتكنولوجى الهائل بعد الحرب العالمية الثانية وتعقد وتشابك الحياة الاقتصادية زاد تدخل الدولة فى شئون الإنتاج والاستهلاك رغبة منها فى دفع عجلة الإنتاج بعيداً عن الاحتكار لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع للنمو والتقدم وتحقيق الأرباح فى ظل المنافسة الشريفة وحماية أصحاب المصالح فى المنشآت المختلفة . وفى هذه الفترة أيضاً زادت حاجة المستثمر الخارجى للبيانات والمعلومات المحاسبية من أجل توجيه أمواله نحو الاستثمارات التى تحقق الصالح للمجتمع وتؤدى إلى تحقيق الأرباح .

ونتيجة لكل العوامل السابق ذكرها تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً وتعددت فروعها وأصبحت أداة لخدمة المجتمع ، بالإضافة إلى ارتباطها بكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى .

أهداف المحاسبة :

من الجدير بالإشارة أن فروع المحاسبة نشأت وازدهرت مع تطور المنشآت والوحدات الاقتصادية وتعقد مشكلات الحياة الاقتصادية وضرورة العمل على حلها عن طريق إيجاد وسيلة تساعد على تنظيم النواحى المالية والمعاملات المتعلقة بها .

وعلى الرغم من تعدد الفروع المختلفة لعلم المحاسبة إلا أنه يمكن القول إن أهداف المحاسبة تأخذ بعداً عاماً وأبعاداً خاصة .

فأما البعد العام لأهداف المحاسبة فإنه يتمثل فى البنود التالية :

١ - خدمة المجتمع فى كافة جوانب الحياة خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب المالية والمعاملات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة المتمثلة فى البيع والشراء والتصنيع والتسويق والخدمات الأخرى المرتبطة بتلك الأنشطة وغيرها من أنشطة الخدمات المتنوعة .

٢ - العمل على تركيز مفهوم التوازن والقياس السليم للنتائج وضبط المعاملات فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

٣- التأكيد على استخدام أسلوب التخطيط المحاسبى كأساس للتعامل داخل وخارج المنشآت والمؤسسات الاقتصادية .

٤- قياس مدى نجاح النشاط الاقتصادى فى المجتمع من حيث إشباع حاجات أفراد المجتمع ورفع درجة رفاهيته بتقديم مزيد من السلع والخدمات بتكاليف قياسية منخفضة .

٥- قياس مدى النجاح فى استثمار الأموال المملوكة للفرد أو الجماعة فى أعمال مشروعة تحقق الربح الحلال .

٦- تأكيد دور المعلومات المحاسبية فى صقل عقلية مستخدميها ، وقيامهم بالدور السليم الواجب عليهم تجاه المنشأة أو الجهة التى يعملون بها ، وتجاه أسرهم وتجاه المجتمع .

٧- استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية فى دراسة نتائج الماضى ومحاولة التخطيط للمستقبل بشكل أفضل وجيد .

٨- مساعدة الفرد على تنظيم حياته الخاصة بما اكتسبه من معلومات محاسبية سواء أثناء دراسته لعلم المحاسبة أو عند تعامله مع المعلومات المحاسبية .

٩- إمداد المتعاملين الخارجيين مع المنشأة والوحدات الاقتصادية بالمعلومات المالية التى تساعدهم على توجيه استثماراتهم الوجهة الصحيحة ، ومن أمثلة هؤلاء البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين والدائنين والجهات الحكومية .

أما البعد الخاص لأهداف المحاسبة فإنه يتمثل فى أهداف كل فرع من فروع علم المحاسبة على حدة والتى تختلف باختلاف الوجهة المحاسبية التى يتم التركيز عليها . إلا أنه يمكن القول إن الأهداف الخاصة للمحاسبة تتمثل فى :

أ - العمل على النمو المستمر للمنشأة وتوجيهها نحو النجاح بإضطراد .

ب- العمل على تحقيق أكبر رقم أعمال للمنشأة عن طريق تقديم أفضل منتج أو سلعة وأفضل خدمة للعملاء والمستهلكين أو المتعاملين .

جـ- العمل على تحقيق أقصى الأرباح الممكن الحصول عليها عن طريق تخفيض النفقات والتكاليف وتحسين جودة المنتج .

فروع علم المحاسبة :

سبق أن ذكرنا أنه نظراً للتطور الاقتصادى والتكنولوجى فى المجتمعات الحديثة ، وتعقد وتشابك الحياة الاقتصادية زادت الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل

اتخاذ القرارات اللازمة لتوجيه الاستثمار سواء بواسطة المستثمرين أو عن طريق الدولة بعد أن زاد تدخلها فى الحياة الاقتصادية لخدمة المجتمع ورفع مستوى النمو الاقتصادى لتحقيق أعلى مستوى رفاهية لأفراد المجتمع .

ومن ثم فقد تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً ونشأت فروع متعددة ومتخصصة فى المحاسبة وجميعها تهدف إلى توفير أكبر قدر من المعلومات المالية لتحقيق النمو والاستمرار للمنشآت والمساعدة فى تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة .

ومن المفيد الإشارة بإيجاز إلى الفروع الرئيسية للمحاسبة :

(١) المحاسبة المالية : Financial Accounting

وهى عبارة عن نظام للمعلومات يرتكز على مجموعة من الفروض والمبادئ والأسس التى تستخدم فى تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية التى تتم داخل الوحدة المحاسبية أو المنشأة بهدف التوصل إلى نتيجة نشاط تلك المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية محددة ، وتحديد المركز المالى الحقيقى لها فى نهاية نفس الفترة والمتمثل فى الممتلكات أو الحقوق المملوكة وكذلك الالتزامات أو المطلوبات عليها .

والهدف من المحاسبة المالية – التى هى محور دراستنا لهذا العام – هو توفير المعلومات المالية للمستثمرين أو المتعاملين مع المنشأة والجهات الخارجية الأخرى من خلال ما توفره من قوائم مالية .

(٢) محاسبة التكاليف : Cost Accounting

إن محاسبة التكاليف وسيلة أو أداة لحصر وتجميع وتحليل عناصر التكلفة المتعلقة بنشاط صناعى معين أو نشاط تجارى أو نشاط خدمى ، ثم دراسة هذه العناصر وترتيبها فى قوائم وتقارير وكشوف تستطيع الإدارة العليا بموجبها اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة لتخطيط وضبط تكلفة الإنتاج .

وعليه ، فإن محاسبة التكاليف تهدف إلى توفير البيانات المتعلقة بتكلفة الإنتاج ، والعمل على تحديد تكاليف المنتجات والأنشطة ، والرقابة على عناصر التكاليف بقصد تحقيق الكفاية ، بالإضافة إلى أنها وسيلة لخدمة الإدارة فى اتخاذ القرارات الإدارية التى تتعلق بتحديد أسعار المنتجات ، وتخطيط الإنتاج وتطويره .

(٣) المحاسبة الإدارية : Managerial Accounting

نظراً لأن جوهر العملية الإدارية هو اتخاذ القرارات التى تتعلق بحاضر ومستقبل المنشأة ، ونظراً لأن سلامة القرارات وجودتها يعتمد على دقة البيانات التى ترتكز عليها ، فقد ظهرت المحاسبة الإدارية كفرع حديث من فروع علم المحاسبة .

وتعمل المحاسبة الإدارية على توفير المعلومات والبيانات التى تساعد إدارة المنشأة على رسم سياساتها المستقبلة ، ووضع الخطط ، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ تلك الخطط والعمل على متابعة تنفيذها ورقابتها ، وتقييم الأداء . أى أن المحاسبة الإدارية تساعد الإدارة العليا للمنشأة على ممارسة وظيفتى التخطيط والرقابة من خلال صنع القرارات المتعلقة بالمستقبل .

(٤) المحاسبة الضريبية : Tax Accounting

يستهدف هذا الفرع من فروع علم المحاسبة العمل على إعداد البيانات المحاسبية بصورة تتلاءم مع قوانين الضرائب الموضوعة بالدولة والقوانين المعدلة لها ، وذلك تمهيداً لتحديد الوعاء أو الربح الخاضع للضريبة ، وتحديد مقدار الضرائب المستحقة للخزانة العامة . ومن الجدير بالإشارة أن الأحكام التى يحددها القانون الضريبى لتحديد الربح الخاضع للضريبة لا تتفق فى غالب الأحيان مع قواعد قياس الربح المحاسبى .

(٥) المحاسبة الحكومية : Public (Government) Accounting

يختص هذا الفرع من فروع علم المحاسبة لتسجيل المعاملات المالية فى الوحدات الحكومية ، ويهدف التسجيل المحاسبى فى الوحدات الإدارية الحكومية إلى الكشف عن مدى التزام تلك الوحدات بالإنفاق فى حدود الاعتمادات المالية المخصصة لها فى ميزانية الدولة .

وعليه ، فإن المحاسبة الحكومية تهدف إلى تسجيل ومتابعة التصرفات المالية للوحدات الإدارية الحكومية فى إطار محدد تحكمه القوانين واللوائح المنظمة للموازنة العامة للدولة .

(٦) المحاسبة القومية : National Accounting

تعمل المحاسبة القومية على دراسة نوعية النشاط الاقتصادى للدولة من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار ، وحساب هذه الأنشطة الأساسية بالأرقام ثم تصويرها فى جداول وحسابات فنية ، والعمل على إيضاح المركز المالى والاقتصادى للدولة خلال فترة زمنية معينة لعمل الدراسات الاقتصادية اللازمة بهدف إحداث تقدم اقتصادى بها .

ويمكن القول إن المحاسبة القومية تهدف إلى توفير البيانات التى تعكس الأداء الاقتصادى للمجتمع فى صورة تجميعية خلال فترة زمنية معينة ، وذلك من خلال تجميع البيانات المحاسبية من الوحدات المحاسبية والاقتصادية التى يتكون منها النشاط الاقتصادى للمجتمع .

(٧) المراجعة : Auditing

تعتبر المراجعة فرعًا مستقلاً من فروع علم المحاسبة ، ويمكن أن نطلق عليها لقب « علم العلوم المحاسبية » .

والمراجعة عملية منظمة تهتم بتجميع وتقييم الأدلة الموضوعية المتعلقة بما تم من أحداث اقتصادية ومعاملات مالية داخل المنشأة أو الوحدة الاقتصادية ، وإيضاح إلى أى مدى تم التحقق من سلامة نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى كما وردت بالسجلات المحاسبية ، عن طريق تقرير يعمل على توصيل نتائج أعمال المراجعة إلى المهتمين بها .

وتساعد مراجعة البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية على دعم الثقة فى تلك البيانات والمعلومات ، كما تؤدى إلى تحسين الدور الذى تقوم به تلك البيانات والمعلومات فى العمليات الإدارية والاستثمارية .

علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى :

ترتبط المحاسبة ببعض العلوم الأخرى ارتباطًا وثيقًا نظرًا لأهمية المعارف التى تشتمل عليها تلك العلوم فى التطبيق المحاسبى . وفيما يلى توضيح بإيجاز أوجه هذا الارتباط :

أ - علاقة المحاسبة بعلم الاقتصاد :

يهدف الاقتصاد كعلم إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتى تتصف بالندرة ، ويحدد الاقتصاد أفضل السبل لتحقيق هذا الاستغلال الأمثل للموارد ، سواء فى مجال تخصيص الموارد على أوجه الاستخدام أو فى مجال إدارة هذه الموارد بعد تخصيصها أو فى مجال توزيع الناتج عن استغلال هذه الموارد . ويظهر ارتباط المحاسبة بالاقتصاد فى ناحيتين ، الناحية الأولى أن المحاسبة تتبنى كثيراً من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية . وتستخدم العديد من أدوات التحليل الاقتصادى فى بناء نموذج القياس المحاسبى، أما الناحية الثانية التى ترتبط فيها المحاسبة بالاقتصاد فهى تنحصر فى قيام المحاسبة بتوفير البيانات والمعلومات التى توضح الأداء الفعلى للمبادئ والنظريات الاقتصادية فى التطبيق العملى .

ومن هذا الارتباط تتضح ضرورة وأهمية الارتباط بين دراسة المحاسبة والاقتصاد .

ب - علاقة المحاسبة بعلم الإدارة :

الإدارة هى فن تنفيذ المهام من خلال الأفراد . وتتكون العملية الإدارية أساساً من عدة وظائف هى التخطيط ورسم السياسات ، والتنظيم ، والتوجيه ، والرقابة وتقييم الأداء . وتواجه الإدارة وهى بصدد ممارسة وظيفة التخطيط بمشكلة الاختيار بين عديد من البدائل المتاحة ، وحتى تستطيع الإدارة دراسة هذه البدائل والمفاضلة بينها فإنها تحتاج إلى البيانات التى تمكنها من القيام بتلك المهمة . ويتوقف نجاح الإدارة فى القيام بمهمة التخطيط ورسم السياسات على مدى ما يتوافر لديها من بيانات ملائمة مرتبطة بموضوع القرار مجهزة فى الوقت الملائم . ويعتبر النظام المحاسبى فى المنشأة أكبر مصدر للبيانات المالية . كما أن القيام بباقى الوظائف الإدارية يحتاج إلى عديد من البيانات التى يوفرها النظام المحاسبى فى المنشأة .

ومن ناحية أخرى فإن القياس المحاسبى للربح يساعد فى الحكم على مدى كفاءة الإدارة فى القيام بوظائفها ، وهذه الناحية تمثل صورة من صور الارتباط بين المحاسبة وإدارة الأعمال .

وقد أدى انفتاح المحاسبة الإدارية على وسائل التحليل الكمى واستخدام النماذج الرياضية فى التحليل إلى زيادة الارتباط بين المحاسبة وإدارة الأعمال ، ذلك لأنه ينبغى أن يلم المحاسب إلماماً كاملاً بتلك الأساليب والنماذج حتى يستطيع أن يتعرف على الحالات التى تستخدم فيها ، وعلى ما يؤدى إليه استخدامها من نتائج ، وما يحتاج إليه من بيانات .

جـ - علاقة المحاسبة بالرياضيات والإحصاء :

ترتبط المحاسبة بالعلوم الرياضية والإحصائية نظراً لقيام المحاسبة باستخدام كثير من أدوات التحليل الرياضى والإحصائى خاصة فى مجال المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف . ولقد أدى تطور المحاسبة الإدارية فى مجال المساعدة فى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد إلى ضرورة استخدام النماذج الرياضية التى تعتبر أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف . كما أدى التطور العلمى فى كثير من مجالات المحاسبة والمراجعة إلى الاعتماد على الأساليب الإحصائية فى التحليل ، خاصة فى مجال استخدام المعاينة الإحصائية فى التعبير عن الظواهر المحاسبية المختلفة وتحليل وتفسير النتائج .

د - علاقة المحاسبة بالقانون :

ترتبط المحاسبة ارتباطًا وثيقًا بالقانون من نواحى متعددة ، فمن ناحية نجد أن القانون التجارى قد يتدخل لينظم عملية إمساك الدفاتر والاحتفاظ بسجلات المحاسبة ، ففى مصر حدد قانون الدفاتر التجارية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بعض الدفاتر والمستندات التى تلتزم المنشآت بالاحتفاظ بها . وقد ازداد تأثير القانون على المحاسبة بصدور النظام المحاسبى الموحد لشركات القطاع العام (فيما عدا البنوك وشركات التأمين) الذى حدد أسس القياس المحاسبى وقواعد الاتصال والعرض المحاسبى . وينظم قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الأحكام الخاصة بالحسابات المنشورة ، وما ينبغى أن تشتمل عليه والمواعيد المقررة لهذا النشر ومسئوليات مراجع الحسابات عن تلك الحسابات المنشورة .

ومن ناحية أخرى فإن المحاسبة ترتبط بالقانون لأنها توفر البيانات التى توضح مدى الالتزام بالقوانين المختلفة التى تلتزم المنشآت بتطبيقها .

هـ - علاقة المحاسبة بالعلوم الهندسية :

ترتبط المحاسبة خاصة فى مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية بالعلوم الهندسية . إن محاسبة التكاليف تهتم كما سبق أن ذكرنا بتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف . وليس من الممكن تحقيق الرقابة على عنصر تكلفة الخامات دون الإلمام بعملية هندسة المنتج وهندسة العمليات الصناعية . إن هندسة المنتج تحدد أفضل الخامات التى ينبغى استخدامها وتحدد كميات تلك الخامات كما تحدد البدائل ، وهى كلها أمور ينبغى الإلمام بها لتحقيق الرقابة على تكلفة الخامات . كما تحدد هندسة العمليات أفضل وسيلة لتحديد مسار العمليات الصناعية وهى من الأمور الهامة للقضاء على التالف والعادم والوقت الضائع وهى من صميم أعمال الرقابة على عناصر التكاليف . ومن هذا الارتباط يتضح أهمية إلمام من يقومون بدراسة التكاليف بعملية هندسة المنتج وهندسة العمليات الصناعية .

وهناك ناحية أخرى توضح ارتباط المحاسبة المالية بالعلوم الهندسية ، وهى تنحصر فى اعتماد المحاسب المالى على التقديرات الهندسية للعمر الإنتاجى للأصول المتخصصة ذات الطبيعة المعقدة . وهذا المجال من المجالات التى ينبغى أن يتعاون فيها المهندس مع المحاسب للوصول إلى تقدير سليم للعمر الإنتاجى ، وبالتالى تحديد معدلات مقبولة لإهلاك تلك الأصول .

الفصل الثانى

الإطار العام للنظام المحاسبى

إن المحاسبة – وفقًا لما سبق أن ذكرناه – من العلوم الاجتماعية أو العلوم الإنسانية التى بدأ الاهتمام بها مجددًا منذ نهاية القرن الرابع عشر الميلادى / القرن الثامن الهجرى . وقد جاء الاهتمام بالمحاسبة فى هذه الفترة من القرون الوسطى كنتيجة مباشرة لزيادة وتطور حجم المبادلات التجارية ، ثم تطورت وزادت أهميتها مع التطور الطبيعى للأنشطة الاقتصادية وتعقدها فى المجتمعات الحديثة .

ولقد تعددت فروع علم المحاسبة مع تطور الأشكال القانونية والتنظيمية للمنشآت والوحدات الاقتصادية ، حيث أن الأشكال القانونية للمنظمات التجارية تطورت من منشأة فردية إلى شركات أشخاص إلى شركات أموال ، وتلك الأخيرة تنوعت بحسب التخصص إلى شركات تجارية وأخرى صناعية وثالثة زراعية بالإضافة إلى شركات الأموال الخدمية المتمثلة فى الشركات السياحية وشركات الطيران والملاحة ، وأخيرًا المنشآت المالية المتمثلة فى البنوك وشركات التأمين . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن .. **ما هى المحاسبة ؟**

تعريف المحاسبة :

إن التعريف الحديث لعلم المحاسبة جاء نتيجة التطور المتلاحق لجوانبها المختلفة فى الحياة الاقتصادية ، ولذلك يمكن تعريف المحاسبة بأن نقول :

« المحاسبة نظام للمعلومات يرتكز على استخدام مجموعة من الفروض والمبادئ والمفاهيم والمصطلحات والقواعد المحاسبية التى يتم من خلالها تسجيل وتبويب المعاملات والصفقات المالية التى تحدث داخل المنشآت يومًا بيوم وبالتفصيل فى سجلات ودفاتر معدة لذلك ، وعلى أن تكون المعاملات مؤيدة بالمستندات اللازمة لتسجيلها ، وذلك بهدف التوصل فى النهاية إلى نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ، وتحديد المركز المالى الحقيقى لها » .

والتعريف السابق للمحاسبة يحتوى على عدة جوانب تمثل أبعاد العمل المحاسبى الفنى والتطبيقى المرتكز على الأسس العلمية ، هذه الجوانب تتمثل فيما يلى :

١ – المحاسبة نظام للمعلومات ، وهذا النظام له مجموعة من المدخلات والمخرجات .

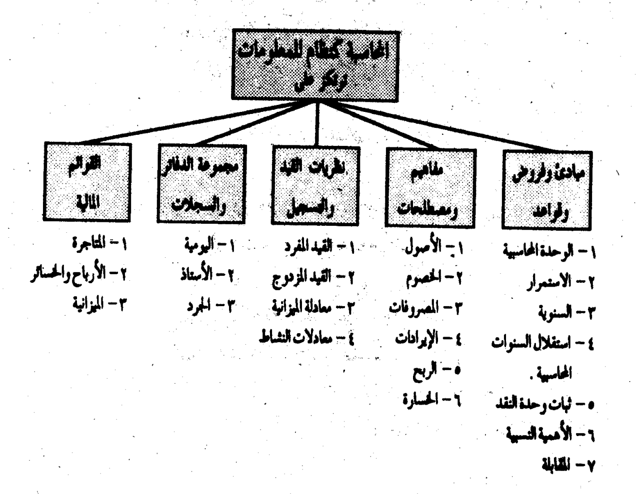
٢- المحاسبة ترتكز على مجموعة من الفروض والمبادئ والقواعد والأسس والمفاهيم والمصطلحات المحاسبية .

٣- المحاسبة تستخدم مجموعة من النظريات الخاصة بقيد وتسجيل المعاملات المالية .

٤- المحاسبة تستخدم مجموعة من الدفاتر ذات شكل محدد لتسجيل المعاملات المالية تفصيلاً ثم تلخيصاً .

٥- المحاسبة تستهدف التوصل إلى نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ، وتحديد المركز الحقيقي لها من خلال مجموعة من القوائم المالية .

ويمكن أن نبرز هيكل نظام المعلومات المحاسبي في الشكل البياني التالي :



ومن الجدير بالإشارة أنه نظراً لأن المعاملات المالية توجد علاقات بين المنشأة والغير وتؤثر في أكثر من طرف واحد داخل المنشأة وخارجها ، فالقانون الوضعي في الدولة يعمل على تنظيم تلك العلاقات بحيث لا تضيع الحقوق على أصحابها ، كما أن القانون هو الذى يحدد الشكل والطريقة التي تتبع فيما يتعلق بهيكل السجلات المحاسبية .

وسوف نتناول فيما يلى الجوانب المتعلقة بتعريف المحاسبة .

أولاً – المحاسبة نظام للمعلومات :

تلعب البيانات والمعلومات دوراً بالغ الأهمية فى المنشآت والوحدات الاقتصادية . فالتخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات الفعالة ، وبرمجة وتخطيط الإنتاج يتطلب توافر مجموعة من البيانات والمعلومات فى الوقت المناسب .

والبيانات هى المادة الخام الأساسية التى تمثل المدخلات لأى نظام معلومات ، حيث يتم تشغيلها لكى يمكن الحصول على المعلومات التى تمثل مخرجات النظام والتى فى ضوئها يتم التخطيط واتخاذ القرارات ، ودراسة الموقف المالى للمنشأة .

ونظام المعلومات المحاسبى يعتبر حقيقة أهم نظم المعلومات بالوحدة الاقتصادية أو المنشأة ، حيث تتمكن الإدارة العليا والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة بالمنشأة من الحصول على صورة كاملة واضحة وصحيحة عن تلك المنشأة ، ويتم ذلك عن طريق اتصال نظام المعلومات المحاسبى بغيره من نظم المعلومات داخل المنشأة للحصول على البيانات من مصادرها المختلفة ومراجعة تلك البيانات بهدف التأكد من صحتها وسلامتها ، ثم القيام بتشغيل تلك البيانات وعرضها فى شكل نتائج أو مخرجات (معلومات) فى ضوء الهدف منها.

ونظم المعلومات بصفة عامة ، ونظام المعلومات المحاسبى بصفة خاصة تعتبر ذات أهمية كبرى ليس للمستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية (أو المنشأة) فحسب ، بل للعديد من الأطراف المعنية الأخرى سواء داخل الوحدة أو خارجها .

ومن المبادئ المحاسبية الهامة مبدأ هام وهو مبدأ الإفصاح أو الشمول ، وهذا المبدأ يعنى باختصار شديد عرض القوائم المالية التى توضح نتيجة نشاط المنشآت والوحدات الاقتصادية من ربح أو خسارة ، وما حققته من أهداف اقتصادية أخرى . وكذلك عرض الموقف المالى أو المركز المالى للمنشأة كى يمكن للأطراف الخارجية والمعنية الاطلاع عليها والحصول منها على ما يلزم من معلومات تتصل بعلاقاتهم بالمنشأة ومعاملاتهم معها .

ثانيًا – فروض ومبادئ وقواعد المحاسبة :

إن نظرية المحاسبة تشتمل على عديد من الفروض والمبادئ والقواعد والمفاهيم والأسس التى تطبق فى أى فرع من فروع علم المحاسبة . وسوف نوضح بعض هذه الفروض

والمبادئ بما يتمشى مع ظروف الدراسة فى هذا المستوى .

(أ) **فرض الشخصية المعنوية** : ويعنى منح المنشأة الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية ملاكها أو أصحابها ، أى اعتبار المنشأة وحدة محاسبية مستقلة منفصلة بمعاملاتها وأموالها عن المعاملات والأموال الخاصة بصاحب أو أصحاب المنشأة . وهذا الفرض يتيح إمكانية التوصل إلى نتيجة أعمال المنشأة وتحديد مركزها المالى بصورة مستقلة وصحيحة .

(ب) **فرض ثبات وحدة النقد** : على الرغم من انخفاض القيمة الزمنية للنقودنتيجة عوامل التضخم وارتفاع الأسعار ، إلا أن نظرية المحاسبة تفترض ثبات قيمة وحدة النقد لأغراض تسجيل المعاملات بالدفاتر منعًا للتلاعب بالأموال والحقوق ، وعلى أن تتم معالجة الانخفاض فى قيمة النقود باستخدام قواعد محاسبية أخرى داخل التطبيق المحاسبى .

(جـ) **فرض الاستمرار** : إن تطبيق المحاسبة وتحقيق الهدف منها تطلب أن تكون أساسيات نظرية المحاسبة مشتملة على فرض الاستمرار . وهذا الفرض يعنى أن المنشأة مستمرة إلى ما لا نهاية على الرغم من أن هناك أعماراً افتراضية لكل نوع من أنواع المنشآت سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية ، ولولا وجود هذا الفرض لما حققت المحاسبة أهدافها . وعلى الرغم من اشتمال نظرية المحاسبة على فرض الاستمرار ، إلا أنها لم تهمل توقف المنشأة عن العمل وانقضاء أجلها ، ووضعت القواعد والأسس اللازمة لمعالجة الجوانب التى تتعلق بانقضاء المنشآت وانتهاء أعمالها .

(د) **مبدأ السنوية** : من المبادئ المحاسبية الراسخة فى نظرية المحاسبة مبدأ السنوية ، ويقضى هذا المبدأ بالعمل على استخراج نتيجة نشاط المنشأة فى نهاية فترات دورية تقدر كل منها بإثنتى عشر شهراً ، وهذه الفترة يطلق عليها محاسبيًا السنة المالية التى تتم المحاسبة عنها . وغالبًا ما تبدأ السنة المالية فى أول يناير من كل عام وتنتهى فى آخر ديسمبر ، إلا أنه من الممكن أن تبدأ السنة المالية فى أى فترة من السنة الميلادية أو الهجرية على أن يتم حساب نتيجة النشاط بعد اثنتى عشر شهراً من بدايتها .

(هـ) **مبدأ استقلال السنوات المحاسبية** : هذا المبدأ من مبادئ نظرية المحاسبة يعنى أن تؤدى المعاملات والحسابات الخاصة بكل فترة مالية إلى التوصل إلى نتيجة النشاط عن

نفس الفترة وأيضًا تحديد المركز المالى الخاص بها . ويقوم هذا المبدأ على تخيل أو تصور أن المنشأة قد توقفت عن العمل تمامًا عند انتهاء السنة المالية ، وأن هذا التوقف يترتب عليه أن تحمل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وخسائر وإيرادات وأرباح للتوصل إلى نتيجة النشاط وتحديد المركز المالى ، وما تنتهى به السنة المنتهية يتم افتتاح النشاط به فى السنة الجديدة ، وذلك فيما يتعلق بعناصر الملكية والالتزامات ورأس المال .

ثالثًا – المفاهيم والمصطلحات المحاسبية :

المفاهيم والمصطلحات المحاسبية تمثل ركيزة العمل المحاسبى ، وأساس عملية القيد والتسجيل للمعاملات المالية داخل أى منشأة تطبق النظام المحاسبى ، نظرًا لأن المعاملات المالية توجد علاقات بين المنشأة والغير ، وتؤثر فى أكثر من طرف واحد داخل المنشأة وخارجها .

ومن أهم المفاهيم والمصطلحات المحاسبية ما يلى :

(١) المعاملة المالية : Financial Transaction

وقد جرى العرف المحاسبى أن يطلق عليها العملية المالية ، وهى عبارة عن صفقة تتم بين طرفين بتبادل سلعة أو قيمة أو منفعة بمقابل مالى ، وقد تكون هذه الصفقة أو المعاملة بين المنشأة والغير أو بين الغير والمنشأة ، أو بين المنشأة وأصحاب رأس المال .

والمعاملات المالية يتم تسجيلها فى الدفاتر المحاسبية ، والقانون الوضعى فى الدولة المدنى أو التجارى يعمل على تنظيم عملية التسجيل للعلاقات بين المنشأة والغير أو العكس بحيث لا تضيع الحقوق على أصحابها ، كما أن القانون هو الذى يحدد الشكل والطريقة التى تتبع فيما يتعلق بهيكل السجلات المحاسبية .

(٢) الأصول : Assets

تستثمر فى كل منشأة أنواع مختلفة من الأموال ، وتعرف هذه الاستثمارات بأنها أصول المنشأة ، وقد تعمل المنشأة على حيازة الأصول أو امتلاكها بقصد المساهمة فى العملية الإنتاجية أو المساعدة فى أداء النشاط التجارى ، أى يكون الهدف من امتلاكها الحصول على خدمات طويلة الأجل للمنشأة ، ومن أمثلتها الأراضى بأنواعها والعقارات والمبانى والآلات والسيارات والأثاث ، وهذه يطلق عليها محاسبيًا الأصول الثابتة . أما ما تمتلكه المنشأة من أصول بسبب مزاولتها لنشاطها الإنتاجى أو التجارى فإننا نطلق عليها الأصول المتداولة ومن

أمثلتها المخزون السلعي والبضاعة وأرصدة الحسابات بالبنوك والخزينة والأوراق المالية والمديونيات طرف العملاء أو المدينين .

والأصل في الفكر المحاسبي - بناء عليه - هو عبارة عن أى عنصر له قيمة استبدالية يمكن قياسها بالنقود ، أو هو جزء من ممتلكات أو حقوق المنشأة طرف الغير ، أو هو استثمار تحقق من وراءه المنشأة هدف معين مالي أو اقتصادي .

ومن المفهوم السابق نجد أن مصطلح الأصول يعنى الممتلكات أو الموجودات أو الحقوق . وأن الأصول تتعدد تبويباتها في شكل مجموعات داخل المنشأة بحسب الهدف من اقتنائها أو امتلاكها .

(٣) الخصوم : Liabilities

الخصوم كمصطلح محاسبي تعنى الالتزامات أو المطلوبات التي تمثل حقوقاً للغير تجاه المنشأة . ومن الناحية الفنية فإن الخصوم يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أحدهما تمثل حقوق الملكية والأخرى تمثل حقوق الغير .

وحق الملكية هو نوع من الحقوق الذى يمتلكه شخص استثمر أموالاً بصفة دائمة في غرض معين ويقع عليه وحده عبء مخاطرة الاستثمار ، وهو الذى يستفيد بالنجاح أو الربح الذى يحققه الاستثمار ، كما أنه يتحمل بالإخفاق أو الخسارة من وراء الاستثمار . والأشخاص الذين يتمتعون بهذا الحق يطلق عليهم أصحاب رأس المال المستثمر في المنشأة .

أما الخصوم فهى الحقوق أو الالتزامات التي للغير طرف المنشأة ، والتي تنشأ نتيجة إقراض المنشأة أو التعامل معها بالأجل أو الائتمان ، ومنحها تسهيلات ائتمانية طويلة أو قصيرة الأجل ، ويطلق عليها خصوماً ثابتة وخصوماً متداولة .

ورغم الاختلاف الواضح بين عناصر الخصوم وحقوق الملكية (رأس المال وما في حكمه) ، إلا أنهما يتشابهان من حيث أنهما يمثلان حقوقاً على الأصول التي تتكون منها المنشأة .

(٤) المصروفات : Expenses

يطلق مصطلح المصروفات على كل الأموال التي تنفقها المنشأة بسبب أو أثناء ممارستها لنشاطها . ونظراً لأن أوجه الإنفاق والصرف متعددة ومتنوعة فإنه يمكن تقسيم المصروفات فنياً بحسب طبيعتها إلى نوعين هما :

أ - **المصروفات الإيرادية** : وهى تلك المصروفات المتعلقة بوظائف المنشأة والتى ينتج عنها الحصول على خدمات فورية من أجل القيام بنشاط المنشأة ، وكذلك المحافظة على القوة الإنتاجية للأصول الموجودة المستخدمة فى النشاط . وهذه المصروفات يمكن تبويبها بحسب الوظائف إلى مصروفات تتعلق بوظيفة الشراء أو الإنتاج ومصروفات تتعلق بوظيفة التسويق أو البيع ومصروفات تتعلق بوظيفة الإدارة .

ب - **المصروفات الرأسمالية** : وهى تتمثل فى كل الأموال التى تنفقها المنشأة فى سبيل اقتناء أو امتلاك أو الحصول على أصول رأسمالية تستخدمها المنشأة فى مزاولة نشاطها الإنتاجى أو التجارى .

(٥) الإيرادات : Revenue

يقصد بالإيرادات قيمة ما تحصل عليه المنشأة من عملائها أو مدينيها مقابل السلع والخدمات التى تقدمها لهم . وحسب القواعد المحاسبية فإن أساس البيع هو المقياس السليم لتحقق الإيرادات سواء تم البيع عاجلاً أم آجلاً ، أى نقداً أم على الحساب .

ومن الجدير بالإشارة أن هناك إيرادات تحققها المنشأة عن طريق آخر غير البيع ، وبالتالى يمكن تقسيم الإيرادات إلى نوعين :

أ - إيرادات عادية أو إيرادات نشاط : وهى تلك الإيرادات الناتجة عن ممارسة النشاط الرئيسى للمنشأة .

ب - إيرادات غير عادية : وهى ناتجة عن أحداث عارضة غير متكررة ، مثل حصول المنشأة على تعويضات أو عائد على استثمار بعض الأموال فى البنوك أو الأوراق المالية أو تحصيل ديون فقد الأمل فى تحصيلها واعتبرت معدومة ، بالإضافة إلى أرباح بيع أصولاً رأسمالية قديمة .

(٦) الربح والخسارة : Profit & Loss

الربح المحاسبى هو الفرق بين الإيرادات التى حققتها المنشأة وبين النفقات الفعلية التى أنفقتها المنشأة فى سبيل الحصول على هذه الإيرادات إذا كان هذا الفرق موجبًا ، أما إذا كان الفرق سالبًا فإن ذلك يعد أرباحًا سالبة وهو ما نطلق عليه محاسبيًا الخسارة .

وعليه فإن مفهوم الخسارة يتعلق بزيادة النفقات التى تحملتها المنشأة أثناء مزاولة نشاطها عن الإيرادات التى حققتها سواء كانت إيرادات عادية أو غير عادية .

رابعًا - نظريات القيد والتسجيل المحاسبي :

تعتبر عملية قيد أو تسجيل المعاملات (العمليات) المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية الخطوة الأولى والرئيسية في أي نظام محاسبي يهدف إلى الاحتفاظ بسجل كامل للعمليات المالية يتفق مع تسلسل حدوثها الزمني ، وبشكل يمكن معه تحليل هذه العمليات لبيان أثرها على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة من خلال مدة زمنية معينة تعرف بالسنة المالية ، وكذلك المركز المالي في نهاية هذه المدة .

ولقد تطورت نظريات القيد والتسجيل المحاسبي مع تطور نظرية وعلم المحاسبة . وحسب التطور التاريخي لهذه النظريات نجد أنها تتمثل في :

١- نظرية القيد المفرد : وترتكز هذه النظرية على تحليل بعض العمليات التجارية ذات القيم المالية الكبيرة ، وتسجيل الجانب الهام منها وما يلزم معرفته عنها .

٢- نظرية القيد المزدوج : وهي بداية الأسلوب العلمي السليم لتسجيل وقيد المعاملات المالية ، وقد ظهرت في إيطاليا في نهاية القرن الخامس عشر عام ١٤٩٤م .

٣- نظرية القيد الثلاثي : وهي من النظريات الحديثة في المحاسبة ، وتطبيقها ودراستها لم تتوسع بعد .

وفيما يلي نناقش ببعض الإيضاح النظريتين الأوليين :

(١) نظرية القيد المفرد :

تعتمد هذه النظرية على تحليل وتسجيل بعض العمليات المالية ، حيث يتم الاكتفاء بتسجيل بعض المعاملات المالية المتعلقة بالحسابات مع الغير من الأفراد المدينين أو الدائنين (من العملاء أو الموردين) . وكان يكتفي بالرقابة الشخصية على تداول النقدية والبضاعة والممتلكات الأخرى .

ومن الجدير بالإشارة أن هذه النظرية تصلح للتاجر الفرد ذي المعاملات المحدودة ورأس المال المحدود الذي كان يمارس النشاط التجاري بنفسه وتكون لديه المقدرة على رقابة أمواله .

وكان التاجر إذا أراد معرفة مقدار ربحه أو خسارته وكذا مركزه المالي كان يقوم بحصر وتقويم أصول وخصوم المنشأة في آخر الفترة المالية (السنة المالية) لتحديد مركزه المالي ، والعمل على مقارنتها بالأصول والخصوم التي كانت موجودة أول الفترة المالية

للتوصل إلى نتيجة أعماله من ربح أو خسارة .

وتعتبر نظرية القيد المفرد نظاماً غير متكامل لأنها لا تمكن صاحب المنشأة من عمل حسابات ختامية تبين عناصر إيراداته ومصروفاته ومصادر ربحه أو خسارته .

(٢) نظرية القيد المزدوج :

ظهرت نظرية القيد المزدوج فى إيطاليا عام ١٤٩٤م ، وتقوم هذه النظرية على أساس أن كل صفقة أو معاملة مالية لابد وأن تؤثر على طرفين على الأقل من الأطراف المتعاملة فى النشاط التجارى ، وطالما أن الأثر مزدوج فإنه ينبغى تسجيل المعاملات المالية بطريقة تظهر أثر المعاملة على الطرفين المتعاملين .

وتفسير نظرية القيد المزدوج يأخذ ثلاثة أبعاد نناقشها فيما يلى :

أ - نظرية تشخيص الحسابات : Personal Accounts Theory

تفترض هذه النظرية أن وراء كل معاملة مالية شخص ، وبالتالى ينبغى أن يكون لهذا الشخص حساب يجعل مديناً بما يتسلمه أو يأخذه ، ودائناً بما يسدده أو يعطيه ، ولهذا أطلق عليها نظرية الآخذ والعاطى . وقد نجحت هذه النظرية فى البداية نتيجة اهتمام أصحاب المنشآت بالأشخاص الذين يتعاملون معهم من عملاء وموردين . إلا أنه بعد تطور المعاملات التجارية وتشعبها وتعقدها وتشابكها كان لابد من البحث عن أسلوب آخر لتسجيل المعاملات المالية يكون أكثر تطوراً عن نظرية الآخذ والعاطى للاهتمام بكل أنواع المعاملات وليس الاقتصار فقط على الأشخاص سواء كانوا مدينين أو دائنين .

ب - نظرية تحليل العمليات المالية : Transactions Analysis Theory

يمكن تفهم نظرية القيد المزدوج على أساس تحليل كل عملية مالية إلى أطرافها ، وفى الغالب نجد أن كل عملية مالية تؤثر على طرفين :

الطرف الأول : وهو الطرف الذى يأخذ أو يستلم أو يستفيد بقيمة مالية أو منفعة أو خدمة ويعتبر هذا الطرف مديناً بما أخذ أو استلم أو بمقدار الاستفادة .

الطرف الثانى : وهو الطرف الذى يعطى أو يمنح أو يؤدى قيمة مالية أو منفعة أو خدمة ، ويعتبر دائناً بما أعطى أو منح أو بما قدم من خدمات .

وأطراف العمليات المالية قد تتمثل فى أشخاص طبيعيين (الإنسان) أو أشخاص اعتباريين (المنشآت والمنظمات) أو فى أشياء حقيقية أو أموال عينية ملموسة كالأراضى

والمبانى والبضاعة والنقدية بالخزينة أو البنك ، أو مقابل الخدمات المختلفة مثل الأجور والمهايا والإنارة والمياه وغيرها .

وخلاصة تحليل العمليات المالية تتمثل فى أن أية عملية مالية تؤدى فى الواقع إلى انتقال قيمة بين طرفين ، حيث تنتقل القيمة من الطرف الآخذ المدين إلى الطرف المعطى الدائن . ومن الواضح أن التفسير بالشكل السابق يوضح أن التحليل يتم على أساس حركة القيم والمعاملات من وجهة نظر المنشأة . فعند تحرك القيم خارجة من المنشأة تعتبر دائنة ، كما أن تحرك القيم داخلة إلى المنشأة تعتبر مدينة . وعلى سبيل المثال نجد أن حركة البضاعة التى تتم بالمنشأة تأخذ أحد مسارين ، فإذا دخلت بضاعة إلى المنشأة فى صورة مشتريات فإن المنشأة تعتبر مدينة بقيمتها لأنها الطرف الآخذ ، وتكون قيمتها مطلوبة للطرف الآخر الدائن باعتباره المعطى لهذه البضاعة . أما إذا خرجت البضاعة من المنشأة فى صورة مبيعات فإن المنشأة تعتبر دائنة بقيمتها لأنها الطرف المعطى ، ويكون الطرف الآخذ مديناً بقيمتها .

وقد اصطلح المحاسبون على استخدام لفظ (منه) بدلاً عن كلمة مدين ولفظ (له) بدلاً عن كلمة دائن .

وعليه فإن تحليل ازدواج العملية المالية وتسجيله محاسبياً يتم باستخدام المفهوم التالى :

من الآخذ (المدين)

إلى المعطى (الدائن)

ولتسهيل فكرة تحليل العمليات إلى طرفيها نورد مثالاً عن بعض المعاملات (العمليات) المالية التى تحدث فى المنشآت التجارية خلال فترة بداية حياة المنشأة :

١ - ابتدأ تاجر أعماله التجارية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه أودعها خزينة محله .
٢ - اشترى التاجر أثاثاً للمحل بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه دفعها نقداً .
٣ - اشترى التاجر بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه دفعها نقداً .
٤ - اشترى التاجر بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه من شركة الصناعات الوطنية على الحساب .
٥ - باع التاجر بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه إلى محمد كامل ، وقبض ثمنها وأودعه الخزينة .
٦ - باع التاجر بضاعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه على الحساب إلى التاجر عادل عبد الله .
٧ - دفع التاجر إيجار المحل وقدره ٣٠٠ جنيه نقداً .
٨ - دفع التاجر مبلغ ١٥٠٠ جنيه نقداً من أصل المبلغ المطلوب لشركة الصناعات الوطنية .

٩ - قام عادل عبد الله بدفع ما عليه للمنشأة نقداً أودعها التاجر خزينة محله .

وللتعرف على طرفى كل عملية وتحديد ماهية كل طرف منها ينبغى أن نتتبع عملية انتقال القيمة : الطرف الآخذ للقيمة مدين ، والطرف الذى أعطاها دائن ، وعليه نوضح التحليل لكل عملية فيما يلى :

العملية	طرف مدين	طرف دائن	التفسير
(١) إيداع مبلغ كرأس مال فى خزينة المحل قدره ٥٠٠٠٠جنيه	الخزينة	رأس المال	تسلمت أو أخذت الخزينة المبلغ من صاحب المنشأة الذى يعتبر العاطى . اعتبرت الخزينة الطرف المدين ، وحيث أنه لا يذكر اسم صاحب المنشأة فى الدفاتر فيحل محله حساب رأس المال ليدل عليه .
(٢) شراء أثاث ودفع قيمته نقداً وقدرها ٧٥٠٠جنيه	الأثاث	الخزينة	العملية أصلاً متبادلة بين المنشأة المتسلمة للأثاث وبين بائع الأثاث . ولقد اعتبر حساب الأثاث الطرف المدين باعتباره يمثل المنشأة . وحيث أن بائع الأثاث قبض ثمن الأثاث بالكامل فلا تربطه أية علاقة بالمنشأة واعتبرت الخزينة الطرف الدائن لأنها الطرف المعطى للقيمة .

(٣) شراء بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ ج	البضاعة	الخزينة	العملية أصلاً متبادلة بين المنشأة المتسلمة للبضاعة وبين البائع لهذه البضاعة وقد اعتبر حساب البضاعة الطرف المدين على أساس أنه يمثل المنشأة . وحيث أن البائع حصل على القيمة نقداً فالقيمة مطلوبة إلى الخزينة التى تعتبر الطرف الدائن أو المعطى للقيمة .
(٤) شراء بضاعة على الحساب من شركة الصناعات الوطنية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .	البضاعة	شركة الصناعات الوطنية	العملية بين المنشأة المتسلّمة للبضاعة ويمثله حساب البضاعة ، وبين شركة الصناعات الوطنية البائعة وتعتبر الطرف المعطى أو الدائن بقيمة البضاعة .
(٥) بيع بضاعة إلى محمد كامل نقداً بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .	الخزينة	البضاعة	العملية أصلاً متبادلة بين محمد كامل المتسلّم للبضاعة وبين المنشأة وحيث أن محمد كامل دفع قيمة البضاعة بالكامل فلا تربطه أية علاقة شخصية بالمنشأة. وحيث أن الخزينة تسلمت ثمن البضاعة فهى الطرف المدين بالقيمة . أما الطرف الدائن أو المعطى فهو المنشأة التى أعطت البضاعة وقد استخدم حساب البضاعة ليدل عليه .

(٦) بيع بضاعة على الحساب إلى عادل عبد الله بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه	عادل عبد الله	البضاعة	العملية متبادلة بين عادل عبد الله الذى تسلم البضاعة ولم يدفع ثمنها فهو الطرف المدين بالقيمة ، وبين المنشأة التى تعتبر الطرف المعطى أو الدائن ويمثلها حساب البضاعة .
(٧) دفع إيجار المحل نقداً وقدره ٣٠٠ جنيه	الإيجار	الخزينة	العملية هنا متبادلة بين المنشأة التى استخدمت المحل فكأنها أخذت هذه الخدمة لنفسها فجعل حساب الإيجار مديناً باعتباره يمثل المنشأة ، وبين مالك المحل . وحيث أن العلاقة الشخصية هنا ليست ذات قيمة نظراً لقيام المنشأة بسداد الإيجار فاعتبرت الخزينة الطرف المعطي للقيمة .
(٨) سداد دين على التاجر لشركة الصناعات الوطنية وقدره ١٥٠٠ جنيه	شركة الصناعات الوطنية	الخزينة	العملية هنا متبادلة بين شركة الصناعات الوطنية التى تسلمت المبلغ فهى الطرف المدين ، وبين المنشأة أو الخزينة التى أعطت القيمة وتعتبر الطرف الدائن .
(٩) تحصيل مبلغ ٣٥٠٠ جنيه من عادل عبد الله	الخزينة	عادل عبد الله	العملية هنا بين المنشأة التى قبضت وتسلمت المبلغ وأودعت الخزينة فاعتبرت الطرف المدين وبين عادل عبد الله الذى دفع وأعطى المبلغ فاعتبر الطرف الدائن .

تحليل العمليات المالية وتسجيلها محاسبياً :

من التحليل السابق للعمليات المالية يتضح أن هناك تكراراً للمعاملات وأطراف المعاملات المدينة والدائنة وذلك مثل النقدية عند دخولها إلى الخزينة وخروجها منها . وحتى يمكن معرفة خلاصة مثل هذه المعاملات يتم استخدام جداول إحصائية بيانية لتبويب مثل هذه المعاملات تعرف محاسبياً « بالحسابات » .

و« الحساب » فى مفهوم المحاسبين عبارة عن جدول أو قائمة تجمع فيه مفردات العمليات المالية ذات الطبيعة الواحدة ، وهذه العمليات قد تكون متعلقة بشخص ما سواء كان هذا الشخص شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً ، أو قد تكون متعلقة بشئ حقيقى تمتلكه المنشأة كالأراضى والمبانى والآلات والبضاعة ، وقد تكون متعلقة ببند من بنود المصروفات أو الإيرادات ومن أمثلتها الرواتب والأجور والأدوات الكتابية والمطبوعات ومصروفات المياه والكهرباء وإيرادات الاستثمارات وأرباح حسابات البنوك وغيرها .

وأهمية وجود حساب لكل نوع من المعاملات ذات الطبيعة المالية أنه يساعد على معرفة نتيجة العمليات الخاصة بالأشخاص أو الممتلكات أو الالتزامات أو المصروفات أو الإيرادات مبوبة وملخصة فى أية لحظة من لحظات حياة المنشأة . ومن الجدير بالإشارة أن كلمة حساب يعبر عنها اختصاراً (حـ /) .

جـ - نظرية الميزانية : Balance Sheet Theory

تتمثل نظرية الميزانية فى بحث ودراسة الأسس التى بموجبها يتم قيد وتسجيل عناصر المركز المالى فى تاريخ معين ، وتتبع العمليات التى تؤثر فى هذا المركز المالى . وهى تمثل الاتجاه الحديث فى تفسير نظرية القيد المزدوج .

ويمكننا التعبير عن الميزانية بأنها معادلة رياضية متوازنة تعبر عن المركز المالى للمنشأة فى تاريخ معين . وهذه المعادلة يمكن تصويرها فى شكل قائمة تضم الممتلكات (الأصول) فى جانب ، والالتزامات (الخصوم) فى جانب آخر .

ومن الجدير بالإشارة أن العمليات المالية أو المعاملات التى تحدث خلال الفترة المالية لابد وأن تؤثر على المركز المالى للمنشأة وعلى العناصر المكونة لذلك المركز .

وعن طريق تحليل أثر العمليات المالية المختلفة على المركز المالى يمكن تفسير فكرة القيد المزدوج بدلاً من اتباع نظرية تحليل العمليات المالية إلى طرفيها المدين والدائن على اعتبار أن

إظهـار المركز المالى الحقيقى للمنشأة فى نهاية الفترة المالية هو أحد الأهداف الرئيسية للمحاسبة .

وعليه يمكن إيضاح أن نظرية الميزانية تقوم على أساس المعادلة الأولية للميزانية ، وتغير هذه المعادلة لتأثرها بالمعاملات التى تتم داخل المنشأة خلال الفترة المالية مع احتفاظها بالتوازن الحسابى بين عناصرها المختلفة .

فعند قيد وتتبع العمليات التى تؤثر فى المركز المالى يمكن أن تظهر لدينا عدة معادلات للميزانية وفقًا للترتيب الزمنى كالتالى :

(١) فى بداية تكوين المنشأة أو فى بداية السنة المالية :

إن أى منشأة تجارية أو صناعية تبدأ أعمالها برأس مال يدفعه صاحب المنشأة أو يخصصه للنشاط الذى اختار أن يزاوله . ومن هذا المال يتم تجهيز المنشأة باحتياجاتها من الأصول اللازمة كالعقار أو المبانى والأثاث والسيارات والبضاعة ، وقد يحصل صاحب المنشأة على جزء من هذه الأصول بالأجل ، أى يدفع قيمتها فى وقت لاحق وتكون قيمتها التزامًا على المنشأة .

وإذا حاولنا وضع هذه العلاقات فى معادلة رياضية ، فإن معادلة الميزانية تكون :

الأصول = الخصوم

والخصوم فى هذه المعادلة تمثل الحقوق على الأصول Claim on Assets التى تتمثل فى حقوق صاحب رأس المال أو صاحب المنشأة ، وحقوق الدائنين أو الغير فى صورها المختلفة . ونظرًا لأن حقوق الغير ينبغى سدادها فى فترة قريبة أو بعيدة ، وأن حقوق الملكية أو رأس المال تظل بالمنشأة إلى أن يتم انتهاء أجلها أو تصفيتها ، وللرغبة فى معرفة مصدر التمويل الدائم بالمنشأة ، فإن معادلة الميزانية تظهر بالشكل التالى :

الأصول = حقوق الملكية + الخصوم

والشكل السابق لمعادلة الميزانية يتمشى مع فرض الشخصية المعنوية الذى يمثل أحد الفروض الرئيسية فى نظرية المحاسبة .

(٢) أثناء حياة المنشأة أو خلال السنة المالية أو الفترة المالية :

إن المنشأة وهى بصدد القيام بنشاطها التجارى تبدأ بعمليات الإنفاق والصرف على ما

يحقق أهدافها التى قامت من أجلها ، وتتعدد النفقات والمصروفات التى تنفقها المنشأة من حيث التبويب والنوع ، فهناك نفقات أو مصروفات تحدث لكى يتم الحصول من ورائها على إيرادات ومن هذه النفقات على سبيل المثال تكاليف شراء البضائع وسداد القيمة الإيجارية للمنشأة أو مخازنها ودفع الرواتب والأجور ومصروفات التليفون والكهرباء والمياه ، ومصروفات نقل المشتريات والمبيعات وغيرها . وهذه المصروفات والنفقات تتكرر دوريًا بالمنشأة فمنها ما يتكرر يوميًا ومنها ما يتكرر أسبوعيًا ومنها ما يحدث شهريًا .

وبالإضافة إلى النفقات أو المصروفات الإيرادية نجد أن هناك نفقات تتعلق بالاستثمار مثل عوائد القروض التى تحصل عليها المنشأة من البنوك وفوائد التأخير فى المعاملات الآجلة ، وهذه النفقات تتعلق بالسياسة الإدارية للمنشأة .

ونتيجة لما أنفقته المنشأة تدور عجلة النشاط التجارى وتبدأ المنشأة فى جنى ثمار نشاطها عن طريق تحقيق الإيرادات وأهمها الإيرادات الناتجة من مبيعات السلع والبضائع ، بالإضافة إلى الإيرادات التى تتحقق من شراء الأوراق المالية المتمثلة فى الأسهم والسندات وكذلك العوائد التى تحققها أرصدة المودعات بالبنوك .

ووفقًا لما سبق إيضاحه وتحليله تتغير معادلة الميزانية خلال السنة المالية (الفترة المالية) لتصبح معادلة نشاط ولكنها تستمر متوازنة نتيجة ازدواج المعاملات ، وعليه تصبح معادلة النشاط خلال السنة المالية :

الأصول + المصروفات = الخصوم + الإيرادات

والشكل المشار إليه فى معادلة النشاط يتمشى مع فرض استمرار المنشأة الذى يعتبر الأساس الذى يقوم عليه التطبيق المحاسبى .

(٣) فى نهاية الفترة أو السنة المالية :

إن الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه المحاسبة هو معرفة نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ، وهذه النتيجة يتم التوصل إليها كل سنة مالية تطبيقًا لمبدأ السنوية الوارد بنظرية المحاسبة .

وحتى يمكن الوصول إلى هذه النتيجة لابد من مقابلة الإيرادات بالمصروفات باستخدام مبدأ آخر فى نظرية المحاسبة وهو مبدأ المقابلة Matching Concept . وتعنى المقابلة حصر وتبويب وتلخيص كل من الإيرادات والمصروفات ووضعهما متقابلين فى قائمة

واحدة أو حساب واحد الجانب الأيمن منه يمثل المصروفات والجانب الأيسر يمثل الإيرادات ، وهذه المقابلة تعرف محاسبياً بإقفال مصروفات وإيرادات السنة المالية لانتهاء الغرض منها والتعرف على نتيجة المقابلة . وهذه النتيجة قد تسفر عن أرباح بسبب زيادة الإيرادات على المصروفات ، وقد تسفر عن خسائر بسبب زيادة المصروفات على الإيرادات .

وعليه ، يمكننا القول إن معادلة الميزانية تتغير في حدودها في نهاية السنة المالية حسب نتيجة نشاط المنشأة . وتظهر هذه المعادلة وفقاً لنتيجة النشاط بالصورة التالية :

أ - في حالة تحقيق أرباح تكون المعادلة :

الأصول = الخصوم + الأرباح

أو الأصول = الخصوم + (حقوق الملكية + الأرباح)

ب - وفي حالة تحقق الخسارة تكون المعادلة :

الأصول = الخصوم - الخسائر

أو الأصول = الخصوم + (حقوق الملكية - الخسائر)

وحيث أن الأرباح تعود إلى صاحب المنشأة كما أنه يتحمل بالخسائر فإن تأثير كلا منهما ينعكس على رأس مال المنشأة الفردية ، وبالتالي فإنه عند تصوير قائمة المركز المالي كآخر مرحلة من مراحل العمل المحاسبي في السنة المالية تعود معادلة الميزانية كما بدأت :

الأصول = الخصوم

إذا اعتبرنا أن الخصوم تمثل جميع التزامات المنشأة أو تمثل الحقوق التي للغير على الأصول دون الفصل بين أصحاب رأس المال والدائنين بمختلف فئاتهم . أو يمكن التعبير عن المعادلة :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

وذلك إذا أردنا الفصل بين التزامات المنشأة خلال حياتها وبين التزاماتها حين انقضائها وتصفيتها . وعلى اعتبار أن حقوق الملكية في هذه المرحلة تمثل رأس المال ومعه صافي الأرباح المحققة أو مخصوماً منه الخسائر التي حدثت بالمنشأة .

ومن الجدير بالإشارة أنه مهما اختلفت الصورة التي توضع بها معادلة الميزانية فإنها

تتفق فى أمرين هامين :

أولاً : معادلة الميزانية تعبر فى صورة رياضية أو حسابية عن المركز المالى للمنشأة فى فترة معينة طالما أن المركز المالى ما هو إلا مجموعة الأصول التى تمتلكها المنشأة وما يقابلها من حقوق لأصحاب المنشأة وللغير .

ثانياً : توازن معادلة الميزانية هو توازن مستمر والعمليات المالية التى تحدث تؤثر على عناصر هذه المعادلة ولكنها لا يمكن أن تؤثر على التوازن . وطريقة القيد المزدوج تعتمد أساساً على فكرة ضرورة المحافظة على هذا التوازن المستمر . والمحافظة على التوازن هو فى حد ذاته دليل أولى على مدى سلامة القيد فى الدفاتر .

ويجب الإشارة فى هذا المقام إلى أن المحاسب يعبر عن معادلة الميزانية من ناحية عملية لا عن طريق معادلة رياضية ، ولكن عن طريق وضع عناصر هذه المعادلة مفصلة فى قائمة من جانبين : الجانب الأيمن يشتمل على الأصول (أو أوجه الاستخدامات المختلفة لأموال المنشأة) والجانب الأيسر يتضمن رأس المال والخصوم أى مصادر الأموال أو حقوق أصحاب المنشأة وحقوق الغير . وهذه القائمة هى ما يطلق عليها الميزانية أو قائمة المركز المالى . وفيما يلى صورة للميزانية أو قائمة المركز المالى التى تعبر عن معادلة الميزانية بطريقة عملية .

الميزانية (قائمة المركز المالى)

الأصول		رأس المال والخصوم	
٧٠٠٠	أراضى	٨٠٠٠٠	رأس المال
٢٦٠٠٠	مبانى		(حقوق أصحاب المنشأة)
١٢٠٠٠	سيارات	٢٠٠٠٠	خصوم
٢٥٠٠٠	بضاعة		(حقوق الغير)
١٥٠٠٠	مدينون		
١٥٠٠٠	نقدية بالخزينة		
١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠	

أثر العمليات المالية على توازن معادلة الميزانية (أثرها على المركز المالى) :

سبق أن ذكرنا أن توازن معادلة الميزانية هو توازن مستمر ، وأن تسجيل العمليات المالية بطريقة القيد المزدوج قد يغير من عناصر المعادلة ولكن لا يمكن أن يغير من التوازن

الحسابى . وعلى ذلك يمكن القول إن العمليات المالية قد تؤثر على عناصر المركز المالى بالزيادة أو النقص ولكنها لا تؤثر على توازن الميزانية أو قائمة المركز المالى التى تتضمن هذه العناصر .

ولإيضاح هذه الحقيقة الهامة التى تفسر لنا طريقة القيد المزدوج لعلنا نستعرض مجموعة من العمليات المالية لإظهار أثرها على المركز المالى لمعرفة مدى التغيرات التى تحدث على عناصر هذا المركز ومدى تأثر التوازن الحسابى للميزانية .

ويمكن تقسيم العمليات المالية من حيث أثرها على عناصر المركز المالى إلى المجموعات الرئيسية الآتية :

أولاً : عمليات تؤدى إلى زيادة أصل من الأصول .

ثانيًا : عمليات تؤدى إلى نقص أصل من الأصول .

ثالثًا : عمليات تؤدى إلى زيادة التزام من الالتزامات .

رابعًا : عمليات تؤدى إلى نقص التزام من الالتزامات .

فإذا فرض أن المركز المالى لإحدى المنشآت فى تاريخ معين كان كالآتى :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠٫٠٠٠	أصول ثابتة مختلفة	٧٠٫٠٠٠	رأس المال
٣٠٫٠٠٠	بضاعة	١٠٫٠٠٠	أرباح
١٠٫٠٠٠	مدينون	٥٫٠٠٠	قرض
٢٠٫٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٥٫٠٠٠	دائنون
١٠٠٫٠٠٠		١٠٠٫٠٠٠	

وفيما يلى أمثلة لأنواع العمليات المالية المختلفة وكيفية تسجيلها وإظهار أثر كل عملية على عناصر المركز المالى والتوازن الحسابى . وسوف نشير إلى الطرف المدين من العملية برقم (أ) والطرف الدائن برقم (ب) زيادة فى الإيضاح .

الحالة الأولى : زيادة أصل من الأصول :

إن العملية التى تؤدى إلى زيادة أصل من الأصول تؤدى إلى إحدى الاحتمالات الآتية :

(١) نقص فى أصل آخر من الأصول كما هو الحال إذا اشتريت بضاعة نقداً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مثلاً ، فيكون الأثر المالى كالآتى :

+ فى حـ / بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

- فى حـ / نقدية بالخزينة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية فى الصورة الآتية :

	الأصول		رأس المال والخصوم
٤٠،٠٠٠	أصول ثابتة مختلفة	٧٠،٠٠٠	رأس المال
٣١،٠٠٠	بضاعة (أ)	١٠،٠٠٠	أرباح
١٠،٠٠٠	مدينون	٥،٠٠٠	قرض
١٩،٠٠٠	نقدية بالخزينة (ب)	١٥،٠٠٠	دائنون
١٠٠،٠٠٠		١٠٠،٠٠٠	

(٢) زيادة فى التزام من الالتزامات كما هو الحال فى شراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أحمد محمود ، فيكون الأثر المالي كالآتى :

+ فى حـ / البضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه

+ فى حـ / الدائنين (حـ / أحمد) بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه

وتظهر الميزانية فى الصورة الآتية :

	الأصول		رأس المال والخصوم
٤٠،٠٠٠	أصول ثابتة	٧٠،٠٠٠	رأس المال
٣٢،٠٠٠	بضاعة (أ)	١٠،٠٠٠	أرباح
١٠،٠٠٠	مدينون	٥،٠٠٠	قرض
٢٠،٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٧،٠٠٠	دائنون بما فيهم حـ/ أحمد (ب)
١٠٢،٠٠٠		١٠٢،٠٠٠	

(٣) زيادة فى حقوق أصحاب المنشأة كما هو الحال إذا قام صاحب المنشأة باستثمار أموال جديدة فى المنشأة بإيداع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه فى خزينة المنشأة ، فيكون الأثر المالى كالآتى :

+ فى حـ / الخزينة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

+ فى حـ / رأس المال بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

وتظهر الميزانية فى الصورة الآتية :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠,٠٠٠	أصول ثابتة	٧٥,٠٠٠	رأس المال (ب)
٣٠,٠٠٠	بضاعة	١٠,٠٠٠	أرباح
١٠,٠٠٠	مدينون	٥,٠٠٠	قرض
٢٥,٠٠٠	نقدية بالخزينة (أ)	١٥,٠٠٠	دائنون
١٠٥,٠٠٠		١٠٥,٠٠٠	

يلاحظ فى جميع الحالات أن العملية التى تؤدى إلى الزيادة فى أصل من الأصول قد أثرت على عناصر المركز المالى بالزيادة أو النقص ولكنها لم تؤثر على التوازن الحسابى لقائمة المركز المالى .

الحالة الثانية : نقص فى أصل من الأصول

إذا كانت العملية المالية تؤدى إلى نقص فى أصل من الأصول فلابد أن تؤدى إلى إحدى الاحتمالات الآتية :

(١) زيادة فى أصل آخر بنفس القيمة كما هو الحال إذا حصّل التاجر جزءاً من ديونه طرف الغير أى حصّل جزءاً من المدينين . فإذا فرضنا أن أحد المدينين قام بدفع دين للمنشأة وقدره ٣٠٠٠ جنيه ، فيكون الأثر المالى كالآتى :

- فى حـ/ المدينين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه

+ فى حـ/ الخزينة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه

ويظهر المركز المالى فى الصورة الآتية :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠,٠٠٠	أصول ثابتة	٧٠,٠٠٠	رأس المال
٣٠,٠٠٠	بضاعة	١٠,٠٠٠	أرباح
٧,٠٠٠	مدينون (ب)	٥,٠٠٠	قرض
٢٣,٠٠٠	نقدية بالخزينة (أ)	١٥,٠٠٠	دائنون
١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠	

(٢) نقص فى التزام من الالتزامات كما هو الحال عند قيام المنشأة بسداد التزام من الالتزامات وقدره ١٠٠٠ جنيه إلى أحد الدائنين ، فيكون الأثر المالى :

- فى حـ / الخزينة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه
- فى حـ / الدائنين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

ويظهر المركز المالى فى الصورة الآتية :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠,٠٠٠	أصول ثابتة	٧٠,٠٠٠	رأس المال
٣٠,٠٠٠	بضاعة	١٠,٠٠٠	أرباح
١٠,٠٠٠	مدينون	٥,٠٠٠	قرض
١٩,٠٠٠	نقدية بالخزينة (ب)	١٤,٠٠٠	دائنون (أ)
٩٩,٠٠٠		٩٩,٠٠٠	

(٣) نقص فى حقوق أصحاب المنشأة كما هو الحال إذا قام صاحب المنشأة بسحب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لحسابه الخاص (مسحوبات) فيكون الأثر المالى كالآتى :

- حـ / الخزينة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه
- حـ / رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه

وتظهر قائمة المركز المالى بعد هذه العملية كالآتى :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠,٠٠٠	أصول ثابتة	٦٨,٠٠٠	رأس المال (بعد خصم المسحوبات) (أ)
٣٠,٠٠٠	بضاعة	١٠,٠٠٠	أرباح
١٠,٠٠٠	مدينون	٥,٠٠٠	قرض
١٨,٠٠٠	نقدية بالخزينة (ب)	١٥,٠٠٠	دائنون
٩٨,٠٠٠		٩٨,٠٠٠	

ويلاحظ هنا أيضاً أنه إذا كانت العملية المالية تؤدى إلى نقص أصل من الأصول فإنها تؤثر على عناصر المركز المالى بالزيادة أو النقص ولكنها لا تؤثر على التوازن الحسابى لقائمة

المركز المالي .

الحالة الثالثة : زيادة في التزام من الالتزامات

إن زيادة التزام من الالتزامات قد يؤدي إلى إحدى الاحتمالات الآتية :

(١) زيادة في أصل من الأصول كما هو الحال إذا اشتريت بضاعة على الحساب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، فيكون الأثر المالي كالآتي :

+ في حـ/ الدائنين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

+ في حـ/ البضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

ولقد سبق أن أشرنا إلى أثر هذه العملية على قائمة المركز المالي في عملية مماثلة في الحالة الأولى ، فلا داعي للتكرار .

(٢) نقص في التزام آخر كما هو الحال عند إحلال دين محل دين آخر وهي حالة نادرة وتحدث إذا استحق دين على المنشأة قدره ٥٠٠ جنيه مثلاً وعجزت عن سداده نقداً وقامت بكتابة كمبيالة تستحق بعد فترة بنفس المبلغ ، فيكون الأثر المالي كالآتي :

+ حـ/ الكمبيالات (أوراق الدفع) بمبلغ ٥٠٠جنيه

– حـ/ الدائنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه

وتظهر قائمة المركز المالي كالآتي :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠٫٠٠٠	أصول ثابتة	٧٠٫٠٠٠	رأس المال
٣٠٫٠٠٠	بضاعة	١٠٫٠٠٠	أرباح
١٠٫٠٠٠	مدينون	٥٫٠٠٠	قرض
٢٠٫٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٤٫٥٠٠	الدائنون (أ)
		٥٠٠	الكمبيالات (أوراق دفع) (ب)
١٠٠٫٠٠٠		١٠٠٫٠٠٠	

(٣) نقص في حقوق أصحاب المنشأة كما هو الحال إذا قام مجلس إدارة المنشأة بتقرير توزيع أرباح على أصحابها قدرها ٤٠٠٠ جنيه مثلاً ولكنها لم توزع فوراً فيؤدي ذلك عند تصوير الميزانية إلى تحويل هذه الأرباح من حساب الأرباح وهي حق من حقوق أصحاب المنشأة ، فتنقص بقيمتها وترحل إلى حساب آخر يسمى مثلاً حساب أرباح مستحقة

التوزيع للمساهمين أو الشركاء وتعتبر التزامًا على المنشأة حتى يتم توزيعها فعلاً . ومعنى ذلك أن الأثر المالي ينحصر في الآتي :

+ حـ / أرباح مستحقة (التزام) بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه

− حـ / أرباح (حقوق أصحاب المنشأة) بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه

وتظهر قائمة المركز المالي قبل إتمام عملية توزيع الأرباح كالآتي :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠٫٠٠٠	أصول ثابتة	٧٠٫٠٠٠	رأس المال
٣٠٫٠٠٠	بضاعة	٦٫٠٠٠	أرباح (أ)
١٠٫٠٠٠	مدينون	٤٫٠٠٠	أرباح مستحقة التوزيع (ب)
٢٠٫٠٠٠	نقدية بالخزينة	٥٫٠٠٠	قرض
		١٥٫٠٠٠	الدائنون
١٠٠٫٠٠٠		١٠٠٫٠٠٠	

يتضح هنا أيضًا أن العملية المالية التي تؤدي إلى زيادة التزام من الالتزامات تؤثر على عناصر المركز المالي دون أن تؤثر على التوازن الحسابي .

الحالة الرابعة : نقص في التزام من الالتزامات

إن العملية المالية التي تؤدي إلى نقص في التزام من الالتزامات تؤدي إلى إحدى الاحتمالات الآتية :

(١) زيادة في التزام من الالتزامات الأخرى كما هو الحال إذا حل دين محل دين آخر . وقد سبق الإشارة إلى ذلك .

(٢) نقص في أصل من الأصول كما هو الحال عند سداد التزام على المنشأة نقدًا ، وقد سبقت الإشارة إلى هذه الحالة .

(٣) زيادة في حقوق أصحاب المنشأة كما هو الحال إذا وافق أصحاب القروض على تحويل قروضهم إلى حصص في رأس المال ، فيكون الأثر المالي كالآتي :

− حـ / القروض بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

+ حـ / رأس المال بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

وتظهر قائمة المركز المالي كالآتي :

الأصول		رأس المال والخصوم	
٤٠،٠٠٠	أصول ثابتة	٧٥،٠٠٠	رأس المال بعد زيادته بالقروض (ب)
٣٠،٠٠٠	بضاعة	١٠،٠٠٠	أرباح
١٠،٠٠٠	مدينون	-	قروض (أ)
٢٠،٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٥،٠٠٠	دائنون
١٠٠،٠٠٠		١٠٠،٠٠٠	

وأخيراً يتضح مرة أخرى أن العملية المالية التى تؤدى إلى نقص فى التزام من الالتزامات تؤثر على عناصر المركز المالى دون أن تؤثر على التوازن الحسابى .

وكل الأمثلة السابقة تدل دلالة واضحة على ما سبق أن أشرنا إليه من أن العمليات المالية بأنواعها المختلفة سواء أدت إلى زيادة أو نقص أصل من الأصول أو زيادة أو نقص التزام من الالتزامات فإنها تؤثر على عناصر المركز المالى سواء على الأصول أو الخصوم أو رأس المال ولكنها مع ذلك وطالما نتبع طريقة القيد المزدوج فإنها لا تؤثر إطلاقاً على التوازن الحسابى ، إذ أن كل عملية تؤثر على طرفين من أطراف عناصر المركز المالى بطريقة تؤدى إلى التعادل واستمرار التوازن .

مثال : فيما يلى معادلة الميزانية لمنشأة تجارية فى ١٩٩٦/١/١ وبعض التغيرات التى حدثت على عناصر المعادلة نتيجة حدوث بعض العمليات المالية :

	أثاث	+ مدينون	+ بضاعة	+ خزينة	=	دائنون	+ رأس المال
	٤٠٠٠	+ ٣٠٠٠	+ ٦٠٠٠	+ ١٢٠٠٠	=	٥٠٠٠	+ ٧٠٠٠٠
(١)			+٣٠٠٠	-١٥٠٠	=	+١٥٠٠	
(٢)				-٢٠٠٠	=	-٢٠٠٠	
(٣)				-١٠٠٠			-١٠٠٠
(٤)		-١٠٠٠		+١٠٠٠			
(٥)	+١٥٠٠			-١٥٠٠			
(٦)				+٥٠٠			+٥٠٠

والمطلوب بيان طبيعة العمليات السابقة وأطرافها المدينة والدائنة ، ثم تصوير قائمة المركز المالى بعد تأثرها بهذه العمليات .

الحـــل

رقم العملية	القيمة	بيان طبيعة العمل	طرف مدين	طرف دائن
(١)	٣٠٠٠	شراء بضاعة منها ١٥٠٠ نقداً والباقي على الحساب .	بضاعة	الخزينة الدائنون
(٢)	٢٠٠٠	سداد جزء من ديون المنشأة للغير نقداً .	الدائنون	الخزينة
(٣)	١٠٠٠	مسحوبات نقداً لصاحب المنشأة أو دفع مصروفات نقداً .	مسحوبات المصروف	الخزينة الخزينة
(٤)	١٠٠٠	تحصيل جزء من الديون طرف الغير .	الخزينة	المدينون
(٥)	١٥٠٠	شراء أثاث نقداً .	الأثاث	الخزينة
(٦)	٥٠٠	تحصيل إيراد للمنشأة	الخزينة	الإيراد حسب نوعه

قائمة المركز المالي

الأصول		رأس مال وخصوم	
٥٫٥٠٠	أثاث	١٩٫٥٠٠	رأس المال
٢٫٠٠٠	مدينون	٤٫٥٠٠	دائنون
٩٫٠٠٠	بضاعة		
٧٫٥٠٠	نقدية بالخزينة		
٢٤٫٠٠٠		٢٤٫٠٠٠	

مبادئ عامة متعلقة بنظريات القيد :

من دراستنا لنظريات القيد المختلفة ، سواء نظرية تحليل العمليات المالية إلى أطرافها المدينة والدائنة أو نظرية معادلة الميزانية ، يتضح لنا بعض المبادئ العامة التى تفسر لنا طبيعة العمليات المالية وطبيعة طريقة القيد المزدوج .

أولاً : كل عملية مالية تؤثر على طرفين طرف آخذ فهو مدين بما أخذه وطرف معطى وهو دائن بما أعطاه .

ثانياً : العمليات المالية تؤثر على العناصر التى تشملها قائمة المركز المالى للمنشأة

بالزيادة أو النقص .

ثالثًا : العمليات المالية التى تؤدى إلى زيادة أصل من الأصول لابد أن تؤدى إما إلى نقص أصل آخر أو زيادة التزام أو زيادة حق من حقوق أصحاب المنشأة . والعكس فإن العمليات التى تؤدى إلى نقص أصل من الأصول لابد أن تؤدى إما إلى زيادة أصل آخر أو نقص التزام أو نقص حق من حقوق أصحاب المنشأة .

رابعًا : العمليات المالية التى تؤدى إلى زيادة التزام من الالتزامات لابد أن تؤدى إما إلى زيادة أصل من الأصول أو إلى نقص التزام آخر أو نقص حق من حقوق أصحاب المنشأة. والعكس فإن العمليات التى تؤدى إلى نقص التزام من الالتزامات لابد أن تؤدى إما إلى نقص أصل من الأصول أو زيادة التزام آخر أو زيادة حق من حقوق أصحاب المنشأة .

خامسًا : فى جميع الحالات فإن استخدام طريقة القيد المزدوج فى تسجيل العمليات المالية فى الدفاتر تؤدى إلى استمرار التوازن الحسابى لقائمة المركز المالى .

خامسًا : مجموعة الدفاتر والسجلات المحاسبية :

تعتمد المحاسبة فى تسجيل المعاملات المالية التى تحدث داخل المنشأة خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادى على مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية ، وهذه السجلات والدفاتر بعضها قانونى ، وبعضها عرفى والبعض الآخر إحصائى .

والدفاتر القانونية المقصود بها الدفاتر التى تنص عليها القوانين التجارية والتى يلزم إمساكها والتسجيل فيها للمحافظة على الأطراف المتعاملة داخل المنشأة وعدم ضياع الحقوق. كما أن التوصل إلى نتيجة نشاط المنشأة وإلى مركزها المالى يتم من خلال تبويب وتلخيص ما ورد فى الدفاتر القانونية فى صورة قوائم مالية وحسابات ختامية .

ومع عدم تجاهل أهمية تسجيل العمليات المالية فى الدفاتر القانونية ، إلا أن النظام المحاسبى يتطلب ضرورة تبويب العمليات المالية لإظهار أثرها على مجموعة الحسابات التى يتكون منها أطراف هذه المعاملات . ويتم التبويب من خلال مجموعة من الدفاتر العرفية أى التى جرى العرف على استخدامها ولم ينص عليها القانون .

وبالإضافة إلى هذين النوعين من الدفاتر نجد أن هناك سجلات إحصائية تنظيمية يستخدمها النظام المحاسبى ، وهى تعد سجلات بيانية تضم معلومات وبيانات لا يمكن أن تشملها عمليات التسجيل والتبويب المحاسبى .

وفيما يلى نوضح بإيجاز التبويبات المختلفة للسجلات المحاسبية :

(١) **الدفاتر القانونية** : وهى تتمثل فى الدفاتر والسجلات التى ينص عليها القانون التجارى فى الدولة ، وتضم :

أ - **دفتر اليومية** : وهو الدفتر الذى تسجل فيه جميع المعاملات (العمليات) المالية التى تحدث بالمنشأة يوماً بيوم وبالتفصيل المؤيد بالمستندات .

ب - **دفتر الجرد** : وهو الدفتر الذى تثبت فيه كافة العناصر والتسويات والقيود المتعلقة بإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالى .

(٢) **الدفاتر العرفية** : وهى تتمثل فى دفتر واحد يسمى (دفتر الأستاذ) ، وفيه يتم تبويب وتلخيص المعاملات التى سبق تسجيلها فى دفتر اليومية وذلك فى صورة حسابات مستقلة تبرز كل منها نوع معين من المعاملات .

(٣) **الدفاتر الإحصائية** : وهى تتمثل فى مجموعة من السجلات البيانية الإضافية التى تستخدم بجانب الدفاتر القانونية ، يتم فيها تسجيل بيانات ومعلومات تتعلق بطبيعة النشاط وكذلك عمل الإحصاءات الخاصة به ، بالإضافة إلى معلومات عن الأسواق واتجاهات الأسعار . وهذه السجلات تكون ضرورية فى أعمال التصدير والاستيراد وتجارة الجملة والأنشطة الصناعية ، ومن هذه السجلات سجل الموردين أو المصدرين، وسجل الأصناف التى يتم التعامل فيها ، وجهات التعامل المختلفة ، وإحصاءات الاتجاه العام للأسعار المتعلقة بالنشاط وحالة الأسواق .

ومن الجدير بالإشارة أن استخدام الدفاتر القانونية والدفاتر العرفية يعد أمراً هاماً لتنظيم العمل المحاسبى ، ونؤكد ذلك من خلال النقاط التالية :

أ - تعمل الدفاتر المحاسبية القانونية والعرفية على الإمداد بسجل تاريخى للمعاملات المالية لتغطى الحاجة إلى المعلومات اللازمة لمعرفة نتائج النشاط .

ب - تساعد الدفاتر المحاسبية على عرض الأطراف المدينة والدائنة لكل عملية فى مكان واحد وبشكل مناسب وذلك مع بعض الإيضاح الخاص بها .

جـ - يساعد التسجيل التارخى المسلسل للمعاملات المالية على منع وقوع الأخطاء أو العمل على اكتشافها نتيجة القيد التفصيلى فى دفتر اليومية ثم الترحيل والتبويب فى دفتر الأستاذ .

د - يتم إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية عن طريق مراكز الحسابات التى تظهرها ملخصات دفتر الأستاذ التى تسمى أرصدة ، وهذه الملخصات توضع فى قائمة تسمى ميزان المراجعة .

سادساً : القوائم المالية :

إن الغرض الرئيسى لعلم المحاسبة هو إعداد البيانات والمعلومات المالية التى تتعلق بالمنشآت المختلفة للوفاء باحتياجات مستخدميها من المستثمرين والمتعاملين بالإضافة إلى إدارة المنشأة .

وإذا كانت المحاسبة تعمل على تسجيل عمليات التبادل التى تقوم بها المنشأة على أساس نقدى ، وكذلك تسجيل ممتلكات المنشأة ومصادر تمويلها بالإضافة إلى تسجيل المديونية والدائنية ، فإن هذا التسجيل يعمل على تحقيق الأهداف الأساسية للمحاسبة والتى تتمثل فى :

(١) إعداد قائمة للدخل لبيان ربح المنشأة أو خسارتها فى نهاية الفترة المالية ، حيث تتخذ هذه القائمة أساساً لتوزيع الربح وفرض الضرائب .

(٢) إعداد قائمة المركز المالى لبيان ممتلكات المنشأة ومصادر تمويلها ، وتتخذ هذه القائمة المحاسبية أساساً لبيان مدى محافظة إدارة المنشأة على رأس المال المستثمر فيها ، وكذلك لبيان مدى مساهمتها فى تدعيم المركز المالى لها .

وحتى تتحقق هذه الأهداف فإن القوائم المالية فى المحاسبة المالية تتمثل فى :

أ - **حساب المتاجرة :** وهو الحساب الختامى الأول فى المنشأة التجارية ، ويتم عن طريقه إقفال المعاملات التى تتعلق بنشاط تداول البضاعة ، والعمل على مقابلة أرصدة المصروفات على البضاعة بالإيرادات الناتجة من مبيعاتها للحصول على نتيجة هذا النشاط فى صورة مجمل ربح أو مجمل خسارة .

ب- **حساب الأرباح والخسائر :** وهو الحساب الختامى الثانى فى المنشأة التجارية ، ويتم فيه مقابلة المصروفات العامة للمنشأة بالإيرادات العامة بعد أن تضاف إلى مجمل الربح الذى يسبق ترحيله إلى هذا الحساب . وينتج عن هذه المقابلة إما الحصول على صافى ربح المنشأة الذى يعود إلى صاحب المنشأة أو صافى الخسارة الذى يؤدى إلى نقص حقوق الملكية لصاحب المنشأة .

ومن الجدير بالإشارة أن حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر يمكن أن يتم عرضهما فى صورة قائمة واحدة تسمى قائمة نتائج الأعمال .

جـ- **قائمة المركز المالى (أو الميزانية) :** وهى عبارة عن قائمة أو بيان يوضح الأصول أو الممتلكات التى تمتلكها المنشأة والحقوق التى للغير على تلك الأصول متمثلة فى الالتزامات وحقوق الملكية ، ويتم تصوير هذه القائمة فى لحظة معينة من الزمن وهى لحظة تصويرها ، ولذلك فإن الميزانية تمثل لحظة سكون أو حالة سكون ولا تمثل حركة تدفق للنشاط أو المعاملات وبذلك تتحقق المعادلة السابق ذكرها :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية (رأس المال)

وعليه ، ونظراً لأن تحليل الجوانب السابقة سيكون محور الدراسة لأساسيات المحاسبة المالية ، فإننا سوف ننتقل إلى جانب آخر من الجوانب الفنية للنظام المحاسبى التى تمثل أركانه العملية .

الفصل الثالث

مقومات النظام المحاسبى

إن وجود مجموعة من المعاملات المالية المتبادلة مع كثرتها هى التى أوجدت الحاجة إلى تسجيلها وتبويبها وتحليلها لتحديد ما يترتب عليها من أثر على نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ، وما ترتبه على المركز المالى .

وحتى يتم تسجيل المعاملات المالية بصورة تتحقق معها أهداف المحاسبة العامة والخاصة فإنه ينبغى أن يصمم النظام المحاسبى بشكل متكامل لكى يمكن إجراء عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص بشكل سليم ودقيق .

وتصميم النظام المحاسبى يرتكز على مجموعة من المقومات التى تمثل قاعدة العمل المحاسبى السليم ، هذه المقومات تتمثل فيما يلى :

١ – الدليل المحاسبى أو دليل الحسابات .

٢ – المستندات المختلفة التى تتداولها المنشأة وتؤيد العمليات المالية .

٣ – مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية .

٤ – مجموعة التقارير والقوائم المالية .

وفيما يلى نستعرض ببعض التحليل مقومات النظام المحاسبى المشار إليها :

أولاً – الدليل المحاسبى أو دليل الحسابات :

الدليل المحاسبى عبارة عن مرشد للمحاسبين الذين يعملون بالوحدة الاقتصادية أو المنشأة ، حيث يتضمن مسميات الحسابات التى تمثل أنواع المعاملات المالية التى تتم داخل المنشأة وتجريها المنشأة مع الغير . والدليل المحاسبى ينبغى أن يضم على الأقل المجموعات المحاسبية الرئيسية التى تتم داخل أى منشأة وتظهر فى معادلة النشاط وهى الأصول ، والخصوم والمصروفات ، والإيرادات ، وهذا الدليل يتسع لعدد كبير من مسميات الحسابات ، حيث يتوقف هذا العدد على حجم النشاط والاستثمارات والمعاملات داخل كل منشأة ، إلا أننا نؤكد أن هناك حداً أدنى من مسميات الحسابات التى يمكن أن يشتمل عليها كل دليل محاسبى.

ويمكن أن يتم استخدام الترميز الرقمى لمجاميع الحسابات فى وضع الدليل المحاسبى ، حيث يمكن أن تكون أرقام المجاميع الرئيسية كما يلى :

المجموعة المحاسبية	رقم الدليل
الأصول	١
الخصوم	٢
المصروفات	٣
الإيرادات	٤

ويتم استكمال الترميز الرقمي للحسابات بوضع رقم الحساب داخل المجموعة على يمين رقم المجموعة فإذا فرضنا أن المنشأة تملك أراضى ومبانى وآلات وسيارات وأثاث فإن أرقام هذه الحسابات بالدليل المحاسبي تكون :

اسم الأصل	رقم الدليل
أراضى	١١
مبانى	١٢
آلات	١٣
سيارات	١٤
أثاث	١٥

ونظراً لزيادة عدد الأصول عن تسع حسابات فى المنشآت المختلفة يتم وضع الأراضى والمبانى والآلات والسيارات والأثاث فى مجموعة فرعية تأخذ رقم (١١) بالدليل تسمى « الأصول الثابتة » ، ويتم من داخلها ترقيم حسابات الأصول الثابتة ، كما أنه يمكن اتباع نفس الأمر مع الأصول المتداولة . وتظهر مجموعة الأصول الثابتة بالدليل المحاسبي كما يلى :

اسم الحساب	رقم الدليل
الأصول الثابتة	١١
أراضى	١١١
مبانى وعقارات	١١٢
آلات	١١٣
سيارات	١١٤
أثاث	١١٥

ولمزيد من الإيضاح نفترض أن السيارات تضم سيارات نقل وسيارات ركوب ، يمكن تخصيص حساب لكل منهما ويكون رقميهما بالدليل :

اسم الأصل	رقم الدليل
سيارات نقل	١١٤١
سيارات ركوب	١١٤٢

وفيما يلى نوضح هيكل دليل الحسابات لمنشأة تجارية :

المجموعة المحاسبية	رقم الدليل
حسابات الأصول :	١
الأصول الثابتة	١١
أراضى	١١١
مبانى وعقارات	١١٢
الآلات	١١٣
السيارات	١١٤
الأثاث	١١٥
المخزون السلعى (البضاعة	١٢
المدينون	١٣
أوراق القبض	١٤
الأوراق المالية	١٥
نقدية بالبنوك	١٦
نقدية بالصندوق	١٧
حسابات الخصوم :	٢
حقوق الملكية ورأس المال	٢١
القروض	٢٢
المخصصات	٢٣
الدائنون	٢٤

تابع الدليل المحاسبى :

المجموعة المحاسبية	رقم الدليل
أوراق الدفع	٢٥
نتيجة العام	٢٦
حسابات المصروفات :	٣
المصروفات البيعية	٣١
نقل المبيعات	٣١١
مصروفات التغليف	٣١٢
مصروفات الإعلان	٣١٣
عمولة وكلاء البيع	٣١٤
مصروفات الشراء	٣٢
مصروفات نقل المشتريات	٣٢١
رسوم جمركية على المشتريات	٣٢٢
مصروفات شحن وتأمين	٣٢٣
عمولة وكلاء الشراء	٣٢٤
مصروفات إدارية	٣٣
الرواتب والأجور	٣٣١
الإيجار	٣٣٢
تليفون	٣٣٣
بريد وفاكس وتلكس	٣٣٤
مطبوعات	٣٣٥
أدوات مكتبية	٣٣٦
مصروفات عمومية :	٣٤
الكهرباء	٣٤١
المياه	٣٤٢
مصروفات الصيانة	٣٤٣

تابع الدليل المحاسبى :

المجموعة المحاسبية	رقم الدليل
إكراميات	٣٤٤
مصروفات نثرية	٣٤٥
إعانات	٣٤٦
تأمينات	٣٤٧
مصروفات متنوعة	٣٤٨
خصم مسموح به	٣٤٩
الإيرادات :	٤
إيرادات المبيعات	٤١
كوبونات أوراق مالية	٤٢
إيراد عقار	٤٣
خصم مكتسب	٤٤
إيرادات متنوعة	٤٥
أرباح العام	٤٦

والفكرة الأساسية من الدليل المحاسبى هو ترتيب المجموعات المحاسبية فى الدفتر الأستاذ فى حسابات مسلسلة رقميًا تسهل الوصول إليها وكذلك تيسر إعداد القوائم المالية اللازمة لمعرفة نتيجة النشاط وتحديد المركز المالى للمنشأة .

ثانيًا - المستندات المتعلقة بالمعاملات المالية :

لا يعد النظام المحاسبى كاملاً فى المنشآت الحديثة ما لم تصاحب سجلاته وحساباته مستندات رسمية ، خاصة إذا كانت القيم المتعلقة بالعمليات المالية كبيرة . والمستند يتم تحريره لتأييد كل عملية تتم ، حيث يثبت فيه جوانب الاتفاق بين طرفى العملية أو العقد . وقد يكون المستند إيصالاً بسيطًا أو اتفاقًا كتابيًا أو مستندًا رسميًا أو عقدًا موثقًا ، ووجود مثل هذا المستند يؤكد صدق وصحة العمليات المالية التى يتم تسجيلها فى دفاتر المحاسبة ، بالإضافة إلى أن وجوده يقلل فرص سوء التفاهم بين الجانبين المتعاملين .

ويمكن تعريف المستند باختصار أنه أى إثبات مكتوب يؤيد الاتفاق بين طرفين على عقد صفقة ، أو انتقال قيمة ، أو تقديم خدمة . ويختلف عدد المستندات ونوعها وفقاً للعمليات التى يتميز بها نشاط كل منشأة . وأهم ما يستخدم من مستندات فى المنشآت عامة سواء كانت تجارية أم صناعية هى المستندات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع ، أو النقدية ، وتلك الخاصة بالأوراق التجارية التى ستكون محور لباب كامل من أبواب الدراسة .

ويمكننا تبويب المستندات الخاصة بالمعاملات المالية إلى نوعين :

أ - **مستندات خارجية** : وتتمثل فى تلك المستندات التى ترد إلى المنشأة من الغير المتعاملين معها ، ومن أمثلتها عقود شراء الأصول ، فواتير الشراء ، إشعارات الخصم أو الإضافة من البنك وكشوف الحساب الجارى ، وإشعارات رد المبيعات ، والشيكات الواردة من الغير وكذلك الكمبيالات والسندات الأذنية التى تمثل أوراق القبض ، وإيصالات سداد فواتير الكهرباء والمياه والفواتير ذاتها وغيرها .

ب - **مستندات داخلية** : وهى تتمثل فى تلك المستندات التى تحرر بواسطة المنشأة وداخلها ، ومن أمثلتها صور فواتير المبيعات وصور إيصالات تحصيل النقدية ، ومحاضر تسلم البضاعة الواردة ، وأذون الصرف من المخازن ، وكعوب الشيكات الصادرة ، وإشعارات الخصم والإضافة ، وكشوف الرواتب والأجور ، ومذكرة تسوية حساب البنك بالإضافة إلى صور جميع المكاتبات بين المنشأة والغير .

ومن الجدير بالإشارة - حسب تعريف المحاسبة - أن المستند يعتبر أساس القيد فى الدفاتر المحاسبية بناء على ما يحتويه من معلومات ، ويقوم المحاسب عن طريق المستند بتسجيل أطراف العمليات ومبلغها مهما اختلف مصدرها أو بلغت أهميتها ، فما المستندات فى الواقع إلا أداة لتلخيص العمليات اليومية التى تترجم فى صورة مبالغ نقدية يمكن على ضوئها تحديد النتائج المتعلقة بنشاط المنشأة من ربح أو خسارة وكذلك إبراز المركز المالى الحقيقى فى تاريخ نهاية الفترة المالية .

ثالثاً - مجموعة السجلات والدفاتر المحاسبية :

سبق أن ذكرنا أن المحاسبة تعتمد فى تسجيلها للمعاملات المالية التى تتم بينها وبين الغير خلال مزاولتها لنشاطها التجارى أو الصناعى على مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية.

وحتى نوضح الدفاتر والسجلات المحاسبية التى تعد ركيزة النظام المحاسبى فإنه ينبغى ذكر أن تسجيل العمليات المالية محاسبياً يتم فى خطوتين متتاليتين هما :

١ - التسجيل فى دفتر القيد الأولى وهو اليومية العامة .

٢ - الترحيل والتبويب فى دفتر الأستاذ .

وعليه ، فإن ركيزة العمل المحاسبى ومقوماته الأساسية تتمثل فى دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ ، وفيما يلى عرض موجز لهذين الدفترين ونموذج لكل منهما وكيفية التسجيل فيهما :

(١) دفتر اليومية العامة :

يطلق على دفتر اليومية العامة دفتر القيد الأولى - وهو من الدفاتر القانونية التى نص القانون على استخدامها - وذلك لأنه السجل الأول الذى تثبت فيه العمليات المالية سواء كانت عمليات تمويلية أو رأسمالية أو إيرادية .

ونود الإشارة إلى أن القانون لم يشترط شكلاً معيناً لتسطير دفتر اليومية ، وإن كان قد اشترط ضرورة ترقيم كل صفحة من صفحاته ، وأن يتم التوقيع على كل ورقة فيه من الموثق المختص فى وزارة التجارة أو وزارة الاقتصاد . كما وأن القانون نص على أن الدفتر بعد التسجيل فيه يجب أن يكون خالياً من الفراغ أو الكشط أو التحشير أو الكتابة فى الحواشى .

وعلى الرغم من عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لتسطير دفتر اليومية إلا أنه ينبغى أن يتم تسطير هذا الدفتر بشكل يعطى بيانات وافية وكاملة عن كل قيد أو معاملة تسجل فيه ، وبالتالى ينبغى أن يظهر ما يلى :

١ - طرفا العملية المالية المدين والدائن وفقاً لنظرية القيد المزدوج .

٢ - المبلغ الخاص بكل عملية ، وهو متساوى فى الطرفين المدين والدائن .

٣ - بيان بطبيعة العملية ، أى شرح موجز بها بعد القيد .

٤ - رقم القيد بالدفتر ، وينبغى أن توضع أرقام مسلسلة للقيود .

٥ - رقم المستند الذى على أساسه تم إثبات القيد ، وقد يتم إثبات رقم المستند الأصلى ، أو تعطى المستندات أرقاماً مسلسلة حسب تواريخ حدوثها أو إثباتها بالدفتر .

٦ - رقم الدليل المحاسبى للحساب ، وهو يمثل رقم الحساب بالدفتر الأستاذ ، وقد يتكون القيد من أكثر من حساب يتم إثبات رقم كل منها أمام نوع الحساب الذى يكون على

سطر مستقل بالدفتر ، ورقم الحاسب الآلي إن وجد .

٧- تاريخ إتمام العملية حسب تسلسل حدوثها زمنياً .

وإذا راعينا إظهار هذه البيانات جميعها ، فيمكن تسطير صفحات دفتر اليومية بالشكل التالي ، وهو الشكل السائد الآن للأنظمة المحاسبية التي تستخدم الدفاتر والسجلات اليدوية .

صورة من دفتر اليومية

المبلغ منه	المبلغ له	البيـــــان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	رقم الحاسب الآلي	التاريخ
-	-	من حـ/ .... (الطرف المدين) إلى حـ/ ...(الطرف الدائن) (.......................... شرح مختصر للعملية)					

(٢) دفتر الأستاذ :

مع عدم تجاهل أهمية تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية ، إلا أن النظام المحاسبي يتطلب ضرورة تبويب العمليات المالية لإظهار أثرها على مجموعة الحسابات التي يتكون منها أطراف هذه العمليات . ومن أجل هذا الهدف وتحقيقه كان لابد من ترحيل العمليات المالية التي سجلت في دفتر اليومية إلى دفتر آخر يسمى دفتر الأستاذ أو نطلق عليه تجاوزاً دفتر الحسابات Le dger.

ودفتر الأستاذ - كما سبق أن ذكرنا - دفتراً عرفياً ولكن أهميته لا تقل عن أهمية دفتر اليومية ، وفي هذا الدفتر يتم ترحيل العمليات المالية المسجلة في دفتر اليومية في صورتها المزدوجة لإظهار أثر تلك العمليات على مراكز الحسابات المختلفة ، نظراً لأن كل معاملة تؤثر على حسابين على الأقل .

والحساب كما عرفناه سابقاً عبارة عن جدول أو قائمة لمجموعة العمليات ذات الطبيعة الواحدة والمتعلقة بشخص ، سواء كان إنساناً أو شخصاً اعتبارياً ، أو المتعلقة بشئ حقيقي

تمتلكه المنشأة ، أو بند من بنود المصروفات أو الإيرادات المختلفة .

وتجميع العمليات ذات الطبيعة الواحدة فى حساب واحد يساعد على تحديد أثر هذه العمليات على الحساب ، وبالتالى يمكن معرفة مركز الحساب فى أية لحظة . فمثلاً إذا أردنا معرفة أثر معاملات المنشأة مع محمد عبد الله فإننا نقوم بتجميع كل العمليات التى تمت بين المنشأة وبينه فى حساب واحد باسمه وبالتالى يمكننا فى أى لحظة خلال حياة المنشأة معرفة علاقة المنشأة بمحمد عبد الله وما إذا كان مديناً للمنشأة ومقدار مديونيته أو ما إذا كان دائناً لها ومقدار دائنيته أو ما إذا كان حسابه مسدداً بالكامل .

وعملية الترحيل كوسيلة لتبويب العمليات المالية ما هى فى الواقع إلا مجرد نقل أو تحويل العمليات المالية من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ أو دفتر الحسابات . وطالما أن القيد المحاسبى يتكون من طرفين متساويين من حيث المبلغ ، فإنه عندما يتم ترحيل القيد فإن كل طرف ينقل إلى حساب . فالطرف المدين ينقل إلى الجانب المدين من حساب ، والطرف الدائن ينقل إلى الجانب الدائن من حساب آخر ، ومع ملاحظة أنه طالما أن المبلغ المرحل متساو فيترتب على ذلك أن الحساب المرحل إليه فى جانبه المدين يتأثر بنفس القيمة التى تأثر بها الحساب الآخر فى جانبه الدائن .

وعادة يصور الحساب كما هو واضح فى الشكل التالى :

حـ / ....

مدين رقم (   ) دائن

المبلغ	اسم الحساب	رقم صفحة اليومية	تاريخ	المبلغ	اسم الحساب	رقم صفحة اليومية	تاريخ

ويلاحظ من الشكل السابق للحساب أنه مكون من جانبين لترحيل الطرف المدين أو الطرف الدائن من القيد المحاسبى والذى يخص هذا الحساب .

ملاحظات :

١ - **اسم الحساب :** ويمثل طرف القيد المدين أو الدائن ، فقد يكون مثلاً حساب رأس المال ، القروض ، الآلات ، المشتريات ، المبيعات ، أوراق قبض ، أوراق دفع ، مصروف حسب نوعه ، إيراد حسب نوعه .... الخ .

٢ - **رقم الحساب :** فقد يعطى لكل حساب الرقم الظاهر بدليل الحسابات الذى أشرنا إليه وذلك تمييزاً له عن الحسابات الأخرى لتسهيل الرجوع إليه .

٣ - **المبلغ :** ويرحل إليه المبلغ المطابق لما هو موجود بقيد اليومية ، ويسجل المبلغ فى الجانب المدين إذا كان طرف القيد المرحل للحساب هو الطرف المدين ، أو يسجل فى الجانب الدائن إذا كان طرف القيد المرحل هو الطرف الدائن .

٤ - **البيان :** ويسجل به بيان الطرف الآخر للقيد المحاسبى (اسم الحساب) .

٥ - **رقم صفحة اليومية :** ويساعد على مراجعة القيد المرحل من دفتر اليومية إلى الحساب.

٦ - **التاريخ :** وهو تاريخ القيد كما هو وارد فى دفتر اليومية .

مثال :

فى ١٩٩٦/١/١ اشترت محلات ماجد محمود بضاعة قيمتها ٢٥٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ ودفعت قيمتها بشيك على حسابها الجارى بالبنك . فظهرت القيود التالية فى دفتر يومية محلات ماجد محمود والتى ترحل إلى الحسابات المتعلقة بها فى دفتر الأستاذ كالآتى:

أولاً : قيود اليومية :

المبلغ		البيــــان	رقم مسلسل	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	رقم الحاسب الآلي	التاريخ
منه	له						
٢٢٥٠		من حـ/ المشتريات	١	١٢			٩٦/١/١
	٢٢٥٠	إلى حـ / البنك (جارى)		٧٥٦/			
		(قيمة المشتريات بخصم تجارى		ب			
		١٠٪ بشيك رقم ٧٥٦/ب)					

ثانيًا : دفتر الأستاذ :

منه — حـ / المشتريات — له

مبلغ	اسم الحساب	رقم صفحة اليومية	تاريخ	مبلغ	اسم الحساب	رقم صفحة اليومية	تاريخ
٢٢٥٠	إلى حـ / البنك	١٠	٩٦/١/١				

منه — حـ / البنك — له

مبلغ	اسم الحساب	رقم صفحة اليومية	تاريخ	مبلغ	اسم الحساب	رقم صفحة اليومية	تاريخ
				٢٢٥٠	من حـ/المشتريات		٩٦/١/١

ويلاحظ أن عملية الشراء التى تمت وسجلت فى دفتر اليومية أثرت على حسابين فى دفتر الأستاذ : حساب المشتريات الذى جعل مدينًا بقيمة المشتريات ، مع جعل حساب البنك دائنًا فى خانة البيان ، وحساب البنك الذى جعل دائنًا بنفس القيمة مع جعل حساب المشتريات مدينًا فى خانة البيان (اسم الحساب) .

أنواع الحسابات :

إذا حصرنا العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشأة التجارية فسوف نجد أنها تؤثر على مجموعة كبيرة من الحسابات . وقد جرت العادة على تبويب هذه الحسابات فى مجموعات متناسقة وذات طبيعة واحدة بشكل يساعد على تحقيق الآتى :

(١) ترتيب الحسابات على أساس هذه المجموعات يساعد الإدارة على استخراج البيانات المتعلقة بهذه الحسابات وتحديد نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى بسهولة ويسر .

(٢) ترتيب الحسابات فى مجموعات يساعد على إجراء المقارنات المفيدة بين هذه الحسابات من سنة لأخرى .

(٣) يساعد هذا التبويب على وضع مبادئ عامة يمكن استخدامها فى تحليل العمليات التى تشملها كل مجموعة من الحسابات بطريقة تساعد على معرفة الطرف المدين والدائن بالنسبة لكل حساب يدخل فى كل مجموعة .

ولقد جرت العادة على تقسيم الحسابات إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهى :

أولاً : المجموعة الأولى : حسابات يطلق عليها « **الحسابات الشخصية** » Personal Accounts وتمثل حسابات الأشخاص الطبيعيين كالمدينين أو العملاء والدائنين أو الموردين ، وحساب رأس المال الذى يمثل صاحب المنشأة ، وحساب القرض الذى يمثل أصحاب القروض وكذلك تشمل هذه المجموعة الأشخاص المعنويين أو الاعتباريين كحساب المنشآت أو الشركات الأخرى . وبصفة عامة تسجل فى هذه الحسابات جميع معاملات المنشأة مع الغير، وتجعل هذه الحسابات مدينة بما تأخذ أو تتسلم ودائنة بقيمة ما تعطى .

ثانيًا : المجموعة الثانية : حسابات يطلق عليها « **الحسابات الحقيقية** » Real Accounts وهى الحسابات التى تمسك لأصول تمتلكها المنشأة ولها وجود مادى ملموس وغير ملموس كالأراضى والمبانى والآلات والبضاعة والنقدية بالخزينة أو البنك وحقوق الاختراع . وتجعل هذه الحسابات مدينة بكل زيادة فيها ودائنة بكل نقص ينتج عن بيع أو التنازل عن أو استهلاك هذه الأصول .

ثالثًا : المجموعة الثالثة : ويطلق عليها « حسابات النتيجة » ويسميها البعض « **الحسابات الاسمية أو الوهمية** » Nominal accounts . وتشمل حسابات المصروفات والإيرادات بأنواعها المختلفة . وحسابات المصروفات تعتبر مدينة بقيمة المصروف وهى فى نفس الوقت تؤدى إلى نقص فى حقوق أصحاب المنشأة . أما حسابات الإيرادات بأنواعها المختلفة فتجعل دائنة بقيمة الإيراد المحصل وهى تؤدى إلى زيادة فى حقوق أصحاب المنشأة .

وتقسيم الحسابات إلى المجموعات الثلاثة السابقة وإن كان تقسيمًا شاملاً بمعنى أنه يشمل جميع الحسابات التى تتضمنها العمليات المالية ، إلا أنه لا يظهر العلاقة بين هذه الحسابات والقوائم المالية التى تصور فى نهاية المدة المالية لتحديد أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وكذلك مركزها المالى والتى تدل على الأهداف المراد تحقيقها من النظام المحاسبى . ومن أجل ذلك فإننا نفضل تقسيم الحسابات إلى مجموعتين فقط هى :

أولاً : حسابات الميزانية Balance Sheet Accounts

وتشمل هذه الحسابات ثلاثة أنواع رئيسية من الحسابات تنقسم كل منها إلى بنود فرعية مختلفة حسب طبيعة المنشأة وعملياتها وهى :

١- **حسابات الأصول** : كالأراضى ، والمبانى ، والأثاث ، والسيارات ، والآلات والبضاعة ، والمدينين ، وأوراق القبض والنقدية .

٢- **حسابات الخصوم** : وتشمل القروض والدائنين وأوراق الدفع .

٣- **حسابات حقوق أصحاب المنشأة** : وتتضمن حساب رأس المال وحسابات الاحتياطيات المختلفة وحساب الأرباح والخسائر .

ثانيًا : حسابات الأرباح والخسائر Profit & Loss Accounts

وتشمل هذه الحسابات نوعين رئيسيين ، ينقسم كل نوع إلى حسابات فرعية متعددة حسب طبيعة المنشأة وعملياتها وهى :

(١) **حسابات المصروفات المختلفة** : كالإيجار ومصاريف النقل والشحن ، والأجور ، والإعلان ، والنور ، والمياه ، ومصاريف البيع ، والتوزيع ، والأدوات الكتابية والمطبوعات .

(٢) **حسابات الإيرادات المختلفة** : مثل حساب المبيعات وحسابات الفوائد وإيرادات الاستثمارات ، والخصم المكتسب ..... وغيرها .

رابعًا - مجموعة التقارير والقوائم المالية :

إن المعاملات المالية عبارة عن علاقات متبادلة ومتشابكة ، ويتم قيدها وتسجيلها وفقًا لمجموعة من المعادلات التى تحقق التوازن المحاسبى ، هذا التوازن يؤدى فى النهاية إلى إمكانية إدراج أرصدة المعاملات المالية فى مجموعة من القوائم والتقارير المالية المتمثلة فيما يلى :

(١) موازين المراجعة :

ميزان المراجعة عبارة عن قائمة تعد خارج المجموعة الدفترية تشتمل على جميع أرصدة أو مجاميع الحسابات الواردة بالدفتر الأستاذ سواء الحسابات المتعلقة بالأصول أو الخصوم أو تلك المتعلقة بالإيرادات والمصروفات .

والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التأكد من سلامة تطبيق نظام القيد المزدوج فى التسجيل والترحيل والترصيد . وإذا كنا قد بدأنا فى القيد والترحيل على أساس نظرية

التوازن ، فمما لا شك فيه أن أرصدة الحسابات فى مجموعها لابد وأن تتوازن وتتعادل بمعنى أن يكون :

مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة
أو المجاميع المدينة للحسابات = المجاميع الدائنة للحسابات

ومن تعريف وهدف ميزان المراجعة يتضح أن لدينا نوعين من موازين المراجعة :

أ - ميزان المراجعة بالأرصدة :

وهو الميزان الشائع الاستخدام فى الحياة العملية ، ويتم إعداده عن طريق ترصيد جميع الحسابات بالدفتر الأستاذ ، وينبغى أن يتوازن جانبيه بمعنى أن جانب الأرصدة المدينة يعادل جانب الأرصدة الدائنة .

ب - ميزان المراجعة بالمجاميع :

ويتم إعداد هذا الميزان عن طريق جمع جوانب الحسابات المدينة وجوانب الحسابات الدائنة بالدفتر الأستاذ ، ومن البديهى أن مجموع الجوانب المدينة لجميع الحسابات لابد وأن تتساوى مع مجموع الجوانب الدائنة لهذه الحسابات .

ومن الجدير بالإشارة أنه يمكن عمل ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معًا ، كما أنه يمكن عمل موازين مراجعة دورية كل شهر مثلاً ، وموازين مراجعة فى نهاية العام .

(٢) قوائم نتائج الأعمال (الحسابات الختامية) :

يتم إعداد قوائم نتائج الأعمال أو الحسابات الختامية فى المنشآت والوحدات الاقتصادية لكى يمكن التعرف على نتيجة النشاط من ربح أو خسارة على مراحل متعددة من خلال تجميع عمليات المنشأة المتعلقة بالإيرادات والمصروفات فى حسابات (أو قوائم) يتضمن كل حساب أو قائمة منها مجموعة متناسقة من العمليات تبرز مدلول واحد . وهذه الحسابات تتم فى مرحلتين :

أ - مرحلة تصوير وإعداد حساب المتاجرة للتوصل إلى مجمل الربح (أو الخسارة) .

ب - مرحلة تصوير وإعداد حساب الأرباح والخسائر لتحديد صافى الربح (أو صافى الخسارة) .

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت الصناعية يتم فيها تصوير وإعداد حساب التشغيل

والإنتاج الذى يبرز تكلفة المنتجات التى تنتجها المنشأة للعمل على تسعيرها توطئة لبيعها للمستهلكين والعملاء . وهذه التكلفة ترحل إلى حساب المتاجرة للتوصل إلى مجمل الربح الذى حققه النشاط .

(٣) قائمة المركز المالى (الميزانية) :

الميزانية ما هى إلا قائمة توضح المركز المالى للمنشأة فى أية لحظة . ويمكن تعريف الميزانية من وجهة نظر أصحاب المنشأة بأنها تمثل المركز المالى الذى يتكون من مجموعة الأصول التى تمتلكها المنشأة ، وما على تلك الأصول من التزامات للغير . ويعد الفرق بين الأصول والالتزامات (الخصوم) هو صافى رأس المال المستثمر أو صافى المركز المالى الذى يعبر عن حقوق أصحاب المنشأة . أى أن :

حقوق أصحاب المنشأة = الأصول - الخصوم
(حقوق الملكية)

أما من وجهة نظر الإدارة فإن المركز المالى (الميزانية) عبارة عن مصادر الأموال التى تحصل عليها المنشأة من أصحابها ومن الغير ، وأوجه استثمار هذه الأموال فى الأصول المختلفة الثابتة والمتداولة .

ونود الإشارة إلى أن العناصر المكونة للمركز المالى تختلف من منشأة إلى أخرى حسب مجموعة من العوامل نذكر منها :

١ - اختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط فيها من حيث أنه نشاط زراعى أم تجارى أم صناعى أم نشاط خدمى أو اجتماعى .

٢ - اختلاف مصادر الأموال التى تعتمد عليها المنشأة فى تمويل عملياتها المختلفة ومدى الاعتماد على الأموال المقترضة والأرباح المحجوزة والمعاد استثمارها فى المنشأة . ففى حين نجد أن المنشأة الفردية تعتمد أساساً على الأموال التى تحصل عليها من أصحابها ، وعلى الديون قصيرة الأجل المتمثلة فى أرصدة الدائنين والكمبيالات المسحوبة على المنشأة ، نجد أن الشركات وخاصة الكبيرة منها تعتمد على القروض طويلة الأجل بجانب رؤوس أموال الشركاء والمساهمين .

٣ - اختلاف أوجه استخدام المنشأة فى الأصول المختلفة ، وحجم الأصول الثابتة بالنسبة للأصول المتداولة . ففى المنشآت التجارية ومنشآت الخدمات نجد أن حجم الأصول

المتداولة كبير نسبياً ، فى حين أنه فى المنشآت الصناعية نجد أن حجم الأصول الثابتة يمثل الجزء الأكبر من مجموع الأصول .

ومن الجدير بالإشارة أنه لا توجد مشكلة فى إعداد الميزانية أو قائمة المركز المالى التى تتضمن عناصر المركز المالى للمنشأة فى تاريخ معين ، حيث أن الجانب الأيمن منها يتضمن الأصول بينما يتضمن الجانب الأيسر رأس المال والخصوم . إلا أنه ينبغى أن يراعى ترتيب كل من الأصول والخصوم فى المنشآت الصناعية والتجارية حسب درجة الثبات أو سرعة التداول فينبغى أن يتم ترتيب الأصول بالميزانية بحيث تبدأ بالأصول الثابتة ثم الأصول المتداولة ، ونفس الشئ بالنسبة للخصوم حيث تبدأ بحقوق أصحاب الملكية ثم الخصوم الثابتة ثم الخصوم المتداولة ، بالإضافة إلى الأرصدة المدينة الأخرى بجانب الأصول ، والأرصدة الدائنة الأخرى بجانب الخصوم .

(٤) تقارير التحليل المالى :

إن تقارير التحليل تفيد الإدارة العليا للمنشأة بالإضافة إلى الجهات الخارجية والمتعاملين من خارج المنشأة خصوصاً البنوك والمستثمرين والهيئات الائتمانية .

وتقارير التحليل المالى هى تلك التقارير التى توضح العلاقات بين العناصر المتقابلة والمتبادلة داخل النشاط ، خصوصاً عناصر الأصول والخصوم ، وإيرادات المبيعات والربحية ، وتحليل هذه العناصر يكون الهدف منه التعرف على الضعف أو القوة بالمنشأة للعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة والقرارات الضرورية للتخطيط السليم فى المستقبل من قبل الإدارة العليا . كما أن التحليل المالى يفيد البنوك والمستثمرين فى معرفة مدى قوة المركز المالى للمنشأة عند منحها قروض أو الرغبة فى الاستثمار فيها .

(٥) تقارير الإنتاج والكفاية الإنتاجية :

وهذه التقارير تكون غالباً فى المنشآت الصناعية ، ويكون الهدف منها تخطيط وضبط الإنتاج والرقابة على الجودة والتكاليف وتطبيق مبادئ محاسبة المسئولية .

أسئلة وتطبيقات على الباب الأول

١ - « تأثر علم المحاسبة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية » .

اذكر بإيجاز أثر هذه التطورات على علم المحاسبة .

٢ - اشرح بإيجاز علاقة علم المحاسبة بعلم الاقتصاد مبينًا التأثير المتبادل للعلمين .

٣ - « تستخدم المحاسبة أساليب إحصائية عديدة » .

اذكر على سبيل المثال أسلوبين من أساليب الإحصاء يطبقان فى ميدان علم المحاسبة .

٤ - « المحاسبة هى لغة الأرقام التى تعبر بها المنشأة عن عملياتها » .

اشرح هذه العبارة مبينًا وظيفة علم المحاسبة .

٥ - « يقوم علم المحاسبة على مجموعة من القواعد والإجراءات » .

اذكر بإيجاز مجال تطبيق القواعد ومجال تطبيق الإجراءات .

٦ - اذكر المقومات الرئيسية للمحاسبة كعلم وفن .

٧ - ما العوامل التى يجب مراعاتها عند وضع النظام المحاسبى للمنشأة التجارية .

٨ - « تختلف أهداف النظام المحاسبى باختلاف الشخص أو الطائفة التى تحتاج إلى خدمات المحاسبة » .

ناقش هذه العبارة مبينًا الأهداف العامة للمحاسبة المالية .

٩ - بين معانى المصطلحات المحاسبية الآتية :

الأصول ، الخصوم ، رأس المال ، الربح .

١٠ - « اختلف المحاسبون فى تقسيم العمليات المالية » . تكلم عن ماهية العمليات المالية وأثر تقسيم هذه العمليات على عرض مشاكل التطبيق العملى للمحاسبة .

١١ - « تعددت النظريات التى تفسر لنا طريقة القيد المزدوج بالرغم من اتفاقها فى الهدف » بين ما هى هذه النظريات ، وكيف تتفق جميعها فى الهدف .

١٢ - « معادلة الميزانية تفسر لنا بطريقة رياضية المركز المالى للمنشأة » . اشرح العبارة السابقة ، وبين الصور المختلفة التى تتخذها معادلة الميزانية ومفهوم كل منها .

١٣ - « إن تسجيل العمليات المالية بطريقة القيد المزدوج لا يؤثر إطلاقًا على التوازن الحسابى لمعادلة الميزانية » .

ناقش هذه العبارة ووضح بأمثلة من عندك مدى صحتها .

١٤- « مسك الدفاتر بطريقة القيد المزدوج معناه تقييد العملية الواحدة مرتين » .
انقد هذه العبارة باختصار .

١٥- « تعتبر المستندات من أهم مقومات أى نظام محاسبى » . ما هو المقصود بالمستند ؟
اذكر أهم المستندات المتعلقة بالعمليات المالية مع تبيان أهم البيانات التى تتضمنها .

١٦- « لكل منشأة مركز مالى فى تاريخ معين » . ما هو المقصود بالمركز المالى ؟ بين عناصر المركز المالى فى صورة قائمة مفترضاً أرقاماً من عندك .

١٧- اذكر أهم الفروق بين دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ، مع تبيان الغرض من كل منهما .

١٨- ما أنواع الحسابات المختلفة التى يتضمنها دفتر الأستاذ ، وما هى أهمية تقسيم هذه الحسابات إلى مجموعات ، وما هو التقسيم الذى تفضله ولماذا ؟

١٩- ما الفرق بين ميزان المراجعة بالمجاميع وميزان المراجعة بالأرصدة ، وما مغزى توازن الميزان ؟

٢٠- اذكر أى من هذه العمليات يجب أن تقوم الوحدة المحاسبية بتسجيلها محاسبياً : شراء بضاعة نقداً ، شراء بضاعة على الحساب ، بيع بضاعة نقداً ، بيع بضاعة على الحساب، زيادة رأس المال ، الحصول على قرض ، مفاوضات للحصول على آلات ، دفع أجور ، اتصالات مع أحد البنوك لعقد قرض ، التفاوض مع نقابة العمال لزيادة الأجور .

٢١- إن الملكية لا تؤثر كثيراً على الوحدة المحاسبية ، فقد تتعدد الوحدات المحاسبية رغم أن المالك واحد ، قد يكون هناك وحدة محاسبية واحدة رغم تعدد الملاك (اشرح هذه العبارة مبيناً معنى الوحدة المحاسبية وأشكالها المختلفة) .

٢٢- اذكر أى من هذه العمليات يجب أن تقوم الوحدة المحاسبية بتسجيلها محاسبياً : شراء عقار للوحدة المحاسبية ، شراء عقار لسكنى المالك من أمواله الخاصة ، قرض شخصى حصل عليه المالك ، قرض حصلت عليه الوحدة المحاسبية ، باع المالك سيارة كان يمتلكها وأودع الثمن خزينة منزله ، اشترى المالك أثاثاً للوحدة المحاسبية ، اشترت الوحدة المحاسبية من وحدة أخرى يمتلكها نفس المالك بضاعة ، دفعت وحدة محاسبية أخرى يمتلكها المالك أجور عمال الوحدة المحاسبية نظراً لوجود عجز فى نقدية الوحدة المحاسبية .

٢٣- فيما يلى معادلة الميزانية لمنشأة تجارية فى تاريخ معين ، وكذلك بعض التغيرات التى حدثت على عناصر المركز المالى نتيجة بعض العمليات المالية :

	بضاعة	+ خزينة	+ بنك	=	ماجد	+ رأس المال
	٧٠٠٠	+ ٣٠٠٠	+ ٥٠٠٠	=	١٠٠٠	+ ١٤٠٠٠
١		- ١٥٠٠	+ ١٥٠٠			
٢	+ ٢٥٠٠	- ٢٥٠				
٣			- ٥٠٠	=	- ٥٠٠	
٤	+ ٥٠٠			=	+ ٥٠٠ أحمد	
٥	+ ١٠٠		- ١٠٠٠			
٦		- ٥٠٠	- ٢٠٠	=	- ٧٠٠	
٧		- ٣٠٠	+ ٣٠٠			
٨		- ٢٠٠		=		- ٢٠٠
٩	- ١٠٠٠		+ ١٢٠٠	=		+ ٢٠٠
١٠	- ٥٠٠	- ٤٠٠		=		- ١٠٠

والمطلوب ذكر نوع العمليات التى تمت وبيان الطرف المدين والطرف الدائن ثم تصوير قائمة المركز المالى بعد تأثرها بهذه العمليات ..

٢٤- اذكر العمليات المالية التى تكون أطرافها ممثلة فى الآتى :

- البضاعة (دائنة) ، الخزينة (مدينة)
- البضاعة (مدينة) ، شركة المغربى (دائنة)
- البنك (مدينًا) ، شركة الأقمشة (دائنة)
- شركة المغربى (مدينة) ، والبنك (دائنًا)
- الإيجار (مدينًا) ، والخزينة (دائنة)
- الخزينة (مدينة) ، والبنك (دائنًا)
- شركة القطان (مدينة) ، والبنك (دائنًا)
- محلات العصفور (مدينة) ، والبضاعة (دائنة)
- المسحوبات (مدينة) ، والبضاعة (دائنة)

- البنك (مدينًا) ، وإيراد العقار (دائنًا)
- الخزينة (مدينة) ، ومحلات الأمل (دائنة)

٢٥- لماذا لا تعد قائمة بالمركز المالى بعد كل عملية فى الممارسة العملية للمحاسبة ؟

٢٦- ما هو الفرق بين اصطلاحى مدين ، ودائن ؟

٢٧- ما هى وظيفة : أ- اليومية العامة ب- دفتر الأستاذ .

٢٨- ماذا يعنى اصطلاح « حساب الأستاذ » ؟

واذكر الأسباب والظروف التى أدت إلى استخدام الحسابات .

٢٩- اذكر مثالاً عن كل عملية يمكن أن تؤدى إلى كل من النتائج الآتية :

أ - زيادة أصل ما مصاحبة بالزيادة فى حقوق الملكية .

ب - زيادة أصل ما مصاحبة للزيادة فى الالتزامات .

جـ - زيادة فى أصل ما مصاحبة لنقص فى أصل آخر .

د - نقص فى أصل ما مصاحب لنقص الالتزامات .

٣٠- ظهرت العمليات الآتية بدفاتر منشأة شاكر لتجارة البويات فى الأسبوع الأول من تكوينها :

أ - تم تخصيص رأس المال بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه دفعت نقداً .

ب - شراء أثاث للمكتب من « محلات جاتينيو » بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على الحساب.

جـ - شراء أرض للبناء بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه دفعت المنشأة منها ٥٠٠٠ جنيه نقداً - أما باقى المبلغ فاعتبر دين طويل الأجل يسدد بعد عشر سنوات .

والمطلوب : إعداد قائمة المركز المالى بعد كل عملية .

الباب الثانى
التسجيل والتبويب المحاسبى
للعمليات المالية

الباب الثانى

التسجيل والتبويب المحاسبى للعمليات المالية

مقدمـــة :

سبق أن ذكرنا أن هناك أهدافًا للمحاسبة المالية منها ما هو عام ومنها ما هو خاص . وحتى يمكن تحقيق الأهداف المحاسبية ينبغى أن يقوم المحاسب باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام العمل المحاسبى المتعلق بالعمليات المالية ، هذه الإجراءات تتمثل فيما يلى :

١- إعداد دفاتر محاسبية لتسجيل المعاملات (العمليات) المالية .

٢- القيام بالتسجيل اليومى من واقع المستندات المؤيدة للعمليات المالية التى حدثت فعلاً ، ويتم ذلك فى دفتر اليومية العامة .

٣- تصنيف وتبويب العمليات المالية ذات الطبيعة الواحدة فى الحسابات الخاصة بها لبيان أثر هذه العمليات على الحسابات ، ويتم ذلك فى الدفتر الأستاذ .

٤- إعداد التقارير المحاسبية فى نهاية الفترة المالية من واقع الحسابات لبيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة (الحسابات الختامية أو قوائم الدخل) وتحديد المركز المالى الحقيقى للمنشأة (الميزانية العمومية) .

٥- نشر القوائم المالية للإفصاح والإعلام المحاسبى عن المنشأة حتى تصل المعلومات المالية المتعلقة بالمركز المالى للأطراف المعنية والمتعاملين أصحاب المصالح مع المنشأة .

ونظراً لأن الإجراءات المحاسبية للمحاسبة المالية هى محور الدراسة فى هذا الكتاب فإن هذا الباب سيخصص للجوانب التالية فى ثلاث فصول :

الفصل الأول - العمليات المالية وإجراءات الدورة المحاسبية .

الفصل الثانى - تسجيل وتبويب العمليات التمويلية والرأسمالية .

الفصل الثالث - تسجيل وتبويب العمليات الإيرادية .

الفصل الأول

العمليات المالية وإجراءات الدورة المحاسبية

قام المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA بوصف التطبيق والإجراءات المحاسبية بأنها « فن تسجيل ، وتبويب ، وتلخيص ، وتفسير العمليات والأحداث التى لها طبيعة مالية وذلك بأسلوب مفهوم وعلى أساس قيمة نقدية » .

ومن الوصف يتضح أن العمل المحاسبى يتم تنفيذه استناداً إلى ركيزتين أساسيتين هما الإجراءات والقواعد المحاسبية .

أولاً - الإجراءات المحاسبية :

وهى تلك الإجراءات التى تتعلق بأسلوب تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث والعمليات المالية ، وهى تتمثل فى :

١- **إجراءات التسجيل** : ويقصد بها إجراءات تسجيل العمليات المالية وذلك بإثبات العمليات واحدة تلو الأخرى حسب تاريخ حدوثها ، سواء كانت إجراءات التسجيل فى يومية عامة أو يوميات مساعدة أو فرعية .

٢- **إجراءات التبويب** : ويقصد بها ترحيل العمليات المسجلة بدفتر أو دفاتر اليومية إلى الحسابات التى تتعلق بها ، والحسابات كما سبق أن ذكرنا تنقسم إلى ثلاث تصنيفات هى :

- حسابات شخصية .
- حسابات حقيقية .
- حسابات اسمية .

وتستخدم هذه الحسابات كوسيلة لمعرفة أثر العمليات على الحسابات الشخصية والحقيقية والاسمية .

٣- **إجراءات التلخيص** : تعد الحسابات وسيلة إثبات أثر العمليات المالية التى تحدث يومياً بالمنشأة على كل من الحسابات الشخصية والحقيقية والاسمية ، وتعد الحسابات فى الوقت ذاته وسيلة من وسائل تلخيص العمليات ، حيث تضغط مجموعة العمليات التى أثرت على الحساب طوال الفترة المالية لمعرفة رصيد الحساب فى نهايتها . وعلى

هذا الأساس يعد إجراء التلخيص إجراءً متعلقًا باستخراج أرصدة الحسابات الشخصية والحقيقية والاسمية فى نهاية السنة المالية . وهذه الأرصدة تعد الأساس عند إعداد القوائم المالية المتمثلة فى الحسابات الختامية والميزانية العمومية .

ثانيًا – القواعد المحاسبية :

يقصد بالقواعد المحاسبية تلك المجموعة من القواعد التى تكوّن الإطار العام للنظرية المحاسبية ، وقد تكونت هذه القواعد عبر الأجيال المتتالية لتطور المحاسبة ، فالقواعد التى ثبتت صلاحيتها بالممارسة العملية نجد أنها استقرت وأصبحت مقبولة قبولاً عامًا من المحاسبين ، ويتم العمل بمقتضاها باستمرار ولهذا تكتسب صفة الإلزام فى العمل المحاسبى . وقد أدى هذا الأمر أن تكونت مجموعة من القواعد المحاسبية المتعارف عليها والتى لها صفة القبول العام بين المحاسبين.

وتهدف القواعد المحاسبية إلى وضع أسس المعالجة المحاسبية المتعلقة بالنواحى الثلاثة التالية :

(١) التسجيل المحاسبى ، وذلك عن طريق تطبيق فرض الوحدة المحاسبية وقواعد توجيه العمليات المالية نحو الحسابات الخاصة بكل منها .

(٢) تحديد صافى الربح ، وذلك عن طريق القواعد التالية :

أ – المحافظة على رأس المال المستثمر بحيث لا تؤخذ الأرباح من رأس المال .

ب – تحديد الإيرادات التى تحققت خلال الفترة المالية محل القياس .

جـ – تحديد عناصر التكلفة والنفقات والمصروفات المختلفة .

د – مقابلة الإيرادات بالنفقات لتحديد صافى الربح .

هـ – تبويب قائمة الدخل بحيث تعطى صورة واضحة عن العمليات التى أدت إلى تحقيق دخل المنشأة .

(٣) تحديد المركز المالى ، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من القواعد أهمها :

أ – تحديد قيم وعناصر حقوق الملكية .

ب – تحديد قيم وعناصر الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ، والالتزامات العرضية .

جـ – تحديد ممتلكات المنشأة (الأصول) سواء كانت ممتلكات مادية مثل المبانى

والآلات والسيارات والأثاث ، أو كانت ممتلكات معنوية غير ملموسة مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات التجارية .

د - تبويب ممتلكات المنشأة إلى ممتلكات طويلة الأجل (أصول ثابتة) وممتلكات قصيرة الأجل (أصول متداولة) .

هـ - تبويب قائمة المركز المالى (الميزانية) بحيث تعطى أفضل صورة ممكنة عن حقيقة المركز المالى للمنشأة .

ومن الواضح أن الإجراءات والقواعد المحاسبية تنصب أساساً على العمليات المالية التى هى محور الارتكاز للإجراءات المحاسبية المتعلقة بالقيد والتسجيل والتبويب والتلخيص المحاسبى .

العمليات المالية وتبويبها من خلال الإجراءات المحاسبية :

العمليات المالية هى عمليات التبادل التى تقوم بها المنشأة والتى يترتب عليها نشأة الحقوق والالتزامات بين المنشأة والغير .

ويمكن تقسيم العمليات المالية وفقاً لعدة أسس من وجهات نظر مختلفة .

أولاً : تقسيم العمليات المالية من ناحية كيفية إتمامها :

يمكن تقسيم العمليات المالية من ناحية كيفية إتمامها إلى نوعين :

النوع الأول : عمليات مالية تتم نقداً :

وتتميز هذه العمليات بتأثيرها المباشر على النقدية بمعنى أن حساب النقدية يكون طرفاً مباشراً فى العملية ويترتب عليها زيادة النقدية أو نقصها ، فالعمليات التى تؤدى إلى زيادة النقدية يطلق عليها مقبوضات أما العمليات التى تؤدى إلى نقص النقدية فيطلق عليها مدفوعات .

وتتمثل المقبوضات النقدية فى المبيعات النقدية والحصول على القروض ، ومن أمثلة المدفوعات الشراء النقدى للأصول الثابتة من المبانى والآلات والسيارات والأصول المتداولة كالبضاعة وسداد عناصر المصروفات كالأجور والإيجار ومصاريف البيع .

ولا يشترط أن تتم العمليات المالية النقدية بواسطة النقدية الموجودة بخزينة المنشأة لأن معظم المنشآت تودع النقدية التى بحوزتها فى الحسابات الجارية بالبنوك وتستخدم الشيكات للسحب من هذه الأرصدة ، ولذلك تعد العمليات التى يكون الحساب الجارى بالبنك أحد

أطرافها عمليات مالية نقدية .

النوع الثانى : عمليات مالية تتم بالأجل :

أصبح الائتمان التجارى ظاهرة تسود المعاملات التجارية الحديثة ، فالمنشأة البائعة تسلم البضاعة للمشترى على أن يسدد المشترى الثمن بعد فترة معينة حسب التعاقد ، ولهذا فإن المنشأة حينما تشترى بضاعة من الموردين على أن تسدد ثمنها فيما بعد فإن هذه العملية تسمى « شراء آجل » ويترتب عليها ظهور حسابات دائنة للموردين التجاريين ، وحينما تمنح المنشأة عملاءها ائتمانًا تجاريًا ، أى تبيع لعملائها البضاعة بالأجل ، فإن العميل يسدد الثمن فى فترة مالية مستقبلة ويترتب على هذه العملية المالية ظهور حسابات مدينة للعملاء .

وحينما تسدد المنشأة المستحق عليها للموردين التجاريين وكذلك حينما يسدد العملاء المبالغ المستحقة عليهم للمنشأة فإن عملية السداد والتحصيل تؤثر على الرصيد النقدى ، وتصبح عملية السداد والتحصيل عملية مالية نقدية .

ثانيًا : تقسيم العمليات المالية من ناحية تأثيرها على الحسابات :

يمكن تقسيم العمليات المالية من ناحية أثرها على الحسابات إلى :

١ - عمليات تؤثر على الحسابات الحقيقية :

وهذه العمليات تؤدى إما إلى زيادة أرصدة الحسابات الحقيقية أو إلى نقص أرصدتها ، وكما ذكرنا سابقًا فإن الحسابات الحقيقية هى حسابات الأصول التى يكون لها كيان مادى ملموس مثل المبانى والآلات والسيارات والبضاعة والنقدية ، فجميع الحسابات الحقيقية تعتبر من الأصول وبالتالى فهى من عناصر الميزانية . وتأسيسًا على ما سبق فإن عمليات شراء الأصول التى لها كيان مادى ملموس تؤثر على الحسابات الحقيقية وتؤدى إلى زيادة أرصدتها، فشراء الأراضى والمبانى والبضاعة تعد عمليات مالية تؤثر على الحسابات الحقيقية ، وفى نفس الوقت تعد عمليات بيع الأصول التى لها كيان مادى ملموس عمليات تؤثر على الحسابات الحقيقية . وتؤدى هذه العمليات إلى نقص أرصدة هذه الحسابات ، فبيع الأراضى والمبانى والآلات والسيارات والبضاعة تعد جميعًا عمليات مالية تؤثر على الحسابات الحقيقية .

٢ - عمليات تؤثر على الحسابات الشخصية :

الحسابات الشخصية هى حسابات الأفراد والهيئات والشركات التى تتعامل معها المنشأة ، ويترتب على تعامل المنشأة مع الأفراد والهيئات والشركات ، أن تصبح المنشأة دائنة

أو مدينة لهم ، وعلى العموم فإن هذه الحسابات تنقسم إلى نوعين :

١ - حسابات شخصية مدينة : وهى جزء من عناصر الأصول التى تظهر بالميزانية ، ومن أمثلتها حسابات العملاء .

٢ - حسابات شخصية دائنة : وهى جزء من عناصر الالتزامات ورأس المال ومن أمثلتها حسابات رأس المال وحسابات الموردين .

فيعد حساب رأس المال حساباً شخصياً وهو يمثل حق المالك تجاه المنشأة ، والقروض التى تحصل عليها المنشأة من البنوك والأفراد تعد حسابات شخصية ، لأنها تمثل الحق المالى المستحق تجاه المنشأة .

وتعد حسابات الموردين التجاريين حسابات شخصية لأنها تمثل المال المستحق لهم تجاه المنشأة نتيجة لشرائها البضاعة بالأجل وتعهدها بسداد الثمن فيما بعد ، وعلى هذا الأساس تعد عمليات سداد رأس المال والحصول على القروض وسدادها ، وشراء البضاعة بالأجل وسداد ثمنها ، وبيع البضاعة بالأجل وتحصيل ثمنها تعد جميعاً عمليات مالية تؤثر على الحسابات الشخصية .

٣ - عمليات مالية تؤثر على الحسابات الاسمية :

الحسابات الاسمية هى حسابات الإيرادات والمصروفات التى تعد بغرض معرفة إجمالى الإيرادات والتكاليف حتى يمكن تحديد صافى ربح المنشأة أو خسارتها ، وذلك بمقارنة إجمالى الإيراد بالتكلفة . وهذه الحسابات هى التى تكون حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر التى تكون فيما بينها معادلة الربح وذلك بمقارنة إجمالى الإيرادات مع إجمالى المصروفات التى تحققت خلال الفترة . فزيادة الإيرادات على المصروفات تعنى تحقق الأرباح وبالعكس فإن زيادة المصروفات على الإيرادات تعنى تحقق الخسارة . ويظهر الربح أو الخسارة كعنصر من عناصر الميزانية وبالتالى فإن هذه الحسابات تؤثر تأثيراً غير مباشر على الميزانية وذلك لعدم ظهورها بذاتها ولكن يحل محلها الربح أو الخسارة كمحصلة لتفاعل هذه الحسابات معاً وتعد عمليات المبيعات والمشتريات ومصروفات النقل والأجور والمرتبات والإيجار ومصروفات الإضاءة والمياه والمصروفات البيعية والإدارية . عمليات مالية تؤثر على الحسابات الاسمية .

ثالثًا : تقسيم العمليات المالية من الناحية الوظيفية :

تنقسم العمليات المالية من الناحية الوظيفية إلى :

١ - العمليات التمويلية :

وهى العمليات التى تقوم بها المنشأة للحصول على الأموال اللازمة لشراء الأصول وسداد المصروفات المختلفة . وتقسم مصادر التمويل إلى :

أ - **تمويل عن طريق أموال الملكية :** فرأس المال الذى يسدده المالك يعد من أهم مصادر التمويل للمنشأة .

ب - **تمويل عن طريق أموال الاقتراض :** تلجأ معظم المنشآت إلى البنوك والأفراد لاقتراض الأموال اللازمة لأعمالها ، وتتعهد المنشآت بسداد هذه القروض فى المواعيد المحددة . وتدفع المنشأة مقابل استخدام أموال الغير فائدة محددة .

وتنقسم الأموال المقترضة إلى نوعين :

١ - أموال تسدد بعد فترة طويلة وتسمى القروض طويلة الأجل وهذه القروض تسدد فى فترة تزيد عن سنة .

٢ - أموال تسدد بعد فترة قصيرة . وتسمى القروض قصيرة الأجل وهذه القروض تسدد فى خلال سنة .

٢ - العمليات الاستثمارية :

حينما تحصل المنشأة على الأموال اللازمة عن طريق مالك المنشأة والمقرضين فإنها تقوم باستثمار هذه الأموال ، وتختلف أوجه الاستثمارات تبعًا لنشاط المنشأة الذى تمارسه ، ويمكن تقسيم استثمارات المنشأة إلى نوعين رئيسين :

(أ) استثمارات طويلة الأجل :

تشترى المنشأة أصولاً تستمر معها لفترة طويلة . وحينئذ فإن المنشأة تستثمر أموالها فى استثمارات طويلة الأجل ، والأصول التى تستمر مع المنشأة فترة طويلة يكون الغرض منها استخدامها فى عمليات المنشأة وليس بغرض إعادة بيعها ، مثال ذلك شراء الأراضى والمبانى والآلات والأثاث والسيارات فى المنشآت التجارية والصناعية .

ويطلق محاسبيًا على هذه الأصول لفظ « الأصول الثابتة » ولا يعنى الثبات بقاؤها دون أى نقص رغم مرور الفترات الزمنية ، ولكنه يعنى أنها أصول طويلة الأجل ، ليست مقتناه

بغرض تداولها بالشراء والبيع .

(ب) استثمارات قصيرة الأجل :

حينما تستثمر المنشأة أموال فى أصول يكون الغرض منها إعادة بيعها خلال هذه الفترة أو الفترة التالية فإن هذه الأصول تعد أصولاً قصيرة الأجل ومن أمثلتها المواد الأولية والبضاعة الجاهزة والمهمات والوقود ويطلق محاسبيًا على هذه الأصول لفظ الأصول المتداولة ، أو الأصول قصيرة الأجل .

٣- العمليات الإيرادية :

وهى العمليات التى تقوم بها المنشأة أثناء الفترة المحاسبية بغرض تحقيق الإيرادات حتى يتحقق الربح . فعمليات المبيعات تعد عمليات إيرادية تقوم بها المنشأة بغرض بيع البضاعة بسعر يزيد عن التكلفة حتى يحقق الربح .وعمليات الشراء وما يتبعها من مصاريف نقل ومصاريف تخزين تعد عمليات إيرادية تهدف إلى توفير البضاعة اللازمة لإتمام عمليات البيع وتعد عمليات دفع الأجور والمرتبات والإيجار ومصاريف الإضاءة والمياه والمصاريف البيعية والمصاريف الإدارية تعتبر عمليات إيرادية لأنها تمثل الأنشطة والخدمات اللازمة حتى تقوم المنشأة بوظائف الشراء والإنتاج والبيع وتحقيق الربح .

والخلاصة : قد تكون العمليات المالية التى تقوم بها المنشأة نقدية أو آجلة وهى قد تؤثر على الحسابات الحقيقية والشخصية والاسمية ، وتبعًا لعلاقتها الوظيفية فإنها تعد عمليات تمويلية واستثمارية وإيرادية .

وسوف نخصص فصلاً لدراسة العمليات التمويلية والاستثمارية أما العمليات الإيرادية فسوف نخصص لها الفصل التالى .

إجراءات تسجيل العمليات المالية :

لابد أن يتوافر شرطين أساسين فى العملية المالية التى يجب تسجيلها :

١- أن تكون العملية المالية مرتبطة بالوحدة المحاسبية ، أى لابد أن تكون الوحدة المحاسبية أحد الأطراف التى يتأثر بها .

٢- أن تكون العمليات المالية مدعمة بمستندات تتخذ دليلاً على تحقق العملية ، وقد تكون مستندات قيد العملية إما داخلية أو خارجية .

المستندات الداخلية : وهى المستندات الصادرة من المنشأة ، مثل فواتير المبيعات

التى تتخذ أساساً لقيد المبيعات ، وإيصالات استلام النقدية التى تتخذ أساساً لقيد المتحصلات النقدية .

المستندات الخارجية : وهى المستندات التى ترد للمنشأة من الأطراف الخارجية التى تتعامل معها ، مثل فواتير الشراء التى تتخذ أساساً لقيد المشتريات وإيصالات التسديد التى تتخذ أساساً لقيد المدفوعات النقدية .

ويترتب على ذلك أن أى عملية مالية تقوم بتسجيلها محاسبياً ، لابد وأن يكون لها مستنداً خاصاً يدعم حدوث العملية ، وتحتفظ المنشأة بهذه المستندات فى ملفات خاصة وتأخذ أرقاماً مسلسلة حسب ترتيب العمليات حتى يسهل الرجوع إليها ولذلك يجب أن يذكر بجانب قيد اليومية رقم المستند المدعم لحدوث العملية . وعلى هذا الأساس تتم إجراءات التسجيل على مرحلتين :

الأولى :- مرحلة إثبات العمليات المالية فى دفتر اليومية عن طريق قيود يومية بحيث تكون القيود مدعمة بالمستندات .

الثانية : مرحلة ترحيل قيود اليومية إلى الحسابات الخاصة بها فى دفتر الأستاذ .

ولا يعنى هذا أن إجراءات التسجيل قاصرة على المرحلتين السابقتين ولكن هناك مرحلة أخرى تتبع هاتين المرحلتين سوف نتناولها بالدراسة فيما بعد .

تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية :

تمر العمليات المالية بثلاثة خطوات متتالية وهى :

١- التسجيل فى دفتر القيد الأولى (اليومية العامة) .

٢- الترحيل إلى دفتر الأستاذ .

٣- إعداد ميزان المراجعة .

وسوف نتناول هذه الخطوات بشئ من التفصيل على النحو الآتى :

أولاً - التسجيل فى دفتر القيد الأولى :

يطلق على دفتر اليومية دفتر القيد الأولى ذلك لأنه السجل الأول والذى تثبت به العمليات المالية سواء كانت تمويلية أو استثمارية أو إيرادية ، وقد سبق أن ذكرنا أن إثبات العمليات المالية يستوجب توافر الجوانب الآتية :

أ - وجود عمليات تبادل مع أطراف خارج المنشأة .

ب - أن تكون متعلقة بنشاط المنشأة أى خاصة بالوحدة المحاسبية .

جـ - أن تكون مقيمة تقييماً نقدياً ومدعمة بالمستندات المؤيدة لها .

وعلى هذا الأساس يتم القيد اليومى للعمليات المالية فى دفتر اليومية وفقاً لنظام القيد المزدوج القائم على أساس معادلة الميزانية بحيث تظهر فيه :

١ - القيم النقدية للعملية المالية .

٢ - الحساب الذى يعد مديناً والحساب الذى يعد دائناً .

٣ - رقم المستند المدعم للعملية .

٤ - تاريخ العملية .

٥ - شرح موجز للعملية المالية .

ومما سبق يتضح أن اليومية تعد سجلاً تاريخياً لجميع العمليات المالية التى قامت بها المنشأة ، ويمكن الرجوع إليها فى أى وقت للتعرف على تلك العمليات أو بعضها . على أنه من الناحية القانونية يجب أن تتوافر الشروط الآتية فى دفتر اليومية حتى يصبح دليل إثبات صالح يعتمد عليه فى المنازعات القضائية .

١ - أن يتم تسجيله لدى الموثق الرسمى المختص وذلك بوضع خاتم الموثق على صفحات دفتر اليومية مع بيان اسم المنشأة وعنوانها على الدفتر .

٢ - أن تكون صفحاته مسلسلة ولا يجوز نزع أى صفحة من صفحات الدفتر .

٣ - لا يجوز الكتابة على الحواشى أو بين السطور .

٤ - لا يجوز إجراء أى كشط أو مسح للبيانات المدونة بالدفتر .

ثانياً - الترحيل إلى دفتر الأستاذ :

تعبر الحسابات عن الفئات النوعية التى توجه إليها العمليات المالية ، ويتوقف عدد أنواع الحسابات المستخدمة على نوع النشاط الذى تمارسه المنشأة ولكن هناك أسس معينة يخضع لها تخصيص حساب ما لعملية أو عمليات معينة ، وتتلخص هذه الأسس فى ضرورة توافر أحد الشرطين الآتيين :

١ - درجة أهمية العملية مما يتطلب إظهارها فى حساب مستقل ومن أمثلة ذلك تخصيص حساب لرأس المال .

٢ - تكرار العملية مما يتطلب إظهارها فى حساب مستقل بحيث يمكن ضبط ورقابة

التحركات التى تنشأ بصدد هذه العملية ومن أمثلة ذلك تخصيص حساب لعملية المشتريات هو حساب المشتريات ، وقياساً على ذلك نجد أيضاً حساب المبيعات ، حساب مصروفات النقل ، حساب المصروفات الإدارية ، حسابات العملاء وحسابات الموردين .

أنواع الحسابات :

رأينا أن الحسابات المختلفة لمنشأة ما يمكن تقسيمها على أساس طبيعتها إلى :

أ - الحسابات الحقيقية :

وهى حسابات الأصول المادية التى تمتلكها المنشأة فإذا كانت المنشأة تمتلك أراضى فيخصص حساباً للأراضى وإذا كانت المنشأة تمتلك سيارات فإنه يخصص حسابًا للسيارات. أما إذا لم يكن لدى المنشأة أثاثًا فإنه لا يخصص حسابًا للأثاث ، فإذا اشترى فيما بعد أثاثًا فإنه يخصص حسابًا حقيقيًا جديداً للأثاث ، وعلى هذا الأساس يتوقف عدد الحسابات الحقيقية على نوع الأصول المادية التى تمتلكها المنشأة .

ب - الحسابات الشخصية :

وهى حسابات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتعاملون مع المنشأة سواء دائنين أو مدينين ، ويتوقف عدد هذه الحسابات على عدد الأشخاص الذين يتعاملون مع المنشأة ، ويكون اسم الحساب مستمداً من الاسم الشخصى للدائن أو المدين سواء كان طبيعيًا أو معنويًا.

جـ - الحسابات الاسمية :

وهى حسابات الإيرادات والمصروفات ، ويتوقف نوع هذه الحسابات وعددها على طبيعة النشاط الذى تزاوله المنشأة ، والهدف من هذه الحسابات هو بيان الأنشطة النوعية التى أدت إلى تحقيق الإيراد ، وأيضاً الأنشطة المعبرة عن تكلفة الحصول على الإيراد .

ويمكن تقسيم هذه الحسابات من ناحية أثرها على القوائم الختامية إلى نوعين :

أ - حسابات يتجه بها نحو قائمة الدخل أى الحساب الختامى وهذه الحسابات هى الحسابات الاسمية للإيرادات والمصروفات ، حتى يمكن بمقارنة أرصدتها معرفة ما حققته المنشأة من أرباح أو خسائر بسهولة .

ب - حسابات يتجه بها نحو قائمة المركز المالى أى الميزانية العمومية ، وهى الحسابات الحقيقية والشخصية .

ومن الواضح أن هذه الحسابات لا تظهر فى دفتر الأستاذ بطريقة عشوائية ولكنها تظهر فى مجموعات منظمة ، فتخصص مجموعة من الصفحات المتتالية لحسابات الأصول الثابتة وأخرى لحسابات الأصول المتداولة وثالثة للحسابات الشخصية المدينة والدائنة ورابعة للحسابات الاسمية بنوعيها .

ومع أن صفحات دفتر الأستاذ ذات أرقام مسلسلة إلا أنه فى غالب الأحيان فإن كل حساب يحمل رقمًا خاصًا يمثل تبعيته لمجموعة معينة من الحسابات ، ويطلق على أرقام الحسابات « الدليل المحاسبى » أو دليل الحسابات كما سبق ذكره .

وعلى هذا الأساس يتم ترحيل قيود اليومية إلى حسابات الأستاذ ، بحيث يراعى التوجيه المحاسبى نحو الجانب المدين والجانب الدائن للحساب .

ثالثًا - ترصيد الحسابات :

يتم ترصيد الحسابات على فترات دورية تكون غالبًا كل خمسة عشر يومًا أو شهر . وتقوم فكرة الترصيد على معادلة التوازن ، فلكل حساب جانب مدين وجانب دائن ويرحل للجانبين القيم النقدية للعمليات المالية ، ويجب أن يكون مجموع الجانب المدين مساويًا لمجموع الجانب الدائن ، ويعد الرصيد المتمم الحسابى للجانب الأصغر قيمة حتى يتساوى مجموع الجانبين ، فإذا كان مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن فإن المتمم الحسابى يظهر فى الجانب الدائن ولكنه لا يخرج عن كونه رصيدًا مدينًا ، أما إذا كان مجموع الجانب الدائن أكبر من مجموع الجانب المدين فإن المتمم الحسابى يظهر فى الجانب المدين ولكنه لا يخرج عن كونه رصيدًا دائنًا . ولذلك يتم إعادة فتح الحسابات بنقل الرصيد فى أول الفترة الدورية التالية ليظهر فى مكانه الصحيح .

فإذا افترضنا أن حساب النقدية كان على الصورة الآتية :

منه — حـ / النقدية — له

١٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	٩٦/١/١	٣٠٠٠	من حـ / الأثاث	٩٦/١/٣
٦٠٠٠	إلى حـ / المبيعات	٩٦/١/٧	٤٠٠٠	من حـ / المشتريات	٩٦/١/٥
			١٠٠	من حـ / الإيجار	٩٦/١/١٠
			٩٠٠	من حـ / الأجور	٩٦/١/٣٠

فإننا نلاحظ أن مجموع الجانب الدائن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه أما مجموع الجانب المدين

يبلغ ١٦٠٠٠ جنيه ويكون المتمم الحسابى ٨٠٠٠ جنيه وهو يمثل رصيد النقدية ، ولكى يرصد حساب النقدية يجب أن يظهر هذا الرصيد فى الجانب الدائن من حساب النقدية حتى يتعادل جانبى الحساب وينقل الرصيد إلى الجانب المدين فى أول الشهر التالى وعند إقفال الحساب يظهر الرصيد على النحو الآتى :

حـ / النقدية

منه					له
١٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	٩٦/١/١	٣٠٠٠	من حـ / الأثاث	٩٦/١/٣
٦٠٠٠	إلى حـ / المبيعات	٩٦/١/٧	٤٠٠٠	من حـ / المشتريات	٩٦/١/٥
			١٠٠	من حـ / الإيجار	٩٦/١/١٠
			٩٠٠	من حـ / الأجور	٩٦/١/٣٠
			٨٠٠٠	الرصيد المرحل	٩٦/١/٣١
١٦٠٠٠			١٦٠٠٠		
٨٠٠٠	الرصيد المنقول	٩٦/٢/١			

ويعد استخراج الأرصدة إجراءً أساسياً لإعداد ميزان المراجعة والحسابات الختامية والميزانية .

رابعًا - إعداد ميزان المراجعة :

يعتبر إعداد ميزان المراجعة هو الإجراء المحاسبى الأخير فى الخطوة الأولى للدورة المحاسبية ، والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التأكد من سلامة تطبيق نظام القيد المزدوج فى القيد والترحيل والترصيد ، وإذا كنا قد بدأنا فى القيد والترحيل على أساس نظرية التوازن. فمما لاشك فيه أن أرصدة الحسابات فى مجموعها لابد وأن تتوازن وتتعادل بمعنى أن يكون :

مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة

أما إذا لم يتوازن ميزان المراجعة فهذا يعنى أن هناك قطعاً أخطاء محاسبية فى القيد أو الترحيل ، ويجب البحث عن هذه الأخطاء لاكتشافها وتصحيحها حتى يتوازن ميزان المراجعة .

وفى الفصول التالية سوف نتناول بالتطبيق تسجيل وتبويب العمليات المالية المختلفة التى تحدث داخل المنشآت الفردية ، وذلك وفقاً للتقسيمات السابق الإشارة إليها .

الفصل الثانى

تسجيل وتبويب العمليات التمويلية والرأسمالية

مقدمـــة :

استعرضنا فى الفصل السابق طبيعة العمليات المالية والإجراءات المحاسبية . ولقد ذكرنا أنه لا يوجد تقسيم محدد للعمليات المالية ، والمسألة تتوقف على الطريقة التى ينهجها كل مؤلف فى عرض وتحليل مشاكل التطبيق العملى للمحاسبة . ولقد فضلنا تقسيم العمليات المالية إلى ثلاث مجموعات : عمليات تمويلية ، وعمليات رأسمالية ، وعمليات إيرادية ، وذكرنا أن هذا التقسيم يربط العمليات المالية بالأهداف المرجو تحقيقها من النظام المحاسبى ، كما يربطها بالوظائف الإدارية فى المنشأة .

وفى هذا الفصل سوف نتناول دراسة تسجيل وتبويب العمليات التمويلية والرأسمالية بشئ من التفصيل ، محاولين أن نطبق النظريات العامة للقيد السابق الإشارة إليها على هذا النوع من العمليات .

المبحث الأول

العمليات التمويلية
Financing Transactions

ماهية العمليات التمويلية :

العمليات التمويلية هى العمليات التى يقصد منها الحصول على الأموال اللازمة لأوجه نشاط المنشأة المختلفة . ولا شك أن أهمية التمويل تبدو واضحة ، سواء بالنسبة للمنشآت الجديدة أو المنشآت القديمة التى تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية . ولعل أهمية التمويل تبدو أكثر وضوحًا بالنسبة للمنشآت التى تواجه أزمات مالية .

والعمليات التمويلية تنشأ عن النشاط التمويلى للمنشأة . وهذا النشاط يعتمد على المصادر الآتية من مصادر الأموال :

أولاً : أموال من أصحاب المنشأة : وتتمثل فى رؤوس الأموال أو الحصص التى يقدمها صاحب المنشأة لتستثمر فى نشاطها التجارى ، سواء كان صاحب المنشأة فردًا أو مجموعة من الشركاء (فى شركات الأشخاص) أو مجموعة من المساهمين (فى شركات

الأموال) .

ثانيًا : أموال من الغير : تتمثل فى صورة قروض طويلة الأجل أو قروض قصيرة الأجل من البنوك أو الهيئات أو الأفراد ، أو قد تتمثل فى صورة ديون للموردين الذين يتعاملون مع المنشأة بالأجل أو بأوراق تجارية (كمبيالات وسندات إذنية) .

ثالثًا : الأرباح المحققة والتى تحجز فى المنشأة : وهذا المصدر يسمى بالتمويل الداخلى أو الذاتى لأنها لا تخرج عن كونها إعادة استثمار الأرباح فى المنشأة .

ولا شك أن هناك علاقة بين العمليات التمويلية والعمليات الإيرادية المتعلقة بتحديد الربح والتى سوف نتناولها بالدراسة التفصيلية فى الجزء التالى . فمن جهة قد ينتج عن العملية الإيرادية تحقق أرباح ، والأرباح قد تحجز ، وهذه عملية تمويلية . ومن جهة أخرى فإن العملية التمويلية قد ينتج عنها عملية إيرادية . فحصول المنشأة على أموال من الغير فى صورة قروض ما هى إلا عملية تمويلية . ولكن الفائدة الواجب دفعها على هذه القروض تعتبر تكلفة أو عبء على الإيراد يلزم خصمها قبل تحديد الربح الصافى ، وبالتالى فعملية دفع الفائدة تعتبر عملية إيرادية .

ولعلنا نشير فى هذا المقام - وقبل أن نتناول مشكلة تسجيل العمليات التمويلية - إلى أن كل منشأة تختار ما يناسبها من مصادر التمويل ، وهذا ما يطلق عليه « بالهيكل التمويلى » . فالهيكل التمويلى فى المنشأة يدلنا على مدى اعتماد المنشأة على الأموال المملوكة لأصحاب المنشأة أو على الأموال المقترضة . كما يدلنا فى حالة الشركات المساهمة على نوع الأوراق المالية التى تصدرها المنشأة . فقد يتكون الهيكل التمويلى من أسهم فقط أو من أسهم وسندات . وليس هناك هيكلاً تمويليًا يمكن أن يتبع فى كل المنشآت وفى كل الظروف . فالمشكلة مشكلة إدارية وليست مشكلة محاسبية . فعلى الإدارة تقدير العوامل المختلفة التى قد تؤثر على اختيار هيكل تمويلى معين مثل ظروف سوق الاستثمار ، ومقدار الأموال اللازمة ومدة الحاجة إلى هذه الأموال ، ومدى توقع الأرباح واستقرارها فى المنشأة . فكل هذه العوامل تؤثر على اختيار الهيكل التمويلى ، أى على مدى الاعتماد على رأس المال وحده ، أو على القروض أو على الاثنين معًا .

وسوف نستعرض فيما يلى المشاكل المتعلقة بتسجيل العمليات التمويلية التى تؤدى إلى الحصول على الأموال من المصدرين الرئيسيين :

١ - عمليات متعلقة برأس المال .

٢ - عمليات متعلقة بالقروض .

أما العمليات التمويلية المتعلقة بمصادر الأموال التى تنتج عن علاقة الموردين الذين يتعاملون مع المنشأة بالأجل أو بأوراق تجارية ، وكذلك العمليات المتعلقة بحجز الأرباح سوف نتعرض لها فى الأبواب التالية لأنها أصلاً تتعلق بعمليات الشراء والبيع أو بمشكلة تحديد الأرباح القابلة للتوزيع .

رأس المال Capital :

تبدأ المنشأة عادة نشاطها التجارى بأن يخصص صاحب المنشأة بعض الأموال للنشاط الذى يختاره يودعها خزينة المنشأة أو يفتح بها حسابًا جاريًا فى أحد البنوك باسم المنشأة .

ولقد جرت العادة على التفرقة بين شخصية صاحب المنشأة وأمواله الخاصة وبين شخصية المنشأة نفسها وما خصص لها من أموال . فالمنشأة كما سبق أن أشرنا تعتبر ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية صاحب المنشأة . ولذلك فإن الأموال التى يخصصها صاحب المنشأة ليبدأ بها أعماله التجارية يطلق عليها اسم « رأس المال » .

ولا يشترط أن يتخذ رأس المال صورة نقدية ، فقد يتمثل فى أصل غير نقدى (عينى) أو فى مجموعة من الأصول النقدية والعينية ، أو قد يتمثل فى الفرق بين مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية ومجموعة من الخصوم أو الالتزامات .

وفى جميع الحالات فإن رأس المال يجعل دائنًا باعتباره يمثل صاحب المنشأة الذى أعطى هذا المال للمنشأة مع جعل حساب الأصل المقدم مدينًا :

١ - فإذا كان رأس المال يتمثل فى أصل نقدى (٢٠٫٠٠٠ جنيه) تكون العملية ممثلة فى الأطراف الآتية :

طرف مدين : الخزينة .

طرف دائن : رأس المال .

ويكون القيد قيدًا بسيطًا كالآتى :

منه	له	
٢٠٫٠٠٠		من حـ / الخزينة (أو البنك)
	٢٠٫٠٠٠	إلى حـ / رأس المال

٢- وإذا فرض وقام صاحب المنشأة بإيداع جزء من رأس المال فى الخزينة (٣٠٠٠ جنيه) والباقى فى البنك ، فيكون القيد مركبًا كالآتى :

منه		له	
	من مذكورين		
٣٠٠٠	حـ / الخزينة		
١٧٠٠٠	حـ / البنك		
		٢٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال

والقيد البسيط هو الذى يجرى حينما يتأثر حسابين فقط بالعملية المالية أحدهما مدين والآخر دائن ، أما القيد المركب فيجرى حينما تؤثر العملية على أكثر من حسابين ، فقد تكون الحسابات المدينة أكثر من حساب ، أو تكون الحسابات الدائنة أكثر من حساب . وفى المثال السابق كان عدد الحسابات المدينة المتأثرة بالعملية السابقة حسابين هما الخزينة والبنك .

ويجب أن يكون واضحًا أن تعدد الحسابات المدينة أو الدائنة فى العملية الواحدة لا يؤثر بالمرة على تعادل طرفى القيد ، ذلك لأن مجموع ما حملت به الحسابات المدينة من مبالغ يتساوى مع مجموع ما حملت به الحسابات الدائنة ولأن القيود نابعة أساسًا من معادلة الميزانية .

تصوير حساب الخزينة وترصيده (المثال الأول) ، وحـ / البنك وترصيده (المثال الثانى)

منه — حـ / الخزينة (حساب حقيقى) — له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	٩٦/١/١			
			٢٠٠٠٠	الرصيد المرحل	٩٦/١/١
٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠	الرصيد المنقول	٩٦/١/١			

منه — حـ / البنك (جارى) (حساب حقيقى) — له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٧٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	٩٦/١/١			
			١٧٠٠٠	الرصيد المرحل	٩٦/١/١
١٧٠٠٠			١٧٠٠٠		
١٧٠٠٠	الرصيد المنقول	٩٦/١/١			

٣ - إذا قدم صاحب المنشأة رأس المال فى صورة أصل واحد غير نقدى كقطعة أرض مثلاً فيجب أولاً تقويم هذا الأصل غير النقدى تقويماً سليماً حسب الأسعار الجارية فى السوق . وبعد تحديد القيمة عن طريق خبير تحديداً دقيقاً يكون القيد كالآتى : (بفرض أن قيمة الأراضى حددت بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه) .

منه	له	
٨٠٠٠		من حـ / الأراضى
	٨٠٠٠	إلى حـ / رأس المال

٤ - وإذا قدم صاحب المنشأة مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية ، فلابد من تقويم الأصول غير النقدية تقويماً سليماً حسب الأسعار الجارية ، ثم إثبات العملية عن طريق قيد مركب كالآتى : (إذا فرض أن الأصول كانت تتمثل فى أراضى ١٠٠٠٠ جنيه، مبانى ١٥٠٠٠ جنيه ، أثاث ٥٠٠٠ جنيه ، نقدية ٥٠٠٠ جنيه) .

منه	له	
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ / أراضى
١٥٠٠٠		حـ / المبانى
٥٠٠٠		حـ / الأثاث
٥٠٠٠		حـ / الخزينة
	٣٥٠٠٠	إلى حـ / رأس المال

٥ - قد يقوم صاحب المنشأة بتقديم مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية ، وكذلك يعهد للمنشأة بعض التزاماته تجاه الغير . فيكون رأس المال فى هذه الحالة عبارة عن صافى قيمة الأصول المقدمة ، أى زيادة الأصول المقدمة عن الخصوم أو الالتزامات التى ستتعهد بدفعها المنشأة .

فإذا فرض مثلاً أن صاحب المنشأة قدم أصولاً ممثلة فى الآتى : ١٠٠٠٠ جنيه مبانى ، ٣٠٠٠٠ جنيه آلات ، ١٥٠٠٠ جنيه سيارات ، ٥٠٠٠ جنيه بضاعة ، ٥٠٠٠ جنيه نقدية بالبنك .

وإذا فرض أن صاحب المنشأة أراد أن يحمل منشأته التزاماته الآتية تجاه الغير :

٥٠٠٠ دين لماجد محمود

١٠٠٠٠ دين لأحمد صالح

فيكون القيد مركباً كالآتي :

منه	له	
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ / المباني
٣٠٠٠٠		حـ / الآلات
١٥٠٠٠		حـ / سيارات
٥٠٠٠		حـ / البضاعة
٥٠٠٠		حـ / البنك
		إلى مذكورين
	١٥٠٠٠	حـ / الدائنين (ماجد وأحمد)
	٥٠٠٠٠	حـ / رأس المال

ويلاحظ أن قيود رأس المال السابقة بصورها المختلفة تؤدى فى الواقع إلى خلق أو زيادة أصل أو عدة أصول مقابل زيادة حقوق أصحاب المنشأة بنفس القيمة .

المسحوبات Withdrawals :

قد يحدث أن يحتاج التاجر إلى بعض البضائع التى يتاجر فيها فيأخذها لحسابه الخاص أو قد يسحب من خزينة محله أو من الحساب الجارى بالبنك جزءاً من الأموال التى خصصها لأعماله التجارية .

ولا شك أن هذه العملية ليست لها علاقة بنشاطه التجارى ، وبالتالى ينبغى معالجتها بطريقة ما حتى يمكن معرفة نتيجة نشاطه التجارى من ربح أو خسارة دون أن يتأثر ذلك بما سحبه لنفسه أو لعائلته من بضائع أو أموال .

ولقد جرت العادة على فصل هذه العملية فى حساب يسمى حساب (المسحوبات) يجعل مديناً بكل ما سحبه صاحب المنشأة من أموال أو بضاعة . وحساب المسحوبات يعتبر حساباً مديناً لأنه يمثل صاحب المنشأة الذى أخذ وتسلم البضاعة أو النقدية لحسابه الخاص . أما الطرف الدائن ، أى الطرف المُعْطِى ، فيتوقف على طبيعة المسحوبات ، فقد يكون حساب

الخزينة إذا سحب مبالغ نقدية من خزينة المنشأة أو حساب البنك إذا سحب مبالغ من الحساب الجارى بالبنك أو حساب البضاعة إذا كانت المسحوبات تتمثل فى صورة بضاعة من مخازن المنشأة . ومعنى ذلك أن طرفى العملية تكون :

طرف مدين : المسحوبات

طرف دائن : الخزينة أو البنك أو البضاعة (بقيمة التكلفة أو سعر البيع) .

ويكون القيد بسيطًا كالآتى :

منه	له	
×		من حـ / المسحوبات
	×	إلى حـ / الخزينة أو (البنك)

وإذا قرر احتساب مسحوبات البضاعة بالتكلفة يكون القيد :

منه	له	
×		من حـ / المسحوبات
	×	إلى حـ / المشتريات (بضاعة)

أما إذا قرر التاجر تسعير المسحوبات من البضاعة بسعر البيع يكون القيد :

منه	له	
×		من حـ / المسحوبات
	×	إلى حـ / المبيعات (بضاعة)

والمسحوبات بطبيعتها ومهما اختلفت صورتها ، أى سواء كانت نقدية أو بضاعة ، فإنها تعتبر جزءًا من رأس المال يجب أن يخفض بقيمتها . وسوف نرى فيما بعد أنها تعالج فى نهاية المدة المالية بترحيلها إلى حساب رأس المال . وبذلك فعملية المسحوبات تؤدى إلى نقص أصل من الأصول (الخزينة أو البنك أو البضاعة) مقابل نقص حق من حقوق أصحاب المنشأة بنفس القيمة .

زيادة أو تخفيض رأس المال Capital Increase & Decrease :

جرت العادة فى المنشآت الفردية أن يظل رأس المال ثابتًا لا يتغير إلا فى نهاية المدة وبعد حسبان الربح أو الخسارة ، فيضاف الربح إلى رأس المال فيزيد بقيمته أو تطرح الخسارة من رأس المال فينقص بقيمتها . كما يطرح من رأس المال قيمة المسحوبات باعتبارها تخفيضًا

لرأس المال الأصلى الذى بدأ به صاحب المنشأة أعماله التجارية .

وتجدر الإشارة فى هذا المقام أنه فى حالة الشركات فقد جرت العادة على الاحتفاظ برأس المال ثابتًا باعتباره ضمانًا عامًا للدائنين وأصحاب القروض ، ويرحل الربح أو الخسارة إلى حسابات مستقلة .

ولكن قد يحدث أن يقرر صاحب المنشأة الفردية أو القائمون بإدارة الشركة زيادة أو تخفيض رأس المال بطرق مختلفة يجب التشعر عنها . وسوف نقتصر هنا على ذكر أبسط طرق الزيادة أو التخفيض والأسباب الداعية لها . فقد يقرر زيادة رأس المال لحاجة المنشأة إلى أموال جديدة لاستثمارها فى أعمالها . وفى هذه الحالة يقوم أصحاب المنشأة بإيداع المبالغ اللازمة لذلك فى خزينة المنشأة أو فى الحساب الجارى بالبنك . ولا يختلف قيد تسجيل عملية الزيادة عن قيد تكوين رأس المال السابق الإشارة إليه . فأطراف العملية هنا هى الخزينة أو البنك باعتبارها الطرف المدين الذى تسلم المبالغ التى تمثل قيمة الزيادة فى رأس المال ، وحساب رأس المال دائنًا باعتباره يمثل أصحاب المنشأة الذين أعطوا وأودعوا المبالغ اللازمة للزيادة . فيكون القيد :

منه	له	
×		من حـ / الخزينة (أو البنك)
	×	إلى حـ / رأس المال

والعكس إذا تقرر تخفيض رأس المال لوجود أموال زائدة عن الحاجة وغير مستثمرة بل معطلة فى الخزينة أو البنك ، ففى هذه الحالة يقومَ أصحاب المنشأة بسحب هذه الأموال من الخزينة أو البنك فينخفض رأس المال بقيمتها . وفى هذه الحالة يجعل حساب رأس المال مدينًا باعتباره يمثل أصحاب المنشأة الذين تسلموا وأخذوا المبالغ لحسابهم الخاص مع جعل حساب الخزينة أو البنك دائنًا باعتبارها الطرف الذى أعطى هذه المبالغ ، ويكون القيد :

منه	له	
×		من حـ / رأس المال
	×	إلى حـ / الخزينة (أو البنك)

أما عن أثر زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال على عناصر المركز المالى ، ففى حالة الزيادة يزيد أصل من أصول المنشأة (الخزينة أو البنك) وتزيد حقوق أصحاب المنشأة

بنفس القيمة (رأس المال) . أما فى حالة تخفيض رأس المال فينقص أصل من الأصول (الخزينة أو البنك) مقابل نقص مماثل فى حقوق أصحاب المنشأة (رأس المال) .

القروض Loans :

بعد قيام المنشأة بنشاطها التجارى عن طريق استثمار الأموال التى خصصها لها أصحابها ، قد تجد الإدارة المسئولة عن أوجه النشاط المختلفة أن أمامها فرص أخرى للاستثمار وأنها فى حاجة إلى أموال جديدة . وفى هذه الحالة قد يقوم صاحب المنشأة بتقديم الأموال الجديدة ، وبذلك يزيد من رأس ماله فى المنشأة . ولكنه إذا عجز عن تقديم هذه الأموال فإنه يلجأ للغير للحصول على هذه الأموال فى صورة قروض . والقروض قد تكون قروضًا طويلة الأجل أى تستحق السداد بعد فترة طويلة ، أو قصيرة الأجل تستحق السداد بعد فترة قصيرة تقل عن سنة عادة . وتختلف القروض عن رأس المال فى أنها تمثل التزامًا على المنشأة تجاه الغير ولابد من سدادها فى تاريخ معين . كما أن على المنشأة القيام بدفع فائدة بمعدل ثابت فى فترات دورية قد تكون سنة أو نصف سنة أو ربع سنة حسب الاتفاق . وهذه الفائدة تحسب بضرب قيمة القرض × المدة × معدل الفائدة المتفق عليه . وهذه الفائدة لابد أن تدفع لصاحب القرض بغض النظر عما إذا كانت المنشأة تحقق ربحًا أو خسارة ، فهى عبء يجب أن تدفعه المنشأة وإلا تعرضت لمشكلة التوقف عن الدفع وما يتبع ذلك من الحكم بإفلاسها . ومن جهة أخرى فرأس المال حق من حقوق أصحاب المنشأة وليس التزامًا عليها ، وليس هناك تاريخ محدد لسداده خلال حياتها . وعادة يسدد رأس المال عند تصفية المنشأة ، أى عند بيع أصولها وسداد التزاماتها للغير . كما أنه لا توجد فائدة ثابتة على هذه الأموال يجب دفعها قبل تحديد صافى الربح القابل للتوزيع .

وقد تلجأ المنشأة للاقتراض من الأفراد أو من البنوك أو من هيئات عامة أو خاصة متخصصة فى هذا النوع من النشاط . وبغض النظر عن مصدر القرض فإنه يؤدى إلى حصول المنشأة على أموال تودع الخزينة أو البنك . وفى هذه الحالة فإن طرفى العملية تتمثل فى الآتى :

طرف مدين : حـ / الخزينة أو البنك باعتباره الطرف الذى تسلم أو أخذ النقدية .

طرف دائن : حـ / القرض وهو يمثل صاحب القرض باعتباره الطرف الذى أعطى قيمة القرض .

وبذلك يكون تسجيل العملية فى دفتر اليومية كالآتى : (إذا فرض أن قيمة القرض ١٠٠٠٠ جنيه) .

منه	له	
١٠٠٠٠		من حـ / الخزينة (أو البنك)
	١٠٠٠٠	إلى حـ / القرض

وهذه العملية تؤدى بالتالى إلى زيادة أصل وهو الخزينة أو البنك فى مقابل زيادة التزام من الالتزامات وهو قيمة القرض . وتجدر الإشارة إلى أن عملية الحصول على القروض تعتبر عملية تمويلية . أما عملية دفع الفائدة على هذه القروض – والتى تحدد عن طريق ضرب قيمة القرض × المدة × معدل الفائدة – فإنها عملية إيرادية ترتبط بوظيفة الإدارة العامة ، حيث أن الإدارة العامة مسئولة عن رسم السياسة التمويلية للمنشأة ، أى مسئولة عن تحديد الهيكل التمويلى لها وتحديد مدى اعتماده على رأس المال وحده أو على رأس المال والقروض . وعلى ذلك فالفائدة على القروض تعتبر عبئاً من أعباء الإدارة العامة وبالتالى تدخل ضمن العمليات الإيرادية التى سوف نتعرض لدراستها فى فصل آخر .

المبحث الثانى

العمليات الرأسمالية
Capital Transactions

ماهية العمليات الرأسمالية :

تقصد بالعمليات الرأسمالية هنا جميع العمليات التى تؤدى إلى إنفاق مبالغ للحصول على مصادر لخدمات طويلة الأجل للمنشأة وهى التى تتمثل فى الإنفاق على مجموعة الأصول الثابتة التى تقتنى لا من أجل بيعها وتحقيق ربح ولكن من أجل المساعدة فى الإنتاج فى خلال حياة المنشأة . وتجدر الإشارة هنا أنه قد يحدث أن تقوم المنشأة ببيع أحد أصولها الثابتة بقصد أن تستبدل به أصلاً آخر أكثر كفاية ، وقد ينتج عن البيع تحقيق ربح أو خسارة تتمثل فى الفرق بين تكلفة الأصل وثمن البيع . وهذا الربح أو الخسارة يطلق عليه الربح (أو الكسب) أو الخسارة الرأسمالية Capital gain or loss ، وعلى ذلك فالعمليات الرأسمالية تتعلق بأمرين :

أولاً : الإنفاق الرأسمالى على الأصول الثابتة .

ثانيًا: الربح أو الخسارة الرأسمالية .

وفيما يلى نتناول كل منهما على حدة من أجل دراسة طبيعتها وطريقة تسجيلها فى الدفاتر :

الإنفاق الرأسمالى Capital Expenditure :

النفقات الرأسمالية تتمثل فى جميع النفقات التى تنفق على شراء الأصول الثابتة للمنشأة كالأراضى والمبانى والآلات والأثاث والسيارات . وفى حالة شراء أحد الأصول الثابتة تكون العملية متبادلة بين طرفين : الطرف المدين وهو حساب الأصل باعتباره يمثل صاحب المنشأة أو من ينوب عنه الذى تسلم الأصل ، والطرف الدائن الخزينة أو البنك (إذا كان الشراء نقدًا) أو الشخص المورد للأصل (إذا كان الشراء على الحساب) باعتبار أن هذا الطرف هو العاطى .

طرف مدين : حـ / الأصل (حسب نوعه) .

طرف دائن : حـ / الخزينة أو البنك (شراء نقدًا) .

أو حـ / المورد (شراء على الحساب) .

ويؤدى هذا القيد إلى زيادة أصل من الأصول مقابل نقص أصل آخر (الخزينة أو البنك) أو زيادة التزام (حساب المورد) .

وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى ثلاثة أمور هامة ترتبط بالإنفاق الرأسمالى وهى :

أولاً : النفقات الرأسمالية المتعلقة بالأصول الثابتة لا تتمثل فى قيمة شراء هذه الأصول فقط بل أيضًا تتمثل فى جميع النفقات التى تنفق على هذه الأصول لجعلها قابلة للاستخدام مثل رسوم التسجيل والأتعاب القضائية والعمولات المدفوعة للوسطاء والسماسرة ومصروفات النقل والتأمين والتركيب . فكل هذه النفقات ملازمة للأصل وتتخذ صفة المبالغ التى تنفق على شراء الأصل ، ولذلك يجب اعتبارها نفقات رأسمالية تضاف إلى قيمة الأصل فتزداد بقيمتها . ولعلنا نذكر هنا أهم الأصول الثابتة وما يرتبط بها من نفقات بخلاف نفقات الشراء الأصلية .

(١) الأراضى :

يضاف على ثمن شراء الأراضى المصروفات الآتية :

- عمولة السماسرة والوسطاء .

- المصروفات القضائية المتعلقة بتحرير العقود .
- رسم الشهر والتسجيل .
- تكاليف إعداد الأراضى للبناء كمصاريف الردم والتسوية .
- تكاليف الهدم والإزالة فى حالة وجود مبانى قديمة .

وفى حالة إنفاق إحدى هذه المصروفات يجعل حساب الأراضى مدينًا بها فيزيد حساب الأصل مع جعل حساب البنك أو الخزينة دائنًا بنفس القيمة باعتباره الطرف المعطى لقيمة المصروف .

(٢) المبانى :

ويدخل ضمن تكلفتها فى حالة شرائها المصروفات القضائية المتعلقة بتحرير العقود ورسوم الشهر والتسجيل وغيرها . أما فى حالة قيام المنشأة بإنشاء المبانى بنفسها فتعتبر مصروفات رأسمالية أتعاب المهندسين الذين وضعوا تصميم المبانى ومصروفات الحصول على ترخيص البناء من الجهات الحكومية .

وفى هذه الحالة أيضًا يجعل حساب المبانى مدينًا بأية مصروفات من المصروفات المذكورة مع جعل حساب الخزينة دائنًا .

(٣) الآلات :

فى حالة شراء الآلات يدخل ضمن تكلفتها كافة المصروفات المتعلقة بنقل الآلات والتركيب وإعداد الآلة للاستخدام فى الغرض الذى أعدت له .

أما فى حالة تصنيع الآلة بواسطة المنشأة فتعتبر مصروفات رأسمالية تكلفة المواد الخام وأجور العمال وكافة المصروفات المباشرة التى استلزمها تصنيع الآلة كمصاريف التصميم والأبحاث .

وجميع النفقات السابقة تضاف إلى حساب الآلات بجعل هذا الحساب مدينًا بها وحساب البنك أو الخزينة دائنًا بنفس القيمة .

(٤) السيارات :

تعتبر مصروفات رأسمالية بجانب ثمن شراء السيارات عمولة السمسرة والوسطاء ، وفى حالة شراء سيارة مستعملة يضاف إلى الثمن مصاريف اختبارها فنيًا لمعرفة مدى سلامتها وصلاحيتها وكذلك مصاريف التسجيل بالشهر العقارى .

ثانيًا : الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة لا يقتصر على نفقات إعداد الأصل للاستخدام ، بل يشتمل أيضًا على أنواع أخرى تصرف على الأصل خلال حياته الإنتاجية أهمها النفقات الآتية :

(١) نفقات التحسين Improvement Expenditure

والتي تتمثل في عملية استبدال بجزء من الأصل جزءًا آخر ، أو في عملية إصلاح على نطاق واسع مما يؤدى إلى زيادة العمر الإنتاجي أو الطاقة الإنتاجية أو الكفاية الإنتاجية للأصل . ومثال ذلك نفقات التحسين التي تدخل على مباني المنشأة بقصد إعدادها لتلائم احتياجات النشاط كتغيير أرضية خشبية أو بلاط بأرضية باركيه ، وكذلك نفقات التحسينات التي تدخل على مرافق المنشأة كالطرق والقنوات بالنسبة للمنشآت الزراعية .

(٢) نفقات الإضافة Additions Expenditures

وهي عبارة عن استثمار جديد يترتب عليه زيادة الطاقة المستغلة عن طريق التوسع ، وهي بطبيعتها نفقات رأسمالية مثل نفقات بناء دور جديد فوق مبنى المنشأة ونفقات شراء وحدات جديدة من الأصول الثابتة .

(٣) نفقات الإحلال Replacement Expenditures

التي تتمثل في استبدال بأصل قديم أصلاً جديدًا أكثر كفاية أو استبدال بجزء رئيسي من أصل قديم جزءًا آخر جديد (محرك آلة مثلاً) .

وهذه النفقات جميعها سواء نفقات التحسين أو الإضافة أو الإحلال ، تعتبر نفقات رأسمالية يجب إضافتها إلى حساب الأصل المختص بجعل حساب الأصل مدينًا بها فيزيد بقيمتها ، وحساب الخزينة أو البنك دائنًا بنفس القيمة باعتباره الطرف المعطي للقيمة . ولعلنا نضيف في هذا المقام أن هناك بعض المصروفات التي تصرف على الأصل خلال حياته الإنتاجية ، ولكن لا يمكن اعتبارها ضمن النفقات الرأسمالية مثل مصروفات الصيانة Maintenance التي يقصد بها المحافظة على القدرة الإنتاجية الراهنة للأصل ، وكذلك مصروفات الإصلاح Repair التي يقصد بها إصلاح ما يتلف من الأصل وإعادة الأصل إلى قدرته الإنتاجية الأصلية . فهذه النفقات تعتبر بطبيعتها عمليات إيرادية متعلقة بوظيفة الإدارة العامة ، وسوف نتناولها بالدراسة في الفصل التالي مع الأنواع الأخرى من العمليات الإيرادية.

ثالثًا : توجد بعض الأصول الثابتة كالأراضى تستخدم فى الإنتاج ولكنها لا تتعرض للنقص فى قيمتها ، بل قد يحدث العكس وتزيد قيمتها من عام لآخر . ولكن أغلب الأصول الثابتة كالآلات والمبانى والسيارات والأثاث تتعرض للنقص المستمر فى قيمتها من عام لآخر وهو ما يطلق عليه الإهلاك . وإهلاك الأصول الثابتة ينتج عادة من استخدام الأصل فى الإنتاج أو من مجرد مضى المدة وتعرض الأصل إلى عوامل الصدأ والعوامل الجوية الأخرى . أو قد تنقص قيمة الأصل نتيجة احتمال ظهور اختراع حديث أكثر كفاية من الأصل الذى تقتنيه المنشأة ، وتضطر المنشأة إلى استبدال الأصل القديم بالأصل الجديد قبل انتهاء العمر الإنتاجى المحدد للأصل القديم .

وهناك طرق كثيرة لحساب النقص السنوى فى قيمة الأصل الناتج عن الإهلاك ، وسوف نتعرض لمشكلة الإهلاك وطرق حسابه مستقبلاً عندما نتناول دراسة تحليل العمليات المالية بقصد إظهار نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالى فى نهاية المدة المالية . ولقد اقتصرنا هنا على مشكلة تسجيل العملية الرأسمالية ، أى عملية شراء الأصول الثابتة وما يرتبط بها من نفقات مختلفة .

الأرباح (الكسب) أو الخسائر الرأسمالية Capital gain or loss :

وهى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أصل من الأصول الثابتة للمنشأة . والمعروف أن الأصول الثابتة تقتنى بقصد المساعدة فى الإنتاج ، أى بقصد أداء خدمات طويلة الأجل للمنشأة لا بقصد بيعها . ولكن قد يحدث أن تقوم المنشأة ببيع أصل من أصولها الثابتة للاستغناء عنه أو لاستبدال به أصلاً آخر أكثر كفاية . وقد يتحقق عن ذلك ربح أو خسارة يمكن تحديده بمقارنة ثمن بيع الأصل بتكلفة الأصل الظاهر بقائمة المركز المالى للمنشأة فى تاريخ البيع .

فإذا فرض مثلاً أن قيمة الآلة الظاهرة بقائمة المركز المالى تبلغ ٥٠٠٠ جنيه قد بيعت بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، فمعنى ذلك أن المنشأة حققت ربحًا رأسماليًا قدره ١٠٠٠ جنيه . فى هذه الحالة يجعل حساب الخزينة أو البنك مدينًا بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه باعتباره الطرف الذى تسلم قيمة الأصل المباع . أما الطرف الدائن فطرف مركب من حسابين :

الأول : حساب الأصل فيجعل دائنًا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وهى قيمة الأصل الظاهرة بقائمة المركز المالى فى تاريخ البيع وبذلك يتلاشى حساب الأصل بمناسبة بيعه .

الثانى : حساب يفتح بقيمة الأرباح الرأسمالية يسمى حساب أرباح بيع الأصول الثابتة يجعل دائنًا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تمثل قيمة الأرباح . ومعنى ذلك أن طرفى العملية تتمثل فى الآتى :

طرف مدين ح / الخزينة (أو البنك) بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه

طرف دائن مركب ح / الآلة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

ح / أرباح بيع أصول ثابتة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

ويكون القيد الذى يظهر بدفتر اليومية كالآتى :

منه	له	
٦٠٠٠		من ح / الخزينة (أو البنك)
		إلى مذكورين
	٥٠٠٠	ح / الآلة
	١٠٠٠	ح / أرباح بيع أصول ثابتة

وإذا فرض العكس وبيعت الآلة بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه فتكون هناك خسائر رأسمالية بمبلغ ٥٠٠ جنيه ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين (مركب) : ح / البنك أو الخزينة بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه

ح / خسائر بيع أصول ثابتة بمبلغ ٥٠٠ جنيه

طرف دائن ح / الآلة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

ويكون القيد الذى يظهر بدفتر اليومية كالآتى :

منه	له	
		من مذكورين
٤٥٠٠		ح / الخزينة (البنك)
٥٠٠		ح / خسائر بيع أصول ثابتة
	٥٠٠٠	إلى ح / الآلة

ولعلنا نذكر فى هذا المقام أن الربح أو الخسارة الرأسمالية تعتبر إيرادًا أو خسارة غير عادية حيث أنها غير متعلقة بالنشاط التجارى العادى للمنشأة ، كما أنها غير متكررة أو منتظمة ولا تنشأ نتيجة جهد مبذول ولكنها نتيجة ظروف اقتصادية تتمثل فى ارتفاع الأسعار .

وحيث أن الأرباح أو الخسائر الرأسمالية تعتبر أرباحاً غير عادية ومتعلقة أصلاً بعملية رأسمالية فإن هناك جدلاً علمياً واختلافاً فى الرأى فيما يتعلق بطريقة معالجة تلك الأرباح أو الخسائر فى القوائم المالية التى تظهر نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى . وسوف نتناول بالتفصيل دراسة وتحليل الآراء العلمية المتعلقة بهذا الموضوع مستقبلاً عندما نتعرض لمشكلة تحليل العمليات المالية وإظهار نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى .

مثال على العمليات الرأسمالية :

تمت العمليات التالية فى إحدى المنشآت التجارية (ضمن عمليات أخرى) .

والمطلوب إجراء القيود اليومية المتعلقة بهذه العمليات فى دفتر اليومية ثم تصوير الحسابات : رأس المال ، الخزينة ، الأثاث ، القرض مع ترصيدها وإعادة فتحها .

- ابتدأ وليد أعماله التجارية فى ١٩٩٦/١/١ برأس مال قدره ١٥٠٠٠ جنيه ممثلاً فى الأصول والخصوم التالية الآتية :

أصول : ٥٠٠٠ أراضى - ٧٠٠٠ مبانى - ٣٠٠٠ أثاث - ٥٠٠٠ خزينة .

خصوم : ٥٠٠٠ دائنون .

- اقترضت المنشأة فى ١٩٩٦/١/١٥ من أحمد محمود مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقداً تستحق السداد بعد ٥ سنوات وبسعر فائدة ٤٪ سنوياً . وقد أودعها فى الحساب الجارى بالبنك .
- اشترى وليد الأصول الآتية فى ١٩٩٦/١/٢٠ :
  - مبنى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه دفعت نقداً صرف عليه رسوم شهر وتسجيل قدرها ٢٠٠ جنيه دفعها نقداً .
  - سيارة مستعملة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وصرف عليها عمولة سمسرة قدرها ١٠٠ جنيه ومصاريف اختبار فنى قدرها ٥٠ جنيه ودفعت هذه المبالغ جميعها نقداً .
- سحب وليد من الخزينة مبلغ ٥٠٠ جنيه لحسابه الخاص فى ١٩٩٦/١/٢٥ .
- باعت المنشأة جزءاً من الأثاث قيمته ١٥٠٠ جنيه بمبلغ ١١٠٠ جنيه أودعت فى الحساب الجارى بالبنك بتاريخ ١٩٩٦/١/٣٠ .

الحـــل

أولاً - دفتر اليومية :

المبالغ منه	المبالغ له	البيان	رقم القيد المسلسل	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
		من مذكورين	١			٩٦/١/١
٥٠٠٠		حـ / أراضى				
٧٠٠٠		حـ / مبانى				
٣٠٠٠		حـ / أثاث				
٥٠٠٠		حـ / خزينة				
		إلى مذكورين				
	٥٠٠٠	حـ / الدائنين				
	١٥٠٠٠	حـ / رأس مال				
		(قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية)				
١٠٠٠٠		من حـ / الخزينة	٢			١/١٥
	١٠٠٠٠	إلى حـ / قرض أحمد محمود				
		(قيمة قرض المذكور بمعدل فائدة ٤٪) .				
٤٢٠٠		من حـ / المبانى	٣			١/٢٠
	٤٢٠٠	إلى حـ / الخزينة				
		(قيمة المبانى المشتراة)				
٢١٥٠		من حـ / السيارات	٤			١/٢٠
	٢١٥٠	إلى حـ الخزينة				
		(قيمة السيارات المشتراة)				
٥٠٠		من حـ / المسحوبات	٥			١/٢٥
	٥٠٠	إلى حـ / الخزينة				
		(قيمة مسحوباتنا النقدية)				

تابع : دفتر اليومية

المبالغ منه	المبالغ له	البيـــــان	رقم القيد المسلسل	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
		من مذكورين	٦			١/٣٠
١١٠٠		حـ/ البنك				
٤٠٠		حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة				
	١٥٠٠	إلى ح/ الأثاث				
		(بيع جزء من الأثاث بخسارة)				

ثانيًا - دفتر الأستاذ :

منه (مدين) — حـ/ رأس المال — له (دائن)

منه			له		
١٥٠٠٠	رصيد مرحل	٩٦/١/٣١	١٥٠٠٠	من مذكورين	٩٦/١/١
١٥٠٠٠			١٥٠٠٠		
			١٥٠٠٠	رصيد منقول	٩٦/٢/١

منه — حـ/ الخزينة — له

منه			له		
٥٠٠٠	إلى مذكورين	٩٦/١/١	٤٢٠٠	من حـ/ المباني	٩٦/١/٢٠
١٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض أحمد محمود	٩٦/١/١٥	٢١٥٠	من حـ/ السيارات	٩٦/١/٢٠
			٥٠٠	من حـ/ المسحوبات	٩٦/١/٢٥
			٨١٥٠	رصيد مرحل	٩٦/١/٣١
١٥٠٠٠			١٥٠٠٠		
٨١٥٠	رصيد منقول	٩٦/٢/١			

منه — حـ/ الأثاث — له

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان	تاريخ
٣٠٠٠	إلى مذكورين	٩٦/١/١	١٥٠٠	من مذكورين	٩٦/١/٣٠
			١٥٠٠	رصيد مرحل	٩٦/١/٣١
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
١٥٠٠	رصيد منقول	٩٦/٢/١			

منه — حـ/ القرض (أحمد محمود) — له

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان	تاريخ
١٠٠٠٠	رصيد مرحل	٩٦/١/٣١	١٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة	٩٦/١/١٥
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
			١٠٠٠٠	رصيد منقول	٩٦/٢/١

الفصل الثالث

تسجيل وتبويب العمليات الإيرادية

ماهية العمليات الإيرادية وأنواعها :

سبق أن أشرنا إلى أن العمليات الإيرادية Revenue Transactions يقصد بها جميع العمليات التى تهدف إلى تحقيق ربح ، وهذه بدورها تنقسم إلى :

أولاً : عمليات ينتج عنها نفقة أو مصروف إيرادى ، وهى الجانب السلبى فى تحديد الربح .

ثانياً : عمليات ينتج عنها إيرادات إيرادية وهى الجانب الموجب فى تحديد الربح .

وعن طريق مقارنة الإيرادات بالمصروفات الإيرادية يمكن تحديد الربح الصافى للمنشأة. وسوف نتناول هذا الموضوع تفصيلياً فى الجزء الثانى من هذا الكتاب . ولكن يهمنا فى هذا الفصل أن نتناول مشكلة تسجيل العمليات الإيرادية سواء كانت مصروفاً أو إيراداً .

والمصروف أو النفقة الإيرادية عند المحاسب تعبر عن تضحية مقابل الحصول على عائد. والتضحية تقاس بمجموع المبالغ التى دفعتها أو تحملتها المنشأة فعلاً والمؤيدة بالمستندات فى سبيل الحصول على عامل من عوامل الإنتاج اللازمة لتحقيق هدف المنشأة ، سواء شراء أو إنتاج سلعة وبيعها أو أداء خدمة . ومن ناحية أخرى فإن المصروف يؤدى إلى اختفاء أصل من الأصول مقابل الحصول أو احتمال الحصول على عائد معين يؤدى إلى زيادة الإيرادات . فمثلاً شراء بضاعة نقداً يؤدى إلى نقص فى حساب الخزينة ولكن مقابل هذا النقص فإنه يحتمل أن تباع البضاعة بسعر أعلى من ثمن شرائها ، وبذلك تحصل المنشأة على ربح فى نهاية الأمر ، وهذا يمثل العائد المتوقع من عملية شراء البضاعة . ومعنى ذلك أن هناك علاقة سببية بين النفقة أو المصروف والإيراد . وهذا التفسير يساعدنا على تفهم الفرق بين طبيعة بنود المصروفات وطبيعة بنود الخسائر . فالخسارة تؤدى أيضاً إلى اختفاء أصل من أصول المنشأة ولكن لا ينتظر معها أن تحصل المنشأة على عائد . فمثلاً إذا اكتشفت سرقة جزء من النقود الموجودة بخزينة المنشأة ، فإن عجز الخزينة أو النقص فيها يمثل بنداً من بنود الخسائر ، ولا يمكن اعتبار هذا العجز نوعاً من النفقات أو المصروفات . والتفرقة بين النفقات التى يقابلها عائد وبين الخسائر لها أهميتها من وجهة نظر الإدارة ، إذ أن على الإدارة مسئولية تلافى

الخسائر والرقابة على بنود النفقات بقصد تحقيق الكفاية الإنتاجية ، أى الحصول على أكبر عائد أو ربح ممكن . وهذا لا يتأتى إلا إذا عملت الإدارة على تحقيق أكبر إيرادات ممكنة مع أقل نفقات ضرورية .

أما عن الجانب الموجب وهو الإيرادات الإيرادية فيقصد بها عادة قيمة ما يدفعه العملاء مقابل السلع أو الخدمات التى تؤديها لهم المنشأة وتنتج عن عملية بيع السلعة أو أداء الخدمة . وبجانب هذا النوع من الإيرادات يوجد أنواع أخرى تحصل عليها المنشأة نتيجة سياسة إدارية معينة . كما فى حالة قيام المنشأة بتسديد التزاماتها قبل تاريخ الاستحقاق والحصول على خصم من الدائنين ، أو حالة قيام المنشأة باستثمار جزء من أموالها النقدية خارج أعمالها والحصول على عائد من هذه الاستثمارات ، أو حالة قيام المنشأة بإقراض الغير والحصول على فائدة ، أو حالة شراء ما يطلق عليها بالأوراق المالية أى الأسهم والسندات التى تصدرها بعض الشركات والحصول على ربح أو فائدة منها . وقد تحصل المنشأة على إيرادات نتيجة عوامل قانونية كمبالغ التعويض التى تقبضها نتيجة دعاوى قضائية حكم فيها لصالحها . وأخيراً قد تحصل المنشأة على إيرادات نتيجة ظروف اقتصادية كحالة ارتفاع الأسعار وقيام المنشأة ببيع بعض أصولها الثابتة بأكثر من تكاليفها .

وسوف نتناول فى هذا الفصل مشكلة تسجيل العمليات الإيرادية فى دفتر اليومية وتبويبها فى دفتر الأستاذ . وسوف ننحو نحواً مختلفاً فى استعراض الموضوع عما جرت عليه الكتب المثيلة . فسوف نقسم العمليات الإيرادية لا حسب أنواعها ولكن حسب علاقتها بالوظائف الإدارية الرئيسية فى المنشأة . وهذا التقسيم بجانب أنه شامل لجميع العمليات الإيرادية سواء كانت نفقه أو إيراداً فإنه يؤدى إلى تفهم القارئ للعلاقة بين العمليات المالية والوظائف الإدارية التقليدية . كما أنه يمهد لنا دراسة مشكلة تحديد الربح الصافى فى نهاية الفترة المالية . وعلى هذا الأساس سوف نقسم العمليات الإيرادية إلى ثلاث أنواع على النحو الآتى :

أولاً : العمليات الإيرادية المتعلقة بوظيفة الشراء .

ثانياً : العمليات الإيرادية المتعلقة بوظيفة البيع .

ثالثاً : العمليات الإيرادية المتعلقة بوظيفة الإدارة العامة التى تتضمن إدارة الأفراد والإدارة المالية وإدارة العلاقات العامة .

أولاً - عمليات الشراء Purchases

تتركز عملية الشراء فى المنشآت الكبيرة عادة فى إدارة مستقلة تسمى إدارة المشتريات يشرف عليها شخص ذو خبرة عملية فى عمليات الشراء وتعطى له السلطات الكافية لتنفيذ سياسات الشراء التى يراها مناسبة . ومع ذلك فقد تعطى مسئولية الشراء لرؤساء الإدارات المختلفة . وفى المنشأة الفردية يقوم صاحب المنشأة بالإشراف على وظيفة الشراء ، وقد ينيب عنه شخصاً لتنفيذ السياسة التى يحددها له .

ولا شك أن الرقابة على عملية شراء البضاعة تتطلب الإشراف ووضع إجراءات معينة متعلقة بخطوات الشراء المختلفة التى تبدأ بتقديم طلبات الشراء من الأقسام أو المخازن التى تبين فيها أوصاف البضائع المطلوبة وكميتها وأسباب طلبها ، وقد يقترح فيها أسماء الموردين وتقديرات الأسعار ، وطريقة النقل والتاريخ المطلوب فيه المواد . وبعد دراسة طلبات الشراء للتحقق من جديتها تقوم إدارة المشتريات (إن وجدت) بإعداد أوامر الشراء للموردين التى تعتبر بمثابة أمر بتوريد البضائع المطلوبة ، حسب الشروط المتفق عليها وفى الميعاد المحدد . ويلى ذلك تسلم البضائع عند ورودها من المورد ثم فحصها أو اختبارها للتحقق من أنها مطابقة للأصناف المطلوبة . وقد يقوم قسم التسلم بإعداد ما يسمى تقرير استلام يبين فيه أنواع البضاعة الواردة وحالتها ومدى مطابقتها لما هو وارد بأمر التوريد . وأخيراً بعد تسلم المواد وتحرير تقرير استلام ترسل البضائع إلى المخازن فيتسلمها أمين المخازن ويؤشر على التقرير بما يفيد ذلك ، وبذلك يصبح مسئولاً عنها .

والرقابة على عملية المشتريات بتفاصيلها وما يتعلق بها من مستندات ليست موضع الدراسة فى هذا الكتاب ، ولكننا سوف نولى الاهتمام فقط بمشاكل تسجيل عملية الشراء فى دفتر اليومية .

تسجيل عملية الشراء :

من الناحية القانونية تسجل عملية شراء البضاعة فى دفتر اليومية عادة عندما تنتقل ملكية البضاعة من البائع للمشترى . ومن الناحية العملية فقد جرت عادة المحاسب على تسجيل عملية الشراء عندما تصل البضاعة وتفحص ومعها فاتورة الشراء المتعلقة بها والتى تظهر قيمة البضاعة المشتراة .

وعملية شراء البضاعة هى فى الواقع عملية متبادلة بين المنشأة التى تتسلم البضاعة

المشتراة وبين البائع الذى يعطى هذه البضاعة . وعلى ذلك وبصفة عامة فإن المنشأة والبائع يمثلان طرفى العملية . ويلاحظ أننا عندما تناولنا شرح نظريات القيد فقد وسطنا حساب البضاعة ليمثل صاحب المنشأة ويتضمن هذا الحساب جميع العمليات المتعلقة بالبضاعة سواء كانت عمليات شراء أو بيع . ولكن توسيط حساب واحد للبضاعة لا يساعد على إعطاء بيانات مالية تفصيلية عن طبيعة العملية وعلاقتها بوظيفة الشراء أو البيع ، كما أنه سيكون حسابًا يشتمل على قيم مسعرة بأسعار مختلفة ، فالشراء بالتكلفة والبيع بسعر البيع .

ورغبة فى إظهار وتحليل العمليات المالية تحليلاً يتفق مع وظائف المنشأة التجارية ، ومن أجل فصل عملية البضاعة المسعرة بالتكلفة عن تلك المسعرة بسعر البيع ، ظهرت الحاجة إلى تقسيم حساب البضاعة إلى حسابين رئيسيين:

١ - حساب المشتريات ، تسجل فيه قيمة البضاعة المشتراة والمسعرة بالتكلفة .

٢ - حساب المبيعات ، وتسجل فيه قيمة البضاعة المباعة والمسعرة بسعر البيع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه فى نهاية كل سنة مالية تقوم المنشأة بجرد أو حصر البضائع الموجودة بمخازنها وهى تمثل قيمة البضاعة التى لم تبع فى خلال العام . وهذه البضاعة تسجل فى حساب يسمى حساب بضاعة بالمخازن أو حساب بضاعة آخر المدة يمثل أصلاً من الأصول التى تمتلكها المنشأة وتظهر بقائمة المركز المالى . وحساب بضاعة آخر المدة يعتبر فى الواقع حساب بضاعة أول المدة بالنسبة للعام التالى ، وفى هذه الحالة سوف يكون لدينا فى العام التالى ثلاث حسابات للبضاعة وهى :

(١) حساب بضاعة أول المدة (وهو حساب بضاعة آخر المدة للعام السابق) .

(٢) حساب المشتريات .

(٣) حساب المبيعات .

وسوف نتناول طريقة معالجة هذه الحسابات الثلاثة فى الجزء الأخير من هذا الكتاب الذى يتعلق بتحليل العمليات المالية من أجل تحديد نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى .

وكما سبقت الإشارة فإن عملية المشتريات هى عملية متبادلة بين المنشأة والبائع . والمنشأة هى التى تستلم البضاعة المشتراة ، وبذلك تعتبر دائمًا مدينة بقيمتها . وعلى ذلك فحساب المشتريات يعتبر الطرف المدين فى العملية باعتباره يمثل المنشأة (أو صاحبها) . أما الطرف الدائن فيتوقف على طريقة سداد ثمن البضائع المشتراة للبائع . وهنا يمكن التفرقة بين

الحالات الآتية :

أولاً : الشراء النقدى .

ثانيًا : الشراء الآجل أو على الحساب .

ثالثًا : الشراء بأوراق تجارية .

(١) الشراء النقدى : فقد تقوم المنشأة بسداد قيمة البضاعة المشتراة نقدًا من خزينتها . وفى هذه الحالة تكون الخزينة هى التى أعطت القيمة وبالتالى تمثل الطرف الدائن . ومعنى ذلك أن طرفى العملية تكون ممثلة فى الآتى :

طرف مدين : حـ/ المشتريات .

طرف دائن : حـ/ الخزينة .

ويكون القيد كالآتى (بفرض أن قيمة المشتريات ٤٠٠٠ جنيه) .

منـه	لـه	
٤٠٠٠		من حـ/ المشتريات
	٤٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة

وهذا القيد يؤدى إلى زيادة أصل (البضاعة) ونقص أصل آخر (الخزينة) .

(٢) الشراء الآجل : ويقصد بالشراء الآجل قيام المنشأة بالاتفاق مع البائع على تسديد قيمة البضاعة فى تاريخ لاحق لعملية الشراء . ومعنى ذلك أن ثمن البضاعة المشتراة لم يدفع للبائع ، وبذلك يعتبر البائع هو الطرف الذى أعطى البضاعة دون أن يحصل على ثمنها فهو فى مركز الطرف الدائن ، وتكون أطراف العملية كالآتى :

طرف مدين : المشتريات

طرف دائن : حساب البائع (يذكر اسمه)

ويكون القيد كالآتى (بفرض أن قيمة المشتريات الآجلة من البائع حامد محمود بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه) :

منـه	لـه	
٢٠٠٠		من حـ/ المشتريات
	٢٠٠٠	إلى حـ/ حامد محمود

ويؤدى هذا القيد إلى زيادة أصل (البضاعة) مقابل زيادة التزام (الدائن حامد محمود).

(٣) الشراء بأوراق تجارية Negotiable Instruments

انتشر استعمال الأوراق التجارية فى المعاملات التجارية باعتبارها وسيلة لسداد الديون. والأوراق التجارية عبارة عن صكوك مثبتة لأمر أو تعهد بدفع مقدار معين من النقود لحاملها أو لأمر صاحبها وذلك بمجرد تقديمها للاطلاع عليها أو فى ميعاد محدد . وأنواع الأوراق التجارية تتمثل فى ثلاثة أنواع :

أ - الشيك Cheque

سبق أن أشرنا أنه قد يفضل التاجر بدلاً من إيداع أمواله فى خزينة محله أن يودع أمواله أو الجزء الأكبر منها فى أحد البنوك التجارية التى تقبل إيداعات الأفراد والمنشآت المختلفة . ويقوم البنك بفتح حساب باسم التاجر أو منشأته . ولعلنا نضيف أن هناك أنواعاً متعددة من الحسابات التى يمكن أن يودع فيها التاجر أمواله بالبنك ، منها ما يطلق عليها بحسابات الإيداع التى تودع فيها أموال التاجر بفائدة معينة لمدة محدودة بحيث لا يجوز للتاجر المودع أن يسحب من هذه الأموال قبل انقضاء المدة المتفق عليها . وهناك أيضاً حساب التوفير الذى يودع فيه الفرد عادة أمواله التى تزيد على حاجته ويعد له دفتر توفير تقيد فيه المبالغ المودعة والمسحوبة وتواريخ الإيداع والسحب والرصيد . ويستطيع الفرد أن يسحب أمواله أو جزءاً منها فى هذه الحالة بإبراز دفتر التوفير بنفسه . ولكن أكثر الحسابات انتشاراً فى الأعمال التجارية بصفة خاصة هو « الحساب الجارى » الذى يودع فيه الأفراد أو التجار أموالهم ويستطيعون السحب منها بمقتضى ما يسمى « بالشيك » وهو صك على شكل أمر أو تكليف بالدفع يمكن بمقتضاه أن يسحب منه جزءاً من رصيد حسابه الجارى طرف البنك لمنفعته أو لمنفعة شخص آخر .

وعند سحب جزء من الأموال الموجودة بالحساب الجارى عن طريق تحرير « شيك » فيجعل حساب البنك دائناً بقيمة الشيك باعتباره الطرف الذى أعطى القيمة ، أما الطرف المدين فيتوقف على طبيعة العملية ، فقد يحدث أن يقوم التاجر بتحرير شيك سداداً لقيمة البضائع المشتراة ، ويقوم البائع بتحصيل قيمة الشيك من البنك لحسابه . وفى هذه الحالة فإن طرفى العملية تتمثل فى الآتى :

طرف مدين : حساب المشتريات

طرف دائن : حساب البنك

ويكون القيد كالآتي (بفرض أن قيمة المشتريات ١٥٠٠ جنيه)

منـه	لـه	
١٥٠٠		من حـ / المشتريات
	١٥٠٠	إلى حـ / البنك (جارى)

ويؤدى هذا القيد إلى زيادة أصل (البضاعة) ونقص أصل آخر (البنك) .

ولعلنا نشير هنا إلى أن البنك لا يقوم بصرف الشيك المسحوب بواسطة أحد عملائه إلا إذا كان له رصيد يسمح بالدفع . ولكن قد يحدث أن يدفع البنك قيمة الشيك وليس لصاحبه رصيد كاف ، وذلك إما لثقة البنك فى عميله أو بناء على اتفاق سابق ، وتسمى هذه الحالة « السحب على المكشوف » وينتج عن ذلك أن يصبح العميل مديناً للبنك ، وعلى ذلك فيظهر فى دفاتر العميل (أو التاجر) رصيد حساب البنك دائناً بقيمة المبالغ التى سحبت على المكشوف .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن البنك قد يقوم بحساب فائدة على أموال التاجر المودعة طرفه ، أو قد يتقاضى مصروفات لتغطية مصاريف البريد والدمغة أو عمولات متفق عليها نظير خدمات يقدمها لعميله . وتعتبر الفوائد إيراداً بالنسبة للمنشأة يضيفها البنك على الحساب الجارى للمنشأة ، كما تعتبر مصروفات البنك عبئاً على المنشأة يطرحها البنك من الحساب الجارى . والعمليات المتعلقة بفوائد البنك أو المصاريف تدخل ضمن العمليات الإيرادية المتعلقة بوظيفة الإدارة العامة ، وسوف نشير إليها مستقبلاً .

ب- الكمبيالات والسندات الإذنية :

الكمبيالات والسندات الإذنية هى إحدى الوسائل المعروفة لسداد الديون . والكمبيالة أمر كتابى غير معلق على شرط صادر من شخص يسمى الساحب (الدائن) إلى شخص يسمى المسحوب عليه (المدين) بمقتضاه يقوم المسحوب عليه بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع أو فى ميعاد معين أو قابل للتعيين لحامل الكمبيالة أو لأمر شخص ثالث يسمى «المستفيد» .

أما السند الإذنى فهو صك يتعهد فيه شخص (المدين) بدفع مبلغ معين إلى حامل السند (الدائن) أو إلى شخص آخر « المستفيد » بمجرد الاطلاع أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين . وبذلك فالسند الإذنى يحرره المدين ولا يتطلب القبول ، إذ أنه تعهد صادر منه

فيتضمن القبول . أما الكمبيالة فيحررها الدائن بمثابة أمر للمدين ، ولذلك تتطلب القبول من هذا الأخير حتى يكون لها مفعولها القانوني .

وفيما يلي صورة لكمبيالة :

الكمبيالـــة

المنصورة فى / / المبلغ بالأرقام (......) جنيه
إلى السيد / ....
بعد انقضاء ستة شهور من تاريخه (أو فى / /)
ادفعوا لأمرنا (أو لأمر السيد المستفيد) ....
مبلغًا وقدره ....
والقيمة وصلتنا بضاعة (أو علينا)
مقبول فى / /
(إمضاء الساحب)
(إمضاء المسحوب عليه)
بالقبول

السند الإذني

المبلغ بالأرقام جنيه	....
أتعهد / نتعهد بأن ندفع بتاريخ / أو بعد مضى	I/We Promise to Pay on
لأمر	To the order of
مبلغ وقدره	The sum of
والمبلغ وصل بالحساب	For value received on account
التوقيع .... Signed	توقيع الضامن .... Signature of Guarantor
العنوان .... Address	العنوان .... Address
توقيع صاحب السند بشهادة	Signature of maker Witnessed by

والكمبيالة والسند الإذنى يعتبر كلاهما وسائل للوفاء بالديون ، سواء ديون للمنشأة طرف الغير أو ديون لـلغير طرف المنشأة . ولذلك وجب التمييز بين الكمبيالات والسندات الإذنية الصادرة من المنشأة للغير والوارد من الغير للمنشأة . ففى الحالة الأولى إذا قامت المنشأة بسداد دين عليها للغير عن طريق قبول كمبيالة مسحوبة عليها من الدائن أو تحرير سند إذنى فتعتبر الكمبيالة أو السند الإذنى صادرة من المنشأة ويطلق عليها عادة « أوراق دفع » لأنها أوراق يقوم التاجر بدفع قيمتها فى تاريخ استحقاقها . أما الحالة الثانية إذا قام الغير بسداد ديونهم للمنشأة عن طريق قبول كمبيالة مسحوبة عليهم من المنشأة أو بتحرير سند إذنى تعتبر الكمبيالة أو السند الإذنى أوراقًا « واردة للمنشأة » وجرت العادة على تسميتها «أوراق قبض» على أساس أن المنشأة سوف تقبض قيمتها فى تاريخ الاستحقاق .

وعلى ذلك فإذا قامت المنشأة بشراء بضاعة ودفعت قيمتها عن طريق قبول كمبيالة مسحوبة عليها من البائع أو عن طريق تحرير سند إذنى فتكون العملية ممثلة فى طرفين هما :

طرف مدين : حـ / المشتريات باعتبارها تمثل المنشأة التى تسلمت البضاعة .

طرف دائن : حـ / أوراق الدفع باعتبارها تمثل البائع الذى أعطى البضاعة وتسلم قيمتها فى صورة ورقة تجارية .

ويمكن تسجيل هذه العملية على مرحلتين :

(١) **المرحلة الأولى** : عند شراء البضاعة من البائع حامد محمود يجعل حساب المشتريات مدينًا وحساب البائع دائنًا بالقيمة ، ويكون القيد كالآتى (بفرض أن قيمة البضاعة ١٥٠٠ جنيه) :

منه	له	
١٥٠٠		من حـ / المشتريات
	١٥٠٠	إلى حـ / حامد محمود

ومعنى ذلك أننا اعتبرنا عملية الشراء هنا عملية شراء بالأجل .

(٢) **المرحلة الثانية** : دفع القيمة بورقة تجارية أى عن طريق كمبيالة مسحوبة من حامد محمود أو عن طريق تحرير سند إذنى ، فيجعل حساب حامد محمود مدينًا باعتباره الطرف الذى أخذ الكمبيالة أو السند الإذنى مع جعل حساب أوراق الدفع دائنًا بالقيمة ، ويكون القيد :

منه	له	
١٥٠٠		من حـ / حامد محمود
	١٥٠٠	إلى حـ / أوراق الدفع

وتؤدى هذه القيود إلى زيادة أصل من الأصول (البضاعة) وزيادة التزام من الالتزامات (أوراق الدفع) .

عمليات مرتبطة بوظيفة الشراء Purchase Expenses

هناك عمليات مالية ترتبط ارتباطًا مباشراً بوظيفة الشراء ، ويمكن إجمالها فى الآتى :

أولاً : مصاريف المشتريات :

قيمة المشتريات لا تقتصر فقط على القيمة الواردة بفاتورة البائع . فقد يتحمل التاجر المشترى مجموعة من النفقات تصرف على البضائع المشتراة حتى تصل إلى مخازنه وتصبح قابلة للبيع . ومن أمثلة هذه المصروفات :

١ - مصاريف نقل المشتريات (إذا تحملها المشترى) .

٢ - مصاريف شحن البضاعة والتأمين عليها ضد مخاطر الطريق .

٣ - عمولة المشتريات التى يدفعها التاجر لمن كلفهم بإتمام عملية الشراء .

ولا شك أن هذه المصروفات تعتبر جزءًا لا يتجزأ من تكلفة البضاعة المشتراة . ولقد جرت العادة على فتح حساب يمثل هذه النفقات يجعل مدينًا بقيمتها مع جعل حساب الخزينة دائنًا إذا دفعت قيمة المصروفات نقداً من الخزينة ، أو حساب البنك دائنًا إذا دفعت بشيك على الحساب الجارى بالبنك . وسوف نرى أن هذه المصروفات تضاف فى نهاية المدة على حساب المشتريات باعتبارها جزءًا من تكلفة البضاعة المشتراة .

ويكون قيد تسجيل مصروفات المشتريات كالآتى :

منه	له	
×		من حـ / المصروف (حسب نوعه)
	×	إلى حـ / الخزينة (أو البنك)

ثانيًا : مردودات المشتريات (مردودات خارجة) Purchase Return

قد يرد التاجر جزءًا من البضائع المشتراة للبائع ، إما لوجود تلف بها أو لأنها لا تتفق مع المواصفات المطلوبة والواردة بأمر التوريد ، أو لأنها زيادة عن المواد المطلوبة أو لأنها وردت

بعد الموعد المتفق عليه . وتسمى البضاعة المردودة « مردودات المشتريات » أو قد تسمى المردودات الخارجة باعتبارها بضاعة خرجت من مخازن المنشأة وردت للغير .

وعملية مردودات المشتريات هى عملية متبادلة بين البائع وبين المنشأة . ويعتبر البائع (ويذكر اسمه) الطرف المدين لأنه الطرف الذى ردت إليه البضاعة وتسلمها ، أما الطرف الدائن فهو حساب « مردودات المشتريات » باعتباره حسابًا يمثل المنشأة التى أعطت البضاعة وردتها ، وبذلك يكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / البائع (يذكر اسمه) .

طرف دائن : حـ / مردودات المشتريات

ويكون القيد كالآتى (بفرض أن البضاعة التى ردت إلى حامد محمود قيمتها ٥٠٠ جنيه) :

منه	لـه	
٥٠٠		من حـ / حامد محمود
	٥٠٠	إلى حـ / مردودات المشتريات

ويؤدى هذا القيد إلى زيادة أصل من الأصول (المدين حامد محمود) ونقص أصل آخر وهو البضاعة .

تمت عمليات الشراء الآتية فى محلات الجميل فى خلال شهر يناير ١٩٩٦ :

- شراء بضاعة نقداً بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، صرف عليها مبلغ ١٠ جنيه مصاريف نقل وشحن ، ١٥ تأمين ضد مخاطر الطريق . وقد دفعت قيمة البضاعة والمصاريف من خزينة المنشأة .
- شراء بضاعة من ماجد محمود بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفعت بشيك على البنك التجارى ، ولقد رد منها ما قيمته ٢٠٠ جنيه لوجود تلف بها .
- شراء بضاعة على الحساب من شركة الاتحاد بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .
- شراء بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وقامت محلات الجميل بقبول كمبيالة مسحوبة عليها من البائع توفيق رجب بقيمة هذه البضاعة .

والمطلوب قيود اليومية اللازمة لتسجيلها فى دفتر اليومية .

الحل

دفتر اليومية

المبالغ		البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
منه	له					
٥٠٠		من حـ/ المشتريات	١			
	٥٠٠	إلى حـ/ الخزينة				
		(قيمة مشتريات بضاعة نقداً)				
		من مذكورين				
١٠		حـ/ نقل وشحن مشتريات	٢			
١٥		حـ/ تأمين على المشتريات				
	٢٥	إلى حـ/ الخزينة				
		(دفع مصاريف المشتريات نقداً)				
٣٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٣			
	٣٠٠٠	إلى حـ/ البنك (جارى)				
		(قيمة المشتريات بشيك رقم ...)				
٢٠٠		من حـ/ ماجد محمود	٤			
	٢٠٠	إلى حـ/ مردودات المشتريات				
		(مردودات مشريات بإشعار رقم ..)				
١٥٠٠		من حـ/ المشتريات	٥			
	١٥٠٠	إلى حـ/ شركة الاتحاد				
		(قيمة المشتريات الآجلة بفاتورة رقم ..)				
٢٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٦			
	٢٠٠٠	إلى حـ/ توفيق رجب				
		(قيمة المشتريات الآجلة بفاتورة رقم ..)				

تابع دفتر اليومية

٢٠٠٠		من حـ / توفيق رجب	٧			
	٢٠٠٠	إلى حـ / أوراق دفع				
		(قبول كمبيالة بقيمة المشتريات الآجلة)				

ثانيًا – عمليات البيع Sales

لا يكفى أن تقوم المنشـأة بشراء أو إنتاج سلعـة ، بل يجب أن تكون قادرة على بيعـها بسعر اقتصـادى يعود عليها بالربح المجزى . وتقوم إدارة البيع والتوزيع فى المنشآت الكبيرة أو صاحب المنشـأة أو من ينوب عنه فى المنشآت الفردية بتنظيم عـملية تسويق السلعـة أو الخدمة بطريقة يمكـن معهـا تحقيق أكـبر كفـاية ممكنة ، أى الحصـول على أكبر عـائد ممكن من توزيع السلعة أو أداء الخدمة .

وعملية المبيعات تعتبـر فى الواقع المصدر الرئيسى للإيرادات فى المنشأة لأنها تتمثل فى المبالغ التى يـدفعهـا العملاء مقابل السلع أو الخدمـات التى تؤديها لهم المنشـأة . وعمليـة البيع تعتبر من وجهة نظر المحاسبين الدليل الإيجابى على وجـود إيراد محقق سواء كـان هذا البيع بيعًا نقديًا أو آجلاً .

ولا شك أن الرقابـة على عمليـة البيع لا تقل أهمية عن الرقابـة على عمليـة الشراء . وتبدأ عـملية الرقابة عـلى المبيعـات عندما تصل المنشأة أوامر الشراء من العـملاء ثم يلى ذلك إعداد البضائع للشحن ، ثم شحنها فعلاً بوسائل النقل المختلفة ثم إرسال فاتورة البيع مبينة قيمة البضائع المطلوبة من المشترى مصحوبة بمستندات الشحن المختلفة .

تسجيل عملية البيع :

عـملية البيع هى فى الواقع عملية متبادلة بين مشترى البضاعة والمنشـأة . والمنشأة تعتبر الطرف الدائن لأنه هو الذى يعطى ويسلم البضاعة للمشترى . وقد جرت العادة على توسيط حسـاب للـمبيعات فـيجعل دائنًا بقيـمة البضاعـة . أما الطرف المدين فيتـوقف على طريقة دفع ثمن البضـاعة ، ويمكن التفرقة بين الحالات الآتية :

أولاً : البيع النقدى

ثانيًا : البيع الآجل

ثالثًا : البيع بأوراق تجارية سواء كانت شيكًا أو كمبيالة أو سندًا إذنيًا .

أولاً : البيع النقدى :

قد تقوم المنشأة ببيع البضاعة وتحصيل قيمتها نقدًا من المشترى وإيداعها بخزينة المحل فيكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / الخزينة باعتبارها الطرف الذى تسلم النقدية .

طرف دائن : المبيعات باعتبارها الطرف الذى يمثل المنشأة التى أعطت البضاعة المباعة للمشترى .

ويكون القيد كالآتى (بفرض أن قيمة المبيعات النقدية ١٠٠٠ جنيه) :

منه	له	
١٠٠٠		من حـ / الخزينة
	١٠٠٠	إلى حـ / المبيعات

ويلاحظ أنه قد يحدث أن تتسلم المنشأة ثمن البيع وتودعه فى حسابها الجارى بالبنك، وفى هذه الحالة يجعل حساب البنك مدينًا بدلاً من حساب الخزينة . ويؤدى القيد فى الحالتين إلى زيادة أصل (الخزينة أو البنك) مع نقص أصل آخر (البضاعة) .

ثانيًا : البيع الآجل :

قد تقوم المنشأة ببيع البضاعة للمشترى على الحساب ، أى تتفق معه على تسليمه البضاعة مع عدم سداده للثمن فورًا ، بل يقوم بالسداد فى تاريخ لاحق ومحدد . وفى هذه الحالة يعتبر المشترى (ويذكر اسمه) الطرف الآخذ أو المدين بقيمة البضاعة ويظل مدينًا بها إلى أن يسدد قيمتها فى التاريخ المتفق عليه ، أما الطرف الدائن فهو حساب المبيعات باعتباره يمثل المنشأة التى أعطت البضاعة للمشترى . ومعنى ذلك أن طرفى العملية تتمثل فى الآتى :

طرف مدين : حـ / المشترى (يذكر اسمه)

طرف دائن : حـ المبيعات

ويكون القيد (بفرض أن قيمة المبيعات ١٠٠٠ جنيه بيعت إلى محلات الأمل) :

منه	له	
١٠٠٠		من حـ / محلات الأمل
	١٠٠٠	إلى حـ / المبيعات

ثالثًا : البيع بأوراق تجارية :

قد تتفق المنشأة مع المشترى على سداد قيمة البضاعة المباعة له عن طريق إحدى الأوراق التجارية السابق الإشارة إليها . وهى :

أ - حالة البيع بشيكات : فقد يقوم المشترى بدفع قيمة البضاعة عن طريق تحرير شيك على حسابه الجارى بأحد البنوك بقيمة البضاعة ، وفى هذه الحالة تقوم المنشأة (البائع) بتسلم الشيك وترسله للبنك الذى تتعامل معه الذى يقوم بدوره بتحصيله .

وفى هذه الحالة يجعل حساب البنك مدينًا باعتباره الطرف الذى حصّل وتسلم قيمة الشيك مع جعل حساب المبيعات دائنًا باعتباره الطرف الذى يمثل المنشأة التى أعطت البضاعة للمشترى . ومعنى ذلك أن يكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / البنك

طرف دائن : حـ / المبيعات

ويكون القيد كالآتى (بفرض أن قيمة المبيعات ٥٠٠ جنيه دفعها المشترى بشيك على حسابه الجارى) :

منه	له	
٥٠٠		من حـ / البنك (جارى)
	٥٠٠	إلى حـ / المبيعات

ب - حالة البيع بكمبيالة أو سند إذنى : قد يقوم المشترى بسداد قيمة البضاعة المباعة عن طريق قبوله كمبيالة مسحوبة عليه من المنشأة (البائع) أو عن طريق تحرير سند إذنى يتعهد فيه بالدفع فى تاريخ لاحق . ولقد سبق أن ذكرنا أن الكمبيالة أو السند الإذنى فى هذه الحالة تعتبر أوراقًا واردة للمنشأة ، وجرت العادة على تسميتها بأوراق قبض ، على أساس أن المنشأة سوف تقبض قيمتها فى تاريخ الاستحقاق .

ومعنى ذلك أنه إذا قامت المنشأة ببيع بضاعة وحصلت قيمتها عن طريق كمبيالة أو سند إذنى فتكون العملية ممثلة فى الطرفين الآتيين :

طرف مدين : حـ / أوراق القبض التى حلت محل المشترى المدين

طرف دائن : حـ / المبيعات باعتبارها تمثل المنشأة التى أعطت البضاعة وسلمتها للمشترى .

ويمكن تسجيل هذه العملية على مرحلتين :

(١) **المرحلة الأولى** : عند بيع البضاعة إلى محلات النور يجعل حساب محلات النور مديناً بقيمة البضاعة باعتبارها الطرف الذى تسلم البضاعة ، ويكون القيد كالآتى (بفرض أن قيمة البضاعة ١٥٠٠ جنيه) :

منه	له	
١٥٠٠		من حـ / محلات النور
	١٥٠٠	إلى حـ / المبيعات

ومعنى ذلك أننا اعتبرنا العملية هنا عملية مبيعات آجلة .

(٢) **المرحلة الثانية** : عند قبول محلات النور الكمبيالة المسحوبة عليها من المنشأة أو تحرير سند إذنى بقيمة البضاعة المباعة لها يجعل حساب أوراق القبض مديناً مع جعل حساب محلات النور دائناً على أساس أنها الطرف الذى أعطى الكمبيالة أو السند الإذنى ، وبذلك سددت قيمة ما عليها للمنشأة ، ويكون القيد :

منه	له	
١٥٠٠		من حـ / أوراق القبض
	١٥٠٠	إلى حـ / محلات النور

وتؤدى هذه القيود إلى زيادة أصل من الأصول (أوراق القبض) مع نقص أصل آخر بنفس القيمة (حساب البضاعة) .

عمليات مرتبطة بوظيفة البيع :

هناك بعض العمليات المالية التى ترتبط ارتباطاً مباشراً بوظيفة البيع وتجدر الإشارة إليها فى هذا المقام وهى :

أولا : مصاريف البيع والتوزيع :

فى سبيل قيام المنشأة ببيع السلعة أو الخدمة بسعر اقتصادى فإنها تنفق مجموعة من المصروفات يطلق عليها مصروفات البيع والتوزيع . ومن أمثلة تلك المصروفات ما يلى :

١ - نقل البضاعة المباعة إلى محل المشترى .

٢ - عمولة الوكلاء أو السماسرة أو مندوبى البيع .

٣ - إعلان ودعاية للسلع والمنتجات التى تتاجر بها المنشأة .

٤ - إيجار مخازن البضائع الجاهزة أو تامة الصنع .

٥ - نفقات التخزين .

٦ - نفقات تحصيل وإعداد حسابات العملاء .

٧ - نفقات بحوث التسويق .

٨ - مصروفات اللف والحزم والتغليف .

وكل هذه النفقات تسمى نفقات البيع والتوزيع . وعند صرف إحدى هذه البنود فتكون العملية متبادلة بين حساب المصروف الذى يجعل مدينًا بالقيمة وحساب الخزينة أو البنك الذى يجعل دائنًا ، ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / المصروف (حسب نوعه) .

طرف دائن : حـ / الخزينة أو البنك .

ويكون القيد كالآتى (بفرض أن المنشأة دفعت مبلغًا كعمولة لمندوبى البيع قدره ١٠٠ جنيه وإعلان قدره ٥٠ جنيهًا) :

منه	له	
		من مذكورين
١٠٠		حـ/ عمولة مندوبى البيع
٥٠		حـ / الإعلان
	١٥٠	إلى حـ / الخزينة (البنك)

ويمكن إثبات العملية بتوسيط حساب عام باسم حساب مصروفات البيع والتوزيع ترحل إليه بنود مصروفات البيع التى تحدث خلال المدة ، ويكون القيد :

منه	له	
١٥٠		من حـ / مصروفات البيع والتوزيع
	١٥٠	إلى حـ / الخزينة (البنك)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك جدلاً علميًا واختلافًا فى الرأى بين المحاسبين فيما يتعلق بطبيعة مصروفات البيع والتوزيع . فيرى كثير من المحاسبين أن هذه النفقات غير متعلقة بوظيفة البيع والتوزيع ولكنها متعلقة بالسياسة الإدارية العامة ، ولذا يجب اعتبارها عبئًا على وظيفة الإدارة العامة لا وظيفة البيع . ومن جهة أخرى يرى البعض أن هذه النفقات متعلقة ومرتبطة

بالوظيفة البيعية . وفى رأيى أنه يجب التفرقة بين نوعين من مصروفات البيع والتوزيع :

النوع الأول : مصروفات البيع والتوزيع المتغيرة التى يتغير حجمها بتغير حجوم المبيعات كمصروفات اللف والحزم . فهذا النوع يرتبط ارتباطًا مباشرًا بوظيفة البيع .

النوع الثانى : فهى مصروفات البيع والتوزيع الثابتة التى لا تتأثر بزيادة أو نقص حجوم المبيعات مثل أجور موظفى البيع والحملات الإعلانية وأبحاث السوق . فهذه نفقات ترتبط بالسياسة الإدارية العامة ويمكن اعتبارها نفقات مرتبطة بوظيفة الإدارة العامة .

وعلى ذلك فإنه إذا لم نفرق بين أنواع نفقات البيع والتوزيع المتغيرة والثابتة فيمكن القول أن الجزء الأكبر منها نفقات متغيرة ، وبذا يجب اعتبارها عبئًا على الوظيفة البيعية .

وهذا الجدل العلمى فيما يتعلق بتفسير طبيعة مصروفات البيع والتوزيع له أهمية خاصة لأنه يؤثر على طريقة معالجة هذه النفقات فى القوائم المالية فى نهاية الفترة المالية .

ثانيًا : مردودات المبيعات (مردودات داخلة) Sales Return

قد يحدث أن يرد المشترى البضاعة أو جزءًا منها لوجود عيبًا بها أو لعدم مطابقتها للمواصفات أو لأنها زيادة عما طلب أو لأى سبب آخر ... وحيث أن المنشأة هى التى تسلمت البضاعة المردودة فتعتبر الطرف المدين ويفتح حساب باسم حساب « مردودات المبيعات » أو « مردودات داخلة » يجعل مدينًا بقيمة البضاعة التى ردت باعتباره حسابًا يمثل المنشأة . أما الطرف الدائن فهو المشترى (ويذكر اسمه) حيث أنه هو الذى رد هذه البضاعة فهو الطرف المعطى ، وبذلك تكون أطراف العملية ممثلة فى الآتى :

طرف مدين : حـ / مردودات المبيعات

طرف دائن : حـ / المشترى (يذكر اسمه)

ويكون القيد كالآتى (بفرض أن قيمة البضاعة التى ردها المشترى سعيد عبد الله تبلغ ٥٠٠ جنيه) :

منه	له	
٥٠٠		من حـ / مردودات المبيعات (داخلة)
	٥٠٠	إلى حـ / سعيد عبد الله

وهذا القيد يؤدى إلى زيادة فى أصل (البضاعة) مقابل زيادة التزام (الدائن سعيد عبد الله) . وإذا كان سعيد عبد الله قد جعل فى الأصل مدينًا بقيمة البضاعة المباعة له على

الحساب فمردودات البضاعة تؤدى إلى زيادة أصل (البضاعة) ونقص فى أصل آخر (المدين سعيد عبد الله) .

مثال :

المطلوب إثبات العمليات الآتية التى تمت فى محلات عبد الله حسين خلال شهر فبراير ١٩٩٦ :

- باع بضاعة بمبلغ ٦٠٠ جنيه وقبض ثمنها نقداً أودعها فى حسابه الجارى ببنك النيل .
- باع بضاعة إلى عيسى محمد بمبلغ ١٥٠٠ جنيه على الحساب ولقد رد عيسى منها ما قيمته ٣٠٠ جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات .
- باع بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه إلى أحمد محمود الذى دفع قيمتها بشيك على حسابه الجارى بالبنك التجارى . ولقد أرسل الشيك إلى بنك النيل للتحصيل .
- دفع عبد الله حسين مبلغ ١٠٠ جنيه عمولة لمندوبى البيع نقداً .
- باع بضاعة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه وحرر له المشترى كمبيالة تستحق الدفع فى خلال شهرين من تاريخه . وقد دفع مبلغ ٢٠ جنيه نقداً مصروفات نقل المبيعات لمحل المشترى .

الحل

دفتر اليومية

المبالغ منه	المبالغ له	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
٦٠٠		من حـ / البنك	١			
	٦٠٠	إلى حـ / المبيعات				
		(قيمة المبيعات النقدية بشيك)				
١٥٠٠		من حـ / عيسى محمد	٢			
	١٥٠٠	إلى حـ / المبيعات				
		(قيمة مبيعات على الحساب)				

تابع دفتر اليومية :

٣٠٠	٣٠٠	من حـ / مردودات المبيعات إلى حـ / عيسى محمد (قيمة مردودات بضاعة لعدم المطابقة)	٣			
٥٠٠	٥٠٠	من حـ / البنك (جارى) إلى حـ / المبيعات (قيمة مبيعات بضاعة بشيك رقم ...)	٤			
١٠٠	١٠٠	من حـ / عمولة مندوبى البيع إلى حـ / الخزينة (دفع عمولة المبيعات)	٥			
١٢٠٠	١٢٠٠	من حـ / أوراق قبض إلى حـ / المبيعات (بيع بضاعة بكمبيالة حق ...)	٦			
٢٠	٢٠	من حـ / م . نقل المبيعات إلى حـ / الخزينة (دفع م . نقل مبيعات نقداً)	٧			

ثالثًا – العمليات المرتبطة بالإدارة العامة
General Administration Transactions

العمليات الإيرادية المتعلقة بوظيفة الإدارة العامة هى جميع العمليات الأخرى غير المتعلقة مباشرة بوظيفتى الشراء أو البيع ، لكنها ترتبط بالمنشأة ككل وتنتج عادة عن تنفيذ سياسة إدارية عامة . ووظيفة الإدارة العامة تتضمن فى الواقع وظائف إدارة الأفراد والإدارة المالية والتمويل وإدارة العلاقات العامة إن وجدت وهى الإدارات التى تؤدى خدمات عامة للمنشأة .

وقبل أن نستعرض أنواع العمليات التى ترتبط بوظيفة الإدارة العامة تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات يترتب عليها أحد أمرين :

أولاً : صرف مبالغ (نفقات) تعتبر عبئاً على وظيفة الإدارة العامة ولابد من خصمها من إيرادات المنشأة قبل الوصول إلى صافي الربح .

ثانياً : الحصول على إيرادات ، وهذه الإيرادات لها طبيعة خاصة ، فهى ليست متعلقة بالنشاط التجارى العادى للمنشأة كما هو الحال بالنسبة للإيرادات الناتجة من المبيعات ، ولكنها تعتبر إيرادات غير عادية مرتبطة بسياسة إدارية معينة ، ولذلك تتصف هذه الإيرادات بعدم التكرار أو الانتظام لأنها قد تتحقق فى عام ولا تتحقق فى عام آخر .

ولعل أسهل طريقة لتفهم طبيعة العمليات المرتبطة بوظيفة الإدارة العامة يكون عن طريق تجميع هذه العمليات فى مجموعات متناسقة وذات طبيعة واحدة ، ودراسة كل مجموعة على حدة .

وفيما يلى أهم هذه العمليات مقسمة إلى خمسة مجموعات رئيسية :

أولاً : المسموحات على البضائع المشتراة والمباعة Allowances

سبق أن ذكرنا أنه فى حالة قيام المنشأة بشراء بضاعة واتضح لها وجود عيوب بها أو أنها غير مطابقة للمواصفات فإنها تقوم برد هذه البضاعة إلى البائع وفى هذه الحالة يجعل حساب البائع مديناً بها مع جعل حساب مردودات المشتريات دائناً بنفس القيمة . ولكنه قد يحدث أن تتفق المنشأة (المشترى) مع البائع على عدم رد البضاعة ، وعلى أن يتنازل البائع عن مبلغ معين أو نسبة معينة من قيمة البضاعة المشتراة فى مقابل احتفاظ المنشأة بها بدلاً من ردها . ويسمى هذا المبلغ المتنازل عنه « بمسموحات مشتريات » وتعتبر فى الواقع إيرادات بالنسبة للمنشأة ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حساب البائع بقيمة المسموحات التى تنازل عنها للمنشأة فيعتبر مديناً بها .

طرف دائن : حساب مسموحات مشتريات (بدلاً من حـ / مردودات مشتريات) باعتبارها إيراداً للمنشأة .

فإذا فرض أن قيمة المسموحات التى تنازل عنها البائع محمد يوسف إلى المنشأة بلغت قيمتها ١٠٠ جنيه فيكون القيد كالآتى :

منـه	لـه	
١٠٠		من حـ / محمد يوسف
	١٠٠	إلى حـ / مسموحات المشتريات

والعكس إذا قامت المنشأة ببيع بضاعة لأحد العملاء فيقوم العميل برد البضاعة أو جزءًا منها إلى المنشأة إذا اتضح أن بها عيوبًا أو أنها غير مطابقة للمواصفات . وفى هذه الحالة يجعل حساب مردودات المبيعات مدينًا مع جعل حساب المشترى دائنًا بقيمة البضاعة المردودة . ولكن قد يحدث أن تتفق المنشأة (البائع) مع العميل (المشترى) على عدم قيام الأخير برد البضاعة ، وأن تتنازل المنشأة له عن مبلغ معين أو نسبة معينة من قيمة المبيعات . ويسمى هذا المبلغ المتنازل عنه « مسموحات المبيعات » وتعتبر بالنسبة للمنشأة خسارة أو عبئًا يجب أن تتحمله ، ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حساب مسموحات البضاعة (بدلاً من مردودات المبيعات) باعتباره خسارة أو عبئًا .

طرف دائن : حساب المشترى بقيمة المسموحات التى تنازلت عنها المنشأة له فيعتبر دائنًا بقيمتها .

فإذا فرض أن قيمة المسموحات التى تنازلت عنها المنشأة لأحمد محمود بلغت ١٥٠ جنيه ، فيكون القيد :

منـه	لـه	
١٥٠		من حـ / مسموحات المبيعات
	١٥٠	إلى حـ / أحمد محمود

ويجدر بنا أن نلفت النظر هنا إلى أن عملية « مسموحات المشتريات » و« مسموحات المبيعات » وإن كانت ترجع أصلاً إلى عملية المشتريات والمبيعات وما قد ينتج عنها من رد البضاعة المشتراة أو المباعة ، إلا أنها فى الواقع تنتج عن سياسة إدارية وليس لها علاقة بسياسة الشراء أو البيع ، فالإدارة هى التى تقرر منح المسموحات من عدمه . فقد تفضل الإدارة أحيانًا أن تسترد البضاعة المعيبة غير المطابقة للمواصفات بدلاً من منح مسموحات ، وقد ترى الإدارة فى أحيان أخرى أنه من صالح المنشأة منح المسموحات ، وذلك محافظة على علاقة المنشأة بعملائها .

ثانياً : الخصم على المشتريات والمبيعات Sales and Purchase Discount

قد تستفيد المنشأة من الخصم الذى يمنحها إياه البائع عند قيامها بشراء بضاعة ، أو العكس قد تمنح المنشأة عملاءها خصماً على قيمة البضاعة المباعة لهم . ويمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الخصم :

(١) الخصم التجارى Trade Discount

يتمثل هذا الخصم فى مبلغ معين يكون غالباً فى صورة نسبة مئوية من السعر المحدد للبيع وذلك تشجيعاً من البائع للمشترى على التعامل معه أو لإنقاص السعر المحدد فى قائمة الأسعار لتتفق مع التغير فى الظروف الاقتصادية ، أو لرغبة التاجر فى التخلص من بعض أصناف البضاعة الراكدة لديه ، أو لمجاملة بعض العملاء المقربين له .

وهذا الخصم يعطى بغض النظر عما إذا كانت عملية الشراء أو البيع بالنقد أو بالأجل.ولقد جرت العادة على عدم إثبات قيمة الخصم التجارى فى الدفاتر إطلاقاً سواء فى دفتر المشترى أو البائع ، بل تثبت العملية على أساس القيمة الصافية بعد الخصم التجارى .

فإذا فرض وقامت المنشأة بشراء بضاعة نقداً وكانت قيمة البضاعة ٣٠٠٠ جنيه وسمح لها البائع بخصم تجارى قدره ١٠٪ فتثبت العملية على أساس أن قيمة المشتريات ٢٧٠٠ جنيه كالآتى :

منه	له	
٢٧٠٠		من حـ / المشتريات
	٢٧٠٠	إلى حـ / الخزينة

وكذلك إذا فرض أن المنشأة قامت ببيع بضاعة للعميل أحمد عبد الرحمن على الحساب . وكانت قيمة البضاعة ٢٠٠٠ جنيه وخصم للمشترى خصماً تجارياً قدره ١٠٪ فتثبت العملية على أساس أن قيمة المبيعات ١٨٠٠ جنيه كالآتى :

منه	له	
١٨٠٠		من حـ / أحمد عبد الرحمن
	١٨٠٠	إلى حـ / المبيعات

(٢) الخصم النقدى Cash Discount

وهو الخصم الذى يسمح به البائع للمشترى فى حالة البيع الآجل . فقد يتفق البائع مع المشترى على منحه نسبة معينة من قيمة الفاتورة إذا قام بالدفع فى خلال مدة معينة . ويسمى

هذا الخصم « الخصم النقدى » أو خصم تعجيل الدفع .

ويلاحظ أن المنشأة تحصل على الخصم النقدى من الغير فى حالة قيامها بعملية شراء آجلة وسداد قيمة الفاتورة فى خلال المدة المتفق عليها . وفى هذه الحالة يعتبر الخصم إيراداً للمنشأة ويسمى « الخصم المكتسب » أو الخصم الدائن ، ويكون طرفا العملية :

طرف مدين : حـ / البائع فهو مدين بقيمة الخصم الذى سمح به للمنشأة .

طرف دائن : حـ / خصم مكتسب باعتباره إيراداً للمنشأة .

والعكس فإن المنشأة قد تمنح خصماً نقدياً للغير على عملية مبيعات آجلة . وفى هذه الحالة يعتبر الخصم عبئاً على إيرادات المنشأة ويسمى «الخصم المسموح به » أو «الخصم المدين » .

ويكون طرفا العملية هنا كالآتى :

طرف مدين : حـ / خصم مسموح به كعبء على إيرادات المنشأة

طرف دائن : حـ / المشترى فهو دائن بقيمة الخصم الذى منحته إياه المنشأة .

فإذا فرض مثلاً أن المنشأة قامت بشراء بضاعة على الحساب من توفيق صالح بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تستحق السداد بعد ثلاثة شهور وبخصم نقدى إذا تم السداد فى خلال أسبوع بنسبة ٥٪ وقامت المنشأة بالسداد فى خلال المدة المتفق عليها واستفادت من قيمة الخصم ، فتكون القيود المثبتة لعملية الشراء والسداد كالآتى :

أ- تسجيل عملية الشراء الآجل :

منه	له		
١٠٠٠		من حـ / المشتريات	
	١٠٠٠		إلى حـ / توفيق صالح

ب- تسجيل عملية السداد :

منه	له		
١٠٠٠		من حـ / توفيق صالح	
			إلى مذكورين
	٩٥٠		حـ / الخزينة
	٥٠		حـ / خصم مكتسب

والعكس إذا فرض أن المنشأة قامت ببيع بضاعة على الحساب إلى حامد محمود بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تستحق الدفع بعد شهرين وبخصم نقدى بنسبة ٥٪ إذا قام المشترى بالدفع خلال

عشرة أيام، وأن المشترى استفاد من الخصم، فتكون القيود المثبتة لعملية البيع والدفع كالآتى :

أ - تسجيل عملية البيع الآجل :

منـه	لـه	
٢٠٠٠		من حـ / حامد محمود
	٢٠٠٠	إلى حـ / المبيعات

ب - تسجيل عملية الدفع :

		من مذكورين
١٩٠٠		حـ / الخزينة
١٠٠		حـ / خصم مسموح به
	٢٠٠٠	إلى حـ / حامد محمود

(٣) خصم الكمية Quantity Discount

وهو الخصم الذى يمنحه البائع للمشترى على كمية المشتريات فى خلال فترة معينة بغض النظر عما إذا كانت مشتريات نقدية أو آجلة ، أو قد يمنح على قيمة المشتريات التى تزيد على حد معين . وعادة يمنح هذا الخصم بنسب تصاعدية تزيد كلما زادت كمية المشتريات ، ويقصد من هذا الخصم تشجيع العملاء على زيادة مشترياتهم .

ونلاحظ أن المنشأة تحصل على خصم الكمية من الغير بالنسبة لقيمة مشترياتها . ويعتبر خصم الكمية فى هذه الحالة إيرادًا للمنشأة ، ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / البائع فهو مدين بقيمة خصم الكمية الذى سمح به

طرف دائن : حـ / خصم الكمية باعتباره إيرادًا للمنشأة .

والعكس فإن المنشأة تمنح خصم كمية للغير على قيمة مبيعاتها لهم . ويعتبر خصم الكمية فى هذه الحالة عبئًا على إيرادات المنشأة ، ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / خصم الكمية باعتباره عبئًا على إيرادات المنشأة .

طرف دائن : حـ / المشترى فهو دائن بقيمة خصم الكمية الذى منحته إياه المنشأة .

فإذا قامت المنشأة بشراء بضاعة من ماجد محمود واتفق معه على الحصول على خصم كمية بمعدل ٥٪ على جميع المشتريات التى تزيد على ٢٠٠٠ جنيه . وظهر أن قيمة

المشتريات الزائدة عن هذا الحد ١٠٠٠ جنيه . فتكون قيمة خصم الكمية ١٠٠٠ × ٥٪ = ٥٠ جنيه ، وتكون قيود تسجيل عملية خصم الكمية كالآتي :

منه	له	
٥٠		من حـ / ماجد محمود
	٥٠	إلى حـ / خصم الكمية (الدائن)

وإذا فرض وقامت المنشأة ببيع بضاعة إلى محمود عبد الكريم واتفقت معه على منحه خصم كمية بمعدل ٥٪ على جميع البضاعة المباعة والتي تزيد على ١٠٠٠ جنيه ، وإذا فرض أنه ظهر أن قيمة البضاعة الزائدة عن الحد المعين بلغت ١٥٠٠ جنيه فيكون خصم الكمية ١٥٠٠ × ٥٪ = ٧٥ جنيه ، ويكون القيد كالآتي :

منه	له	
٧٥		من حـ / خصم الكمية (المدين)
	٧٥	إلى حـ / محمود عبد الكريم

ويلاحظ أن الخصم بأنواعه المختلفة سواء الخصم التجاري أو الخصم النقدي أو خصم الكمية ما هو إلا عملية ذات أثر مالي ومتعلقة بسياسة إدارية . وبغض النظر عن طريقة حساب قيمة الخصم ، فحساب الخصم على قيمة البضاعة المباعة أو المشتراة لا يربط العملية بوظيفة الشراء أو بوظيفة البيع . فمنح الخصم من عدمه يتوقف على رغبة الإدارة وتقديرها لمصلحة المنشأة .

ثالثًا : الديون المعدومة Bad debts

سبق أن أشرنا إلى أنه قد تقوم المنشأة ببيع بضاعة على الحساب . وفي هذه الحالة يجعل حساب المشتري مدينًا بقيمة البضاعة المباعة له مع جعل حساب المبيعات دائنًا ، ويكون القيد كالآتي :

منه	له	
×		من حـ / المدين (المشتري)
	×	إلى حـ / المبيعات

وقد يحدث أنه في تاريخ استحقاق الدين أو في تاريخ سابق له أن يعلن المدين إفلاسه وعجزه عن دفع ديونه ، وتعين المحكمة مصفي يقوم بحصر أمواله وممتلكاته وتوزيعها على

أصحاب الديون بنسبة ديونهم . فإذا فرض وكان المدين توفيق صالح مدينًا للمنشأة بمبلغ ٥٠٠ جنيه نتيجة عملية مبيعات آجلة ثم أفلس وأعلن المصفى عدم وجود أموال خاصة به ، فمعنى ذلك أن مبلغ الـ ٥٠٠ جنيه المدين بها توفيق صالح أصبح غير ممكن تحصيلها . ويسمى هذا المبلغ « الديون المعدومة » .

والديون المعدومة تعتبر بالنسبة للمنشأة عبئًا أو خسارة يجب أن تغطى من الإيرادات. ولتسجيل عملية الديون المعدومة يجعل حساب الديون المعدومة مدينًا بقيمة المبلغ الذى عجز المدين عن دفعه مع جعل حساب المدين دائنًا بنفس القيمة فينقص بقيمته ، ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / ديون معدومة (عبء أو خسارة)

طرف دائن : حـ / المدين توفيق صالح (فينقص حسابه بقيمة الديون التى عجز عن دفعها) .

ويكون القيد كالآتى :

منه	لـه	
٥٠٠		من حـ / الديون المعدومة
	٥٠٠	إلى حـ / توفيق صالح

وأحيانًا – وفى حالات نادرة – قد يقوم المدين بسداد دين سبق أن اعتبر دينًا معدومًا . وفى هذه الحالة فإن المبلغ المحصل من الدين يودع الخزينة أو البنك فيجعل حساب الخزينة أو البنك مدينًا به مع جعل حساب باسم « حساب ديون معدومة محصلة » دائنًا بنفس القيمة . وتعتبر الديون المعدومة المحصلة إيرادات غير عادية للمنشأة .

ويكون القيد فى هذه الحالة كالآتى :

منه	له	
×٠		من حـ / الخزينة
	×	إلى حـ / ديون معدومة محصلة

رابعًا : مصروفات إدارية مختلفة :

قد تنفق المنشأة مجموعة من المصروفات لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بوظيفة الشراء أو وظيفة البيع ولكنها ترتبط بالمنشأة بصفة عامة . وهذه النفقات تعتبر ضرورية لإيجاد التناسق

والارتباط بين الوظائف المختلفة فى المنشأة . وهذه المصروفات تعتبر عبئًا على وظيفة الإدارة العامة . ومن أمثلة هذه المصروفات البنود الآتية :

١ - أجور ومهايا ومرتبات المكاتب الإدارية .

٢ - مهايا المديرين العموميين .

٣ - مطبوعات وأدوات كتابية .

٤ - إيجار .

٥ - تدفئة وإضاءة وتكييف .

٦ - تليفون وبريد وتلغراف وفاكس وتلكس .

٧ - أتعاب الخبراء المحاسبين والمراجعين .

٨- المصاريف الطبية .

٩- مصاريف صيانة وإصلاح .

١٠- فوائد القروض التى تحصل عليها المنشأة .

١١- تبرعات لهيئات أو لجمعيات خيرية .

١٢- تعويضات مدفوعة للغير .

١٣- خسائر بيع أصول ثابتة .

وليست هناك مشكلة خاصة بالنسبة لهذه البنود . وعملية صرف أى بند من البنود السابقة يتم عن طريق دفع قيمة المصروف من الخزينة أو بشيك على الحساب الجارى بالبنك ، ويكون طرفا العملية كالآتى :

طرف مدين : حـ / المصروف (حسب نوعه)

طرف دائن : حـ / الخزينة أو حـ / البنك (جارى)

فإذا فرض مثلاً أن المنشأة دفعت المصروفات الآتية نقداً :

٥٠ جنيه فوائد قروض

٢٠٠ جنيه مهايا وأجور

١٠ جنيه فاتورة تليفون

فيكون القيد كالآتى :

منه	له	
		من مذكورين
٥٠		حـ / فوائد القروض
٢٠٠		حـ / مهايا وأجور
١٠		حـ / تليفون
	٢٦٠	إلى حـ / الخزينة

خامساً : تحصيل إيرادات مختلفة :

سبق أن ذكرنا أن مصدر الإيرادات الرئيسية فى المنشأة التجارية هو المبيعات ولكن قد تحصل المنشأة على أنواع أخرى من الإيرادات تكون عادة نتيجة سياسة إدارية معينة وتتصف بعدم التكرار أو الانتظام . ومن أمثلة مصادر الإيرادات غير المتعلقة بالنشاط التجارى العادى الآتى :

١ - إيرادا استثمارات مختلفة : فقد تقرر الإدارة استثمار جزء من أموالها النقدية الحاضرة فى استثمارات خارج أعمال المنشأة تدر عليها إيراداً بدلاً من ترك الأموال عاطلة فى الخزينة أو البنك ، كأن تقوم المنشأة بشراء أوراق مالية (أسهم أو سندات) فى شركات أخرى ، أو تقوم بتأجير جزء من عقاراتها والحصول على أرباح أو فوائد أو إيجارات من هذه الاستثمارات .

٢ - فوائد دائنة تحصل عليها المنشأة نتيجة قروض تمنحها للغير ، أو نتيجة إيداع جزء من أموالها فى صندوق التوفير أو فى حسابات إيداع بأحد البنوك .

٣ - تعويضات محصلة من الغير نتيجة دعاوى قضائية حكم فيها لمصلحة المنشأة .

٤ - أرباح بيع أصول ثابتة (سبق الإشارة إليها) .

وتسجيل هذه الإيرادات المختلفة لا يخرج عن جعل حساب النقدية أو الخزينة مديناً بقيمة الإيراد المحصل مع جعل حساب الإيراد المختص (حسب نوعه) دائناً بنفس القيمة .

فإذا فرض مثلاً أن المنشأة قامت بتحصيل الإيرادات الآتية :

١٠٠ جنيه إيراد استثمارات

٥٠ جنيه فوائد صندوق توفير

٥٠ جنيه تعويضات

فيكون القيد كالآتى :

منـه	لـه	
٢٠٠		من حـ / الخزينة
		إلى مذكورين
	١٠٠	حـ / إيرادات استثمارات
	٥٠	حـ / فوائد صندوق توفير
	٥٠	حـ / تعويضات

تلخيص :

يتضح مما سبق أن العمليات المتعلقة بوظيفة الإدارة العامة يمكن أن تقسم إلى نوعين رئيسين:

أولاً : عمليات ينتج عنها مصروفات أو خسائر (أعباء) يجب أن تغطى من إيرادات المنشأة . وهذه العمليات هى :

١ – مسموحات المبيعات .

٢ – خصم مسموح به (على المبيعات الآجلة) .

٣ – خصم الكمية المدين (عن البضاعة المباعة للغير) .

٤ – الديون المعدومة .

٥ – مصاريف إدارية مختلفة (سبق الإشارة إليها بالتفصيل) .

ثانيًا : عمليات ينتج عنها الحصول على إيراد غير عادى أى غير متعلق بالنشاط التجارى العادى للمنشأة . وهذه الإيرادات بجانب الإيراد المحصل من المبيعات تمثل إجمالى إيرادات المنشأة . وتتمثل هذه الإيرادات فى العناصر الآتية :

١ – مسموحات المشتريات .

٢ – خصم مكتسب (على المشتريات الآجلة) .

٣ – خصم الكمية الدائن (عن البضاعة المشتراة من الغير) .

٤ – الديون المعدومة المحصلة .

٥ – إيرادات أخرى مختلفة (سبقت الإشارة إليها) .

مثال عام :

في ١/١/١٩٩٦ ابتدأ أحمد محمود أعماله التجارية برأس مال قدره ٥٠٠٠٠ جنيه ممثلاً في الأصول التالية : (المبالغ بالجنيهات)

٥٠٠٠ جنيه أراضي ، ١٥٠٠٠ جنيه مباني ، ٨٠٠٠ جنيه بضاعة ، ١٢٠٠٠ جنيه بنك ، ٥٠٠٠ جنيه نقدية بالخزينة ، ٥٠٠٠ جنيه استثمارات في أوراق مالية .

- في ١/٢ اشترى أثاثاً بمبلغ ٥٠٠ جنيه دفعها نقداً من خزينة المنشأة .
- في ١/٢ اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه دفع نصف قيمتها بشيك على البنك وقبل كمبيالة بالباقي تستحق بعد ٦ شهور .
- في ١/٣ باع بضاعة نقداً بمبلغ ١٥٠٠ جنيه أودعها خزينة المنشأة .
- في ١/٧ باع بضاعة إلى محلات الأمل على الحساب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .
- في ١/١٠ دفع المصروفات التالية نقداً :

  ٤٠٠ جنيه أجور عمال

  ٥٠ جنيه فاتورة تليفون

  ١٠ جنيه مصاريف نقل مشتريات .
- في ١/١١ سحب مبلغ ١٠٠ جنيه من البنك لحسابه الخاص .
- في ١/١٢ سددت محلات الأمل ما عليها بكمبيالة قيمتها ٦٠٠ جنيه والباقي نقداً .
- في ١/١٣ اشترى بضاعة من محلات ماجد محمود بمبلغ ٨٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠٪ وبخصم تعجيل الدفع ٥٪ إذا تم السداد في خلال أسبوع من تاريخه .
- في ١/١٧ سددت إلى محلات ماجد محمود المطلوب لها بشيك على البنك .
- في ١/٢٠ اقترض من بنك مصر قرضاً قيمته ٣٠٠٠ جنيه بفائدة ٥٪ ويستحق بعد خمس سنوات أودعه حسابه بالبنك .
- في ١/٢٢ حصل إيرادات استثمارات قدرها ١٠٠ جنيه أودعها خزينة المنشأة .
- في ١/٢٥ باع إلى محلات العصفور بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه على الحساب .
- في ١/٢٧ ردت محلات العصفور بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيه لوجود عيوب فيها .
- في ١/٢٨ اشترى بضاعة من محلات الشاهين بمبلغ ٤٠٠ جنيه ودفع قيمتها بشيك على البنك .

- في ١/٢٩ رد إلى محلات الشاهين بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات .
- في ١/٣٠ سحب مبلغ ٢٠٠ جنيه من البنك وأودعها الخزينة .
- في ١/٣٠ سدد مصاريف نثرية بمبلغ ١٥ جنيه نقداً .
- في ١/٣١ دفع المصاريف التالية :

١٥٠ جنيه أجور عمال .

١٥ جنيه إعلانات .

والمطلوب :

أولاً: تسجيل العمليات المالية السابقة في دفتر اليومية بمحلات أحمد محمود .

ثانياً: ترحيل القيود لدفتر الأستاذ .

ثالثاً: ترصيد حسابات دفتر الأستاذ في ١٩٩٦/١/٣١ .

أولاً : قيود اليومية

مبلغ منه	مبلغ له	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
		من مذكورين	١			٩٦/١/١
٥٠٠٠		حـ / الأراضي				
١٥٠٠٠		حـ / المباني				
٨٠٠٠		حـ / البضاعة				
٥٠٠٠		حـ / استثمارات في أوراق مالية				
١٢٠٠٠		حـ / البنك				
٥٠٠٠		حـ / نقدية بالخزينة				
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال				
		قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية				

٥٠٠		من حـ/ الأثاث	٢			١/٢
	٥٠٠	إلى حـ/ الخزينة				
		شراء أثاث لاستخدامات المنشأة نقداً				
٢٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٣			١/٢
		إلى مذكورين				
	١٠٠٠	حـ/ البنك				
	١٠٠٠	حـ/ أوراق دفع				
		قيمة مشتريات بضاعة بفاتورة رقم ...				
١٥٠٠		من حـ/ الخزينة	٤			١/٣
	١٥٠٠	إلى حـ/ المبيعات				
		مبيعات نقدية بفاتورة رقم				
١٠٠٠		من حـ/ محلات الأمل	٥			١/٧
	١٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات				
		مبيعات على الحساب لمحلات الأمل				
		من مذكورين	٦			١/١٠
٤٠٠		حـ/ الأجور				
٥٠		حـ/ مصاريف التليفون				
١٠		حـ/ مصاريف نقل مشتريات				
	٤٦٠	إلى حـ/ الخزينة				
		سداد قيمة المصروفات				
١٠٠		من حـ/ المسحوبات	٧			١/١١
	١٠٠	إلى حـ/ البنك				
		قيمة مسحوبات شخصية				

		من مذكورين	٨			١/١٢
٦٠٠		حـ / أوراق قبض				
٤٠٠		حـ / الخزينة				
	١٠٠٠	إلى حـ / محلات الأمل				
		سداد محلات الأمل ما عليها				
٧٢٠		من حـ / المشتريات	٩			١/١٣
	٧٢٠	إلى حـ / ماجد محمود				
		قيمة المشتريات الآجلة				
٧٢٠		من حـ / ماجد محمود	١٠			١/١٧
		إلى مذكورين				
	٦٨٤	حـ / البنك				
	٣٦	حـ / خصم مكتسب				
		سداد دين ماجد محمود				
٣٠٠٠		من حـ / البنك	١١			١/٢٠
	٣٠٠٠	إلى حـ / القرض				
		قيمة القرض من بنك مصر				
١٠٠		من حـ / الخزينة	١٢			١/٢٢
	١٠٠	إلى حـ / إيراد استثمارات				
		قيمة إيرادات محصلة				
٥٠٠		من حـ / محلات العصفور	١٣			١/٢٥
	٥٠٠	إلى حـ / المبيعات				
		مبيعات على الحساب				
٥٠		من حـ / مردودات المبيعات	١٤			١/٢٧
	٥٠	إلى حـ / محلات العصفور				
		قيمة مردودات بضاعة				

مدين	دائن	البيان	رقم القيد			التاريخ
٤٠٠		من حـ/ المشتريات	١٥			١/٢٨
	٤٠٠	إلى حـ/ البنك				
		مشتريات بشيك رقم				
٨٠		من حـ/ محلات الشاهين	١٦			١/٢٩
	٨٠	إلى حـ/ مردودات مشتريات				
		مردودات مشتريات				
٢٠٠		من حـ/ الخزينة	١٧			١/٣٠
	٢٠٠	إلى حـ/ البنك				
		تحويلات نقدية من البنك للخزينة				
١٥		من حـ/ مصاريف نثرية	١٨			١/٣٠
	١٥	إلى حـ/ الخزينة				
		قيمة مصاريف نثرية				
		من مذكورين	١٩			١/٣١
١٥٠		حـ/ أجور				
١٥		حـ/ إعلانات				
	١٦٥	إلى حـ/ الخزينة				
		دفع المصاريف المذكورة				

ثانيًا ، وثالثًا : دفتر الأستاذ

حـ/ رأس المال

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	٥٠٠٠٠	من مذكورين	١/١
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠		

حـ / أراضي

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	١/١	٥٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		

حـ / المباني

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٥٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	١/١	١٥٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٥٠٠٠			١٥٠٠٠		

حـ / بضاعة

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٨٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	١/١	٨٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٨٠٠٠			٨٠٠٠		

حـ / استثمارات في أوراق مالية

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	١/١	٥٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		

حـ / البنك

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٢٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	١/١	١٠٠٠	من حـ / المشتريات	١/٢
٥٩٠	إلى حـ / أوراق قبض	١/١٥	١٠٠	من حـ / المسحوبات	١/١١
٣٠٠٠	إلى حـ / القرض	١/٢٠	٦٨٤	من حـ / ماجد محمود	١/١٧
			٤٠٠	من حـ / المشتريات	١/٢٨
			٢٠٠	من حـ / الخزينة	١/٣٠
			١٣٢٠٦	رصيد مرحل	١/٣١
١٥٥٩٠			١٥٥٩٠		

حـ / الخزينة

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠٠٠	إلى حـ / رأس المال	١/١	٥٠٠	من حـ / الأثاث	١/٢
١٥٠٠	إلى حـ / المبيعات	١/٣	٤٦٠	من مذكورين	١/١٠
٤٠٠	إلى حـ / محلات الأمل	١/١٢	١٥	من حـ / مصاريف نثرية	١/٣٠
١٠٠	إلى حـ / إيرادات استثمارات	١/٢٢	١٦٥	من مذكورين	١/٣١
			٦٠٦٠	رصيد مرحل	١/٣١
٢٠٠	إلى حـ / البنك	١/٣٠			
٧٢٠٠			٧٢٠٠		

حـ / الأثاث

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠٠	إلى حـ / الخزينة	١/٢	٥٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٥٠٠			٥٠٠		

حـ/ المشتريات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٢٠٠٠	إلى مذكورين	١/٢	٣١٢٠	رصيد مرحل	١/٣١
٧٢٠	إلى حـ/ ماجد محمود	١/١٣			
٤٠٠	إلى حـ/ البنك	١/٢٨			
٣١٢٠			٣١٢٠		

حـ/ أوراق الدفع

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	١٠٠٠	من حـ/ المشتريات	١/٢
١٠٠٠			١٠٠٠		

حـ/ المبيعات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٣٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	١٥٠٠	من حـ/ الخزينة	١/٣
			١٠٠٠	من حـ/ محلات الأمل	١/٧
			٥٠٠	من حـ/ محلات عصفور	١/٢٥
٣٠٠٠			٣٠٠٠		

حـ/ الأجور

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٤٠٠	إلى حـ/ الخزينة	١/١٠	٥٥٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٥٠	إلى حـ/ الخزينة	١/٣١			
٥٥٠			٥٥٠		

حـ / مصاريف التليفون

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠	إلى حـ / الخزينة	١/١٠	٥٠	رصيد مرحل	١/٣١
٥٠			٥٠		

حـ / مصاريف نقل المشتريات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٠	إلى حـ / الخزينة	١/١٠	١٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٠			١٠		

حـ / المسحوبات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٠٠	إلى حـ / البنك	١/١١	١٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٠٠			١٠٠		

حـ / أوراق قبض

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٦٠٠	إلى حـ / محلات الأمل	١/١٢	٦٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٦٠٠			٦٠٠		

حـ / محلات الأمل

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٠٠٠	إلى حـ / المبيعات	١/٧	١٠٠٠	من مذكورين	١/١٢
١٠٠٠			١٠٠٠		

حـ/ ماجد محمود

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٧٢٠	إلى مذكورين	١/١٧	٧٢٠	من حـ/ المشتريات	١/١٣
٧٢٠			٧٢٠		

حـ/ خصم مكتسب

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٣٦	رصيد مرحل	١/٣١	٣٦	من حـ/ ماجد محمود	١/١٧
٣٦			٣٦		

حـ/ القرض

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٣٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	٣٠٠٠	من حـ/ البنك	١/٢٠
٣٠٠٠			٣٠٠٠		

حـ/ إيراد استثمارات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	١٠٠	من حـ/ الخزينة	١/٢٢
١٠٠			١٠٠		

حـ/ محلات العصفور

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠٠	إلى حـ/ المبيعات	١/٢٥	٥٠	من حـ/ مردودات المبيعات	١/٢٧
			٤٥٠	رصيد مرحل	١/٣١
٥٠٠			٥٠٠		

حـ / مردودات مبيعات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٥٠	إلى حـ / محلات العصفور	١/٢٧	٥٠	رصيد مرحل	١/٣١
٥٠			٥٠		

حـ / محلات الشاهين

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٨٠	إلى حـ / مردودات مشتريات	١/٢٩	٨٠	رصيد مرحل	١/٣١
٨٠			٨٠		

حـ / مردودات المشتريات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٨٠	رصيد مرحل	١/٣١	٨٠	من حـ / محلات الشاهين	١/٢٩
٨٠			٨٠		

حـ / مصاريف نثرية

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٥	إلى حـ / الخزينة	١/٣٠	١٥	رصيد مرحل	١/٣١
١٥			١٥		

حـ / إعلانات

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
١٥	إلى حـ / الخزينة	١/٣١	١٥	رصيد مرحل	١/٣١
١٥			١٥		

مثال عام رقم (٢)

تمت العمليات الآتية (ضمن عمليات أخرى) فى خلال الفترة من ١٩٩٦/١/١ إلى ١٩٩٦/٣/٣٠ فى محلات محمد إبراهيم .

- فى ١/١ اشترى بضاعة نقداً من محلات الطويل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبخصم تجارى ٥٪ ولقد دفع مبلغ ٢٠ جنيه مصاريف نقل البضاعة المشتراة .
- فى ١/١٠ سمحت محلات الطويل لمحمد إبراهيم بمسموحات على المشتريات بمبلغ ٥٠ جنيه مقابل تلف جزء من البضاعة .
- فى ٢/١ اشترى بضاعة بالأجل قيمتها ١٠٠٠ جنيه من محلات الأمل بخصم تجارى ٢٪ وخصم تعجيل دفع ٥٪ إذا تم الدفع فى خلال شهر من تاريخه .
- قام محمد إبراهيم برد جزء من البضاعة قيمتها الإجمالية ١٠٠ جنيه لمحلات الأمل لعدم مطابقتها بتاريخ ٢/١٠ .
- فى ٣/١٥ قام محمد إبراهيم بدفع المطلوب منه لمحلات الأمل بشيك على بنك النيل .
- اتفق محمد إبراهيم مع محلات الغريب على منحه خصم كمية على المشتريات بمعدل ١٠٪ على قيمة المشتريات خلال الشهر والتى تزيد على ١٠٠٠ جنيه وقد قام محمد إبراهيم بشراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه فى ٣/٢٠ .
- فى ١/٣١ دفعت محلات محمد إبراهيم المصاريف الآتية نقداً :

٤٠٠ جنيه أجور ومهايا

٥٠ جنيه ثمن مطبوعات وأدوات كتابية

١٠٠ جنيه إيجار .

والمطلوب : إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية محلات محمد إبراهيم .

دفتر اليومية

مبلغ منه	مبلغ له	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
١٩٠٠		من حـ / المشتريات	١			٩٦/١/١
	١٩٠٠	إلى حـ / الخزينة				
		مشتريات نقدية بخصم تجارى ٥٪				
٢٠		من حـ / مصاريف نقل مشتريات	٢			١/١
	٢٠	إلى حـ / الخزينة				
		دفع مصاريف نقل مشتريات				
٥٠		من حـ / محلات الطويل	٣			١/١٠
	٥٠	إلى حـ / مسموحات مشتريات				
		قيمة مسموحات على المشتريات				
٩٨٠		من حـ / المشتريات	٤			٢/١
	٩٨٠	إلى حـ / محلات الأمل				
		مشتريات آجلة وبخصم تجارى ٢٪				
٩٨		من حـ / محلات الأمل	٥			٢/١٠
	٩٨	إلى حـ / مردودات مشريات				
		مردودات مشتريات بعد خصم تجاري ٢٪ .				
٨٨٢		من حـ / محلات الأمل	٦			٣/١٥
		إلى مذكورين				
	٨٣٧ر٩	حـ / بنك النيل				
	٤٤ر١	حـ / خصم مكتسب				
		دفع المطلوب منا لمحلات الأمل				

٣٠٠٠		من حـ / المشتريات	٧			٣/٢٠
	٣٠٠٠	إلى حـ / الغريب				
		مشتريات بالأجل				
٢٠٠		من حـ / محلات الغريب	٨			٣/٣١
	٢٠٠	إلى حـ / خصم الكمية				
		خصم الكمية على المشتريات				
		من مذكورين	٩			٣/٣١
٤٠٠		حـ / أجور ومهايا				
٥٠		حـ / مطبوعات وأدوات كتابية				
١٠٠		حـ / إيجار				
	٥٥٠	إلى حـ / الخزينة				
		دفع مصروفات مختلفة				

مثال عام رقم (٣) :

تمت العمليات الآتية (ضمن عمليات أخرى) فى محلات يوسف فاضل خلال الفترة من ١/١ إلى ١٩٩٦/٢/٢٨ : (علماً بأن رصيد حـ / الخزينة فى أول الشهر ٨٠٠٠ جنيه) .

- فى ١/١ باع يوسف فاضل بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ نقداً والباقى على الحساب لمحلات ماجد محمود . ولقد دفع عمولة مبيعات ١٠٪ من إجمالى المبيعات لمندوبى البيع .
- فى ١/١٠ رد ماجد محمود جزءاً من البضاعة قيمتها ٥٥٠ جنيه لوجود تلف بها .
- فى ١/١٥ باع يوسف فاضل بضاعة على الحساب لمحلات أحمد عبد الله بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، وقد اتفق معه على الشروط الآتية :
  ١- السماح له بخصم تجارى قدره ١٠٪ .
  ٢- السماح له بخصم تعجيل دفع قدره ٥٪ إذا قام بالدفع خلال شهر من تاريخه .
- فى ١/٣٠ قام أحمد عبد الله بسداد المطلوب منه بشيك على البنك التجارى .

- في ١/٣١ باعت محلات يوسف فاضل بضاعة إلى محلات الأمل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب ، وقد قرر يوسف فاضل منح خصم كمية بنسبة ٥٪ على مشتريات أى عميل خلال الأسبوع الأخير من يناير على ما يزيد عن ١٠٠٠ جنيه .
- في ٢/٢٠ أعلنت محلات الأمل إفلاسها ، وقد وزع المصفى أموال التفليسة على أساس ٢٠ قرش لكل جنيه .
- في ٢/٢٥ حصلت المنشأة ما قيمته ١٥٠ جنيه نقداً قيمة إيرادات استثمارات مالية .

والمطلوب :

١ – إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية محلات يوسف فاضل .

٢ – تصوير الحسابات التالية فى دفتر الأستاذ :

حـ / الخزينة – حـ / المبيعات – حـ / محلات الأمل .

أولاً : دفتر اليومية :

مبلغ منه	مبلغ له	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
		من مذكورين	١			١/١
٢٠٠٠		حـ / الخزينة				
٣٠٠٠		حـ / ماجد محمود				
	٥٠٠٠	إلى حـ / المبيعات				
		قيمة مبيعات نقدية وآجلة				
٥٠٠		من حـ / عمولة مبيعات	٢			١/١٠
	٥٠٠	إلى حـ / الخزينة				
		سداد عمولة المبيعات نقداً				

مبلغ منه	مبلغ له	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
٥٥٠		من حـ / مردودات المبيعات	٣			١/١٥
	٥٥٠	إلى حـ / ماجد محمود				
		قيمة مردودات المبيعات				
٢٧٠٠		من حـ / أحمد عبد الله	٤			١/٢٠
	٢٧٠٠	إلى حـ / المبيعات				
		قيمة مبيعات آجلة بفاتورة ...				
		من مذكورين	٥			١/٣٠
٢٥٦٥		حـ / البنك				
١٣٥		حـ / خصم مسموح به				
	٢٧٠٠	إلى حـ / أحمد عبد الله				
		تحصيل المستحق بعد السماح بخصم نقدى ٥٪ .				
		من مذكورين	٦			١/٣١
١٩٥٠		حـ / محلات الأمل				
٥٠		حـ / خصم كمية				
	٢٠٠٠	إلى حـ / المبيعات				
		قيمة مبيعات آجلة بعد خصم الكمية .				

مبلغ		البيــــان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
منه	له					
		من مذكورين	٧			٢/٢٠
١٥٦٠		حـ / ديون معدومة				
٣٩٠		حـ / الخزينة				
	١٩٥٠	إلى حـ / محلات الأمل				
		قيمة الديون المعدومة والمتحصل من الدين .				
١٥٠		من حـ / الخزينة	٨			٢/٢٥
	١٥٠	إلى حـ / إيراد استثمارات مالية				
		قيمة إيراد استثمارات محصلة				

ثانيًا : دفتر الأستاذ :

منه — حـ/ الخزينة — له

المبلغ	اسم الحساب	التاريخ	المبلغ	اسم الحساب	التاريخ
٨٠٠٠	رصيد منقول	٩٦/١/١	٥٠٠	من حـ/ عمولة المبيعات	١/١٠
٢٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	١/١			
			٩٥٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٩٥٠٠	رصيد منقول	٢/١	١٠٠٤٠	رصيد مرحل	٢/٢٨
٣٩٠	إلى حـ/ محلات الأمل	٢/١٠			
١٥٠	إلى حـ/ إيرادات أ. مالية	٢/١٥			
١٠٠٤٠			١٠٠٤٠		
١٠٠٤٠	رصيد منقول	٣/١			

منه — حـ/ المبيعات — له

المبلغ	اسم الحساب	التاريخ	المبلغ	اسم الحساب	التاريخ
٥١٥٠	رصيد مرحل	١/٣١	٥٠٠	من مذكورين	٩٦/١/١
			٢٧٠٠	من حـ/ أحمد عبد الله	١/٢٠
			١٩٥٠	من حـ/ محلات الأمل	١/٣١
٥١٥٠			٥١٥٠		
			٥١٥٠	رصيد منقول	٢/١

منه　　　　　　　　　　　حـ / محلات الأمل　　　　　　　　　　　له

١٩٥٠	إلى حـ / المبيعات	١/٣١	١٩٥٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٩٥٠			١٩٥٠		
١٩٥٠	رصيد منقول	٢/١	١٩٥٠	من مذكورين	٢/٢٠
١٩٥٠			١٩٥٠		

تطبيقات على الباب الثانى

السؤال الأول : فيما يلى قائمة المركز المالى لمنشأة الجميل فى ١٩٩٥/٦/٣٠

أصول — المركز المالى فى ١٩٩٥/٦/٣٠ — خصوم

أصول		خصوم	
٥٠٠٠٠	مبانى	٦٠٠٠٠	رأس المال
٣٠٠٠	أثاث	٣٠٠٠٠	أرباح
١٥٠٠٠	بضاعة	١٠٠٠٠	دائنون (خالد)
٧٠٠٠	مدينون (الصانع)		
٢٥٠٠٠	خزينة		
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

وقد تمت العمليات الآتية خلال شهر يوليو ١٩٩٥ :

١- اشترت المنشأة بضاعة نقداً من محلات الأمل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .
٢- اشترت المنشأة بضاعة على الحساب من محلات الإخلاص بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .
٣- قررت المنشأة زيادة رأسمالها بأن أودعت مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نصفه بالخزينة والنصف الآخر بالحساب الجارى للمنشأة ببنك النيل .
٤- سدد الصانع ٥٠٠٠ جنيه بشيك أودع بحساب المنشأة ببنك النيل .
٥- سحب صاحب المنشأة مبلغ ٢٥٠٠ جنيه لمصروفاته الشخصية نقداً من خزينة المنشأة.
٦- سددت المنشأة مصاريف دعاية وإعلان قدرها ٥٠٠ جنيه بشيك على بنك النيل .
٧- باعت المنشأة نصف البضاعة التى تمتلكها بمبلغ ٩٥٠٠ جنيه نقداً وأودعتها الخزينة .

والمطلوب : إظهار أثر كل عملية من العمليات المالية السابقة على عناصر المركز المالى لمنشأة الجميل .

السؤال الثانى : من المعلومات التالية صور حساب خالد فى دفتر الأستاذ الخاص بمنشأة بهاء الدين مع ترصيده :

فى ٥/١ كان رصيد حساب خالد مديناً بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه .
فى ٥/٣ باعت المنشأة بضاعة لخالد بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقداً .
فى ٥/٤ سدد خالد المستحق عليه بشيك أودعته المنشأة فى الخزينة .
فى ٥/٨ اشترت المنشأة بضاعة من خالد بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدى ٥٪ لمدة أسبوع .

في ٥/١٠ ردت المنشأة بضاعة لخالد بمبلغ ٤٠٠ جنيه وجدت تالفة الذى سمح للمنشأة بمبلغ ١٠٠ جنيه مقابل عدم رد باقى البضاعة .

في ٥/١١ سددت المنشأة المستحق لخالد بشيك .

في ٥/١٢ باعت المنشأة لخالد بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه نصفها نقداً والباقى على الحساب .

في ٥/١٣ اشترت المنشأة سيارة مستعملة من خالد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب ودفعت عنها مصاريف فحص فنى واختبار ١٠٠ جنيه نقداً .

في ٥/١٤ رد خالد بضاعة تالفة بمبلغ ١٠٠ جنيه فسمحت له المنشأة بمبلغ ٢٠٠ جنيه مقابل عدم رد باقى البضاعة .

في ٥/١٥ منح خالد ٢٠٠ جنيه للمنشأة خصم كمية عن مبيعاته إليها خلال شهر أبريل .

السؤال الثالث : فيما يلى بعض العمليات التى تمت فى منشأة خالد بن الوليد التجارية خلال شهر مارس ١٩٩٥ .

في ٣/٥ تمت زيادة رأس المال بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه أودعت خزينة المنشأة .

في ٣/٧ اشترت المنشأة أثاثاً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من مؤسسة المنصور على الحساب ودفعت عنه ٢٠٠ جنيه نقداً مصاريف نقل وتركيب .

في ٣/٨ سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستعماله الشخصى بمبلغ ٥٠٠ جنيه بقيمة التكلفة ودفع مصاريف دراسية لابنه ٥٠٠ جنيه من خزينة المنشأة .

في ٣/١٠ أعدمت الدين المستحق على محمود وقدره ٢٠٠ جنيه لإفلاسه .

في ٣/١٢ اشترت بضاعة من منشأة الزهور بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدى ٥٪ لمدة أسبوع من تاريخه .

في ٣/١٥ باعت بضاعة لمؤسسة الفاروق بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه التى قبلت فى نفس اليوم بالمبلغ كمبيالتين الأولى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تستحق فى ٣/٢٣ والثانية بالباقى وتستحق فى ٤/٢٠ .

في ٣/١٦ سددت المستحق لمنشأة الزهور بشيك .

في ٣/١٧ سددت نقداً القرض المستحق لبنك الاسكندرية وقدره ٣٠٠٠ جنيه .

والمطلوب : إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية منشأة خالد بن الوليد وتصوير حساب المسحوبات وحساب أوراق القبض .

السؤال الرابع : ابتدأ السامر أعماله التجارية فى أول يناير ١٩٩٦ برأس مال يتمثل فى الأصول والخصوم التالية :

الأصول: ٦٠٠٠ سيارات - ٢٠٠٠ أثاث - ٧٠٠٠ بضاعة - ٦٠٠٠ نقدية بالخزينة - ٣٠٠٠ نقدية بالبنك.

الخصوم: ٣٠٠٠ قرض - ١٠٠٠ دائنون (ناصر) .

وقد تمت العمليات التالية خلال شهر يناير ١٩٩٦ :

فى ١/٢ اشترى أثاث من محلات الوسيم نقداً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه كما دفع مبلغ ١٠ جنيه مصروفات نقل الأثاث .

فى ١/٣ اشترى بضاعة من شركة الأمل قيمتها ٥٠٠٠ جنيه على الحساب بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدى ١٠٪ إذا تم السداد خلال أسبوعين .

فى ١/٥ باع أثاثاً قديماً بمبلغ ٨٠٠ جنيه نقداً علماً بأن قيمته الدفترية ١٠٠٠ جنيه .

فى ١/٨ باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه إلى محلات سعد على الحساب ، وخصم نقدى ١٠٪ إذا تم السداد خلال أسبوع .

فى ١/١٣ سدد المصروفات التالية بشيكات :

١٠٠ إيجار المحل - ٥٠ فاتورة تليفون - ١٥٠ مصروفات إعلان .

فى ١/١٤ سددت محلات سعد المستحق عليها بشيك واستفادت بالخصم .

فى ١/١٥ سدد إلى شركة الأمل المستحق لها نقداً واستفاد بالخصم .

فى ١/١٨ باع بضاعة إلى قاسم بالأجل قيمتها ٢٠٠ جنيه .

فى ١/٢٥ سدد فائدة القرض نقداً وقيمتها ٣٠٠ جنيه .

فى ١/٣٠ وصل إخطار من المحكمة يفيد إفلاس قاسم وإعدام الدين المستحق عليه .

والمطلوب : تسجيل العمليات المالية السابقة فى دفتر يومية محلات السامر .

السؤال الخامس : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بمنشأة عبد الله التجارية خلال شهر ديسمبر ١٩٩٥ :

١- فى أول ديسمبر ١٩٩٥ بدأ عبد الله أعماله التجارية بالأصول والخصوم التالية :

٥٠٠٠٠ عقارات - ٣٠٠٠٠ سيارات - ٥٠٠٠ مدينون (محلات وليد) - ٢٠٠٠٠ بضاعة - ٣٥٠٠٠ بنك - ١٠٠٠٠ خزينة - ٣٠٠٠٠ قرض (بنك القاهرة) .

٢- في ٣ منه اشترى بشيك سيارة مستعملة لنقل البضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ودفع نقداً رسم فحص فني ودلالة ١٠٠٠ جنيه .

٣- في ٥ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه من محلات منير التجارية .

٤- في ٨ منه رد جزء من البضاعة المشتراة من محلات منير بمبلغ ٢٠٠ جنيه لتلفها .

٥- في ١٢ منه باعت المنشأة بضاعة لمحلات شريف التجارية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠٪ وخصم نقدي ٥٪ إذا تم السداد خلال ١٥ يومًا .

٦- في ١٥ منه دفع نقداً المصروفات التالية :

٣٠ جنيه اشتراك تليفون المنزل - ٢٥٠ جنيه إيجار المنشأة - ٧٠٠ جنيه القسط الأول من المصروفات المدرسية لابن صاحب المنشأة .

٧- في ١٧ منه باعت المنشأة نقداً جزء من العقار بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وكانت تكلفته بالدفاتر ٢٠٠٠٠ جنيه .

٨- في ٢٠ منه سددت المنشأة نقداً قرض بنك القاهرة .

٩- في ٢٥ منه سددت محلات شريف المستحق عليها نقداً .

١٠- في ٣٠ منه أعدم الدين المستحق على محلات وليد بسبب إشهار إفلاسه .

والمطلوب :

(١) إثبات قيود اليومية في دفاتر منشأة عبد الله التجارية .

(٢) إثبات معادلة الميزانية للمنشأة بعد تنفيذ العملية الثانية (شراء سيارة) .

السؤال السادس : فيما يلي بعض العمليات التي تمت بمنشأة إسلام التجارية خلال شهر يناير ١٩٩٦ :

في ١/١/١٩٩٦ اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من الشاعر بخصم ١٠٪ تجاري و ١٠٪ أخرى إذا تم السداد خلال عشرة أيام من تاريخه .

في ١/٢ باعت المنشأة بضاعة إلى حسن بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه حصلت من ثمنها ٥٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب .

في ١/٥ باعت المنشأة إحدى سياراتها المستعملة بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه وكانت تكلفتها الدفترية ٢٨٠٠٠ جنيه وحصلت ثمن البيع نقداً .

في ١/٧ سددت المنشأة المستحق إلى الشاعر بشيك على البنك .

في ١/٩ أخطر حسن المنشأة بأن جزءاً من البضاعة السابق بيعها في ١/٢ غير مطابقة لمواصفات الشراء فسمح له صاحب المنشأة « إسلام » بمبلغ ٢٠٠ جنيه مقابل عدم رد البضاعة .

في ١/١٢ أفلس أحد العملاء ويدعى حسان وكان مديناً للمنشأة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه وقد أمكن تحصيل ١٠٠٠ جنيه فقط نقداً واعتبر الباقي ديناً معدوماً .

في ١/١٨ دفعت المنشأة المصروفات الآتية بشيكات :

٥٠٠ جنيه إيجار المنشأة ٨٠٠ جنيه إعلان .

في ١/٢٠ حصلت المنشأة المبلغ الباقي على حسن بشيك أرسلته للبنك للتحصيل .

في ١/٢٢ سحب صاحب المنشأة ٣٠٠ جنيه نقداً لمصروفاته الشخصية وبضاعة لاستعمال منزله قدرت بمبلغ ٧٠٠ جنيه بالتكلفة .

في ١/٢٥ وصل إشعار من البنك بتحصيل شيك حسن وقد بلغت عمولة البنك ٣ جنيه .

والمطلوب : إثبات ما تقدم بدفتر يومية منشأة « إسلام » .

* * *

القسم الثانى

الأوراق التجارية والطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء

للأستاذ الدكتور / كمال عبد السلام على حسن

الباب الثالث : الأوراق التجارية .

الباب الثانى : الطرق المحاسبية .

الباب الثالث : تصحيح الأخطاء وميزان المراجعة .

الباب الأول

الأوراق التجارية

الأوراق التجارية

١- التعريف بالأوراق التجارية :

تستخدم الأوراق التجارية كوسيلة لتسوية أو سداد الديون، وهى عبارة عن صكوك محررة وفقا لأوضاع محددة نص عليها القانون التجارى يتعهد أو يقبل فيها المدين بدفع مبلغ من النقود للدائن أو مستفيد آخر وذلك بمجرد تقديمها للإطلاع عليها أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين .

وتشمل الأوراق التجارية ثلاثة أنواع هى :

- الشيك
- الكمبيالة
- السند الإذنى

وقد سبق أن تناولنا الشيك عند شرح العمليات النقدية فى المبحث السابق، لذلك يخصص المبحث الحالى لدراسة الكمبيالة والسند الإذنى .

أ- الكمبيالة Bill of Exchange

الكمبيالة هى عبارة عن " أمر كتابى غير معلق على شرط صادر من شخص دائن (يسمى الساحب) الى مدينه (يسمى المسحوب عليه) يأمره فيه بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين لنفس الساحب أو لأمره أو لأمر شخص ثالث (يسمى المستفيد) ". وفيما يلى نموذج للكمبيالة :

جنيه	مليم
	المنصورة .... سنة ١٩٩ مبلغ ....
	الى السيد / .... (المسحوب عليه)
دمغة	بعد إنقضاء .... من تاريخه أو فى / /
	إدفعوا لأمرنا أو لأمر السيد / .... (المستفيد)
	مبلغا وقدره .... لاغير .
	والقيمة وصلتنا .... (بضاعة، نقدا ..)
	مقبول الدفع
(توقيع الساحب)	(توقيع المسحوب عليه)

من تعريف الكمبيالة والنموذج الموضح لصورتها نجد :

١- أن أشخاص الكمبيالة عند إصدارها ثلاثة هم :

(أ) الساحب وهو الدائن الذى يسحب الكمبيالة على مدينه ويأمره فيها بدفع مبلغ معين .

(ب) المسحوب عليه وهو المدين الذى يلتزم بدفع المبلغ .

(جـ) المستفيد وهو الشخص الذى يحدده الساحب شخص لإستلام المبلغ فى تاريخ الإستحقاق، وقد يكون المستفيد والساحب شخص واحد كما لو أمر الساحب المسحوب عليه بدفع المبلغ له شخصيا .

٢- أن بيانات الكمبيالة تتضمن ما يلى :

(أ) تاريخ التحرير وهو التاريخ الذى يأمر فيه الدائن مدينه بدفع مبلغ معين.

(ب) تاريخ الإستحقاق وهو التاريخ المحدد لدفع قيمة الكمبيالة، وقد يكون يوم معين أو بعد فترة معينة من تاريخ تحرير الكمبيالة .

(جـ) تاريخ القبول وهو التاريخ الذى يقبل فيه المدين الكمبيالة، وقد يكون نفس تاريخ تحريرها أو فى تاريخ لاحق ولا تستوفى الكمبيالة شروطها القانونية ما لم يقبلها المدين ويوقع عليها بما يفيد ذلك .

(د) المبلغ بالأرقام والحروف وهو يمثل القيمة الإسمية للكمبيالة المستحقة الأداء .

(هـ) إسم وعنوان كل من : المسحوب عليه (المدين)، المستفيد .

(و) مقابل الوفاء وهو ما يعبر عنه بكلمة " القيمة وصلتنا" أى أن المسحوب عليه قد وصلته قيمة الكمبيالة فى صورة بضاعة أو نقود أو أصول .

ج- السند الإذنى Promissory Not

السند الإذنى عبارة عن " تعهد كتابى غير معلق على شرط من شخص مدين بدفع مبلغ معين الى دائنه (حامل السند) أو الى شخص آخر (المستفيد) وذلك بمجرد الإطلاع أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين " .

وفيما يلى نموذج للسند الإذنى :

		جنيه	مليم
المنصورة ....سنة ١٩٩ مبلغ		....	....
بعد إنقضاء .... من تاريخه أو فى / /			
أتعهد بأن أدفع لأمر السيد .... (الدائن)		دمغة	
مبلغا وقدره .... لاغير			
والقيمة وصلتنا .... (بضاعة، نقود ....)			
(توقيع المدين)			

ومن تعريف السند الإذنى والنموذج الموضح لصورته نجد :

١- إن أشخاص السند عند إصداره :

أ - المديـن : وهو محرر السند الذى يتعهد بدفع مبلغ معين أى المتعهد.

ب- الدائن : وهـو المستفيد حامل السند أى الذى يحرر السند لصالحه أو المتعهد له .

٣- أن بيانات السند تتضمن ما يلى :

أ- تاريخ التحرير وهو التاريخ الذى يحرر فيه المدين تعهده بدفع المبلغ المستحق عليه .

ب- تاريخ الإستحقاق وهو التاريخ المحدد لدفع قيمة السند، وقد يكون يوم معين أو بعد فترة معينة من تاريخ تحرير السند .

ج- إسم وعنوان الدائن (المستفيد) .

د- المبلغ بالأرقام والحروف .

هـ- مقابل الوفاء ونوعه .

و- توقيع المدين (محرر السند) .

وإذا أجرينا مقابلة بين الكمبيالة أو السند الإذنى، لا تضح لنا وجود إختلاف بينهما من حيث :

- *قبول الورقة* : ليس هناك حاجة إلى القبول فى السند لأن المدين هو الذى يحرره ويتعهد فيه بالدفع، بعكس الحال فى الكمبيالة التى يتعين تقديمها للمدين للتوقيع عليها بالقبول .

- *أشخاص الورقة* : لا يتضمن السند عند إصداره إلا شخصين : المدين، الدائن. أما الكمبيالة فأشخاصها ثلاثة : الساحب، المسحوب عليه، المستفيد .

- *محرر الورقة* : يحرر السند المدين المتعهد بالدفع، أما الكمبيالة فيحررها الساحب

- *صيغة الإلتزام* : السند هو تعهد كتابى صادر من المدين للدائن، أما الكمبيالة فهى أمر كتابى صادر من الساحب (الدائن) الى المسحوب عليه (المدين).

ويحقق إستخدام الكمبيالة (أو السند الإذنى) فى المعاملات المالية العديد من الفوائد، أهمها :

١- أنها أداة للوفاء بالديون الناشئة عن المعاملات، إذ تؤكد إستحقاق وقيمة الدين .
٢- أنها أداة لإثبات الديون فى حالة النزاع امـام القضـاء لأنـها بمثابـة إقرار كتابى من المدين بقيمة الدين المستحق عليه وتاريخ إستحقاقه .
٣- إمكان تحويلها الى نقدية بدون إنتظار لتاريخ إستحقاقها .
٤- قابليتها للتداول بين المتعاملين عن طريق التظهير، الأمر الذى يساعد على تسوية الديون دون حركة فعلية فى النقدية .
٥- إستخدامها كأداة للإئتمان قصير الأجل أى فى الحالات التى تمنح فيها الدائن فترة إئتمان للمدين أو فىحالات البيع بالتقسيط .

٢- العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية :

تستخدم الكمبيالة أو السند الإذنى كوسيلة لسداد الديون التى تستحق للمنشاة طرف الغير أو تستحق للغير طرف المنشأة :

- فإذا قام الغير بسداد دين مستحق عليه للمنشاة وذلك بقبول كمبيالة سحبتها المنشاة عليه أو بتحريرسند أذنى لأمرها، فإن الورقة :
  - تعتبر من وجهة نظر المنشأة بمثابة " ورقة القبض" لأنها ستقبض قيمتها فى تاريخ الإستحقاق .
  - كما تعتبر من وجهة نظر الغير بمثابة " ورقة دفع " لأنـه سيدفع قيمتها فى تاريخ الإستحقاق .

- أما إذا قامت المنشأة بسداد دين مستحق عليها للغير عن طريق قبول كمبيالة سحبها الغير عليها أو تحريرسند إذنى لأمره، فإن الورقة :
  - تعتبر ورقة دفع من وجهة نظر المنشأة .
  - كما تعتبر ورقة قبض من وجهة نظر الغير .

وعلى ذلك تتخذ الورقة التجارية (كمبيالة كانت أو سندا) صورة مزدوجة : فهي ورقة قبض بالنسبة للدائن (الساحب أو المستفيد) ويستمر إسمها كذلك في دفاتره لحين التصرف فيها، كما تعتبر في نفس الوقت ورقة دفع بالنسبة للمدين (المسحوب عليه أو محرر السند) ويستمر إسمها كذلك في دفاتره حتى يسدد قيمتها ..

وتخصص المنشأة الواحدة في دفاتره حسابين لإثبات الأوراق التجارية :

الحساب الأول : هو حساب أوراق القبض بإعتبار المنشأة دائنة (ساحبا أو مستفيدا). ويجعل هذا الحساب مدينا عند ورود الورقة للمنشأة سدادا لدين مستحق لها ودائنا عند التصرف في هذه الورقة .

الحساب الثاني : وهو حساب أوراق الدفع بإعتبار المنشأة مدينة (مسحوبا عليها أو متعهدا). ويجعل هذا الحساب دائنا عندما تصدر المنشأة الورقة سدادا لدين مستحق عليها ومدينا عندما تسدد قيمة هذه الورقة .

وتتضمن العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية ما يلي :

- إصدار الورقة التجارية سدادا لدين مستحق .
- التصرف في الورقة التجارية :
  * سداد قيمة الورقة في تاريخ الإستحقاق.
  * رفض الورقة في تاريخ الإستحقاق .
- التسوية النهائية للورقة التجارية .

وفيما يلي نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات وإجراءات تسجيلها في دفتر يومية المنشأة :

ا- إصدار الورقة التجارية :

يسبق إصدار الورقة التجارية وجود دين مستحق الأداء للمنشأة طرف الغير أو للغير طرف المنشأة . فإذا لم يسدد هذا الدين نقدا أو بشيك، أمكن إستخدام كمبيالة أو سند إذني للوفاء بالدين .

مثـال (ا)

فى ٥/١ باعت منشأة باسم الى عميلها عبد السلام بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه .
فى ٥/٣ سحبت المنشأة كمبيالة على عبد السلام تستحق بعد ٣ شهور من تاريخه فقبلها عبد السلام فى نفس التاريخ .

يتضح من هذا المثال نشأة دين مستحق الأداء لمنشأة باسم طرف عميلها عبد السلام، ثم قيام الأخير بقبول كمبيالة سحبتها ,عليه المنشأة سدادا للدين، وفى هذه الحالة تمثل الكمبيالة :

- ورقة قبض بالنسبة لمنشأة باسم ويمثلها فى دفاتره حساب أوراق القبض .
- ورقة دفع بالنسبة لعبد السلام ويمثلها فى دفاتره حساب أوراق الدفع .

وتسجل عملية نشأة الدين وسداده فى دفتر يومية كل منهما على النحو التالى :

- فى دفتر يومية منشأة باسم (البائع) :

٥٠٠		من حـ/ عبد السلام			٥/١
	٥٠٠	الى حـ/ المبيعات			
		مبيعات آجلة بفاتورة رقم ...			
٥٠٠		من حـ/ أوراق القبض			٥/٣
	٥٠٠	الى حـ/ عبد السلام			
		كمبيالة مسحوبة على عبد السميع			
		تستحق فى ٣-٨			

- فى دفتر يومية عبد السلام (المشترى) :

٥٠٠		من حـ/ المشتريات				٥/١
	٥٠٠	الى حـ/ منشأة باسم				
		مشتريات آجلة بفاتورة رقم ...				
٥٠٠		من حـ/ منشأة باسم				٥/٣
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق الدفع				
		قبول كمبيالة سحبتها علينا منشأة باسم سدادا للدين المستحق لها				

ويلاحظ على المعالجة المحاسبية لنشأة الدين وسداده بورقة تجارية ما يلى:

١- أن الدين الشخصى قد تحول الى دين ثابت بورقة تجارية (كمبيالة)، بمعنى :

- أن الحساب الشخصى لعبد السلام فى دفتر يومية منشأة باسم نتيجة عملية البيع بالأجل قد حل محله حساب أوراق القبض الذى جعل مدينا بقيمة الكمبيالة التى حصلت عليها منشأة باسم .
- أن الحساب الشخصى لمنشأة باسم فى دفتر يومية عبد السلام نتيجة عملية الشراء بالأجل قد حل محله حساب أوراق الدفع الذى جعل دائنا بقيمة الكمبيالة التى أعطاها عبد السلام .

٢- أن هذه المعالجة لا تختلف إذا ما كانت وسيلة الوفاء بالدين سند إذنى يحرره المدين لدائنه، أى أن القيود المحاسبية لا تختلف .

وتجدر الإشارة الى أن الكمبيالات أو السندات الإذنية التى ترد للمنشأة سدادا للديون المستحقة لها طرف الغير يحتفظ بها حسب تسلسل تواريخ إستحقاقها فيما يطلق

عليه " محفظة أوراق القبض " . أما الكمبيالات أو السندات التى تصدرها المنشأة سدادا لما عليها من ديون (أوراق دفع)، فإنها تثبت حسب تواريخ إستحقاقها فى دفتر بيانى.

٦- التصرف فى الورقة التجارية :

ترتب على إصدار الورقة التجارية فى المثال السابق وهى الكمبيالة التى سحبتها منشأة باسم (الساحب أو المستفيد) على عميلها عبد السلام (المسحوب عليه) :

- وجود ورقة قبض فى حيازة منشأة باسم .
- إلتزام عبد السلام بدفع قيمة هذه الورقة أى ورقة الدفع فى تاريخ الإستحقاق (٨/٣) .

ويمكن لمنشأة باسم التصرف فى ورقة القبض بإحدى الطرق التالية :

أولا : الإحتفاظ بالورقة وتحصيل قيمتها فى تاريخ الإستحقاق .

ثانيا : إرسال الورقة الى البنك لتحصيل قيمتها فى تاريخ الإستحقاق .

ثالثا : خصم الورقة لدى البنك .

رابعا : إستخدام الورقة فى سداد دين أو إلتزام .

خامسا : إستخدام الورقة كضمان للحصول على سلفة من البنك .

وأيا كانت طريقة التصرف فى ورقة القبض، فإنه فى تاريخ الإستحقاق نواجه بأحد حالتين :

الحالة الأولى : أن يقوم المدين (عبد السلام) بدفع قيمة الورقة عند تقديمها إليه .

الحالة الثانية : أن يرفض دفع قيمة الورقة، وفى هذه الحالة يقوم المستفيد (منشأة باسم أو أى مستفيد آخر) بعمل ما يسمى

" بالبروتستو " والبروتستو هو إثبات رفض المدين دفع قيمة الورقة التجارية المستحقة عليه، ويتم ذلك عن طريق المحكمة التجارية التى يقع فى دائرتها محل المدين بناء على طلب الدائن (أو حامل الورقة) نظير رسوم معينة يدفعها الدائن ويتحملها المدين وتسمى " مصاريف البروتستو " .

وفيما يلى المعالجة المحاسبية لطرق التصرف فى ورقة القبض وما يترتب عليه فى تاريخ الإستحقاق .

أولاً : الإحتفاظ بالورقة :

قد يحتفظ المستفيد بورقة القبض حتى تاريخ الإستحقاق، فيقدمها الى المدين الذى قد يدفع قيمتها مقابل رد الورقة اليه أو يرفض الدفع لسبب أو لآخر . وتم المعالجة المحاسبية لكل حالة على النحو التالى :

(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :

بفرض أن عبد السلام سدد فى تاريخ الإستحقاق (٣/٨) قيمة الكمبيالة المسحوبة عليه من منشاة باسم. فإن هذه العملية تسجل فى دفتر يومية كل منها كما يلى :

- فى دفتر يومية المنشأة باسم :

٥٠٠		من حـ/ الصندوق أو جارى البنك			٣/٨
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض			
		تحصيل الكمبيالة المسحوبة على عبد السلام			

- فى دفتر يومية عبد السلام :

٥٠٠		من حـ/ أوراق الدفع			٨/٣
	٥٠٠	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
		سداد الكمبيالة المسحوبة علينا من باسم			

ويترتب على المعالجة المحاسبية السابقة إلغاء حساب الورقة من الدفاتر نتيجة قيام المدين بسداد قيمتها فى تاريخ الإستحقاق، فجعلنا حساب أوراق القبض دائنا فى دفاتر منشأة باسم وحساب أوراق الدفع مدينا فى دفاتر عبد السلام .

(ب) حالة رفض المدين دفع قيمة الورقة .

بفرض أنه :

- فى ٨/٣ رفض عبد السلام دفع قيمة الكمبيالة الى منشأة باسم .
- وفى ٨/٤ قامت المنشأة بإجراء بروتستو عدم دفع بلغت تكاليفه ١٥ جنيه .

فإن المعالجة المحاسبية للرفض وإجراء البروتستو وتسجيلها فى دفتر اليومية تتم كما يلى :

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

٥٠٠		من حـ/ عبد السلام			٨/٤
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض			
		إلغاء كمبيالة عبد السلام لرفضه الدفع فى تاريخ الإستحقاق			
١٥		من حـ/ عبد السلام			٨/٤
	١٥	إلى حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
		تحميل عبد السلام بمصاريف البروتستو			

ويلاحظ ما يلى :

١- ألغى حساب الورقة من دفاتر منشأة باسم نتيجة رفض عبد السلام دفع قيمتها وذلك بجعل حساب عبد السلام مدينا وحساب أوراق القبض دائنا.وبذلك حولت المنشأة الدين الثابت بورقة تجارية الى دين شخص .

٢- تم إثبات الرفض بتاريخ ٨/٤ لأن القانون يعطى للمدين يوم " مهلة " ولذلك تمت إجراءات البروتتو فى اليوم التالى لتاريخ الإستحقاق .

٣- تم تحميل عبد السلام بمصاريف البروتستو التى دفعتها منشأة باسم لأنه السبب فى صرف هذه النفقات .

٤- يمكن تسجيل الرفض والبروتستو بقيد محاسبى واحد (قيد مركب) هو:

٥١٥			من حـ/ عبد السلام			٨/٤
			الى مذكورين			
		٥٠٠	حـ/ أوراق القبض			
		١٥	حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
			إلغاء كمبيالة عبد السلام وتحميله البروتستو			

- فى دفتر يومية عبد السلام .

واضح مما تقدم أن منشأة باسم (الدائن) قد حملت عبد السلام (المدين) بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو، أما عبد السلام فلا يسجل أى شىء فى دفاتره إلا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٥ج) . فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/١٥ إتفق عبد السلام على تسوية الدين، فإنه يسجل دائنية منشأة باسم فى دفاتره كما يلى :

٥٠٠		من حـ/ أوراق الدفع			٨/١٥
	٥٠٠	الى حـ/ منشأة باسم			
		إلغاء الكمبيالة المسحوبة علينا إستحقاق ٣-٨ لعدم الدفع			
١٥		من حـ/ مصاريف البروتستو			٨/١٥
	١٥	إلى حـ/ منشأة باسم			
		مصاريف البروتستو عن إلغاء الكمبيالة			
		أو			
		من مذكورين :			٨/١٥
٥٠٠		حـ/ أوراق الدفع			
١٥		حـ/ مصاريف البروتستو			
	٥١٥	الى حـ/ منشأة باسم			
		إلغاء الكمبيالة المسحوبة علينا وإثبات م. البروتستو			

ثانيا : رسال الورقة الى البنك :

قد يفضل المستفيد إرسال ورقة القبض الى البنك الذى يتعامل معه لكى يتولى تحصيلها - نيابة عنه - من المسحوب عليه فى تاريخ الإستحقاق وقيدها بالحساب الجارى للمستفيد . ويتقاضى البنك نظير أداء هذه الخدمة نسبة معينة من قيمة الكمبيالة يطلق عليها " مصاريف تحصيل " .

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى :

(أ) عند إرسال الورقة الى البنك .

يقوم المستفيد بإرسال ورقة القبض الى البنك ويثبت ذلك بدفاتره بتوسيط " حساب أوراق القبض برسم التحصيل "، بجعل مدينا بقيمة الورقة المرسلة وحساب أوراق القبض دائنا بنفس القيمة . ولا يجوز جعل حساب البنك مدينا لأن الورقة لا تنتقل ملكيتها له وإنما يحتفظ بها حتى يحل تاريخ الإستحقاق .

فإذا فرضنا أن منشأة باسم أرسلت بتاريخ ٥/٤ الكمبيالة المسحوبة على عبد السلام الى البنك ليتولى تحصيلها فى تاريخ الإستحقاق . فإن هذه العملية تسجل فقط فى دفتر يومية منشأة باسم القيد المحاسبى التالى :

٥٠٠		من حـ/ أ.ق برسم التحصيل			٥/٤
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض			
		إرسال كمبيالة عبد السلام الى بنك ... برسم التحصيل			

أما عبد السلام (المسحوب عليه) فلا يتأثر بهذه العملية لأنها تمت قبل تاريخ الإستحقاق (٨/٣) ولذلك لا يثبت أى شىء بدفاتره .

(ب) فى تاريخ إستحقاق الورقة :

عند حلول ميعاد الإستحقاق يقوم البنك بتقديم ورقة القبض الى المدين الذى قد يدفع قيمتها أو يرفض الدفع .

وتتم المعالجة المحاسبية لكل حالة على النحو التالى :

(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :

إذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/٤ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد تحصيل قيمة الكمبيالة المسحوبة على عبد السلام فى تاريخ

الإستحقاق وإضافة صافى قيمتها وقدره ٤٩٨ جنيه (أى بعد خصم مصاريف تحصيل ٢ جنيه) فى الحساب الجارى للمنشأة .

فإن تسجيل هذه العملية فى دفتر اليومية يتم كالآتى :

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

		من مذكورين :			٨/٤
٤٩٨		حـ/ جارى البنك			
٢		حـ/ مصاريف التحصيل			
	٥٠٠	الى حـ/ أ.ق برسم التحصيل			
		تحصيل كمبيالة عبد السلام			

ويلاحظ على هذه المعالجة ما يلى :

١- تم إلغاء حساب أ.ق برسم التحصيل بجعله دائنا بقيمة الكمبيالة بالكامل (٥٠٠ج) مع جعل حساب جارى البنك مدينا بصافى القيمة (٤٩٨ج)، حساب م. التحصيل مدينا بقيمة أتعاب البنك وما تحمله من نفقات نظير أداء الخدمة .

٢- فى حالة تحصيل المنشأة لصافى قيمة الكمبيالة نقدا من البنك بجعل حساب الصندوق مدينا بدلا من حساب جارى البنك .

- فى دفتر يومية عبد السلام :

لا يختلف القيد الذى يسجله عبد السلام فى دفتر اليومية عن عملية سداده لقيمة الكمبيالة للبنك عن القيد السابق فى حالة السداد مباشرة الى منشأة باسم وهو :

٥٠٠		من حـ/ أوراق الدفع			٨/٣
	٥٠٠	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك			

(٢) حالة رفض المدين دفع القيمة الورقة :

قد يرفض المدين سداد قيمة الورقة المقدمة اليه بواسطة البنك فى تاريخ الإستحقاق . وفى هذه الحالة يقوم البنك نيابة عن المستفيد بعمل إجراءات البروتستو ودفع المصروفات المتعلقة بها ثم يخطر المستفيد بذلك، فيرجع بدوره على المدين بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو . أما مصاريف التحصيل فيتحملها المستفيد، فهى تستحق للبنك سواء تم تحصيل الكمبيالة أو لم تحصل .

فإذا فرضنا أنه بتاريخ ٨/٥ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد أن عبد السلام رفض دفع قيمة الكمبيالة فى تاريخ الستحقاق (٨/٣) وأنه قام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت ١٥ جنيه وأن مصاريف تحصيل الكمبيالة ٢ جنيه .

فإن هذه العملية تسجل فى دفتر اليومية كما يلى :

ـ فى دفتر اليومية منشأة باسم :

٥٠٠		من حـ/ عبد السلام			٨/٥
	٥٠٠	الى حـ/ أ.ق برسم التحصيل			
		إلغاء كمبيالة عبد السلام لرفضه السداد			
١٥		من حـ/ عبد السلام			٨/٥
	١٥	الى حـ/ جارى البنك			
		تحميل عبد السلام بمصاريف البروتستو			
		أو			٨/٥
٥١٥		من حـ/ عبد السلام			
		الى مذكورين :			
	٥٠٠	حـ/ أ.ق برسم التحصيل			
	١٥	حـ/ جارى البنك			
		تحميل عبد السلام بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو			
٢		من حـ/ مصاريف التحصيل			٨/٥
	٢	الى حـ/ جارى البنك			
		إثبات مصاريف التحصيل المستحقة للبنك			

واضح من المعالجة المحاسبية السابقة :

١- أننا جعلنا عبد السلام مدينا مرة أخرى بقيمة الكمبيالة التى رفضها فى تاريخ الإستحقاق مع إلغاء حساب أ.ق برسم التحصيل اى جعله دائنا.

٢- أننا حملنا عبد السلام بقيمة م. البروتستو لأنه المسئول عن هذه النفقات مع جعل حساب البنك دائنا لأنه هو الذى قام بدفعها .

- فى دفتر يومية عبد السلام :

لا يسجل عبد السلام أى شىء فى دفاتره إلا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين(٥١٥ج) .

فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/١٥ إتفق عبد السلام على تسوية الدين، فإنه يسجل دائنية منشأة باسم فى دفاتره وفقا لنفس المعالجة السابق ذكرها فى حالة الإحتفاظ بالورقة وهى :

		من مذكورين:			٨/١٥
٥٠٠		حـ/ أوراق الدفع			
١٥		حـ/ مصاريف البروتستو			
	٥١٥	الى حـ/ منشأة باسم			

ثالثا :خصم الورقة لدى البنك :

قد يحتاج المستفيد بورقة القبض الى أموال نقدية سائلة قبل تاريخ الإستحقاق . وفى هذه الحالة يستطيع تقديم الورقة الى البنك الذى يتعامل معه أو الى أحد البنوك التجارية ويطلب منه خصم الورقة أو قطعها وهو ما يطلق عليه " بيع الورقة التجارية للبنك " . ويترتب على هذه العملية ما يلى:

- نقل ملكية الورقة للبنك أى تظهيرها لصالح البنك الذى يقوم بتحصيل قيمتها لحسابه فى تاريخ الإستحقاق .

- أن يحصل مقدم الورقة على قيمتها الحالية من البنك فى تاريخ الخصم أو تضاف هذه القيمة لحسابه الجارى بالبنك . والقيمة الحالية للورقة هى قيمتها الإسمية مخصوما منها مبلغ معين يسمى "مصاريف الخصم أو القطع أو الأجيو "، ويتكون هذا المبلغ من :
  - الفائدة وتحسب على القيمة الإسمية للورقة عن المدة من تاريخ تقديمها لخصم الى تاريخ الإستحقاق .
  - العمولة وتحدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية للورقة دون نظر الى ميعاد إستحقاقها . وتعتبر مصاريف الخصم عبئا يتحمله مقدم الورقة .

- ينتظر البنك حتى تاريخ الإستحقاق حيث يقدم الورقة الى المدين ليحصل قيمتها الإسمية بالكامل لحسابه .

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى :

(١) عند خصم الورقة :

إذا فرضنا أنه فى تاريخ ١٠/٥ قامت منشأة باسم بخصم كمبيالة عبد السلام لدى البنك الذى تتعامل معه، فقام بقيد صافى قيمتها بحساب جارى المنشأة لديه بعد خصم ١٠ جنيه أجيو .

فهذه العملية تتأثر بها دفاتر منشأة باسم فقط - أى لا يسجل عبد السلام أى شىء فى دفاتره عند خصم الكمبيالة لأنها تمت قبل تاريخ الإستحقاق -، وتسجل على النحو التالى :

		من مذكورين :			٥/١٠
٤٩٠		ح/ جارى البنك			
١٠		ح/ الأجيو (م. الخصم)			
	٥٠٠	الى ح/ أوراق القبض			
		خصم كمبيالة عبد السلام إستحقاق ٨/٣ بعد إستنزال الأجيو			

ويلاحظ على المعالجة المحاسبية للخصم ما يلى :

١- يعتبر الأجيو عبئا تتحمله منشأة باسم .

٢- فى حالة إذا ما تسلمت المنشأة صافى قيمة الورقة المخصومة نقدا وأودعتها الخزينة بجعل حساب الصندوق مدينا بدلا من حساب البنك .

٣- جعلنا حساب البنك مدينا مباشرة دون إنتظار إتمام عملية التحصيل، لأن ملكية الورقة وفقا لهذه الطريقة إنتقلت الى البنك بمجرد قبول خصمها .

٤- قد يحدث أن تكون هناك فترة زمنية بين تاريخ تقديم (إرسال) الورقة الى البنك وتاريخ قبوله خصمها، ففى هذه الحالة يوسط " حساب أوراق قبض برسم الخصم " حيث يجعل مدينا عند تقديم أو إرسال الورقة الى البنك ودائنا عند قبول الخصم وإخطار مقدم الورقة بذلك .

فإذا فرضنا أنه :

- فى ٥/١٠ أرسلت منشأة باسم كمبيالة عبد السلام الى البنك لخصمها .

- وفى ٥/١٥ ورد للمنشأة إشعار دائن من البنك يفيد قبوله خصم الكمبيالة وقيد صافى قيمتها بالحساب الجارى .

فإن تسجيل ذلك فى دفتر يومية منشأة باسم يتم كما يلى :

من	إلى	البيان			التاريخ
٥٠٠		من حـ/ أ.ق برسم الخصم			٥/١٠
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض			
		إرسال كمبيالة عبد السلام إستحقاق ٣-٨ الى البنك لخصمها			
		من مذكورين :			٥/١٥
٤٩٠		حـ/ جارى البنك			
١٠		حـ/ الأجيو (م . الخصم)			
	٥٠٠	الى حـ/ أ.ق برسم الخصم			
		خصم كمبيالة عبد السلام بعد إستنزال الأجيو			

(ب) فى تاريخ إستحقاق الورقة :

فى هذا التاريخ يقوم البنك بتقديم ورقة القبض الى المدين الذى قد يسدد قيمتها أو يرفض السداد . وتكون المعالجة المحاسبية لكل حالة كما يلى :

(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :

إذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/٣ قام عبد السلام بسداد قيمة الكمبيالة للبنك .

فى هذه الحالة لا تتأثر دفاتر منشأة باسم بالعملية لأن البنك صاحب حق الإستفادة بقيمة الورقة . أما عبد السلام فإنه يسجل سداده لقيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق وذلك بإجراء قيد محاسبى :

			من حـ/ أوراق الدفع		٥٠٠
			الى حـ/ جارى البنك	٥٠٠	

(٢) حالة رفض المدين دفع قيمة الورقة :

فى هذه الحالة يقوم البنك بعمل إجـراءات البروتستو ودفـع مصاريفه ثم يرجع علـى خـاصم الورقـة بقيمـة الورقـة بالكـامل مضافا اليهـا مصـاريف البروتستو، ويرجـع الأخير بدوره بهـذه القيمـة علـى المدين .

فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/٥ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد بأن كمبيالة عبد السلام قد رفضت وأنـه - أى البنـك - قـام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت١٥ جنيه . فإن هذه العملية تسـجل فـى دفتر اليومية كما يلى :

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

٨/٥			من حـ/ عبد السلام		٥١٥
			الى حـ/ جارى البنك	٥١٥	
			تحميل عبد السلام بقيمـة الكمبيالـة المرفوضـة ومصاريف البروتستو		

- فى دفتر يومية عبد السلام :

لايسجل عبد السلام أى شىء فـى دفـاتره إلا بعد الإتفـاق مـع منشـأة باسم على التسوية النهائية للدين) ٥١٥ج .

فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/١٥ إتفق عبد السلام على تسوية الدين، فإنه يسجل دائنية منشأة بإجراء قيد محاسبى كما يلى :

٥٠٠		من حـ/ أوراق الدفع			٥/٤
١٥		حـ/ م. البروتستو			
	٥١٥	الى حـ/ منشأة باسم			

رابعا : إستخدام الورقة فى سداد دين أو إلتزام :

قد يفضل المستفيد ورقة القبض فى سداد دين أو إلتزام مستحق عليه للغير، فيقوم بتظهير الكمبيالة أو السند الإذنى الى شخص آخر ، ويتم ذلك بأن يكتب المستفيد الأصلى على ظهر ورقة القبض العبارة التالية :

" إدفعوا المبلغ لأمر السيد / .... والقيمة وصلتنا .... "

ويترتب على هذه العملية ما يلى :

- أن تنتقل ملكية الورقة من المستفيد الأصلى(محول الورقة أو المظهر) الى مستفيد جديد (المحول أو المظهر اليه) .
- أن المدين (المسحوب عليه أو المتعهد) لا يتأثر بتظهير الورقة لأنه سيدفع قيمتها لمن يقدمها اليه فى تاريخ الإستحقاق دون إعتبار لشخصيته .
- أن المستفيد الأصلى يظل ضامنا للمدين بمعنى أن المستفيد الجديد يرجع على المستفيد الأصلى فى حالة رفض المدين سداد الورقة .

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى :

(١) عند تظهير الورقة :

بفرض أنه فى ٥/٤ إشترت منشـأة باسم بضاعة مـن أحمد كمـال بمبلغ ٥٠٠ جنيـه وأنهـا ظهرت كمبيالـة عبد السلام سدادا لقيمـة هذه البضاعة .

هذه العملية تؤثر على دفاتر كل من منشأة باسم و أحمد كمال، ولا يتأثر بها عبد السلام لأنها تمت قبل تـاريخ الإستحقاق . ويتم تسـجيلها كما يلى :

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

٥/٤			من حـ/ المشتريات		٥٠٠
			الى حـ/ أحمد كمال	٥٠٠	
			مشتريات آجلة بفاتورة رقم		
٥/٤			من حـ/ أحمد كمال		٥٠٠
			الى حـ/ أوراق القبض	٥٠٠	
			تظهير كمبيالـة عبد السلام سدادا لدين أحمد كمال		

- فى دفتر يومية أحمد كمال :

٥/٤			من حـ/ منشأة باسم		٥٠٠
			الى حـ/ المبيعات	٥٠٠	
			مبيعات آجلة بفاتورة رقم		
٥/٤			من حـ/ أوراق القبض		٥٠٠
			الى حـ/ منشأة باسم	٥٠٠	
			كمبيالة مظهرة لأمرنا مسحوبة على عبد السلام		

وتجدر الإشارة الى أن تظهير كمبيالة عبد السلام لا يغير من طبيعتها كورقة قبض حتى بالنسبة للمستفيد الجديد وهو أحمد كمال، فلا يمكن إعتبارها ورقة دفع إلا بالنسبة للمدين عبد السلام لأنه سيدفع قيمتها فى تاريخ الإستحقاق .

(ب) فى تاريخ إستحقاق الورقة :

فى هذا التاريخ يقوم المستفيد الجديد بتقديم ورقة القبض الى المدين الذى قد يدفع قيمتها أو يرفض الدفع . وتتم المعالجة المحاسبية لكل حالة كما يلى :

(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :

بفرض أنه فى ٨/٣ سدد عبد السلام قيمة الكمبيالة الى أحمد كمال فى هذه الحالة لا تتأثر دفاتر المنشأة باسم بالعملية لأن ملكية ورقة القبض إنتقلت الى أحمد كمال منذ تاريخ تظهيرها، ولذلك تسجل هذه العملية فقط فى دفاتر كل من أحمد كمال وعبد السلام كما يلى :

- فى دفاتر يومية أحمد كمال :

٥٠٠		من حـ/ الصندوق أو جارى البنك			٨/٣
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض			
		تحصيل الكمبيالة المظهرة لأمرنا			

- فى دفتر يومية عبد السلام :

يسجل عبد السلام سداده لقيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق كما يلى:

٥٠٠		من حـ/ أوراق الدفع			٨/٣
	٥٠٠	الى حـ/ البنك أو الصندوق			

(٢) حالة رفض المدين دفع قيمة الورقة :

فى هذه الحالة يقوم المستفيد الجديد بعمل إجراءات البروتستو ودفع تكاليفه، ثم يرجع على المستفيد الأصلى بقيمة الورقة مضافا اليها مصاريف البروتستو، ويرجع هذا الأخير بدوره بالقيمة على المدين فإذا فرضنا أنه :

- فى ٨/٥ ورد لمنشأة باسم إخطار من أحمد كمال يفيد أن عبد السلام رفض سداد الكمبيالة وأنه - أى أحمد كمال - قام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت ١٥ جنيه .
- وفى ٨/٦ سددت منشأة باسم قيمة المستحق لأحمد كمال، أن تسجيل ما تقدم فى دفتر يومية كل من :منشأة باسم، وأحمد كمال وعبد السلام يتم على النحو التالى :

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

٥١٥		من حـ/ عبد السلام				٨/٥
	٥١٥	الى حـ/ أحمد كمال				
		تحميل عبد السلام بالكمبيالة المرفوضة والبروتستو				
٥١٥	٥١٥	من حـ/ أحمد كمال				٨/٦
		الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك				
		سداد المستحق لأحمد كمال				

- في دفتر يومية أحمد كمال :

١٥		من حـ/ منشأة باسم				٨/٤
	١٥	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك				
		سداد البروتستو عن كمبيالة عبد السلام وتحميل منشأةباسم بها				
٥٠٠		من حـ/ منشأة باسم				٨/٤
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض				
		تحميل منشأة باسم بقيمة الكمبيالة المرفوضة				
٥١٥		من حـ/ الصندوق أو جارى البنك				٨/٦
	٥١٥	الى حـ/ منشأة باسم				
		تحصيل مستحقاتنا منشأة باسم				

- في دفتر يومية عبد السلام :

لا يسجل عبد السلام أى شئ فى دفاتره إلا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين(٥١٥ج) .

وفى تاريخ الإتفاق يسجل عبد السلام دائنية منشأة باسم :

٥٠٠		من حـ/ أوراق الدفع				
١٥		حـ/ م . البروتستو				
	٥١٥	الى حـ/ منشأة باسم				

خامسا : إستخدام الورقة كضمان للحصول على سلفة من البنك

قد يحتاج المستفيد بورقة القبض الى أموال نقدية، فيفضل تقديمها للبنك كضمان أو تأمين للحصول على سلفة أو إعتماد. وينتظر البنك حتى تاريخ الإستحقاق ويقوم بتحصيل الورقة من المدين، وإضافة صافى القيمة

بالحساب الجارى للمستفيد أو سداده نقدا أى بعد إستيفاء مستحقات البنك والتى تتمثل فى : الإعتماد الممنوح للمستفيد أو الجزء المسحوب منه، فائدة الإعتماد، مصاريف تحصيل الكمبيالة .

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى :

(أ) عند تقديم الورقة للبنك كتأمين لسلفة أو فتح إعتماد :

بفرض أنه فى ٥/٤ قدمت منشأة باسم الى البنك الكمبيالة المسحوبة على عبد السلام كتأمين لفتح إعتماد فى حدود ٧٠٪ من قيمة الكمبيالة (٣٥٠ج) لمدة ٣ شهور . فهذه العملية تعالج محاسبيا فى دفاتر منشأة باسم بتوسيط " حساب أوراق قبض برسم التأمين " بجعل مدينا بقيمة الكمبيالة بالكامل وحساب أوراق القبض دائنا بنفس القيمة. ومن ثم تسجل العملية بدفتر اليومية كما يلى :

		البيان				التاريخ
٥٠٠		من حـ/ أ . ق برسم التأمين				٥/٤
	٥٠٠	الى حـ/ أوراق القبض				
		إيداع كمبيالة عبد السلام لدى بنك .. كتأمين لفتح إعتماد				

(ب) عند السحب من الإعتماد .

بفرض أنه فى ٥/٦ سحبت منشأة باسم ٢٥٠ جنيه من الإعتماد لتغذية الخزينة . فهذه العملية تعالج محاسبيا بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب البنك (إعتماد) دائنا، ومن ثم تسجل فى دفتر اليومية كما يلى :

		البيان				التاريخ
٢٥٠		من حـ/ الصندوق				٥/٦
	٢٥٠	الى حـ/ البنك (إعتماد)				
		سحب جزء من الإعتماد نقدا				

(جـ) فى تاريخ إستحقاق الورقة :

فى هذا التاريخ يقدم البنك ورقة القبض للمدين الذى قد يدفعها أو يرفض الدفع . وتتم المعالجة المحاسبية لكل حالة كما يلى :

(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :

بفرض أنه فى ٨/٤ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد أن عبد السلام سدد قيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق وأنه - أى البنك - أضاف صافى القيمة للحساب الجارى بعد خصم : ٢٥٠ج قيمة ما سحب من الإعتماد، ٨ج فائدة مدينة، ٢ مصاريف تحصيل .

فإن تسجيل العملية فى دفتر يومية منشأة باسم كما يلى :

		من مذكورين :			٨/٤
٢٥٠		حـ/ البنك (إعتماد)			
٨		حـ/ الفوائد المدينة			
٢		حـ/ م . التحصيل			
٢٤٠		حـ/ جارى البنك			
	٥٠٠	الى حـ/ أ. ق برسم التأمين			
		تحصيل كمبيالة عبد السلام وسداد مستحقات البنك وإضافة الصافى بالحساب الجارى			

(٢) حالة رفض المدين دفع قيمة الورقة :

فى هذه الحالة يقوم البنك بعمل إجراءات البروتستو ودفع تكاليفه ويرجع على مقدم ورقة القبض : بقيمة الإعتماد أو ما سحب منه، فائدة الإعتماد، مصاريف التحصيل، مصاريف البروتستو . أما مقدم الورقة فيرجع على المدين بقيمة الكمبيالة المرفوضة والبروتستو، فإذا فرضنا أنه :

- فى ٨/٥ ورد لمنشأة باسم أخطار من البنك يفيد أن عبد السلام رفض سداد قيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق، وأنه قام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت ١٥ جنيه، كما يستحق له : ٨ج فائدة إعتماد، ٢ج مصاريف تحصيل .
- فى ٨/٦ سددت منشأة باسم مستحقات البنك .

فإن تسجيل عملية الرفض وسداد مستحقات البنك يتم كما يلى :

- فى دفتر يومية منشأة باسم .

٥٠٠		من حـ/ عبد السلام			٨/٥
	٥٠٠	حـ/ أ.ق برسم التأمين			
		تحميل عبد السلام بقيمة الكمبيالة المرفوضة			
		من مذكورين :			٨/٥
١٥		حـ/ مصاريف البروتستو			
٢		حـ/ الفوائد المدينة			
٨		حـ/ م . التحصيل			
	٢٥	الى حـ/ البنك (إعتماد)			
		الفوائد والمصاريف المستحقة للبنك + البروتستو			
٢٧٥		من حـ/ البنك (إعتماد)			
	٢٧٥	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
		سداد مستحقات البنك (٢٥٠ + ١٥ + ١٠)			

- في دفتر يومية عبد السلام :

لا يسجل عبد السلام أى شىء فى دفاتره إلا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٠ج). وفى تاريخ الإتفاق يسجل دائنيه منشأة باسل نفس القيد السابق ذكره.

٣- التسوية النهائية للورقة التجارية :

ذكرنا فيما تقدم أن المدين (المسحوب عليه أو المتعهد) لا يسجل أى شىء فى دفاتره فى حالة رفضه دفع قيمة ورقة القبض إلا بعد الإتفاق مع الدائن (أو الساحب أو المستفيد الأصلى) على طريقة تسوية الدين المستحق والذى يتمثل فى القيمة الإسمية للورقة المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو .

وقد يسفر هذا الإتفاق عن سداد المدين لهذا الدين وفقا لإحدى الطرق التالية :

- السداد نقدا أو الشيك أو .
- السداد بقبول كمبيالة جديدة أو بتحرير سند إذنى جديد بقيمة الدين أى تجديد الورقة المرفوضة بأخرى تستحق الدفع فى تاريخ لاحق لتاريخ الدين أو .
- سداد جزء من الدين نقدا أو بشيك والباقى بقبول كمبيالة جديدة أو بتحرير سند إذنى جديد .

فإذا فرضنا أن الإتفاق الذى تم بين منشأة باسم وعبد السلام بتاريخ ٨/١٥ أسفر عن أحد ثلاثة أمور :

(أ) أن يدفع عبد السلام قيمة الدين نقدا الى منشأة باسم أو .

(ب) أن يقبل بقيمة الدين كمبيالة جديدة تسحبها عليها منشأة باسم وتستحق بعد شهر .

فإن تسجيل هذا الإتفاق فى دفتر يوميـة كـل منهمـا يتم كمـا يلـى :
(لاداعى لشرح القيود) .

- فى دفتر يومية منشأة باسم .

٥١٥		من حـ/ الصندوق أو جارى البنك			٨/١٥
		أو من حـ/ أوراق القبض (بنفس القيمة)			
		أو من مذكورين :			
		حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
		أو حـ/ أوراق القبض			
	٥١٥	الى حـ/ عبد السلام			

- فى دفتر يومية عبد السلام :

٥١٥		من حـ/ منشأة باسم			٨/١٥
	٥١٥	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
		أو الى حـ/ أوراق الدفع			
		أو الى مذكورين :			
		حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
		حـ/ أوراق الدفع			

وقد يشترط الدائن على مدينه تجديد الورقة المرفوضة وذلـك مقـابل فـائدة تحسب عن المدة من تاريخ الإستحقاق القديم الى تاريخ الإستحقاق الجديد .

فإذا فرضنا أنه فى ٨/١٥ إتفقت منشأة باسم مع عبد السلام على أن يقبـل لأمرهـا كمبيالـة جديدة بقيمـة الديـن المسـتحق (٥٠٠ج الكمبيالـة المرفوضـة +١٥ج م.البروتستو) تستحق بعد ثلاثـة شـهور، وذلـك نظـير فـائدة قدرهـا ٣ جنيها . فإن المعالجة المحاسبية لعملية التجديد بفوائد تم على النحو التالى :

(أ) حالة قيام المدين بدفع الفوائد وقبول كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو فقط :

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

		البيان			
٣		من حـ/ الصندوق أو جارى البنك			٨/١٥
	٣	الى جـ/ الفوائد الدائنة			
		تحصيل فوائد تأخير عن كمبيالة عبد السلام المرفوضة			
٥١٥		من حـ/ اوراق القبض			٨/١٥
	٥١٥	الى حـ/ عبد السلام			
		كمبيالة جديدة مسحوبة على عبد السلام تستحق بعد ٣ شهور			

- فى دفتر يومية منشأة عبد السلام :

		البيان			
٣		من حـ/ الفوائد المدينة			٨/١٥
	٣	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك			
		سداد فوائد تأخير عن الكمبيالة الملغاة			
٥١٥		من حـ/ منشأة باسم			٨/١٥
	٥١٥	الى حـ/ أوراق الدفع			
		كمبيالة جديدة مسحوبة لأمر منشأة باسم تستحق بعد ٣ شهور			

(ب) حالة إضافة الفوائد ضمن الكمبيالة الجديدة (قيمة الكمبيالة المرفوضة + م.البروتستو + الفوائد) .

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

٣		من حـ/ عبد السلام			٨/١٥
	٣	الى حـ/ الفوائد الدائنة			
		فوائد تأخير سداد الكمبيالة المرفوضة			
٥١٨		من حـ/ أوراق القبض			٨/١٥
	٥١٨	الى حـ/ عبد السلام			
		كمبيالة جديدة مسحوبة على عبد السلام			

- فى دفتر يومية عبد السلام :

٣		من حـ/ الفوائد المدينة			٨/١٥
	٣	الى حـ/ منشأة باسم			
		فوائد تأخير عن الكمبيالة الملغاة			
٥١٨		من حـ/ منشأة باسم			٨/١٥
	٥١٨	الى حـ/ أوراق الدفع			
		كمبيالة جديدة مسحوبة لأمر منشأة باسم			
		تستحق بعد ٣ شهور			

تمرين رقم (١)

- فى ١٥ مايو إشترى باسم كمال من سعد الدين الأنصارى بضاعة سعرها المكتوب ٥٠٠ ج بخصم تجارى ٥٪ .
- فى ١٨ مايو قبل باسم كمبيالة مسحوبة عليه من سعد الدين الأنصارى بقيمة البضاعة المشتراه تستحق الدفع فى أول يونيه .

والمطلوب :

تسجيل ما تقدم فى دفتر يومية كل من باسم كمال وسعد الدين بفرض :

أولاً : أن باسم سدد نقداً قيمة الكمبيالة الى سعد الدين الأنصارى فى تاريخ الإستحقاق .

ثانياً : أن باسم رفض السداد فى تاريخ الإستحقاق، فإتخذ سعد الدين إجراءات إثبات توقف المسحوب عليه عن السداد وتكلف جنيهان مصاريف بروتستو، وأنه تم الإتفاق بين الطرفين فى ٥ يونيه على التسوية النهائية للدين بأن يدفع باسم نقداً نصف قيمة الكمبيالة المرفوضة مضافاً اليها مصاريف البروتستو وأن يحرر بالباقى سند إذنى يستحق بعد شهر .

تمرين رقم (٢)

- فى أول يناير باع سعيد الى سمير بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ج على الحساب .
- فى ٥ منه قبل كمبيالة سحبها عليه سميح سدادا لرصيد حسابه تستحق فى ١٥ يناير .
- فى ٦ منه أرسل الكمبيالة الى البنك لخصمها وإضافة صافى قيمتها الى حسابه الجارى لديه .
- فى ٩ منه وصل سعيد إشعار من البنك يفيد بخصم الكمبيالة وإضافة قيمتها للحساب الجارى بعد إستنزال ٥ج أجيو .
- فى ١٧ منه وصل الى سعيد إشعار من البنك يفيد بأن سمير توقف عن دفع قيمة الكمبيالة وأن البنك قد أجرى البروتستو اللازم الذى تكلف جنيه كما خصم من الحساب الجارى قيمة المستحق له .
- فى ٢٠ منه إتفق سعيد وسمير على أن يقبل الأخير لأمر الأول كمبيالة جديدة سدادا للمستحق عليه بعد إضافة مبلغ ٤ج فوائد تأخير .

والمطلوب :

تسجيل ما تقدم فى دفتر يومية كل من سعيد وسمير .

تمرين رقم (٢)

فيما يلي صورة لإحدى الكمبيالة التي تداولها عدة أشخاص :

المنصورة في ١٩٩٥/٦/١	مبلغ .... مليم .... جنيه
الى السيد / فريد عبد الكريم	
بعد إنقضاء شهرين من تاريخه	دمغة
إدفعوا لأمر السيد / سمير أبو الفتوح	
مبلغا وقدره مائتان جنيه مصرى لاغير	
والقيمة وصلتنا بضاعة	
مقبول الدفع فريد عبد الكريم (توقيع) ١٩٩٥/٦/٥	محمد كمال (توقيع)

وكانت التظهيرات التي تمت على الكمبيالة كالآتي :

إدفعوا لأمر محمود الكرداوى والقيمة وصلتنا بضاعة .

سمير أبو الفتوح (توقيع) - ٩٥/٦/٨

إدفعوا لأمر بنك القاهرة بالأسكندرية والقيمة وصلتنا نقدا .

محمود الكرداوى - (توقيع) - ٩٥/٦/١٠

فإذا علمت :

- أن البنك قد أضاف للحساب الجارى لخاصم الكمبيالة ١٩٨ج.
- أن المسحوب عليه قد رفض الدفع في تاريخ استحقاق وبلغت مصاريف البروتستو جنيه .

- أن كل شخص قد رجع على من قبله وقبض منه كامل حقه .
- أن الساحب والمسحوب عليه إتفقا على تجديد الكمبيالة بأخرى تستحق الدفع بعد شهر مع إضافة فوائد تأخير قدرها ٤ج .

والمطلوب :
إثبات ما تقدم فى دفاتر الأشخاص الذين تداولوا الكمبيالة .

تمرين رقم (٤)

فى أول أغسطس ١٩٩٥ باع عبد السلام الى عبد الباسط بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ج وسحب عليه كمبيالة بالقيمة تستحق بعد شهرين فقبلها عبد الباسط فى نفس التاريخ .

فى ٥ أغسطس إتفق عبد السلام مع بنك مصر على أن يقترض بضمان الكمبيالة وقد دفع له البنك نقدا ٧٠٪ من قيمتها .

فى ٣ أكتوبر وصل الى عبد السلام إخطار من بنك مصر يفيد بأن عبد الباسط قد دفع الكمبيالة وأن البنك قد أضاف صافى القيمة للحساب الجارى لعبد السلام بعد إستيفاء كافة مستحقاته وهى : قيمة القرض مضافا اليها فوائد قيمتها ٣ج ومصاريف تحصيل ١ج.

والمطلوب :
تسجيل ما تقدم فى دفتر اليومية كل من عبد السلام وعبد الباسط.

تمرين رقم (٥)

فيما يلي إحدى الكمبيالات وما عليها من تظهير :

المنصورة فى أول سبتمبر ١٩٩٥ الى السيد / على عبد السلام بالمنصورة فى تاريخ أول أكتوبر ١٩٩٥ إدفعوا لأمر السيد / إبراهيم طه بالمنصورة مبلغا وقدره خمسمائة جنيها مصريا لاغير والقيمة وصلتنا بضاعة .	مبلغ .... ملّيم .... جنيه دمغة
مقبول الدفع على عبد السلام (توقيع) ١٩٩٥/٩/٣	سعيد المهيلمى (توقيع)

إدفعوا لأمر بنك الإسكندرية القاهرة والقيمة وصلتنا نقدا .

إبراهيم طه (توقيع) - ٩٥/٩/٥

فإذا علمت :

- أن البنك إحتسب ٤ج أجيو .
- وأن المسحوب عليه إمتنع عن الدفع فى تاريخ الإستحقاق فأجرى ضده بروتستو تكلف جنيهان .
- وأن البنك والمستفيد حصلا على حقوقهما بالكامل .

- وأن الساحب والمسحوب عليه إتفقا على تجديد الكمبيالة بأخرى تستحق بعد ثلاثة شهور مع إضافة فوائد تأخير ٥ج .

والمطلوب :

تسجيل ما تقدم فى دفتر يومية كل من تداولت الكمبيالة بينهم .

تمرين رقم (٦)

فيما يلى بيان بالعمليات التى تمت بين أ، ب، جـ، د :

- فى ٣ يونيه باع أ، ب بضاعة بمبلغ ٥٠٠ج بخصم تجارى ١٠٪ والى ج بضاعة بمبلغ ١٠٠ج .
- فى ٥ منه سحب أ، ب كمبيالة بالدين المستحق عليه تستحق الدفع فى أول يوليو فقبلها المذكور فى تاريخه ، كما وصله من جـ سندا إذنيا بقيمة المستحق عليه يستحق فى ١٥ يوليو .
- فى ٨ منه أرسل (أ) الكمبيالة المسحوبة على (ب) الى البنك لتحصيل قيمتها فى تاريخ الإستحقاق وتعلية القيمة بالحساب الجارى .
- فى ٣ يوليو وصل (أ) إشعار من البنك يفيد بأن (ب) قد دفع قيمة الكمبيالة المستحقة عليه وأن البنك أضاف صافى القيمة للحساب الجارى بعد خصم ٢ج مصاريف تحصيل .
- فى تاريخ إستحقاق السند الإذنى رفض (جـ) الدفع فأجرى أ بروتستو كلفة جنيه .

- فى ١٨ يوليو إتفق (أ) مع (جـ) على تسوية الدين وذلك بأن يدفع الأخير ٥٠ ج نقدا من قيمة الورقة مضافا ليها مصاريف البروتستو وأن يقبل بالباقى كمبيالة تستحق بعد شهرين بعد إضافة فوائد تأخير ٤ ج . وقد تم تنفيذ هذا الإتفاق.
- فى ٢٠ يوليو إشترى (أ) من (د) بضاعة بمبلغ ١٥٠ ج وظهر لأمره الكمبيالة المسحوبة على جـ ودفع باقى المستحق بشيك .

والمطلوب :

تسجيل العمليات السابقة فى دفتر يومية كل من (أ)، (ب)، (جـ)، (د) .

الباب الثانى

تصحيح الأخطاء وميزان المراجعة

الأخطاء وتصحيحها

أن توازن ميزان المراجعة لا يعنى - بصفة مطلقة - عدم وجود أخطاء ، فقد يتوازن جانبى الميزان رغم وجود أخطاء . ومن ناحية أخرى قد يحدث إختلال فى توازن الميزان، وفى هذه الحالة يشير هذا الإختلال الى وجود خطأ أو أكثر سواء فى مرحلة التسجيل أو مرحلة الترحيل .

ونتناول فى هذا المبحث أنواع الأخطاء بصفة عامة، أى سواء تلك التى تؤثر على توازن ميزان المراجعة ، أو تلك التى لا يكو لها هذا التأثير ثم إيضاح كيفية تصحيح هذه الأخطاء .

١- أنواع الأخطاء :

يمكن تبويب الأخطاء الى أربعة أنواع هى:

- أخطاء حذف — **Errors of Omission**
- أخطاء إرتكابية — **Errors of Commission**
- أخطاء فنية — **Errors of Principle**
- أخطاء متكافئة — **Compensation Errors**

وفيما يلى إيضاح المقصود بكل نوع من الأخطاء :

١ـ أخطاء الحذف :

ويقصد بها الأخطاء التى تنشأ نتيجة إغفال قيد عملية فى الدفاتر إما كليا أو جزئيا. ومن أمثلة هذه الأخطاء : عدم تسجيل عملية بأكملها فى دفتر اليومية أو عدم ترحيلها الى دفتر الأستاذ أو عدم ترحيل أحد طرفى العملية المسجلة فى دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ .

٢ـ أخطاء إرتكابية :

وهى الأخطاء التى تنشأ نتيجة إهمال القائم بعملية التسجيل فى دفتر اليومية أو الترحيل الى دفتر الأستاذ .

ومن أمثلة هذا النوع من الأخطاء ، إثبات قيمة العملية خطأ فى طرف واحد منهما أو فى طرفيها سواء فى مرحلتى التسجيل والترحيل أو فى مرحلة الترحيل فقط أو ترحيل أحد طرفى العملية الى الحساب خطأ .

٣ـ أخطاء فنية :

ويقصد بها الأخطاء التى تنشأ نتيجة مخالفة المبادىء المحاسبية أو الأسس السليمة للمعالجة المحاسبية . ومن أمثلة هذه الأخطاء : جعل حساب المشتريات مدينا بقيمة شراء أصل ثابت أو إعتبار المصروف الرأسمالى كمصروف إيرادى .

٤ـ أخطاء متكافئة :

وهى الأخطاء التى تتكافأ مع بعضها البعض ، مثال ذلك حدوث خطأ أو أكثر بقيمة معينة فى الجانب المدين من ميزان المراجعة يقابله خطأ أو أكثر بنفس القيمة فى الجانب الدائن .

٢- تصحيح الأخطاء :

بمجرد إكتشاف الأخطاء، يتطلب الأمر إتخاذ إجراءات تصحيحها .وتختلف هذه الإجراءات تبعا للدفتر الذى حدثت فيه الأخطاء :

- فإذا حدث الخطأ فى دفتر اليومية فلا يمكن تصحيحه إلا عن طريق قيود اليومية لأن القانون يشترط عدم الكشط أو الشطب فى هذا الدفتر . ويتم تسجيل قيود التصحيح فى دفتر اليومية وفقا لإحدى طريقتين :

• الطريقة المطولة وهى تتطلب إلغاء القيد المحاسبى الخطأ بتسجيل قيد عكسى له، ثم إعادة تسجيل العملية بقيد محاسبى صحيح .
• الطريقة المختصرة وهى تتطلب تسجيل قيد محاسبى واحد يصحح القيد الخطأ الموجود أى أن الإلغاء والتصحيح يتم بقيد محاسبى واحد .

- أما إذا حدث الخطأ فى دفتر الأستاذ، فيمكن تصحيحه عن طريق الشطب وإستخدام حبر مختلف عن الحبر المستعمل لأن القانون لا يلزم المنشأة بإمساكه .

وفيما يلى نتناول كيفية تصحيح الأخطاء تبعا لأنواع السابق إيضاحها :

أ- تصحيح أخطاء الحذف:

(أ) حالة إغفال عملية بالكامل فى مرحلتى التسجيل والترحيل، ومثل هذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة. فإذا فرضنا أن المنشأة باعت بضاعة الى أحمد كمال بمبلغ ٥٠٠٠ج نقدا، وتبين أن هذه العملية لم تسجل فى دفتر اليومية ولم ترحل الى دفتر الأستاذ ففى هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ على النحو التالى :

- فى دفتر اليومية، تسجل العملية بالقيد المحاسبى التالى :

٥٠٠٠		من حـ/ الصندوق
	٥٠٠٠	الى حـ/ المبيعات

– فى دفتر الأستاذ، يرحل طرفى العملية الى الجانب المدين من حساب الصندوق والجانب الدائن من حساب المبيعات.

(ب) حالة إغفال ترحيل عملية بالكامل الى دفتر الأستاذ، ومثل هذا الخطأ لا يؤثر أيضـا على توازن ميزان المراجعة، فإذا فرضنـا أن العملية السابقة سجلت فى دفتر اليومية إلا أنها لم ترحل الى دفتر الأستاذ، ففى هذه الحالة يتم تصحيح الخطـأ فى دفتر الأستاذ فقط وذلك بترحيل طرفى العملية الى الحسابات المتعلقة بهما أى الى الجانب المدين من حساب الصندوق والجانب الدائن من حساب المبيعات .

(جـ) حالة إغفال ترحيل أحد طرفى العملية الى دفتر الأستاذ، هذا الخطأ يؤثر بطبيعة الحال على توازن ميزان المراجعة . فإذا فرضنـا أن العملية السابقة سجلت فى دفتر اليومية ورحلت الى الجانب المدين من حساب الصندوق دون ترحيل طرفها الدائن، ففى هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ بترحيل هذا الطرف الى الجانب الدائن من حساب المبيعات .

٣- تصحيح الأخطاء الإرتكابية :

(أ) حالة حدوث خطأ فى قيمة العملية بطرفى القيد فى مرحلتى التسجيل والترحيل، وهنا يكون الخطأ متساو فى طرفى العملية وبالتالى لا يتأثر توازن ميزان المراجعة . فإذا فرضنا أن المنشأة إشترت بضاعة من أحمد كمال بمبلغ ٥١٠ج على الحساب، وقد تم إثباتها فى الدفاتر كما يلى :

– فى دفتر اليومية، كان القيد المحاسبى هو:

١٥٠		من حـ/ المشتريات
	١٥٠	الى حـ/ أحمد كمال

- فى دفتر الأستاذ، رحلت العملية الى الحسابات المختصة بنفس القيمة أى بمبلـغ ١٥٠ج فى هذه الحالة يتم التصحيح على النحو التالى :

- فى دفتر اليومية، يتم تسجيل قيود التصحيح :

• فى حالة إتباع الطريقة المطولة :

١٥٠		من حـ/ أحمد كمال
	١٥٠	الى حـ/ المشتريات
		إلغاء القيد النظامى
٥١٠		من حـ/ المشتريات
	٥١٠	الى حـ/ أحمد كمال
		إثبات القيد الصحيح

• فى حالة إتباع الطريقة المختصرة :

٣٦٠		من حـ/ المشتريات
	٣٦٠	الى حـ/ أحمد كمال
		إثبات الإلغاء والتصحيح بقيد واحد

- فى دفتر الأستاذ، ترحل قيود التصحيح الى دفتر الأستاذ وفقا للطريقة المتبعة : مطولة أو مختصرة .

(ب) حالة حدوث خطأ فى قيمة بأحد طرفى القيد فى مرحلتى التسجيل والترحيل، ويؤدى هذا الخطأ الى عدم توازن ميزان المراجعة ، فإذا فرضنا أن المنشأة سددت نقدا ٧٨ ج قيمة أجور العاملين بها، وقد تم إثباتها بالدفاتر كما يلى :

٧٨		من حـ/ الأجور
	٨٧	الى حـ/ الصندوق

- فى دفتر الأستاذ، رحلت العملية الى الجانب المدين من حساب الأجور بمبلـغ ٧٨ ج والى جانب الدائن من حساب الصندوق بمبلغ ٨٧ ج .

وفى هذه الحالة يتم التصحيح على النحو التالى :

– فى دفتر اليومية، نسجل قيود التصحيح باتباع الطريقة المطولة :

٨٧		من حـ/ الصندوق
	٧٨	الى حـ/ الأجور

إلغاء القيد الخطأ

٧٨		من حـ/ الأجور
	٧٨	الى حـ/ الصندوق

إثبات القيد الصحيح

ولايمكن فى هذه الحالة إتباع الطريقة المختصرة، إذ أن منشأها أن يكون القيد المحاسبى للتصحيح عبارة عن طرف واحد ويطلق عليه "القيد الأبتر"، وهو :

٩		من حـ/ الصندوق
	—	الى حـ ....

– فى دفتر الأستاذ، ترحل قيود التصحيح الى دفتر الأستاذ .

(جـ) حالة حدوث خطأ فى ترحيل أحد طرفى القيد الى الحساب المختص بدفتر الأستاذ، وهذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، فإذا فرضنا أن المنشأة باعت بضاعة الى سعيد بمبلغ ٢٠٠ ج على الحساب، وتم إثبات العملية فى الدفاتر كما يلى :

– فى دفتر اليومية، كان القيد المحاسبى سليما وهو:

٢٠٠		من حـ/ سعيد
	٢٠٠	الى حـ/ المبيعات

– فى دفتر الأستاذ، حدث خطأ فى ترحيل أحد طرفى القيد إذ تم الترحيل الى الجانب الدائن من حساب سعيد والى الجانب المدين من حساب المبيعات.

وفى هذه الحالة يتم التصحيح بشطب الترحيل لحساب سعيد مع التوقيع بجانبه، وإثبات الترحيل فى حساب سعيد بالجانب المدين منه .

(د) حالة حدوث خطأ فى أحد طرفى القيد الى الجانب العكسى من الحساب المختص بدفتر الأستاذ، وهذا الخطأ يؤثر بلا شك على توازن ميزان المراجعة، فإذا فرضنا فى المثال السابق :

- أن التسجيل فى دفتر اليومية كان صحيحا
- وأن الترحيل الى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ كان صحيحا، إلا أن ترحيل الطرف المدين من القيد قد تم الى الجانب الدائن من حساب سليمان من الجانب المدين :

وفى هذه الحالة يتم التصحيح بشطب الترحيل الخاطئ مع التوقيع بجانبه وإثبات الترحيل فى الجانب الصحيح من الحساب .

٢- *تصحيح الأخطاء الفنية :*

تحدث الأخطاء الفنية، كما سبق أن ذكرنا، منيجة التطبيق غير السليم للأصول والقواعد المحاسبية فى مرحلة تسجيل العمليات المالية للمنشأة. ولايؤثر هذا النوع من الأخطاء على توازن ميزان المراجعة، وذلك لسلامة إتباع القيد المزدوج إذ تتساوى قيمة المديونية مع قيمة الدائنية. ويتطلب الأمر لتصحيح هذه الأخطاء إجراء قيود يومية سواء باتباع الطريقة المطولة أو الطريقة المختصرة .

فعلى سبيل المثال، إذا باعت المنشأة آلة بمبلغ ٢٠٠٠ ج نقدا، وكان رصيدها الدفترى ٢٢٠٠ ج، وتم تسجيل هذه العملية كمبيعات بالقيد المحاسبى التالى :

٢٠٠٠		من حـ/ الصندوق
	٢٠٠٠	الى حـ/ المبيعات

لاشك أن المعالجة المحاسبية لهذه المعطية غير صحيحة من الناحية الفنية، وذلك لعدم جعل الحساب المختص وهو " حساب الآلة " دائناً، ولعدم إحتساب الخسارة الرأسمالية الناتجة عن بيع الآلة بأقل من قيمتها الدفترية . لذلك يتم تصحيح هذا الخطأ في دفتر اليومية كما يلي :

- في حالة إتباع الطريقة المطولة :

٢٠٠٠ من حـ/ المبيعات
٢٠٠٠ الى حـ/ الصندوق
الغاء القيد الخطأ

من مذكورين :
٢٠٠٠ حـ/ الصندوق
٢٠٠ حـ/ خسارة بيع الآلة
٢٢٠٠ الى حـ/ الآلة
إثبات القيد الصحيح

- في حالة إتباع الطريقة المختصرة :

من مذكورين :
٢٠٠٠ حـ/ المبيعات
٢٠٠ حـ/ خسارة بيع الآلة
٢٢٠٠ الى حـ/ الآلة

ثم يتم ترحيل قيود التصحيح أيا كانت الطريقة المتبعة (مطولة أو مختصرة) الى دفتر الأستاذ .

ـ تصحيح الأخطاء المتكافئة :

الأخطاء المتكافئة هي الأخطاء التي تعوض البعض ولا يترتب عليها أي تأثير على توازن ميزان المراجعة، وقد تحدث هذه الأخطاء في مرحلتي التسجيل والترحيل أو في مرحلة إعداد الميزان :

(أ) الأخطاء في مرحلتي التسجيل والترحيل

فإذا فرضنا أن المنشأة باعت بضاعة الى باسم كمال بمبلغ ٢١٠٠ج بالأجل وإلى أحمد سمير بمبلغ ٣١٠٠ج بالأجل وتم تسجيل هاتين العمليتين في دفتر اليومية على النحو التالي :

٢١٠٠		من حـ/ باسم كمال
	٢١٠٠	الى حـ/ المبيعات

٣١٠٠		من حـ/ أحمد سمير
	٣١٠٠	الى حـ/ المبيعات

كما تم ترحيل هذه القيم الى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ . من الطبيعي ألا يتأثر توازن ميزان المراجعة لتساوى القيم المدينة مع القيم الدائنة نتيجة تكافؤ قيمة الخطأ في العملية الأولى مع قيمة الخطأ في العملية الثانية، فبينما نقص باسم كمال (ورصيده مدين) بمبلغ ٩٠ج نقص أيضا حساب المبيعات (ورصيده دائن) بنفس المبلغ .

وفي هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ المتكافىء بإجراء قيود التصحيح سواء بإتباع الطريقة المطولة أو الطريقة المختصرة، ثم ترحل قيود التصحيح الى دفتر الأستاذ .

(ب) الأخطاء فى مرحلة إعداد ميزان المراجعة :

قد تكون الأخطاء المتكافئة بسبب عدم وضع أرصدة الحسابات بمكانها الصحيح فى ميزان المراجعة، فإذا فرضنا أن ميزان مراجعة منشأة محمد كمال فى ١٩٩٥/١٠/٣١ كان كما يلى :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	رقم الحساب	اسم الحساب
	١٠٠٠		أثاث
٣٠٠٠			بضاعة أول الفترة
٥٠٠٠			عملاء
١٠٠٠			موردون
	٦٠٠٠		مبيعات
٨٠٠٠			مشتريات
٤٠٠			مردودات مبيعات
٥٠٠			مردودات مشتريات
	١٠٤٠٠		رأس المال
	١٠٠		خصم مسموح به
	٤٠٠		إيجار
١٧٩٠٠	١٧٩٠٠		

واضح أن ميزان المراجعة غير صحيح رغم توازنه، وذلك لوجود أرصدة حسابات فى غير مكانها الصحيح لذلك يعاد تصحيح الميزان على النحو التالى :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	رقم الحساب	إسم الحساب
١٠٠٠			أثاث
٣٠٠٠			بضاعة أول الفترة
٥٠٠٠			عملاء
	١٠٠٠		موردون
	٦٠٠٠		مبيعات
٨٠٠٠			مشتريات
٤٠٠			مردودات مبيعات
	٥٠٠		مردودات مشتريات
	١٠٤٠٠		رأس المال
١٠٠			خصم مسموح به
٤٠٠			إيجـــــار
١٧٩٠٠	١٧٩٠٠		

ومن ذلك يتضح أن مصادر الأخطاء المتكافئة فى هذا المثال تتمثل فى :

١٠٠٠		أثـــــاث
	١٠٠٠	مـــــوردون
	٥٠٠	مردودات مشتريات
١٠٠		خصــم مسموح به
٤٠٠		إيجـــــار
١٥٠٠	١٥٠٠	

هذا وتجدر الإشارة الى أنـه قد يتعذر إكتشـاف الخطـأ الـذى أدى الـى عدم تـوازن ميزان المراجعة وذلك قبل إعداد القوائم المالية فى نهاية السنة المالية، وفى هـذه الحالـة يضطر المحاسب الى فتح حساب مؤقت بدفتر الأستاذ باسم " حساب معلق " بهدف إحـداث توازن الميزان ولذلك يجعل هذا الحساب مدينا إذا كان مجموع الجانب المدين من الميزان أقل من مجموع جانبه الدائن، ودائنا إذا كان مجموع الجانب الدائن مـن الميزان أقل مـن مجموع جانبه المدين . ويظهر رصيد الحساب المعلق فى قائمة المركز المالى(الميزانية). وعند إكتشاف الخطأ فى السنة التالية، تتخذ إجراءات تصحيحه ويقفل بالتـالى الحسـاب المعلق .

فإذا فرضنا أنه عند إعداد ميزان المراجعة فى ١٩٩٥/١٢/٣١ تبين أن مجمـوع الجانب الدائن منه يقل عن مجموع جانبـه المدين بمبلـغ ٧٤٧ جنيـه، فإنـه يفتـح حسـاب معلـق ويجعل دائنـا بهذا المبلـغ ويظهـر رصيـده الدائـن بقائمـة المركـز المـالى فـى ١٩٩٥/١٢/٣١ (جانب رأس المال والإلتزامات) .

وإذا فرضنا أنه خلال السنة المالية ١٩٩٥ تم إكتشاف مصادر الخطأ الذى حدث فى سنة ٩٤ كما يلى :

- عند ترحيل قيمة المشتريات الآجلـة لحساب المورد حسن رحـل اليـه مبلـغ ١٩٠ج وصحته ٩١٠ج .
- عند ترحيل قيمة الأثاثات المشتراه بالأجل لحساب شركة الدمياطى رحـل اليـه ٢٣٦ج وصحته٢٦٣ج.

وفى ضوء ما تقدم يتم تصحيح الخطأ فى سنة ١٩٧٦ على النحو التالى :

١- فى دفتر اليومية :

يسجل القيدين التاليين :

٧٢٠		من حـ/ معلق				١٩٩٥
	٧٢٠	الى حـ/ حسن				
		تصحيح الخطأ الذى أدى الى نقص رصيد حساب حسان فى سنة ٩٥				
٢٧		من حـ/ معلق				
	٢٧	الى حـ/ شركة الدمياطى				
		تصحيح الخطأ الذى أدى الى نقص رصيد حساب شركة الدمياطى فى سنة ١٩٩٥				

٣- فى دفتر الأستاذ :

ويترتب على ترحيل هذين القيدين الى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ، أن يظهر حساب معلق كما يلى :

حساب معلق

منه — رقم .... — له

		١٩٧٦			١٩٧٦
٧٢٠	الى حـ/ حسن		٧٤٧	رصيد منقول	
٢٧	الى حـ/ شركة الدمياطى				
٧٤٧			٧٤٧		



الباب الثالث

الطرق المحاسبية

الفصل الأول

الدورة المحاسبية للنظم (الطرق) المحاسبية

ماهية النظم المحاسبية :

عندما نتحدث عن النظام المحاسبى فإننا لا نقصد بذلك أنـه يوجد نظـام معين يطبق علـى جميع المنشآت، إذ أن مثل هذا النظام لم نصل اليـه بعد ولـن نصل اليـه فـى المستقبل . فهنـاك الكثير من النظم المحاسبية التى تستعمل فى المنشآت على إختلاف أنواعها من فردية أو شـركات أشخاص أو شركات مساهمة . وعندما يضع المحاسب أى نظام محاسبى فإنه يصممه ليطبق فـى منشأة معينة بذاتها مراعيا طبيعة المنشأة وظروفها .

وعند تصميم النظام المحاسبى يجب مراعاة الإعتبارات الآتية :

١- طبيعة أعمال المنشأة من صناعية وتجارية وزراعية .

٢- حجم المنشأة وعدد العمليات التى تقوم بها ومدى تكرر كل نوع منها .

٣- إمكانيات المنشأة من حيث رأسمالها، وإمكانيات الموظفين القائمين بالأعمال فيها أو عددهم .

٤- قوانين البلاد التى تزاول فيها المنشأة، وهذه قد تجد نوعا من الدفاتر المحاسـبية الواجب أمساكها .

وسوف نعـرض فيمـا يلى دراسة سريعة لبعض النظم المحاسبية (الطرق المحاسبية) الغرض منها بيان الدفاتر المستخدمة فى كل نظام وعلاقة الدفاتر بعضهـا بـالبعض الآخر . ولقد

حدد التشريع المصرى الدفاتر الواجب الإحتفاظ بها مع تـرك الحريـة فى إتبـاع النظـام المحاسبى المناسب للمنشأة والنظم المحاسبية المختلفة هى :

١- النظام الإيطالى (الطريقة العادية) .

٢- النظام الفرنسى (الطريقة الفرنسية) .

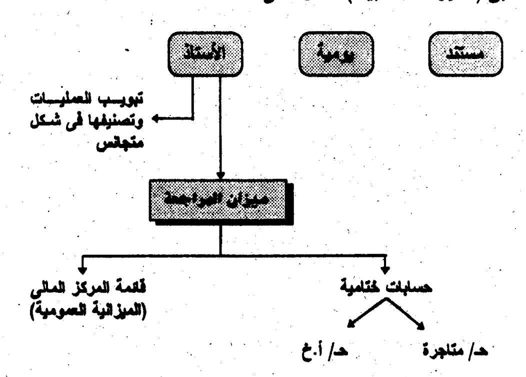
٣- النظام الإنجليزى (الطريقة الإنجليزية) .

٤- النظام الأمريكى (الطريقة الأمريكية) .

وسوف نتناول هذه الطرق الأربعة بالشرح علميا وعمليا :

أولا : النظام الإيطالى :

كثيرا ما يطلق عليه الطريقة (العادية) وتستخدم دفترين أحداهما لليومية ويتم فيه التسجيل التاريخى والآخر هو الأستاذ ويتم الترحيل فيه فى واقـع دفـتر اليوميـة . ثـم يتم تصوير ميزان المراجعة فـى واقـع الحسـابات المدرجـة فـى دفـتر الأسـتاذ . ويـأخذ العمـل المحاسبى (الدورة المحاسبية) الشكل الآتى :



شكل رقم (١)
الدورة المحاسبية وفقا للطريقة الايطالية

مزايا الطريقة الإيطالية :

أ- تتصف بالبساطة وسهولة العمل بها .

ب- أنها تلائم المنشآت صغيرة الحجم والتى لا تتكرر عملياتها ويكون نشاطها محدداً مثل المنشآت الفردية، والمحلات الصغيرة التى يمتلكها أصحابها .

جـ- أنها لا تلائم المشروعات الكبيرة الحجم لأنها تكون قاصرة على الإمداد بالبيانات والمعلومات اللازمة لضمان سير العمل بها . وبذلك يكون من الصعب الإعتماد عليها كأسلوب يحقق أهداف النظام المحاسبى .

ويتم القيد والترحيل كما سبق دراسة ذلك .

مثال على الطريقة الإيطالية :

ظهرت الأرصدة الآتية فى دفاتر أحمد كمال التجارية :

* **الأصول :**

٢٠٠٠ج بنك - ٤٠٠٠ج صندوق - ٦٠٠٠ج بضاعة - ٤٠٠٠ج مدينون (شريف) - ١٠٠٠ج أثاث .

* **الخصوم :**

١٠,٠٠٠ج رأس المال - ٤٠٠٠ دائنون (باسم) - ٣٠٠٠ج أوراق الدفع.

وفيما يلى ملخص للعمليات التى تمت خلال شهر يناير :

فى ١ يناير باع بضاعة نقدا بمبلغ ٢٠٠٠ج، وعلى الحساب لمحلات محمود الكرداوى بمبلغ ٦٠٠٠ج، ومحلات محمد المنباوى بمبلغ ٤٠٠ج .

فى ١١ يناير إشترى أثاث بمبلغ ١٠٠٠ج ودفع ثمنه بشيك .

فى ١٢ يناير ردت محلات الكرداوى نصف البضاعة لمخالفتها للعينة .

فى ١٣ يناير إشترى بضاعة نقدا بمبلغ ١٢٠٠ج، وبشيك بمبلغ ٨٠٠ج وعلى الحساب من محلات فوزى بمبلغ ٢٠٠٠ج بخصم تجارى ١٠٪، وآخر نقدى ٥٪ لو تم السداد فى خلال ٤ أيام من تاريخه .

فى ١٤ يناير إشترى بضاعة من مجدى بمبلغ ١٠٠٠ج وأعطى له سندا إذنيا بالقيمة فى نفس التاريخ يستحق بعد شهر من تاريخه .

فى ١٥ يناير رد الى فوزى بضاعة قومت بمبلغ ٢٠٠ج وسدد له باقى المستحق نقدا .

فى ١٦ يناير سحب صاحب المنشأة مبلغ ١٠٠ج من صندوق المحل .

فى ٢٠ يناير دفع الآتى من صندوق المحل :

٤٠٠٠ج ثمن شراء آلة كاتبة	٥٠٠ أجور عمال .
٢٠٠ج إيجار	١٠٠ج نور .

فى ٢٧ يناير إشترى من جمال بضاعة بمبلغ ٨٠٠ج وسدد له نصف القيمة بكمبيالة تستحق الدفع بعد ٤ شهور .

فى ٢٨ يناير باع بضاعة الى أشرف بمبلغ ٤٠٠ج وسحبت عليه كمبيالة بالقيمة :

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفاتر المحل الذى يتبع النظام الإيطالى مع الترحيل الى الحسابات المختصة فى دفاتر الأستاذ المناسبة وترصيدها فى نهاية الشهر .

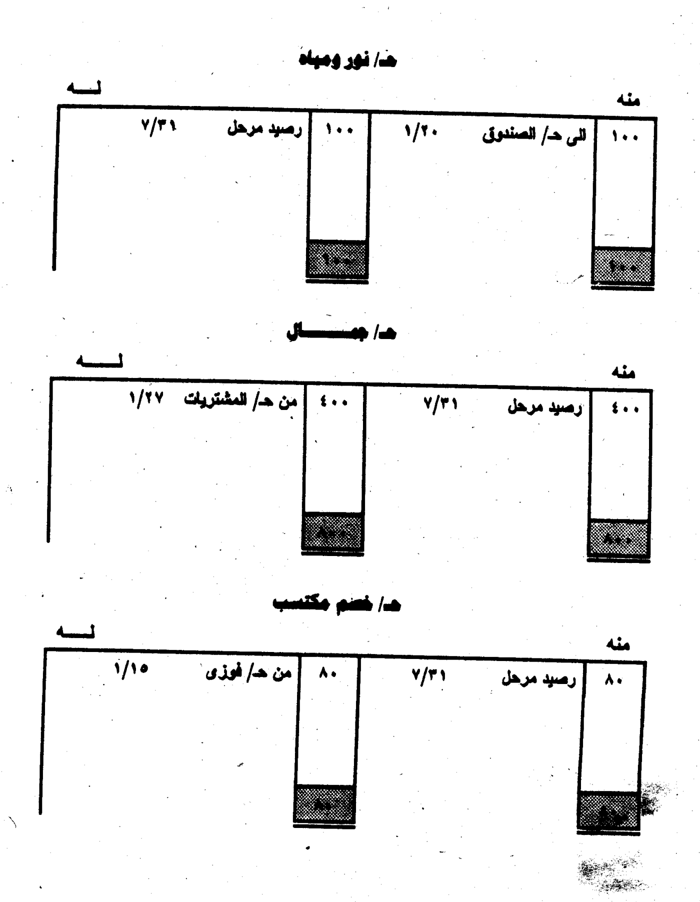
الحــــل :

دفتر اليومية

منه	له	البيان	التاريخ
		من مذكورين	١/١
٢٠٠٠		حـ/ البنك	
٤٠٠٠		حـ/ الصندوق	
٦٠٠٠		حـ/ بضاعة	
٢٠٠٠		حـ/ الأثاث	
٤٠٠٠		حـ/ شريف	
		الى مذكورين	
	١٠,٠٠٠	حـ/ رأس المال	
	٤٠٠٠	حـ/ باسم	
	٣٠٠٠	حـ/ أوراق الدفع	
		قيد إفتتاح الدفاتر	
		من مذكورين	١/١
٢٠٠٠		حـ/ الصندوق	
٦٠٠٠		حـ/ محمود الكرداوى	
٤٠٠		حـ/ محمد المنباوى	
	٨٤٠٠	الى حـ/ المبيعات	
١٠٠٠		حـ/ الأثاث	١/١
	١٠٠٠	الى حـ/ البنك	

منه	له	البيان	التاريخ
٣٠٠٠		من حـ/ مردودات المبيعات	١/١٢
	٣٠٠٠	الى حـ/ محلات الكرداوى	
٣٨٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١٣
		الى مذكورين	
	١٢٠٠	حـ/ الصندوق	
	٨٠٠	حـ/ البنك	
	١٨٠٠	حـ/ محلات فوزى	

منه	له	بيـــــان	التاريـــخ
١٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١٤
	١٠٠٠	الى حـ/ أوراق الدفع	
١٨٠٠		من حـ/ فوزى	١/١٥
		الى مذكورين	
	٢٠٠	حـ/ م. المشتريات	
	١٥٢٠	حـ/ الصندوق	
	٨٠	حـ/ خصم مكتسب	
١٠٠		من حـ/ المسحوبات	١/١٦
	١٠٠	الى حـ/ الصندوق	
		من مذكورين	١/٢٠
٤٠٠		حـ/ الآلة الكاتبة	
١٥٠٠		حـ/ الإيجار	
٢٠٠		حـ/ أجور العمال	
١٠٠		حـ/ نور ومياه	
	٢٢٠٠	الى حـ/ الصندوق	
٨٠٠		من حـ/ المشتريات	١/٢٧
		الى مذكورين	
	٤٠٠	حـ/ جمال	
	٤٠٠	حـ/ أ. دفع	
٤٠٠		من حـ/ أ. قبض	١/٢٨
	٤٠٠	الى حـ/ المبيعات	



حـ/ نور ومياه

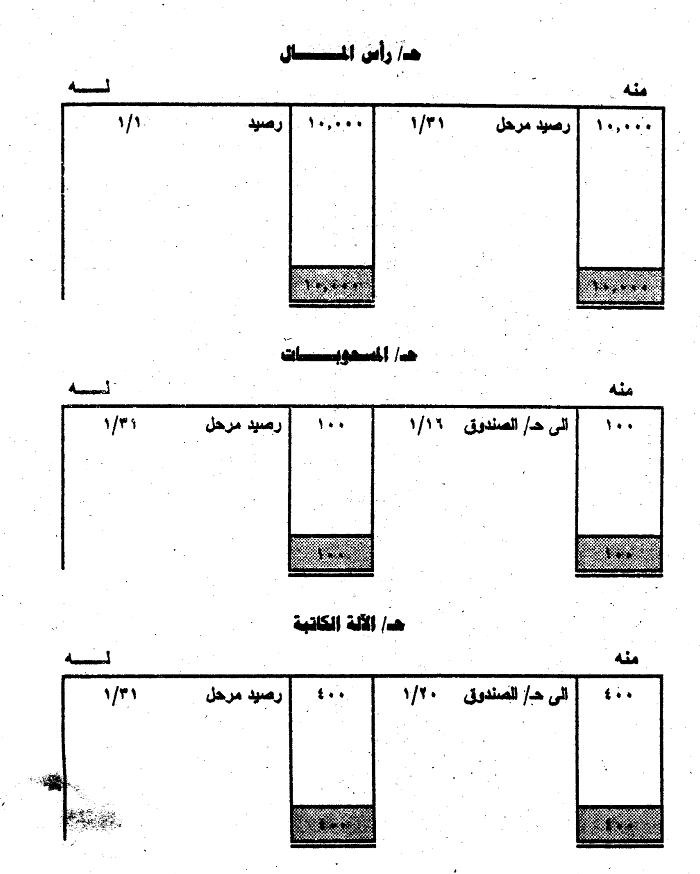
منه			له		
١٠٠	الى حـ/ الصندوق	١/٢٠	١٠٠	رصيد مرحل	٧/٣١
١٠٠			١٠٠		

حـ/ جمـــــال

منه			له		
٤٠٠	رصيد مرحل	٧/٣١	٤٠٠	من حـ/ المشتريات	١/٢٧
٤٠٠			٤٠٠		

حـ/ خصم مكتسب

منه			له		
٨٠	رصيد مرحل	٧/٣١	٨٠	من حـ/ فوزى	١/١٥
٨٠			٨٠		



حـ/ رأس المـــــال

منه				له		
١٠,٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١		١٠,٠٠٠	رصيد	١/١
١٠,٠٠٠				١٠,٠٠٠		

حـ/ المسحوبـــــات

منه				له		
١٠٠	الى حـ/ الصندوق	١/١٦		١٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٠٠				١٠٠		

حـ/ الآلة الكاتبة

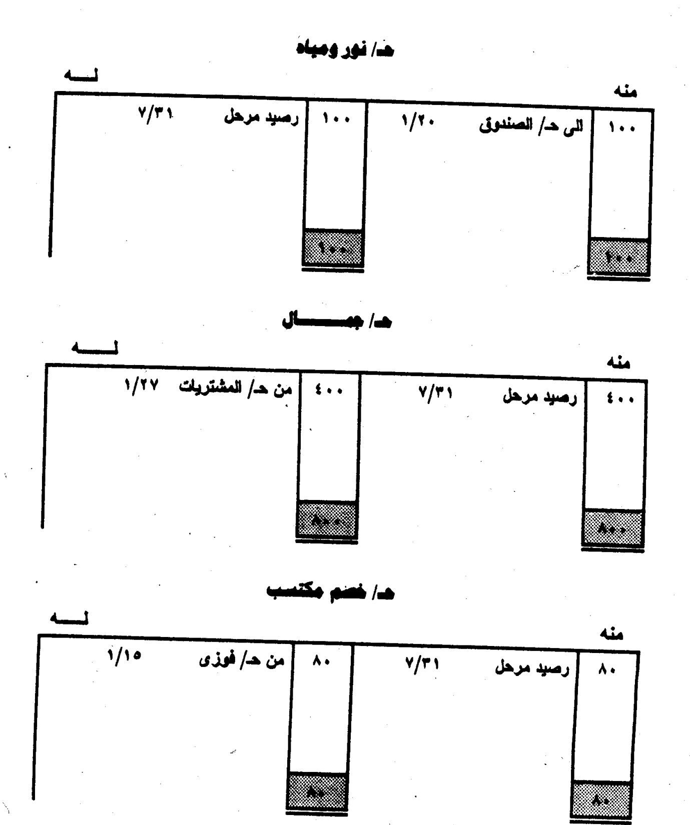
منه				له		
٤٠٠	الى حـ/ الصندوق	١/٢٠		٤٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٤٠٠				٤٠٠		

دفتر اليومية

منه	له	بيان	تاريخ
		من مذكورين	١/١
٢٠٠٠		ح/ البنك	
٤٠٠٠		ح/ الصندوق	
٦٠٠٠		ح/ بضاعة	
١٠٠٠		ح/ الأثاث	
٤٠٠٠		ح/ شريف	
		الى مذكورين	
	١٠,٠٠٠	ح/ رأس المال	
	٤٠٠٠	ح/ باسم	
	٣٠٠٠	ح/ أوراق الدفع	
		قيد إفتتاح الدفاتر	
		من مذكورين	١/١
٢٠٠٠		ح/ الصندوق	
٦٠٠٠		ح/ محمود الكرداوى	
٤٠٠		ح/ محمد المنباوى	
	٨٤٠٠	الى ح/ المبيعات	
١٠٠٠		ح/ الأثاث	١/١
	١٠٠٠	الى ح/ البنك	

منه	له	بيان	التاريخ
٣٠٠٠		من ح/ مردودات المبيعات	١/١٢
	٣٠٠٠	الى ح/ محلات الكرداوى	
٣٨٠٠		من ح/ المشتريات	١/١٣
		الى مذكورين	
	١٢٠٠	ح/ الصندوق	
	٨٠٠	ح/ البنك	
	١٨٠٠	ح/ محلات فوزى	

منه	له	بيــــــــان	التاريــخ
١٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١٤
	١٠٠٠	الى حـ/ أوراق الدفع	
١٨٠٠		من حـ/ فوزى	١/١٥
		الى مذكورين	
	٢٠٠	حـ/ م. المشتريات	
	١٥٢٠	حـ/ الصندوق	
	٨٠	حـ/ خصم مكتسب	
١٠٠		من حـ/ المسحوبات	١/١٦
	١٠٠	الى حـ/ الصندوق	
		من مذكورين	١/٢٠
٤٠٠		حـ/ الآلة الكاتبة	
١٥٠٠		حـ/ الإيجار	
٢٠٠		حـ/ أجور العمال	
١٠٠		حـ/ نور ومياه	
	٢٢٠٠	الى حـ/ الصندوق	
٨٠٠		من حـ/ المشتريات	١/٢٧
		الى مذكورين	
	٤٠٠	حـ/ جمال	
	٤٠٠	حـ/ أ. دفع	
٤٠٠		من حـ/ أ. قبض	١/٢٨
	٤٠٠	الى حـ/ المبيعات	



ح/ نور ومياه

منه			له		
١٠٠	الى ح/ الصندوق	١/٢٠	١٠٠	رصيد مرحل	٧/٣١
١٠٠			١٠٠		

ح/ جمـــــال

منه			له		
٤٠٠	رصيد مرحل	٧/٣١	٤٠٠	من ح/ المشتريات	١/٢٧
٨٠٠			٨٠٠		

ح/ خصم مكتسب

منه			له		
٨٠	رصيد مرحل	٧/٣١	٨٠	من ح/ فوزى	١/١٥
٨٠			٨٠		

ح/ رأس المـــال

منه	البيان	التاريخ	لــه	البيان	التاريخ
١٠,٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	١٠,٠٠٠	رصيد	١/١
١٠,٠٠٠			١٠,٠٠٠		

ح/ المسحوبـــات

منه	البيان	التاريخ	لــه	البيان	التاريخ
١٠٠	الى ح/ الصندوق	١/١٦	١٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٠٠			١٠٠		

ح/ الآلة الكاتبة

منه	البيان	التاريخ	لــه	البيان	التاريخ
٤٠٠	الى ح/ الصندوق	١/٢٠	٤٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٤٠٠			٤٠٠		

حـ/ الإيجـــار

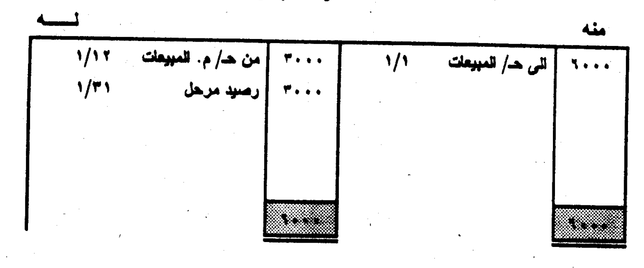
منه			لـــه		
١٥٠٠	الى حـ/ الصندوق	١/٢٠	١٥٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٥٠٠			١٥٠٠		

حـ/ أجور العمال

منه			لـــه		
٢٠٠	الى حـ/ الصندوق	١/٢٠	٢٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٢٠٠			٢٠٠		

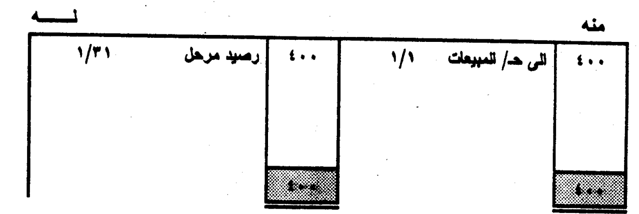
حـ/ باســـم

منه			لـــه		
٤٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	٤٠٠٠	رصيد	١/٦
٤٠٠٠			٤٠٠٠		



حـ/ محمود الكرداوى

منه			لــه		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	١/١	٣٠٠٠	من حـ/ م. المبيعات	١/١٢
			٣٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٦٠٠٠			٦٠٠٠		



حـ/ محمد المنباوى

منه			لــه		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٤٠٠	الى حـ/ المبيعات	١/١	٤٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٤٠٠			٤٠٠		

حـ/ فـــوزى

منه			لــه		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٨٠٠	الى مذكورين	١/١٥	١٨٠٠	من حـ/ المشتريات	١/١٣
١٨٠٠			١٨٠٠		

حـ/ أ. دفـــــــع

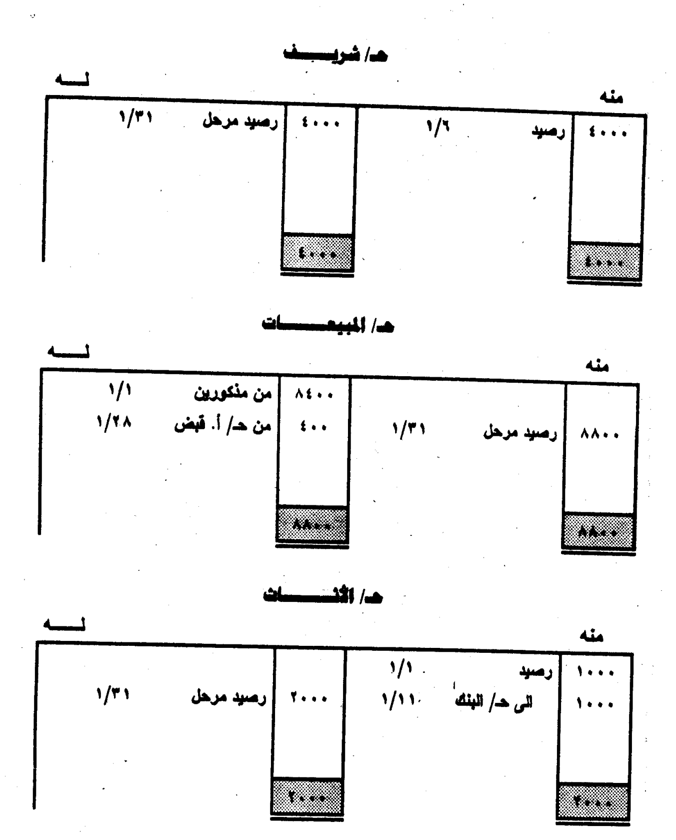
منه						له
٤٤٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	٣٠٠٠	رصيد	١/١	
			١٠٠٠	من حـ/ المشتريات	١/١٤	
			٤٠٠	من حـ/ المشتريات	١/٢٧	
٤٤٠٠			٤٤٠٠			

حـ/ مردودات المبيعات

منه						له
٣٠٠٠	الى حـ/ الدكرورى	١/١٢	٣٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	
٣٠٠٠			٣٠٠٠			

حـ/ مردودات المشتريات

منه						له
٢٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	٢٠٠	من حـ/ فوزى	١/١٥	
٢٠٠			٢٠٠			



هـ/ شريـــف

منه			لـــه		
٤٠٠٠	رصيد	١/٦	٤٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٤٠٠٠			٤٠٠٠		

هـ/ المبيعـــات

منه			لـــه		
٨٨٠٠	رصيد مرحل	١/٣١	٨٤٠٠	من مذكورين	١/١
			٤٠٠	من حـ/ أ. قبض	١/٢٨
٨٨٠٠			٨٨٠٠		

هـ/ الأثـــاث

منه			لـــه		
١٠٠٠	رصيد	١/١	٢٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٠٠٠	الى حـ/ البنك	١/١١			
٢٠٠٠			٢٠٠٠		

ح/ البضاعـــــة

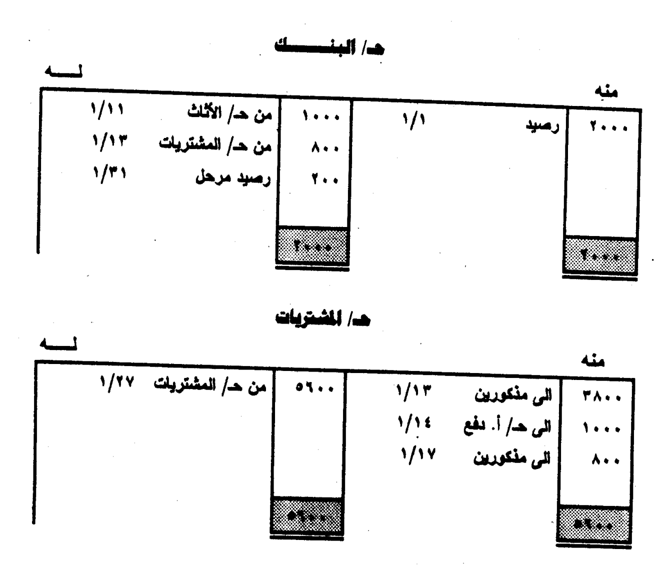
منه			لـــــه		
٦٠٠٠	رصيد	١/١	٦٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٦٠٠٠			٦٠٠٠		

ح/ أوراق القبض

منه			لـــــه		
٤٠٠	الى ح/ المبيعات	١/٢٨	٤٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٤٠٠			٤٠٠		

ح/ الصندوق

منه			لـــــه		
٤٠٠٠	رصيد	١/١	١٢٠٠	من ح/ المشتريات	١/١٣
٢٠٠٠	الى ح/ المبيعات	١/١	١٠٠	من ح/ المسحوبات	١/١٦
			١٥٢٠	من ح/ فوزى	١/١٥
			٢٢٠٠	من مذكورين	١/٢٧
			٩٨٠	رصيد مرحل	١/٣١
٦٠٠٠			٦٠٠٠		



حـ/ البنـــــك

منه			له		
٢٠٠٠	رصيد	١/١	١٠٠٠	من حـ/ الأثاث	١/١١
			٨٠٠	من حـ/ المشتريات	١/١٣
			٢٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
٢٠٠٠			٢٠٠٠		

حـ/ المشتريات

منه			له		
٣٨٠٠	الى مذكورين	١/١٣	٥٦٠٠	من حـ/ المشتريات	١/٢٧
١٠٠٠	الى حـ/ أ. دفع	١/١٤			
٨٠٠	الى مذكورين	١/١٧			
٥٦٠٠			٥٦٠٠		

إرشادات على حل المثال السابق على الطريقة الإيطالية :

يعاب على هذا النظام ما يلى :

١- أن دفتر اليومية يحتوى على جميع العمليات التى تمت بالمنشأة دون فصل بينها وفقا لأنواعها .

٢- أن دفتر الأستاذ يحتوى على جميع الحسابات دون فصل بين الإسمية والشخصية منها .

٣- يستلزم هذا النظام ضرورة شرح طبيعته كل قيد فى دفتر اليومية مما يزيد العبء على ماسك الدفتر .

٤- يترتب على عدم وجود عدد من دفاتر الأستاذ إستحالة تقسيم العمل الحسابى فى المنشأة بين عدد من الموظفين مما يؤدى الى التأخير فى إستخدام البيانات المحاسبية، وفى إعداد الحسابات والقوائم المالية المطلوبة .

٥- تعتبر هذه الطريقة غير عملية إلا بالنسبة للمنشآت التى يكون عدد عملياتها محدودا . مثل المنشآت الفردية والمحلات الصغيرة التى يمتلكها أصحابها .

ثانيا : النظام الفرنسى (الطريقة الفرنسية) :

يتضح من دراستنا للنظام الإيطالى أنه يستند الى دفترين أحدهما دفتر اليومية والآخر الأستاذ، كما تبين أن هذا النظام لا يتلائم إلا مع المشروعات الصغيرة الحجم، ولا يحتاج الى تقسيم العمل وبالتالى تقسيم الدفاتر نظرا لضآلة هذه العمليات . غير أنه عندما يتسع حجم المشروعات فإنه يصعب قيد جميع عمليات المنشأة فى دفتر واحد، والأمر يتطلب إستخدام عدد من اليوميات تخصص كل منها لقيد نوع من العمليات، فتمسك يومية للمشتريات الآجلة، وآخر للمبيعات الآجلة وثالثة للعمليات النقدية .... وهكذا .

وبذلك نتغلب على عيوب الطريقة الإيطالية (النظام الإيطالى) ونتمكن من تقسيم العمل بين الموظفين .

وبطبيعة الحال فإن شكل اليومية لابد وأن يختلف فى طريقة تسطيره وكيفية القيد به .

ويترتب على إستخدام هذه اليوميات المتعددة إمكانية توفير بيانات ذات أهمية وفائدة للمنشآت، كما يترتب على تقسيم دفتر يومية الى عدة دفاتر وضرورة تقسيم دفتر الأستاذ الى عدة دفاتر أيضا يختص كل منها بمجموعة متجانسة من الحسابات، فيخصص دفتر الأستاذ المدينين وآخر لأستاذ الدائنين وهكذا .

وبهذه الطريقة تتوزع الحسابات على عدد من دفاتر الأستاذ مما يوفر مرونة كافيـة للمنشأة فى توزيع العمل وتحديد المسئولية والرقابة على الأعمـال المحاسبية فضـلا عن توافر البيانات اللازمة فى سهولة ويسر : ويعتمد النظام الفرنسى على الدفاتر الآتية :

١- دفاتر اليومية : ويمكن تقسيمها الى :

(أ) دفاتر يوميات مساعدة :

حيث يخصص لكل مجموعة متجانسة من العمليات يومية مساعدة مستقلة تسجل بها العمليات بترتيب حدوثها، وتختلف من حيث الشكل عن دفتر اليومية المستخدم فى ظل النظام الإيطالى ومن أمثلة هذه اليوميات .

١- دفتر يومية المشتريات الآجلة .

٢- دفتر يومية مردودات المشتريات .

٣- دفتر يومية المبيعات الآجلة .

٤- دفتر يومية مردودات المبيعات .

٥- دفتر يومية النقدية أو الصندوق التحليلى .

٦- دفتر يومية صندوق المصروفات النثرية .

٧- دفتر يومية أوراق القبض .

٨- دفتر يومية أوراق الدفع .

٩- دفتر يومية عامة، يقيد بها العمليات التى لم يخصص لها يومية مستقلة نظرا لقلتها فتحتوى على قيود إفتتاح وإقفال الدفاتر، والقيود الجردية وغيرها .

ويمكن الإستغناء عن هذا الدفتر على أن تثبت هذه العمليات فى دفتر اليومية المركزية .

(ب) دفتر يومية مركزية :

ويثبت فى هذا الدفتر على فترات دورية - مجموع اليوميات المساعدة كما يثبت به تفاصيل العمليات التى لم يخصص لها يومية مستقلة وذلك فى حالة عدم إستخدام يومية عامة .

ويلاحظ أن الهدف من هذا الدفتر هو تركيز جميع العمليات السابق إثباتها فى الدفاتر المساعدة، لذلك يعتبر هذا الدفتر دفتر اليومية الأصلى والذى يلزم توثيقه ومراعاة ما يتطلبه القانون بخصوصه .

٣- دفاتر أستاذ مساعدة : ويمكن تقسيمها الى :

(أ) دفاتر أستاذ مساعدة :

تمسك المنشآت عادة دفترين هما : أستاذ مساعد المدينين وأستاذ مساعد الدائنين ويرحل الى كل منها ما يخصه من العمليات المثبته فى دفاتر اليوميات المساعدة .

ويطلق على دفتر أستاذ مساعد الدائنين أستاذ المشتريات ويخصص لكل مورد حساب بهذا الدفتر يرحل اليه جميع العمليات التى كان العميل طرفا بها .

وقد تستخدم المنشأة دفاتر أستاذ مساعد أخرى، بخلاف دفترى المدينين والدائنين وذلك وفقا لإحتياجاتها .

(ب) دفتر أستاذ عام :

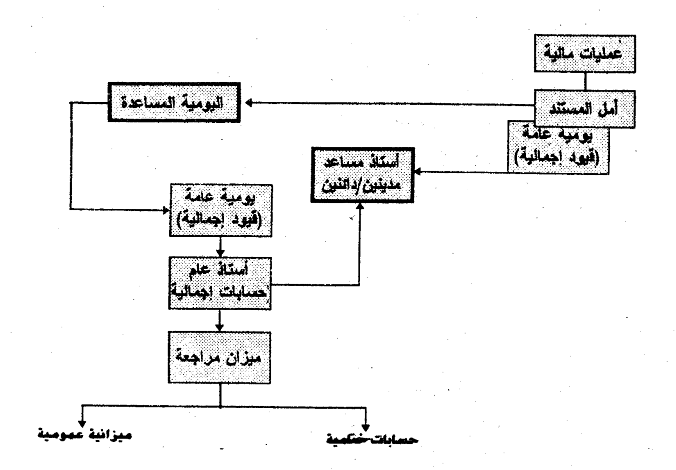
ويرحل الى هذا الدفتر القيود الواردة بدفتر اليومية المركزية والتى هى بمثابة ملخصات للقيود الواردة المساعدة كما سبق أن أوضحنا .

ويترتب علـى هذا الترحيل ظهور حسـابات تمثـل جميـع مـا تـم فـى المنشأة من عمليات هى الحسابات الإسـمية والحقيقيـة وحسـابان إجماليـان هما المدينين والدائنين .

ويمثل هـ/ إجمالى المدينين مجمـوع أرصدة الحسـابات بدفتر أستاذ المدينين، وذلك نظرا لأن ما رحل بالتفصيل فى هذا الدفتر الأخـير قد رحـل إجمالا الى دفـتر الأستاذ العـام، كمـا يمثـل رصيد حسـاب إجمـالى الدائنين ومجموع أرصدة الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ الدائنين، وذلـك نظرا لأن ما رحل بالتفصيل الى هذا الدفتر الأخير قد رحـل إجمـالا الـى دفـتر الأستاذ العام .

ممـا تقدم يلاحظ أن دفـاتر اليوميـات المسـاعدة يتـم تلخيصهـا وإثباتهـا بقيود فـى اليومية المركزية التى يتـم الـترحيل منهـا الـى الحسـابات المختصـة بدفتر الأستاذ ومنـه يسـتخرج ميزان المراجعة كمـا يلاحظ أن أرصـدة الحسـابات القـاهرة بدفـاتر الأسـتاذ المساعدة لا تظهر بميزان المراجعة لأن دفتر الأستاذ العام يحتوى على حسـابات إجمالية تمثل هذه الدفاتر كحساب إجمالى المدينين وهـ/ إجمالى الدائنين، ولذا يعتبر كل من دفـاتر اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعد خارج نطاق القيد المزدوج .

وسـوف نوضـح فيمـا يلـى الدورة المحاسـبية وفقـا للطريقـة الفرنسـية (النظـام الفرنسى) .



عمليات مالية
أمل المستند
يومية عامة (قيود إجمالية)
اليومية المساعدة
أستاذ مساعد مدينين/دائنين
يومية عامة (قيود إجمالية)
أستاذ عام حسابات إجمالية
ميزان مراجعة
ميزانية عمومية
حسابات ختامية

أمثلة على دفاتر المساعدة حسب الطريقة الفرنسية :

١- دفتر يومية المشتريات الآجلة :

يخصص هذا الدفتر لإثبات جميع المشتريات الآجلة من البضاعة فقط كذلك يستخدم هذا الدفتر متى تكررت عمليات الشراء . الأمر الذى يتطلب أن يخصص لها دفتر خاص مع ملاحظة أن المشتريات الآجلة من الأصول الثابتة لاتقيد فى هذا الدفتر . ولكن يكون مجال إثباتها هو دفتر اليومية العامة . حيث يخصص هذا الدفتر لإثبات المشتريات الآجلة فقط .

مثال رقم (١) :

المطلوب إثبات عمليات الشراء الآجلة الآتية :

التى قامت بها محلات النصر بالمنصورة خلال الأسبوع المنتهى فى ٧ يناير ١٩٩٢ ثم ترحيلها الى دفاتر اليومية والأستاذ العامة والمساعدة .

فى ١ يناير ٩٢ إشترت المنشأة على الحساب فى محلات الدسوقى بالمنصورة بضاعة بمبلغ ٣٠,٠٠٠ج تسليم محل البائع على أن يتم السداد خلال أسبوعين من تاريخه .

فى ٤ يناير ٩٢ إشترت المنشأة بضاعة على الحساب من محلات الروينى بالقاهرة بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيها تسلسم محل المشترى على أن يتم السداد خلال أسبوعين فى تاريخه .

الحـــــل

أولا : اليوميات

(أ) يومية مساعدة (مشتريات آجلة)

المبلغ	إسم المورد	عنوانه	رقم صفحة الأستاذ	شروط الدفع	شروط التسليم	التاريخ
٣٠,٠٠	الدسوقى	المنصورة	-	خلال أسبـوع	محل البائـــع	٩٢/١/١
٦٠,٠٠	الروينـى	القاهــرة	-	خلال أسبوعين	محل المشترى	٩٢/١/٤
٩٠,٠٠						

(ب) يومية عامة

منـــه	لـــه	
٩٠,٠٠٠		من حـ/ المشتريات
	٩٠,٠٠٠	الى حـ/ الموردين ١/٧

ثانيا :

أ- دفتر أستاذ مساعد الموردين :

حـ/ الدسوقى

٣٠,٠٠٠ من حـ/ المشتريات ١/١	

حـ/ الروينى

٦٠,٠٠٠ من حـ/ المشتريات ١/٤	

(ب) دفاتر الأستاذ العام

ح/ المشتريات		ح/ الموردين	
	٣٠,٠٠٠ من حـ/المشتريات ١/١	٩٠,٠٠٠ من حـ/ المشتريات ١/٢	

ملاحظة :

نلاحظ أنه تم ترحيل مجموع اليومية الى حـ/ المشتريات وحساب إجمالى الموردين وهى الفترة التى حددتها المنشأة حسب ظروفها وهى ١/٧ .

٣- دفتر يومية مردودات المشتريات :

مثال رقم (٢) :

على دفتر يومية مردودات المشتريات :

بعد أن تتم عملية الشراء قد تجد المنشأة أن جزء من هذه البضاعة يشوبها بعض العيوب مثل التلف أو أنهـا مخالفة للعينة ويتم إثبات عملية المردودات من واقع إشعارات الرد المدينة . وبعد إثباتها فى يومية مردودات المشتريات يتم ترحيلها للحسابات الشخصية للموردين بجعلهم مدينين بقيمة هذه المردودات ويطلق على هذا الإشعار إشعار مدين. وبعد إثبات مـردودات المشتريات فى الدفاتر الخاصة بها وترحيلها لدفتر الحسابات الشخصية للموردين وفى نهاية كل فترة يتفق عليها يتم ترحيل مردودات المشتريات

الى الجانب الدائن فى حساب مردودات المشتريات والجانب المدين من حساب إجمالى الموردين بدفتر الأستاذ العام كما فى التمرين التالى :

المطلوب :

إثبات مرتجعات المشتريات التى قامت بها محلات النصر بالمنصورة خلال الأسبوع المنتهى فى ١/٧. وتم ترحيلها بدفاتر الأستاذ العام والمساعد فى ١/٢ . تم رد بضاعة بمبلغ ٧,٠٠٠ج للمورد أحمد التاجر بالمنصورة بإشعار رد بضاعة برقم (١٥٤) نظرا لمخالفتها للعينة .

فى ١/٤ تم رد بضاعة بمبلغ ١٢٥٠ج للمورد إبراهيم التاجر بالقاهرة بإشعار رد بضاعة رقم (١٥٥) نظير تلف أصاب البضاعة أثناء النقل .

الحــل

١- دفاتر يومية مردودات المشتريات

٢- الدفاتر المساعدة

(أ) يومية م. مشتريات آجلة :

المبلغ	إسم المورد	عنوانه	رقم صفحة الأستاذ	رقم إشعار الرد	سبب الرد	التاريخ
٧٠٠٠	أحمد	المنصورة	-	١٥٤	مخالفة العينة	١/٢
١٢٥٠	إبراهيم	القاهرة	-	١٥٥	تلف أثناء النقل	١/٤
٨٢٥٠						

(ب) يومية عامة :

٨٢٥٠		من حـ/ الموردين
	٨٢٥٠	الى حـ/ م. المشتريات

دفاتر الأستاذ :

(أ) المساعدة (أستاذ مساعد الموردين)

حـ/ أحمد

٧٠٠٠ الى حـ/م. مشتريات ١/٢	

حـ/ إبراهيم

١٢٥٠ الى حـ/م. مشتريات ١/٤	

(ب) الأستاذ العام

حـ/ الموردين

٨٢٥٠ الى حـ/م. مشتريات ١/٧	

حـ/ م. المشتريات

	٨٢٥٠ من حـ/الموردين ١/٧

٣- دفتر يومية المبيعات الآجلة :

عندما تتعدد عمليات المبيعات الآجلة نجد أن المنشأة تخصص لها دفتر يومية خاص بها وعند إثبات العمليات لهذا الدفتر تتبع نفس الخطوات التى تمت عن عمليات الشراء الآجل ويلاحظ أن هذا الدفتر يخصص لقيد العمليات الآجلة فقط من البضاعة وبالتالى لا يقيد فيهما أية مبيعات للأصول الثابتة. ودورة الإثبات والترحيل فى هذا الدفتر كما هو فى عملية الشراء مع مراعاة أن الترحيل يكون لأستاذ العملاء المساعد ولحساب إجمالى العملاء كما فى التمرين التالى :

مثال رقم (٣) :

الآتى عمليات البيع الآجل التى قامت بها منشأة النصر بالقاهرة خلال الأسبوع المنتهى فى ٧ أبريل ١٩٩٥ :

فى ١ أبريل ٩٥ باعت المنشأة الى محمد التاجر بالمنصورة بضاعة على الحساب بمبلغ ٤٠٠٠ جنيها تسليم المنشأة. على أن يسدد الثمن خلال عشرة أيام فى تاريخه .

فى ٥ أبريل ٩٥ باعت المنشأة الى أحمد التاجر بالقاهرة بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها تسليم محل المشترى على أن يسدد البضاعة خلال أسبوع من تاريخه .

والمطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفاتر اليومية والأستاذ .

الحـــــل :

أولا : دفتر المبيعات الآجلة (المساعد) :

المبلغ	إسم العميل	عنوانه	رقم صفحة الأستاذ	شروط الدفع	شروط التسليم	التاريخ
٤٠٠٠	محمد	المنصورة	-	خلال ١٠ يوم	محلنا (محل البائع)	٤/١
٢٠٠٠	أحمد	القاهــرة	-	خلال أسبوع	محل المشترى	٤/٥
٦٠٠٠						

(ب) دفتر اليومية العامة

منــــه	لـــــه	
٦٠٠٠		من حـ/ إجمالى العملاء
	٦٠٠٠	الى حـ/ المبيعات ٤/٧

ثانيا : دفاتر الأستاذ :

(أ) دفتر أستاذ مساعد (استاذ العملاء)

حـ/ محمد

٤٠٠ الى حـ/ المبيعات ٤/١	

حـ/ أحمد

٢٠٠٠ الى حـ/ المبيعات ٤/٥	

(ب) دفاتر الأستاذ العام

حـ/ العملاء		حـ/ المبيعات	
٦٠٠٠ الى حـ/ المبيعات ٤/٧			٦٠٠٠ من حـ/ العملاء ٤/٧

٤- دفتر يومية مردودات المبيعات :

يخصص هذا الدفتر لإثبات عملية رد البضاعة من العملاء التى تتم على الحساب وفى هذه الحالة يتحرر إشعار دائن للعميل الذى رد البضاعة وتعامل مثل مردودات المشتريات مع فارق واحد وهو أن مردودات المبيعات ترحل الحسابات الشخصية للعملاء بدفتر (أستاذ مساعد العملاء) أما المجموع فيرحل الحساب مردودات المبيعات وحساب إجمالى العملاء بدفتر الأستاذ العام.

مثال رقم (٤) :

تمت عمليات رد بضاعة المباعة فى منشأة النصر بالقاهرة خلال الأسبوع المنتهى فى ٣/١٣ كما يلى :

فى ٣/٦ تم رد بضاعة بمبلغ ٢١٠٠ جنيها من العميل (أ) بالمنصورة وحرر له إشعار دائن برقم (١٢) نظرا للتلف الذى أصاب البضاعة .

فى ٣/١٠ تم رد بضاعة بمبلغ ٣٤٠٠ جنيهـا مـن العميل (ب) بطنطا وحرر له إشعار دائن رقم (٣٨) نظرا لمخالفة العينة .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية م. المبيعات العامة ثم تـم الـترحيل للأستاذ المساعد والأستاذ العام .

الحـــــل

اليومية المساعدة

المبلغ	إسم العميل	عنوانه	رقم صفحة الأستاذ	رقم الإشعار الدائن	سبب الرد	التاريخ
٢١٠٠	(أ)	المنصورة	-	١٢	تلـــف	٣/٦
٣٤٠٠	(ب)	طنطـــا	-	٣٨	مخالفة عينة	٣/١٠
٥٥٠٠						

(اليومية العامة)

٥٥٠٠		من حـ/ م. مبيعات
	٥٥٠٠	الى حـ/ إجمالى العملاء ٣/١٣

دفاتر الأستاذ المساعد (أستاذ العملاء)

حـ/ أ

مدين	دائن
	٢١٠٠ من حـ/ م. مبيعات ٣/٦

حـ/ ب

مدين	دائن
	٣٤٠٠ من حـ/ م. مبيعات ٣/١٠

الأستاذ العام

ح/ م. المبيعات		ح/ إجمالى العملاء	
	٥٥٠٠ الى ح/ إجمالى العملاء ٣/١٣	٥٥٠٠ من ح/ م. المبيعات ٣/١٣	

٥- دفتر يومية أوراق القبض :

يخصص هذا الدفتر لإثبات الأوراق التجارية التى تحصل عليها المنشأة (كمبيالة وسند إذنى) . ومن أحد العملاء لما عليه ثم يتم الترحيل بعد ذلك الى الجانب الدائن من الحساب الشخصى للعميل بدفتر أستاذ العملاء كل ورقة على حده وفى نهاية الفترة المتفق عليها يرحل مجموع دفتر يومية أوراق القبض الى الجانب المدين. ومن حـ/ أ.ق والجانب الدائن من حـ/ إجمالى العملاء .

مثال رقم (٥) :

وردت الينا الأوراق التالية وذلك فى الأسبوع المنتهى فى ٣/٧ .

فى ٣/١ وردت الينا كمبيالة أسحبتها المنشأة على (أ) حق ٤/١ بمبلغ ١٠٠٠ جنيها . وقد أرسلت هذه الورقة للتحصيل .

فى ٣/٦ وردت الينا كمبيالة سحبها (جـ) على (ب) لأمرنا حق ٥/٦ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها وقد خصمت من البنك .

فى ٣/٧ وردت الينا سندا أذنى فى (هـ) حق ٤/٧ بمبلغ ٣٠٠٠ جنيها فإحتفظت بها المنشأة حتى حلول ميعاد الإستحقاق .

المطلوب :

قيود العمليات السابقة فى دفاتر المساعدة والدفاتر العامة :

الحـــــــل :

اليومية المساعدة

المبلغ	التاريخ	نوع الورقة	إسم الساحب	إسم المسحوب عليه	إسم المستفيد	معطى الورقة	تاريخ ملاحظات
١٠٠٠	٣/١	كمبيالة	محلنا	أ	محلنا	أ	٤/١ أرسلت للترحيل
٢٠٠٠	٣/٦	كمبيالة	حـ	ب	محلنا	جـ	٥/٦ خصمت بالبنك
٣٠٠٠	٣/٧	سنــــد	-	هـ	محلنا	هـ	٤/٧ لدي المنشأة
٦٠٠٠							

اليومية العامة

٦٠٠٠		من حـ/ أ. قبض
	٦٠٠٠	الى حـ/ إجمالى العملاء ٣/٧

دفاتر الأستاذ المساعد (دفتر الأستاذ العملاء)

حـ/ أ

١٠٠٠ من حـ/ أ.ق ٣/١	

حـ/ حـ

٢٠٠٠ من حـ/ أ.ق ٣/٦	

حـ/ هـ

٣٠٠٠ من حـ/ أ.ق ٣/٧	

دفاتر الأستاذ العام

حـ/ أ.قبض

٦٠٠٠ الى حـ/ إجمالى العملاء ٣/٧	

حـ/ إجمالى العملاء

	٦٠٠٠ من حـ/ أ.قبض ٣/٧

٦- دفتر يومية أوراق الدفع :

يخصص هذا الدفتر لإثبات الكمبيالات التى تقبلها المنشـأة لأمر الدائنين والسندات الإذنية التى تتحرر لأمرهم وذلك طالما تعددت هذه العمليات الى الحد الذى يصبح معه من الضرورى تخصيص دفتر لها ويتم الترحيل من واقع هـذا الدفتر الى الجانب المدين من الحساب الشخصى للمورد بدفتر أستاذ الموردين وفى نهاية كل فترة متفق عليها يتم ترحيـل مجمـوع يوميـة أوراق الدفـع مـرة واحدة الى الجانب الدائـن مـن حسـاب أوراق الدفـع والجـانب المدين مـن حـ/ إجمالى الموردين بدفتر الأستاذ العام .

مثال رقم (٦) :

تمت العمليات الآتية الخاصة بالأوراق المسحوبة علينا والتى حررت لسداد ديون على المنشأة وذلك فى الأسبوع المنتهى فى ٣/٧ .

فى ٢/٥ سحبت على المنشأة كمبيالة من محلات فوزى لأمره حق ٤/٦، بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها .

فى ٢/٦ حررت المنشأة سند إذنى لأمر محلات شكرى حق ٥/٧ بمبلغ ٦٠٠٠ جنيها .

المطلوب :

قيود العمليات السابقة فى الدفاتر المساعدة والعامة .

الحـــــل

اليومية المساعدة

المبلغ	تاريخ التحرير	نوع الورقة	إسم الساحب	إسم المسحوب عليه (المدين)	إسم المستفيد	تاريخ الإستحقاق	ملاحظات
٢٠٠٠	٢/٥	كمبيالة	فوزى	محلاتنـــا	فوزى	٤/٦	-
٦٠٠٠	٢/٦	سنـــد	-	محلاتنـــا	شكرى	٥/٧	-
٨٠٠٠							

اليومية العامة

٨٠٠٠		من حـ/ إجمالى الدائنين
	٨٠٠٠	الى حـ/ أوراق الدفع ٣/٧

الأستاذ المساعد (أستاذ مساعد الدائنين)

حـ/ شكرى		حـ/ فوزى	
	٦٠٠٠ الى حـ/ أ. دفع ٢/٦		٢٠٠٠ الى حـ/ أ. دفع ٢/٥

الأستاذ العام

حـ/ أ. دفع		حـ/ إجمالى الدائنين	
٨٠٠٠ الى حـ/ الموردين ٢/٧			٨٠٠٠ الى حـ/ أ. دفع ٢/٧

٧- دفتر يومية النقدية :

ويخصص هذا الدفتر لإثبات عمليات المقبوضات والمدفوعات التى تتم فى المنشأة ولقد مر هذا الدفتر بعدة مراحل وهى :

أ- دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين .

ب- دفتر النقدية ذو الثلاث خانات .

جـ- دفتر اليومية التحليلى .

وسوف نتناول هذه الدفاتر الثلاثة بالشرح مع إعطاء حالات عملية :

أ- دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين :

ينقسم هذا الدفتر الى جانبين أحدهما للمقبوضات ويتضمن خانتين رئيسيتين للمقبوضات التى تتم عن طريق الصندوق والأخرى تتم عن طريق البنك بالإضافة الى الخانات البيانية للتاريخ والبيان ورقم الأستاذ وكذا نفس الشىء بالنسبة للمدفوعات .

مثال رقم (٧) :

على دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين :

فى ١ يناير ٩٢ بدأ محمد أعماله التجارية برأس مال قدره ٦٠,٠٠٠ جنيها . أودع منها ٤٥,٠٠٠ جنيها حساب جارى للبنك ووضع الباقى فى الصندوق .

والآتى بيان بمقبوضاته ومدفوعاته خلال شهر يناير ١٩٩٢ :

فى ٢ يناير ٩٢ إشترى بضاعة بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيها من محلات الوفاء وحرر لها شيكا بالمبلغ المطلوب . كما قام بسداد ١٠٠٠ج قيمة إيجار المنشأة عن شهر يناير دفعها فى الصندوق .

فى ١٠ يناير إشترى سيارة لإستخدامها فى عمليات المنشأة وسدد قيمتها البالغة ١٢٥٠٠ جنيها بموجب شيك حرره على البنك .

فى ١٥ يناير باع بضاعة بالنقد قيمتها ١٣٥٠٠ جنيها أودعها صندوق المنشأة .

فى ١٦ يناير إشترى بضاعة من محلات النهضة بالمنصورة بموجب فاتورة رقم ٥٠ بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيها وحصل على خصم تجارى ١٠٪ .

فى ١٧ يناير باع بضاعة على الحساب الى منشأة الأمانة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيها بفاتورة رقم ٢٠ ومنحها خصما تجاريا قدره ٥٪ .

فى ٢٠ يناير سدد ٢٥٠ جنيها مصروفات نقل مشتريات من صندوق المنشأة .

فى ٢١ يناير سدد بشيك الى محلات النهضة المستحق لها وحصل على خصم نقدى قدره ٥٪ منشأة الأمانة بعد أن سمح لها بخصم نقدى قدره ٢٪ .

فى ٣١ يناير سدد مرتبات العاملين فى المنشأة وقدرها ٥٠٠٠ جنيها حرر بها شيكا على البنك .

والمطلوب :

١- تسجيل العمليات السابقة بدفتر النقدية ذو الخانتين .

٢- إجراء قيود اليومية العامة للعمليات النقدية فى شهر يناير .

الحـــــل :

دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين

المقبوضات					المدفوعات				
صندوق	بنك	البيـــان	رقم أستاذ	التاريخ	صندوق	بنك	البيـــان	رقم الأستاذ	التاريخ
١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	الى حـ/ رأس المال	–	١/١	–	١٥٠٠٠	من حـ/ المشتريات	–	١/٢
١٣٥٠	–	الى حـ/ المبيعات	–	١/١٥	١٠٠٠	–	من حـ/ الإيجار	–	١/٢
	٩٣١٠	الى حـ/ محلات الأمانة	–	١/٢١	–	١٢٥٠٠	من حـ/ السيارات	–	١/١٠
		(عملاء)			٢٥٠	–	من حـ/م. نقل	–	١/٢٠
					–		مشتريات	–	١/٢١
						١٧١٠٠	من حـ/ محلات	–	١/٣١
							النهضة (موردين)		
						٥٠٠٠	من حـ/ المرتبات		
٢٨٥٠٠	٥٤٣١٠				١٢٥٠	٤٩٦٠٠			

قيود اليومية العامة (المقبوضات)

منه	له	
		من مذكورين
٢٨٥٠٠	-	حـ/ الصندوق
٥٤٣١٠	-	حـ/ البنك
		الى مذكورين
-	٦٠,٠٠٠	حـ/ المبيعات
-	١٣,٥٠٠	حـ/ رأس المال
-	٩,٣١٠	حـ/ العملاء (محلات الأمانة)
		قيد إجمالى المقبوضات
١٩٠		من حـ/ خصم مسموح به
	١٩٠	الى حـ/ العملاء

(المدفوعات)

منه	له	
		من مذكورين
١٥٠٠٠	-	حـ/ المشتريات
١٠٠٠	-	حـ/ الإيجار
١٢٥٠٠	-	حـ/ السيارات
٢٥٠	-	حـ/ م. نقل مشتريات
١٧١٠٠	-	حـ/ إجمالى الموردين
٥٠٠٠	-	حـ/ المرتبات
		الى مذكورين
	١٢٥٠	حـ/ الصندوق
-	٤٩٦٠٠	حـ/ البنك
		قيد إجمالى المقبوضات
٩٠٠		من حـ/ الموردين
	٩٠٠	الى حـ/ الخصم المكتسب

ملاحظات على الحل :

١- أن دفتر النقدية هو دفتر يومية مساعد فقط حيث يتم فيه تسجيل المقبوضات والمدفوعات أولا بأول أما حساب الصندوق وحساب البنك فمكانهما فى دفتر الأستاذ العام .

٢- يتم تسجيل المقبوضات والمدفوعات النقدية فقط فى دفتر النقدية أما العمليات الآجلة شراء أو بيعا فمكانها الدفاتر المساعدة الخاصة بها مثل يومية المشتريات ويومية المبيعات الآجلة .

٣- يتم تجميع اليومية النقدية فى نهاية الشهر ويجرى قيد إجمالى بالمجموع فى دفتر اليومية العامة ومنها يتم الترحيل الى الحسابات المختصة فى الأستاذ العام .

٤- نظرا لأن عمليات الخصم المسموح به والمكتسب ليست لها خانات متخصصة فى دفتر النقدية البسيط فإن مكانها يكون دفتر اليومية العامة ومنها ترحل الى الحسابات المختصة فى دفتر الأستاذ العام .

ب- دفتر النقدية ذو الثلاث خانات :

قد تحصل المنشأة على خصم نقدى كما قد تمنح لعملائها هذا الخصم إرتباطا وثيقا بالعمليات النقدية ويمكن ان يتم قيدها فى اليومية العامة غير أن ذلك يؤدى الى تعقيد. كما فى المثال السابق لذلك فإنه يمكن إدماج عمليات الخصم ضمن يومية النقدية مما يؤدى الى خفض الجهد ويتم الإدماج من خلال تخصيص خانة للخصم فى الجانب المدين تسمى خصم مسموح به وخانة للخصم فى الجانب الدائن وتسمى خصم مكتسب .

مثال رقم (٨)

على دفتر النقدية ذو الثلاث خانات :

المطلوب :

حل المثال السابق على أساس إضافة خانة الخصم .

الحــــــل

دفتر النقدية البسيط ذو الثلاث خانات .

دفتر النقدية البسيط ذو الثلاث خانات

المقبوضات

صندوق	بنك	خصم مسموح به	البيان	رقم الأستاذ	التاريخ
١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	—	الى حـ/ رأس المال	—	١/١
١٣٥٠٠	—	—	الى حـ/ المبيعات	—	١/١٥
—	٩٣١٠	١٩٠	الى حـ/ محلات الأمانة (عملاء)	—	١/٢١
٢٨٥٠٠	٥٤٣١٠	١٩٠			

المدفوعات

صندوق	بنك	خصم مكتسب	البيان	رقم	التاريخ
—	١٥٠٠٠	—	من حـ/ المشتريات	—	١/٢
١٠٠٠	—	—	من حـ/ الإيجار	—	١/٢
—	١٢٥٠٠	—	من حـ/ السيارات	—	١/١٠
٢٥٠	—	—	من حـ/ م.نقل المشتريات	—	١/٢٠
—	١٧١٠٠	٩٠٠	من حـ/ محلات النهضة	—	١/٢١
—	—	—			
—	٥٠٠٠	—	من حـ/ المرتبات	—	١/٣١
١٢٥٠	٤٩٦٠٠	٩٠٠			

قيود اليومية العامة (المقبوضات)

منه	له	البيان
		من مذكورين
٢٨٥٠٠	-	حـ/ الصندوق
٥٤٣١٠	-	حـ/ البنك
١٩٠	-	حـ/ خصم مسموح به
		الى مذكورين
	٦٠,٠٠٠	حـ/ رأس المال
	١٣,٥٠٠	حـ/ المبيعات
	٩٥٠٠	حـ/ العملاء
		قيد إجمالى المقبوضات

(المدفوعـــات)

منــه	لــه	البيان
		من مذكورين
١٥٠٠٠	-	حـ/ المشتريات
١٠٠٠	-	حـ/ الإيجار
١٢٥٠٠	-	حـ/ السيارات
٢٥٠	-	حـ/ م. نقل مشتريات
١٨٠٠٠	-	حـ/ إجمالى الموردين
٥٠٠٠	-	حـ/ المرتبات
		الى مذكورين
	١٢٥٠	حـ/ الصندوق
	٤٩٦٠٠	حـ/ البنك
	٩٠٠	حـ/ خصم مكتسب
٥١٧٥٠	٥١٧٥٠	قيد إجمالى المدفوعات

٧- دفتر النقدية التحليلي :

يتضمن الدفتر المذكور عدد من الخانات التحليلية للمقبوضات والمدفوعات لغرض تسهيل عملية تحليل العناصر المكونة لها فور تسجيلها الأمر الذى ييسر عملية الترحيل للحسابات بدفتر الأستاذ والخانات الأصلية من جانب المقبوضات فى دفتر اليومية التحليلى هى الصندوق والبنك والخصم المسموح به، أما الخانات التحليلية فهى تمثل المبيعات النقدية والمتحصل من العملاء وأوراق القبض وخلافه ولابد أن يتساوى مجموع الخانات الثلاثة الأصلية مع مجموع الخانات التحليلية أيا كان عددها باعتبار أن الثلاثة خانات الأولى تعبر عن الطرف المدين أما الخانات الثانية فتعبر عن الطرف الدائن ويكن قيد المقبوضات كما يلى :

من مذكورين	الى مذكورين
حـ/ الصندوق	حـ/ مبيعات
حـ/ البنك	حـ/ أ. قبض
حـ/ خصم مسموح به	حـ/ عملاء
	حـ/ متنوعات
	حـ/ تحويلات نقدية (محللة)

كذلك تمثل الخانات الثلاثة فى جانب المدفوعات وهى الصندوق والبنك والخصم المكتسب تعبر عن الخانات الأصلية أما الخانات الأخرى التحليلية وهى المشتريات وأوراق الدفع والموردين والمصروفات والمتنوعات ولابد أن تتساوى مع مجموع الخانات التحليلة على النحو التالى :

من مذكورين	الى مذكورين
حـ/ المشتريات	حـ/ الصندوق
حـ/ الموردين	حـ/ البنك
حـ/ أ. دفع	حـ/ خصم مكتسب
حـ/ متنوعات، حـ/ مصروفات	

ملحوظة هامة جدا على هذا الدفتر :

نجد هناك عمليات تحويل نقدية ما بين الصندوق والبنك فقد تسحب المنشأة مبلغ بشيك من حسابها الجارى لتودعه فى الصندوق والعكس قد تودع النقدية المتجمعة فى الصندوق خلال فترة معينة من حساب البنك ونظرا لأن دفتر النقدية التحليلى فى ظل الطريقة الفرنسية هو دفتر يومية مساعدة فقط ونظرا لأن مجموع المقبوضات والمدفوعات يجرى به قيود إجمالية فى اليومية العامة ومنعا لتكرار القيد فإن عمليات التحويل النقدى بين الصندوق والبنك يفرد لها خانة واحدة فى جانب واحد وهو المقبوضات أو المدفوعات . المهم أن تثبت تلك التحويلات أما فى جانب المقبوضات وأما فى جانب المدفوعات وهذا على عكس ما هو متبع فى طريقة القيد الإنجليزية حيث أن دفتر النقدية التحليلى هو بمثابة يومية وأستاذ معا كما يتضح ذلك عند التعرض للطريقة الإنجليزية .

مثال عام رقم (٩) :

على دفتر النقدية التحليلى :

الآتى بعض العمليات التى تمت خلال شهر ديسمبر ١٩٩٥ فى دفاتر منشأة أحمد كمال التاجر بالمنصورة :

فى أول ديسمبر باعت المنشأة بضاعة نقدا الى محلات الوفاء بمبلغ ١٥٥٠٠ج وقد سحبت لهم بخصم نقدى قدره ٥٠٠ جنيه مقابل السداد فورا أو نقدا .

فى ٤ ديسمبر إشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ١١٣٠٠ جنيها من محلات الإخلاص وقد سددت مبلغ ١١٠٠٠ جنيها بشيك وحصلت على خصم تعجيل دفع ٣٠٠ جنيها مقابل الدفع فورا .

فى ٦ ديسمبر حصلت نقدا المبلغ المستحق لها طرف محمد كمال وقدره ٧٠٠٠ج كما قامت بسداد مبلغ ٣٠٠٠ جنيها الى ياسر عبده كانت مستحقة عليها نظير مشتريات سابقة خلال شهر نوفمبر وحررت له شيكا بالمبلغ .

فى ٩ ديسمبر سددت نقدا مبلغ ٨٠٠٠ جنيها إيجار المحل عن شهر ديسمبر .

فى ١٢ ديسمبر حصلت المنشأة نقدا أوراق قبض قيمتها ٦٠٠٠ جنيها

فى ١٥ ديسمبر حصلت المنشأة على شيكات من العميل محمود بمبلغ ١٠٢٥٠ جنيها بعد أن سمح لهم بخصم نقدى قدره ٢٥٠ جنيها .

فى ١٨ ديسمبر إشترت المنشأة أثاث للمحل بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه سددت نقدا .

فى ٢٣ ديسمبر سددت المنشأة الى محلات القدس نقدا ما كان مستحق عليها وقدره ٤١٠٠ جنيها بعد ان حصلت على خصم نقدى قدره ١٠٠ جنيها .

في ٢٥ ديسمبر سحبت المنشأة من الصندوق مبلغ ٥٠٠٠ جنيها ثم أودعتها فى حسابها الجارى طرف البنك .

فى ٢٧ ديسمبر حصلت المنشأة شيك بصافى المبلغ المستحق لها على محلات النصر وقدره ١٠,٠٠٠ جنيها بعد أن سمحت لهم بخصم قدره ٥٠ جنيها من أصل المبلغ وقدره ١٠٥٠٠ جنيها .

فى ٢٨ ديسمبر باعت المنشأة نقدا بضاعة بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيها كما إشترت نقدا بضاعة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيها وسددت كمبيالة كانت مستحقة عليها بمبلغ ٥٥٠٠ جنيها بشيك .

فى ٣٠ ديسمبر سحب صاحب المنشأة لمسحوباته الشخصية مبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى الصندوق كما سحب مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من البنك وأودعت صندوق المنشأة .

والمطلوب :

أ- تسجيل العمليات السابقة بدفتر النقدية التحليلى حسب الطريقة الفرنسية .

ب- إجراء قيود اليومية المركزية .

المقبوضات

صندوق	بنك	خصم مسموح به	[illegible]	[illegible]	[illegible]	متنوعات	[illegible]	البيان	التاريخ
١٥٠٠٠	–	٥٠٠	١٥٥٠٠	–	–	–	–	إلى ح/ العملاء	١٢/١
٢٠٠٠	–	–	–	–	٧٠٠٠	–	–	إلى ح/ محمد كمال(عملاء)	١٢/٦
٦٠٠٠	–	–	–	٦٠٠٠	–	–	–	إلى ح/ أ. الكبش	١٢/١٣
–	١٠٧٥٠	٢٥٠	–	–	١٠٥٠٠	–	–	إلى ح/ محمود	١٢/١٥
–	٥٠٠٠	–	–	–	–	–	٥٠٠٠	إلى ح/ الصندوق	١٢/٢٥
–	١٠٠٠٠	٥٠٠	–	–	١٠٥٠٠	–	–	إلى ح/ محلات النصر (عملاء)	١٢/٢٧
١٣٠٠٠	–	–	١٣٠٠٠	–	–	–	–	إلى ح/ المبيعات	١٢/٢٨
٣٠٠٠	–	–	–	–	–	–	٣٠٠٠	إلى ح/ البنك	١٢/٣٠
٤٤٠٠٠	٢٥٢٥٠	١٢٥٠	٢٨٥٠٠	٦٠٠٠	٢٨٠٠٠	–	٨٠٠٠	الإجمالي	

المدفوعات

صندوق	بنك	خصم مكتسب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	متنوعات	البيان	التاريخ
–	١١٠٠٠	٣٠٠	١١٣٠٠	–	–	–	–	من ح/ المشتريات	١٢/٤
–	٢٠٠٠	–	–	–	٢٠٠٠	–	–	من ح/ ياسر عيد (موردين)	١٢/٦
٨٠٠٠	–	–	–	–	–	٨٠٠٠	–	من ح/ إيجار	١٢/٩
٨٠٠٠	–	–	–	–	–	–	٨٠٠٠	من ح/ الأثاث	١٢/١٨
٤٠٠٠	–	١٠٠	–	–	٤١٠٠	–	–	من ح/ القدس (موردين)	١٢/٢٣
١٠٠٠٠	–	–	١٠٠٠٠	–	–	–	–	من ح/ المشتريات	١٢/٢٨
–	٥٥٠٠	–	–	٥٥٠٠	–	–	–	من ح/ أوراق الدفع	١٢/٢٨
٢٠٠٠	–	–	–	–	–	–	٢٠٠٠	من ح/ المسحوبات	١٢/٣٠
٣٢٠٠٠	١٩٥٠٠	٤٠٠	٢١٣٠٠	٥٥٠٠	٧١٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	الإجمالي	

اليومية المركزية (المقبوضات)

		من مذكورين :
٤٤٠٠٠		حـ/ الصندوق
٢٥٢٥٠		حـ/ البنك
١٢٥٠		حـ/ خصم مسموح به
		الى مذكورين
	٢٨٥٠٠	حـ/ المبيعات النقدية
	٢٨٠٠٠	حـ/ العملاء
	٦٠٠٠	حـ/ أ. قبض
	٥٠٠٠	حـ/ الصندوق
	٢٠٠٠	حـ/ البنك
		إثبات المقبوضات عن شهر ديسمبر

المدفوعـــــــــــات

		من مذكورين
٢١٣٠٠		حـ/ مشتريات نقدية
٥٥٠٠		حـ/ أ. دفع
٧١٠٠		حـ/ الموردين
٨٠٠٠		حـ/ الإيجار
٨٠٠٠		حـ/ الأثاث
٢٠٠٠		حـ/ المسحوبات
		الى مذكورين
	٣٢٠٠٠	حـ/ صندوق
	١٩٥٠٠	حـ/ البنك
	٤٠٠	حـ/ خصم مكتسب
		إثبات المدفوعات عن شهر ديسمبر

ملاحظات على الحل :

١- مجموع الخانات الثلاث الأولى سواءا فى جانب المقبوضات أو فى جانب المدفوعات لابد وأن تتساوى مع مجموع الخانات التحليلية الأخرى .

٢- أدرجت خانة للمتنوعات تتضمن العمليات التى لا تتكرر كشراء أصول ثابتة أو سحب مبلغ لأغراض شخصية وغيرها .

٣- بالنسبة للتحويلات النقدية سواءا فى الصندوق أو البنك أو العكس فقد أدرجت فقط ضمن خانة التحويلات النقدية فى جانب المقبوضات نظرا لأن دفتر النقدية التحليلى فى ظل طريقة القيد الفرنسية هو دفتر يومية مساعدة فقط . وبالتالى فإن مجموعة يجرى به قيود إجمالية فى دفتر اليومية العامة ونحن نرى أن إجراء التحويلات بغير هذا الأسلوب يؤدى الى إزدواجية فى القيد .

٨- دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية :

هناك مجموعة من المفردات ضئيلة القيمة يطلق عليها إسم المصروفات المثرية تلك المصروفات يجب فصلها عن عمليات المقبوضات أو المدفوعات التى تتم خلال دفتر النقدية (يومية الصندوق والبنك) .

لذلك تعهد المنشأة الى شخص ما ...... برصيد صغير من النقدية يتم منه الإنفاق على هذه المفردات ضئيلة القيمة ويحتفظ لديه بدفتر هو صندوق المصاريف النثرية يتم تحليله فى نهاية الفترة المعينة المتفق عليها للتعرف على أوجه الصرف وما حصل عليه من نقدية . ويفضل فى هذه الحالة إتباع نظام السلفة المستديمة .

ويقصد به المبلغ الثابت المحدود عن فترة معينة والذى يسلم للمسئول عن المصاريف النثرية ويحاسب عليه فى نهاية الفترة بتقديمه مستندات الصرف والتى فى مجموعها مضافا اليها المبلغ بمبلغ ما صرفه خلال الفترة السابقة . وعلى هذا تبدأ الفترة الجديدة بنفس المبلغ المحدد ويتم تصميم هذا الدفتر والقيد فيه كما سيتضح من المثال التالى حسب ظروف المنشاة .

مثال رقم (ط) :

على دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية :

تتبع منشأة أحمد كمال نظام السلفة المستديمة لمصروفاتها النثرية حددتها بمبلغ ٩٠٠٠ جنيها أسبوعيا . وقد بلغت المصاريف النثرية التى إتفقت خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ١٩٩٥ بموجب أذونات الصرف ما يلى :

فى ٩٥/١٢/١ إستلم صراف المنشأة (صراف صندوق المصروفات النثرية) مبلغ ٩٠٠٠ جنيها بشيك على البنك هى السلعة المستديمة المقررة للأسبوع الأول وقام بشراء طوابع بريد ودمغه بمبلغ ٣٦٠ جنيها سددها نقدا.

فى ٢ ديسمبر سدد مصروفات إنتقال الى أحد موظفى المنشأة بلغت ٥٤٠ جنيها كما دفع أجور برقيات قدرها ٣٠٠ جنيها.

فى ٣ ديسمبر إشترى أدوات كتابية ومطبوعات نقدا بمبلغ ٦٠٠ جنيها.

فى ٤ ديسمبر سدد مبلغ ٢٧٠ جنيها الى عامل التليفونات لإصلاح خطوط تليفون المنشأة .

فى ٥ ديسمبر سدد المبالغ الآتية نقدا .

٩٠٠ جنيه مصروفات إنتقال .

٤٥٠ جنيه أجور برقيات، ١٥٠ جنيها أدوات نظافة .

فى ٦ ديسمبر قام بدفع مبلغ ٦٠٠ جنيها أجور تفريغ بضائع فى المخزن .

فى ٧ ديسمبر تمت إستعاضة السلفة بشيك على البنك .

والمطلوب :

أ- تصوير صفحة فى دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية وتسجيل العمليات السابقة لها .

ب- إجراء قيود اليومية المركزية .

دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية

منه | له

المبلغ	بيــــان	تاريخ	رقم صفحة الأستاذ	م. طوابع ودمغة	مصاريف إنتقال	أجور برقيات	أدوات كتابية ومطبوعة	إصلاحات	أدوات نظافة	أجور شحن	متنوعات	إجمالي	بيــــان	التاريخ	رقم الصفحة
٩٠٠٠	الى حـ/ البنك	١٢/١	—	٣٦٠	—	—	—	—	—	—	—	٣٦٠	من حـ/طوابع ودمغة	١٢/١	—
—	—	—	—	—	٥٤٠	—	—	—	—	—	—	٥٤٠	من حـ/م. إنتقال	١٢/٢	—
—	—	—	—	—	—	٣٠٠	—	—	—	—	—	٣٠٠	من حـ/ أجور برقيات	١٢/٢	—
—	—	—	—	—	—	—	٦٠٠	—	—	—	—	٦٠٠	من حـ/ أدوات كتابية	١٢/٣	—
—	—	—	—	—	—	—	—	٢٧٠	—	—	—	٢٧٠	من حـ/ إصلاح تليفون	١٢/٤	—
—	—	—	—	—	٩٠٠	—	—	—	—	—	—	٩٠٠	من حـ/م. إنتقال	١٢/٥	—
—	—	—	—	—	—	٤٥٠	—	—	—	—	—	٤٥٠	من حـ/ أجور برقيات	١٢/٥	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥٠	—	—	١٥٠	من حـ/ أنظافة	١٢/٥	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٠٠	—	٦٠٠	من حـ/ أجور تفريغ	١٢/٦	—
٤١٧٠	الى حـ/ البنك	١٢/٧	(الإستعاضة)	٣٦٠	١٤٤٠	٧٥٠	٦٠٠	٢٧٠	١٥٠	٦٠٠	—	٤١٧٠	المجمـــوع		

قيود اليومية المركزية

٩٠٠٠		من حـ/ صندوق المصاريف النثرية
	٩٠٠٠	الى حـ/ البنك
		قيمة السلفة المستديمة بتاريخ ١/١٢/٩٥
		بموجب شيك على البنك

منـــه	لـــه	
		من مذكورين
٣٦٠		حـ/ طوابع بريدية
١٤٤٤٠		حـ/ مصاريف إنتقال
٧٥٠		حـ/ أجور برقيات
٦٠٠		حـ/ أدوات كتابية
٢٧٠		حـ/ إصلاحات
١٥٠		حـ/ أدوات نظافة
٦٠٠		حـ/ أجور شحن
	٤١٧٠	الى حـ/ صندوق المصاريف النثرية
		إثبات مصاريف الصندوق النثرية
٤١٧٠		من حـ/ صندوق المصاريف النثرية
	٤١٧٠	الى حـ/ البنك
		إستعاضة السلفة المستديمة بشيك على البنك

ثالثا : النظام الإنجليزى (الطريقة الإنجليزية)

وبمقتضى هذا النظام تمسك الدفاتر الآتية :

١- دفاتر اليومية :

وهى دفاتر أصلية وليست مساعدة كما هو الحال فى النظام الفرنسى أى انها تدخل فى نطاق القيد المزدوج وتتكون من :

(أ) يوميات فرعية :

وهى اليوميات التى يحتوى كل منها على بيان تفصيلى بالعمليات التى تخصها فقد توجد يومية للمبيعات وأخرى للمشتريات وثالثة لمردودات المشتريات ورابعة لمردودات المبيعات وخامسة لأوراق القبض وسادسة لأوراق الدفع وسابعة للصندوق أو النقدية التحليلى .... وهكذا .

(ب) يومية عامة :

وهىاليوميات التى تثبت فيها العمليات التى يخصص لها يومية مستقلة، كقيود الإفتتاح والإقفال والتسويات الجردية وقيود تصحيح الأخطاء ..... الخ .

ويلاحظ أنه وفقا للنظام الإنجليزى لا توجد يومية مركزية تجمع فيها القيود ذلك لأن جميع اليوميات الفرعية واليومية العامة تعتبر يوميات أصلية يتم الترحيل منها مباشرة الى دفاتر الأستاذ الفرعية ودفتر الأستاذ العام.كما يلاحظ أن دفتر يومية الصندوق يعتبر بمثابة يومية وأستاذ فى نفس الوقت حيث يظهر به رصيد أول المدة من النقدية وآخر المدة منها .

وعليه لا يظهر حساب النقدية أو الصندوق فى دفتر الأستاذ العام .

٢- دفاتر الأستاذ :

(أ) دفاتر أستاذ فرعية :

ويختص كل منها بمجموعة حسابات متجانسة من الحسابات فقد يوجد دفتر أستاذ المدينين ودفتر أستاذ الدائنين ودفتر أستاذ للأصول .. وهكذا .

(ب) دفتر الأستاذ العام :

ويحتوى هذا الدفتر على الحسابات الأخرى التى لم يخصص لها دفتر أستاذ مستقل، كالحسابات الإسمية والحسابات الحقيقة .

ويتم الترحيل من الدفاتر اليومية الفرعية والعامة الى دفاتر الأستاذ وفقا لما يلى :

١- ترحيل العمليات الواردة باليوميات الفرعية الى دفاتر الأستاذ الفرعية بالتفصيل .

٢- يرحل إجمالى هذه العمليات دوريا الى الحسابات الخاصة بها فى دفتر الأستاذ العام .

٣- فمثلا ترحل العمليات المقيدة بدفتر اليومية المبيعات أولا بأول وبالتفصيل الى دفتر أستاذ المدينين (الجانب الدائن من الحساب المختص) .

كما يرحل إجمالى المبيعات دوريا الى الجانب الدائن من حـ/ المبيعات الذى يظهر بدفتر الأستاذ العام .

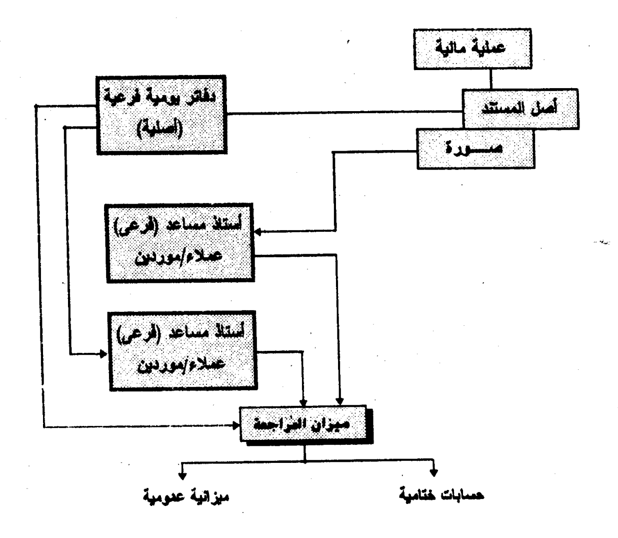
وبذلك يكون الطرف المدين للقيد قد رحل الى الجانب المدين لأحد الحسابات بدفتر فرعى . كما يكون الطرف الدائن قد رحل الى الجانب الدائن لأحد حسابات الأستاذ العام (حـ/ المبيعات) .

كما يلاحظ أن دفتر يومية النقدية أو الصندوق هو يومية وأستاذ فى نفس الوقت .

ملحوظة :

جميع الدفاتر الممسوكة وفقا للنظام الإنجليزى تدخل فى نطاق القيد المزدوج لذا يلزم تسجيل جميع دفاتر اليومية تطبيقا للتشريع حيث يعتبر كل منها يومية أصلية .

وفيما يلى الدورة المستندية (الهيكل المحاسبى) وفقا للطريقة الإنجليزية .



الدورة المستندية (الهيكل المحاسبى)
حسب الطريقة الانجليزية .

تمرين على دفتر الصندوق والبنك حسب الطريقة الإنجليزية

فى ١ يناير ٩٥ بدأ محمد كمال . أعماله التجارية وكان مركزه المالى كالآتى :

٤٥٠,٠٠٠ جنيها نقدية فى الصندوق، ٥٠٠,٠٠٠ فى حـ/ جارى البنك .

فى ٢ يناير ٩٥ إشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه بشيك على البنك .

فى ٣ يناير ٩٥ باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه الى سالم على الحساب .

فى ٥ يناير ٩٥ سدد سالم نصف ما عليه نقدا والنصف الآخر بشيك على البنك نظير السماح بخصم ٥٪ .

فى ٧ يناير ٩٥ باع نقدا بضاعة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيها كما قام بسداد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه فى الصندوق نظير إعلان فى جريدة الثورة .

فى ١٢ يناير ٩٥ إشترى أثاث ومفروشات بمبلغ ٣٠٠٠ جنيها نقدا .

فى ١٥ يناير ٩٥ باع جزء من العقار بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وقد حصل الثمن بشيك .

فى ١٨ يناير ٩٥ سدد فاتورة كهرباء وقدرها ١٢٠٠٠ جنيه بشيك .

فى ٢٠ يناير ٩٥ سحب من الصندوق ١٠,٠٠٠ جنيه أودعها البنك

فى ٢٣ يناير ٩٥ باع بضاعة الى التهامى على الحساب بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

فى ٢٥ يناير ٩٥ سدد التهامى كل ماعليه على النحو التالى :

١٠٠,٠٠٠ جنيه بشيك و ٩٥٠٠٠ جنيها نقدا .

فى ٢٦ يناير ٩٥ سحب لمصروفاته الشخصية من الصندوق ١٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية النقدية التحليلى حسب الطريقة الإنجليزية .

دفتر اليومية أستاذ حسب الطريقة الأمريكية

اليومية					الأستاذ																			
بيان	رقم المستند	التاريخ	المبلغ		صندوق		بنك		مشتريات		مبيعات		مدينون		دائنون		مصروفات		إيرادات		أصول ثابتة		أ. قبض	
			منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
من حـ المشتريات إلى حـ/ إسماعيل		١/١	١٦٠٠٠	٦٠٠٠	–	–	–	–	١٠٠٠	–		–	–	٦٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
من حـ/ المشتريات إلى حـ/ البنك	–	١/٥	٧٠٠٠	٧٠٠٠	–	–	–	٧٠٠٠	٧٠٠٠	.	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
من حـ/ سعيد (عملاء) إلى حـ/ المبيعات	–	١/١٢	٨٠٠٠	٨٠٠٠	–	–	–	–	–	[illegible]	[illegible]	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
من حـ/ الصندوق إلى حـ/ المبيعات	–	١/١٥	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	–	–	–	–	٣٠٠٠		–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
من حـ/ المرتبات إلى حـ/ الصندوق	–	١/٢٧	٢٠٠٠	٢٠٠٠	–	٢٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–
من حـ الصندوق إلى حـ/ سعيد (عملاء)	–	١/٣٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	–	–	–	–	–	–	٨٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

صندوق	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	-	-	-	-	رصيد أول المدة	١/١	-	-		-	٠٠٠٠٠٠	-	-	-	-	من ح/ المشتريات	١/٣	--
٩٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٩٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠	-	٠	الى ح/ مالك	١/٥	-	٠	-		-	٠	-	٥٠٠٠	-	من ح/ الإعلان	١/٣	-
١٥٠٠٠٠	-	-	١٥٠٠٠٠	-	-	-	الى حساب البنوك	٩/٣	-	٢٠٠٠	-	-	-	-	٢٠٠٠	-	-	من ح/ الأثاث	١/١٢	-
-	١٠٠٠٠	-	-	-	٩٠٠٠٠	-	الى ح/ [illegible]	٩/١٥	-	-	١٢٠٠٠	-	-	-	-	١٩٠٠٠	-	من ح/ الكهرباء	١/١٨	-
-	١٠٠٠٠	-	-	-	-	٩٠٠٠٠٠	الى حساب الصندوق	٩/٢٠	-	٩٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٠٠٠٠	من ح/ البنك	١/٢٠	
٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠	-	-	الى ح/ [illegible]	٩/٢٥	-	٩٠٠٠	-	-	-	-	١٠٠٠	-	-	من ح/ مسحوبات	١/٢٢	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٧١٠٠	٩٩٣٠٠٠	-	-	-	-	-	-	رصيد إجمالي	١/٣٠	-
٣٩٠٠٠٠	٨٠٥٠٠٠	١٥٥٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	-	-	-	٧٩٠٠٠	٨٠٥٠٠٠	-	٩٠٠٠٠٠	-	٤٠٠٠	١٧٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-	-
٧٧١٠٠٠	٩٩٣٠٠٠																			

رابعا : النظام الأمريكى (الطريقة الأمريكية) :

تعتمد هذه الطريقة على أساس وجود دفتر واحد يستخدم كدفتر يومية فى جهة وأستاذ من جهة أخرى حيث تتجمع العمليات المالية التى تحدث داخل المنشأة من الجزء المخصص لعمليات اليومية فى الدفتر ثم ترحل نفس العمليات الى الحسابات المختصة فى الجزء المخصص لعمليات الأستاذ . وبذلك فإن دفتر اليومية والأستاذ وفقا للطريقة المخصص لعمل الأمريكية يستخدم فى حصر جميع العمليات المالية للمنشأة من ناحية وتبويبها وتحليلها من ناحية أخرى بترحيلها الى الحسابات المختصة من ناحية أخرى .

ويتطلب تسطير الدفتر حسب الطريقة الأمريكية أن يتم تصميم الدفتر بحيث يشتمل على جميع الحسابات التى يستلزمها نشاط المنشأة .

فحسابات الصندوق والبنك والدائنين والمدينين تفتح منفردة ويخصص لكل منها عمودان أحدهما ترحل اليه العمليات المدينية والآخر ترحل اليه العمليات الدائنة لكل حساب على حده .

الحسابات الذات الطبيعة المتجانسة أو المتشابهة كالآلات والسيارات والآراضى والمبانى وغيرها تتجمع فى حساب واحد يطلق عليه إسم الأصول الثابتة ويقسم الى عمودين أحدهما للعمليات المدينة والآخر للعمليات الدائنة وهكذا بالنسبة لمجموعة الحسابات المعبرة عن الإيرادات والمصروفات إذ يخصص لكل منها خانة تقسم الى عمودين عمود للعمليات المدينة والآخر للعمليات الدائنة وهكذا بالنسبة لجميع حسابات المنشأة .

فى المنشآت الكبيرة الحجم قد تستخدم الطريقة الأمريكية المعدلة وهى التى تستخدم أيضا الدفاتر التحليلية الموجودة فى الطريقة الفرنسية . كذلك تستخدم دفتر تحليلى للمدينين والدائنين وقد تستخدم دفاتر تحليلية أخرى للمصروفات والإيرادات .

خصائص الطريقة الأمريكية :

١- هى أكثر الطرق شيوعا فى المنشآت الصغيرة التى لا تكثر فيها العمليات لكونها تستخدم فى تحقيق الوفر فى الوقت والجهد المتخصصين للعمل المحاسبى .

٢- تستخدم الطريقة الأمريكية فى كل من المنشآت الصغيرة والكبيرة على حد سواء وأن كانت المنشآت الصغيرة لا تستخدم الدفاتر المساعدة . كما ان فى الطريقة الفرنسية تثبت العمليات فى اليوميات المساعدة أولا وهو ما سوف يتم فى هذه الطريقة إذا إستخدمت تلك اليوميات .

ملاحظات عامة :

أ- طريقة القيد الأمريكية هى تطوير لطريقة القيد الفرنسية . إذ تعتمد كل منها على وجود دفتر يومية عامة لتجميع كل عمليات المنشأة . ودفتر أستاذ عام لتبويب كافة العمليات .

ب- الطريقة الأمريكية فتجمع الدفترين معا فى سجل واحد بينما ينفصل الدفترين عن بعضهما فى الطريقة الفرنسية .

جـ- الطريقة الأمريكية لا تخلو من وجود الدفاتر المساعدة التى تمثل الحسابات الشخصية للعملاء والموردين مما يقدم وسيلة لازمة لإجراء الرقابة .

طريقة العمل فى الطريقة الأمريكية :

أولا : المجموعة الدفترية :

أ- دفاتر يومية مساعدة

١- يومية المشتريات الآجلة
٢- يومية م. المشتريات
٣- يومية المبيعات الآجلة
٤- يومية م. مبيعات
٦- يومية أ. دفع
٨- يومية م. النثرية

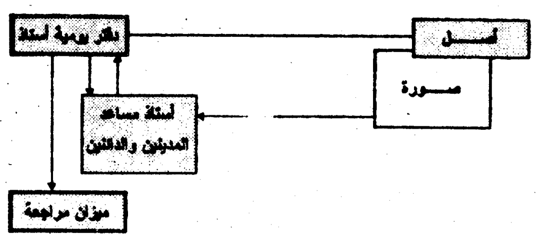
ب- دفاتر أستاذ مساعد

١- أستاذ مساعد المدينين
٢- أستاذ مساعد الدائنين
٣- أستاذ مساعد
٥- يومية أ. قبض
٧- يومية العمليات النقدية

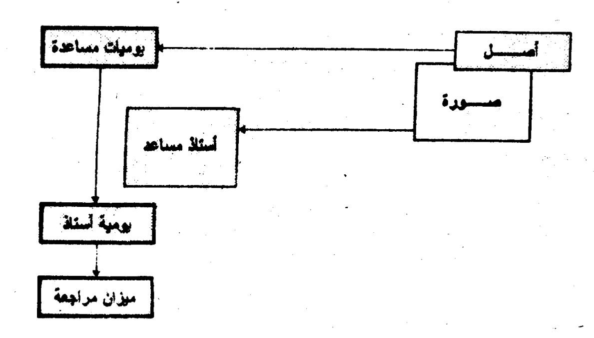
جـ- يومية وأستاذ معا (يومية أستاذ) :

وسوف نوضح فيما يلى الدورة المحاسبية وفقا للنظام الأمريكى (الطريقة الأمريكية) لمنشأة صغيرة الحجم ومنشأة كبيرة الحجم كما يلى:

أ- الدورة المستندية بالطريقة الأمريكية لمنشأة صغيرة الحجم :



بـ- الدورة المستندية بالطريقة الأمريكية لمنشأة كبيرة الحجم :



مثال (أ) :

على الطريقة الأمريكية :

قام محمد إبراهيم بالعمليات الآتية خلال شهر يناير ١٩٩٥ :

فى ٩٢/١/١ إشترت بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيها من إسماعيل .

فى ٩٢/١/٥ إشترى بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيها ودفع الثمن بشيك .

فى ٩٢/١/١٢ باع بضاعة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيها الى سعيد .

فى ٩٢/١/١٥ باع بضاعة نقدا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيها نقدا .

فى ٩٢/١/٢٧ دفع مرتبات الموظفين وقيمتها ٢٠٠٠ جنيها نقدا .

والمطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية أستاذ على أساس الطريقة الأمريكية

ملاحظة :

فى ١/٣٠ سدد سعيد ما عليه نقدا .

الفصل الثاني

الحسابات الإجمالية كوسيلة للمراقبة الحسابية

التعريف بالحسابات الإجمالية

اتضحنا فيما تقدم أنه يمكن في ظل الطريقة الفرنسية، إجراء مطابقة بين أرصدة الحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المتخصصة وبين أرصدة الحسابات الإجمالية التي تراقبها بدفتر الأستاذ العام ويتحقق ذلك عن طريق ترحيل عمليات المنشأة مرتين

- مرة في شكل مفردات تفصيلية حيث ترحل العمليات أولا بأول الى الحسابات التي تضمها دفاتر الأستاذ المتخصصة .
- ومرة أخرى في شكل مجاميع حيث ترحل مجاميع دفاتر اليومية المتخصصة في نهاية الفترة الى الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام .

فقد يتم ترحيل العمليات المالية التي تمت مع العملاء والموردين : مرة أولا بأول خلال الفترة الى حساباتهم الشخصية بدفتر أستاذ المدينين ودفتر أستاذ الدائنين، ومرة أخرى في نهاية الفترة - من واقع القيود المحاسبية الإجمالية المسجلة بدفتر اليومية العامة - الى حساب إجمالي المدينين وحساب إجمالي الدائنين بدفتر الأستاذ العام .

وبصفة عامة يمكن إجراء هذه المطابقة بالنسبة لأية مجموعة من الحسابات ذات الطبيعة الواحدة، إذ يخصص لها دفتر أستاذ مستقل (ضمن دفاتر الأستاذ المتخصصة) ويراقبها حساب إجمالي واحد (ضمن حسابات دفتر الأستاذ العام) . فالحسابات الإجمالية، إذن، تعتبر بمثابة وسيلة للضبط الحسابي والمراقبة الحسابية على الحسابات التفصيلية . وعلى ذلك فإن الحساب

الإجمالى لأى دفتر أستاذ متخصص عبارة عن صورة ملخصة لكافة العمليات التى سبق أن رحلت بالتفصيل الى الحسابات التى يتضمنها هذا الدفتر . ولذلك فمن الطبيعى أن يكون رصيد الحساب الإجمالى مساويا لمجموع أرصدة الحسابات التفصيلية لدفتر الأستاذ الذى يراقبه هذا الحساب الإجمالى .

مزايا إستخدام الحسابات الإجمالية :

يحقق إستخدام الحسابات الإجمالية العديد من مزايا، أهمها ما يلى :

(أ) ***انها تساعد على حصر الأخطاء بسهولة***، فإذا أسفر إعداد ميزان المراجعة عن وجود أخطاء، تطلب الأمر وقت ومجهود لتحديد أماكن هذه الأخطاء عن طريق مراجعة كافة عمليات القيد والترحيل خلال الفترة . ولكن مع إستخدام الحسابات الإجمالية، يمكن إختصار الوقت والمجهود حيث يقتصر البحث عن الأخطاء فى مجموعة الحسابات التفصيلية التى لا يتساوى مجموع أرصدتها مع رصيد الحساب الإجمالى الذى يراقبها .

(ب) ***أنها تسهل عمل الإدارة***، فالحسابات الإجمالية تساعد على توفير البيانات الدورية التى تعتمد عليها الإدارة فى التعرف على نتيجة نشاط المنشأة وعلى إلتزاماتها تجاه الغير أو حقوقها طرف الغير فى أى وقت .

(جـ) ***انها تساعد فى تحقيق الرقابة***، فإجراء المطابقة الدورية بين رصيد الحساب الإجمالى لأى دفتر أستاذ وبين مجموع أرصدة الحسابات التفصيلية لهذا الدفتر، يساعد على إكتشاف أية فروق. وبذلك يمكن إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتفادى حدوثها مستقبلا .

(د) ***أنها تيسر آداء المراجع الخارجى لمهمته***، فإذا أسفرت عملية المطابقة عن تساوى أرصدة الحسابات الإجمالية مع أرصدة الحسابات التفصيلية، كان ذلك دليلا على صحة العمليات حسابيا ومن ثم يقتصر عمل المراجع الخارجى لحسابات المنشأة على مراجعة العمليات مستنديا وفنيا .

(هـ) أنها تسهل إعداد القوائم الختامية للمنشأة، فإستخدام الحسابات الإجمالية يوفر الكثير من الوقت اللازم لإعداد القوائم الختامية، إذ يمكن الإستعانة بالأرصدة الإجمالية التى تمت مطابقتها بدلا من إستخدام أرصدة الحسابات التفصيلية التى قد تبلغ فى بعض المنشآت عدة مئات .

بعض نماذج للحسابات الإجمالية :

١- حساب إجمالى المدينين :

يحقق تصوير هذا الحساب الرقابة على الحسابات الشخصية للعملاء، فيرحل اليه - فى نهاية الفترة - مجاميع قيم العمليات التى رحلت أولا بأول أثناء الفترة الى حسابات دفتر أستاذ المدينين . الأمر الذى يعنى ضرورة تساوى رصيد حساب إجمالى المدينين مع مجموع أرصدة الحسابات الشخصية للعملاء بدفتر الأستاذ الخاص بهم .

وعلى ذلك يجعل حساب إجمالى المدينين مدينا بما يلى :

- مجموع المبيعات الآجلة (يومية المبيعات) .
- مجموع قيم أوراق القبض المرفوضة (يومية العمليات الأخرى أو جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية) .
- فوائد التأخير التى تستحق للمنشأة (يومية العمليات الأخرى) .
- مصاريف البروتستو التى سددتها المنشأة أو سددها الغير (جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية أو يومية العمليات الأخرى) .

كما يجعل هذا الحساب دائنا بما يلى :

- النقدية الواردة من المدينين (جانب المقبوضات بدفتر يومية النقدية).
- الخصم المسموح به (جانب المقبوضات بدفتر يومية النقدية) .

- مجموع قيم أوراق القبض الوارد للمنشأة (يومية أوراق القبض) .
- مجموع مردودات المبيعات (يومية مردودات المبيعات) .
- الديون المعدومة (يومية العمليات الأخرى) .

ويصور حساب إجمالي المدينين كما يلي :

xx	رصيد منقول أول الفترة	xx	من حـ/ الصندوق أو جارى البنك
xx	الى حـ/ المبيعات	xx	من حـ/ الخصم المسموح به
xx	الى حـ/ أوراق القبض (مرفوضة)	xx	من حـ/ أوراق القبض
	أو حـ/ أ.ق برسم التحصيل	xx	من حـ/ مردودات المبيعات
	أو حـ/ جارى البنك	xx	من حـ/ الديون المعدومة
	أو حـ/ المظهر له	xx	رصيد مرحل آخر الفترة
xx	الى حـ/ فوائد التأخير		
xx	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك		
	أو حـ/ المظهر له		
xx		xx	

٢ـ حساب إجمالي الدائنين :

يحقق تصوير هذا الحساب الرقابة على الحسابات الشخصية للموردين، فيرحل اليه – فى نهاية الفترة – مجاميع قيم العمليات التى رحلت أولا بأول أثناء الفترة الى حسابات دفتر أستاذ الدائنين . الأمر الذى يعنى ضرورة تساوى رصيد حساب إجمالي الدائنين مع مجموع أرصدة الحسابات الشخصية للموردين بدفتر الأستاذ الخاص بهم .

وعلى ذلك يجعل حساب إجمالي الدائنين دائنا بما يلي :

- مجموع المشتريات الآجلة (يومية المشتريات) .
- مجموع قيم أوراق الدفع المرفوضة (يومية العمليات الأخرى) .
- فوائد التأخير التى تستحق على المنشأة (يومية العمليات الأخرى) .
- مصاريف البروتستو التى تستحق على المنشأة (يومية العمليات الأخرى)

كما يجعل هذا الحساب مدينا بما يلى :

- النقدية الصادرة الى الدائنين (جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية) .
- الخصم المكتسب (جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية) .
- مجموع قيم أوراق الدفع الصادرة من المنشأة (يومية أوراق الدفع) .
- مجموع قيم أوراق القبض المحولة أو المظهرة لأمر الدائنين (يومية العمليات الأخرى) .
- مجموع مردودات المشتريات (يومية مردودات المشتريات) .

ويصور حساب إجمالى الدائنين كما يلى :

××	الى حـ/ الصندوق أو جارى البنك	××	رصيد منقول أول الفترة
××	الى حـ/ الخصم المكتسب	××	من حـ/ المشتريات
××	الى حـ/ أوراق الدفع	××	من حـ/ أوراق الدفع (مرفوضة)
××	الى حـ/ أوراق القبض (محولة)	××	من حـ/ فوائد التأخير
××	الى حـ/ مردودات المشتريات	××	من حـ/ مصاريف البروتستو
××	رصيد مرحل آخر الفترة		
××		××	

مثال رقم (١)

إستخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى المنشآت عن شهر نوفمبر ١٩٩٥:

١- مجاميع دفاتر اليوميات الآجلة :

٨٥٠٠ج يومية المبيعات، ٣٥٠٠ج يومية المشتريات، ٥٠٠ج يومية مردودات المبيعات، ٣٠٠ج يومية مردودات المشتريات، ١٥٠٠ج يومية أوراق القبض، ١٢٠٠ج يومية أوراق الدفع .

٢- مجاميع خانات دفتر يومية النقدية .

٤٥٠٠ج خانة المدينين، ٢٥٠ج خانة الخصم المسموح بـه، ٢٢٠٠ج خانـة الدائنين، ٢٠٠ج خانـة الخصم المكتسب، ١٣٠٠ج خانـة أوراق القبض، ١٥٠٠ج خانة أوراق الدفع .

٣- بيانات أخرى :

- مجموع قيم الكمبيالات المستحقة للدائنيـن ولـم تسدد بلغت ٣٠٠ جنيـه، إستبدلت بأخرى بعد إضافة فوائد تأخير ١٥ جنيه .
- مجموع قيم الكمبيالات المستحقة على المدينين ورفضت بلغت ١٢٥٠ جنيـه، بلـغ البروتستو عنها ٢٥ جنيه سددت بشيك .
- مجموع قيم الكمبيالات التى حولتها المنشأة لأمر الدائنين بلغت ٢٥٠ جنيه .
- مجاميع أرصدة الحسابات الشخصية فى أول نوفمبر ١٩٩٥ كانت كما يلى :

٥٠٠٠ج المدينة، ٣٥٠٠ج الدائنة

والمطلوب :

تصوير حسابى إجمالى المدينين وإجمالى الدائنين :

حـ/ إجمالى الدائنين

منه | لـــه

منه			له		
٥٠٠٠	رصيد منقول	١١/١	٥٠٠	من حـ/ مردودات المبيعات	
٨٥٠٠	الى حـ/ المبيعات			من حـ/ أوراق القبض	
١٢٥٠	الـى حـ/ أوراق		١٥٠٠	من حـ/ الصندوق أو جارى	
	القبض (مرفوضة)		٤٢٥٠	البنك	
٢٥	الـى حـ/ جارى		٢٥٠	من حـ/ الخصم المسموح به	
	البنك		٨٢٧٥	رصيد مرحل	١١/٣٠
	(م. البروتستو)				
١٤٧٧٥			١٤٧٧٥		

حـ/ إجمالى الدائنين

منــــه   لــــه

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان	تاريخ
		١٩٩٥			١٩٩٥
٣٠٠	الــى حـــ/ مــــردودات المشتريات		٣٥٠٠	رصيد منقول	١١/١
١٢٠٠	الى حـ/ أوراق الدفع		٣٥٠٠	من حـ/ المشتريات	
٢٠٠٠	الــى حـــ/ الصنــوق أو جارى البنك		٣٠٠	من حـ/ أوراق الدفع (مرفوضة)	
٢٠٠	الى حـ/ الخصم المكتسب		١٥	من حـ/ فوائد التأخير	
	الى حـ/ أوراق القضب				
٢٥٠	رصيد مرحل				
٣٣٦٥					
٧٣١٥			٧٣١٥		

مثال رقم (٢)

فيما يلى بيان بعناصر المركز المالى لإحدى المنشآت فى ١٩٩٥/١٢/٣١ :

- الأصول :

٥٠٠٠ج أراضــى ومــانى، ٥٠٠ج أثــاث، ٢٥٠٠ج ضاعــة، ٢٠٠٠ج مدينون، ١٢٠٠ج أوراق القض، ١٨٠٠ج بنك .

- رأس المال والإلتزامات

٩٠٠٠ج رأس المال، ٢٥٠٠ج دائنون، ١٥٠٠ج أوراق دفع

وفى ٩٥/١٢/٣١ كانت مجاميع عمليات المنشأة كما يلى :

- مجاميع اليوميات الآجلة :

٢٥٠٠ج يومية المشتريات، ٣٠٠٠ج يومية المبيعات، ٥٠٠ج يومية مردودات المبيعات، ٢٠٠ج يومية مردودات المشتريات، ١٠٠٠ج يومية أوراق القبض، ١٢٠٠ج يومية أوراق الدفع .

- مجاميع خانات يومية النقدية :

١٥٠٠ج خانة المشتريات، ٢٠٠٠ج المبيعات، ٣٥٠ج خانة المدينين، ١٥٠ج خانة الخصم المسموح به، ٦٠٠ج خانة الدائنين، ١٠٠ج خانة الخصم المكتسب، ٧٠٠ج خانة أوراق القبض، ٢٠٠ج خانة أوراق الدفع، ٣٥٠ج مصاريف إدارية، ١٥٠ج مصاريف بيع وتوزيع .

المطلوب :

أولا : تصوير حسابات :

المدنين، الدائنين، أوراق القبض، أوراق الدفع، جارى البنك .

ثانيا : إعداد ميزان المراجعة فى ١٩٩٦/١٢/٣١ .

أولا : تصوير الحسابات

ح/ إجمالى المدينين

منه		التاريخ	له		التاريخ
		١٩٩٥			١٩٩٥
٢٠٠٠	رصيد منقول	١/١	٢٠٠	من ح/ جارى البنك	
٣٠٠٠	الى ح/ المبيعات		١٥٠	من ح/ الخصم المسموح به	
			١٠٠٠	من ح/ أوراق القبض	
			٥٠٠	من ح/ مردودات المبيعات	
			٣١٥٠	رصيد مرحل	١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		

ح/ إجمالى الدائنين

منه		التاريخ	له		التاريخ
		١٩٩٥			١٩٩٥
٥٠٠	الى ح/ جارى البنك		٢٥٠٠	رصيد منقول	١/١
١٠٠	الى ح/ الخصم المكتسب		٢٥٠٠	من ح/ المشتريات	
١٢٠٠	الى ح/ أوراق الدفع				
٢٠٠	الى ح/ مردودات المشتريات				
٣٠٠٠	رصيد مرحل	١٢/٣١			
٥٠٠٠			٥٠٠٠		

ح/ أوراق القبض

منه				له	
		١٩٩٥			١٩٩٥
١٢٠٠	رصيد منقول	١/١	٧٠٠	من ح/ جارى البنك	
١٠٠٠	الى ح/ إجمالى المدينين		١٥٠٠	رصيد مرحل	١٢/٣١
٢٢٠٠			٢٢٠٠		

ح/ أوراق الدفع

منه				له	
		١٩٩٥			١٩٩٥
٢٠٠	الى ح/ جارى البنك		١٥٠٠	رصيد منقول	١/١
٢٥٠٠	رصيد مرحل	١٢/٣١	١٣٠٠	من ح/ إجمالى الدائنين	
٢٢٠٠			٢٢٠٠		

ح/ جارى البنك

منه				له	
		١٩٩٥			١٩٩٥
١٨٠٠	رصيد منقول	١/١	١٥٠٠	من ح/ المشتريات	
٢٠٠٠	الى ح/ المبيعات		٥٠٠	من ح/ إجمالى الدائنين	
٢٠٠	الى ح/ إجمالى المدينين		٢٠٠	من ح/ أوراق الدفع	
٧٠٠	الى ح/ أوراق القبض		٣٥٠	من ح/ المصاريف الإدارية	
			١٥٠	من ح/ مصاريف البيع والتوزيع	
			٢٠٠٠	رصيد مرحل	١٢/٣١
٤٧٠٠			٤٧٠٠		

مرحلة التلخيص والتحقق
(ميزان المراجعة)
Trial Balance

مرحلة التلخيص والتحقق الحسابى
للتأكد من صحة القيد والترحيل

أوضحنا فيما سبق أن أى عملية مالية تحدث داخل المنشآت يتم قيدها أولا بأول فى دفتر اليومية، ثم يتم ترحيلها الى أطرافها المدينة والدائنة فى دفتر الأستاذ .

ونظرا لأن القيد فى اليومية يتم وفقا لطريقة (القيد المزدوج)، فإن المبالغ المدينة تتساوى مع المبالغ الدائنة، كذلك فإن ترحيل العمليات من دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ يتم بنقل نفس المبلغ الى الحسابات المختصة فى دفتر الأستاذ، لهذا فإن مجموع المبالغ المدينة فى دفتر اليومية لابد وأن يتساوى مع مجموع المبالغ المدينة فى حسابات دفتر الأستاذ، وكذا مجموع المبالغ الدائنة فى كلا الدفترين يجب بدوره أن يتساوى .

ويتم التحقق من صحة عمليات القيد فى اليومية والترحيل الى دفتر الأستاذ من واقع قائمة يتم إعدادها متضمنة مجموع المبالغ المدينة ومجموع المبالغ الدائنة لكل حساب من حسابات دفتر الأستاذ، أو أن يتم إعدادها بأرصدة الحسابات سواء أكانت مدينة أو دائنة، ويطلق على هذه القائمة أو الكشف إسم ميزان المراجعة .

ويعتبر تعادل جانبى ميزان المراجعة سواء بالمجاميع أو بالأرصدة دليلا على صحة العمليات الحسابية، أما عدم تعادل ميزان المراجعة إنما يدل ذلك على وجود أخطاء لابد من تصحيحها لكى يتوازن ميزان المراجعة ..

تعريف ميزان المراجعة :

هو عبارة عن كشف أو قائمة تعد خارج الدفاتر على فترات دورية تبعا لما تحدده إدارة الحسابات بالمنشأة فقد يعد فى نهاية كل يوم كما هو الحال فى البنوك، أو قد يعد فى نهاية أسبوع أو شهر أو فى نهاية السنة المالية، وينقل لهذا الكشف أرصدة أو مجاميع الحسابات بدفتر الأستاذ .

أهداف إعداد ميزان المراجعة :

١- يساعد على التحقق من تساوى أرصدة الحسابات المدينة مع أرصدة الحسابات الدائنة فى دفتر الأستاذ حتى يتحقق إستمرار توازن معادلة الميزانية. ويتم ذلك عن طريق ضرورة تساوى مجموع الجانب المدين مع مجمو الجانب الدائن فى ميزان المراجعة.

٢- يسهل من عملية إكتشاف الأخطاء، وتحديدها، وتصحيحها فى الوقت المناسب.

٣- يمكن الإعتماد عليه بصدد إعداد الحساب الختامى والميزانية العمومية حيث يظهر أرصدة الحسابات التى تستخدم فى هذا الغرض .

دلالة توازن ميزان المراجعة :

سبق وأن ذكرنا أن ميزان المراجعة لابد وأن يكون متساوى الجانبين من حيث المجموع . ورغم ذلك فإن توازن ميزان المراجعة لا يعنى مطلقا عدم وجود أخطاء، وإنما يعنى أن مجموع الأرصدة المدينة يتساوى مع مجموع الأرصدة الدائنة، غير أنه إذا لم يتوازن جانبى الميزان فإن هذا يعنى بالضرورة وجود خطأ ما .

ويمكن تقسيم الأخطاء عموما الى مجموعتين هما : أخطاء السهو أو الحذف، وأخطاء الإرتكاب، ويمكن لميزان المراجعة أن يكون فى حالة توازن أو فى حالة عدم توازن مع وجود أى أو كل من النوعين من الأخطاء .

فإذا لم يتم إثبات عملية ما .. فى دفتر اليومية ولم يتم ترحيلها بالتالى الى دفتر الأستاذ فإن ميزان المراجعة سوف لا يتأثر بذلك ويمكن أن يتوازن جانبيه . ويطلق على مثل هذا الخطأ خطأ السهو أو الحذف . وإذا تم ترحيل القيد الى حساب غير الحساب الصحيح كترحيل مبلغ الى حـ/ العميل حسنين بدلا من حساب العميل حسين فإن ميزان المراجعة لن يوضح هذا الخطأ لأنكل من الحسابين له رصيد مدين وزاد أحدهما بدلا من الآخر ويطلق على هذا الخطأ خطأ إرتكاب .

وبرغم ما تقدم فإن هناك بعض أخطاء السهو والإرتكاب التى تؤدى الى عدم توازن ميزان المراجعة، ومن ثم ميزان المراجعة فى إكتشافها، وهذه الأخطاء هى :

١- الأخطاء الحسابية فى الجمع أو الطرح .
٢- الأخطاء فى الترحيل بإحلال المدين محل الدائن أو العكس.
٣- أخطاء عكس أرقام قيد الترحيل كترحيل رقم ٢٨٩ بدلا من ٢٩٨ أو رقم ٣٧ بدلا من ٧٣ أو العكس. ٤- حذف الأصفار، كإثبات الرقم ١٠٠٠ على أساس ١٠٠ أو الرقم ٤٠٠٠ على أساس ٤٠٠ أو العكس. ٥- السهو عن ترحيل الطرف المدين أو الدائن من قيد معين .

إعداد ميزان المراجعة :

يعد ميزان المراجعة بالمجاميع أو بالأرصدة أو المجاميع والأرصدة معا .

١- *ميزان المراجعة بالمجاميع* :

وهو يعد من واقع مجاميع حسابات دفتر الأستاذ، حيث ينقل مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن لكل حساب على حده الى ميزان المراجعة ويراعى صحة جمع المبالغ الموجودة فى كل جانب من الحسابات والتأكد من نقل مجاميع كل حساب ويظهر ميزان المراجعة بالمجاميع على النحو التالى :

المجاميع		إســـم الحســـاب	رقم صفحة الأستاذ
المدينة	الدائنة		
١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	حـ/ الصندوق	
٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠	حـ/ البنك	
٥٠٠٠	١٥٠٠٠	حـ/ منشأة باسم كمال (موردون) وهكذا	

٢ـ ميزان المراجعة بالأرصدة :

يعد ميزان المراجعة بالأرصدة من واقع أرصدة الحسـابات المدينـة أو الدائنـة، إذا يتم ترصيد كل حساب ونقل رصيده المدين الى جانب (منه) فـى مـيزان المراجعـة، أو رصيده الدائن الى جانب (له) فى الميزان ويلاحظ أن الحساب يكـون لـه رصيـد واحـد فقط فهو أما مدين أو دائن ويظهر على النحو التالى :

الأرصدة		إســـم الحســـاب	رقم صفحة الأستاذ
المدينة	الدائنة		
٤٠,٠٠٠		حـ/ الصندوق	
٣٥,٠٠٠		حـ/ البنك	
	١٠,٠٠٠	حـ/ منشأة باسم كمال (موردون) وهكذا	

٣ـ ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معا :

قد يعد مـيزان المراجعـة بالمجاميع والأرصـدة معـا، لهذا وجـب تجميـع المبـالغ المدينة والمبالغ الدائنة المرحلة الى كل حساب مـن حسـابات دفتر الأستاذ ونقلهـا أولا الـى مـيزان المراجعة بالمجـاميع ثـم ترصيـد كـل حسـاب مـن الحســابات نفســها ونقـل أرصدتها المفتوحة الى ميزان المراجعة بالأرصدة، ويظهر مـيزان المراجعـة بالمجـاميع والأرصدة معا على النحو التالى :

مجاميع الحسابات		أرصدة الحسابات		إسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
مدينة	دائنة	مدينة	دائنة		
١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٠,٠٠٠		ح/ الصندوق	
٤٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠		ح/ البنك	
٥٠٠٠	١٥,٠٠٠		١٠,٠٠٠	ح/ منشأة باسم كمال	
				وهكذا ...	

مثال عام على مراحل العملية المحاسبية :

فى أول يناير سنة ١٩٩٥ بدأ أحمد كمال نشاطه التجارى برأس مال قدره أودع منها فى حسابه الجارى لدى بنك مصر الدولى ٨٠,٠٠٠ج الباقى خزينة المنشأة .

وفى ٢ يناير إشترى بضاعة من محلات باسم على الحساب بمبلغ ٤٠,٠٠٠ج .

وفى ٧ يناير إشترى أثاث ومفروشات للمنشأة بمبلغ ٥٠٠٠ج سددها نقدا من خزينة المنشأة .

فى ٩ يناير باع بضاعة الى منشأة على عبد السلام بمبلغ ٣٦,٠٠٠ج حصل منها بشيك بمبلغ ١٦٠٠٠ج والباقى على الحساب .

فى ١٩ يناير سدد بشيك الى محلات باسم ٢٤٠٠٠ج .

وفى ٣٠ يناير دفع إيجار المنشأة وقدره ١٠٠٠ج نقدا، كما سدد أجور العمال وقدره ٣٠٠٠ج بشيك على البنك .

المطلوب :

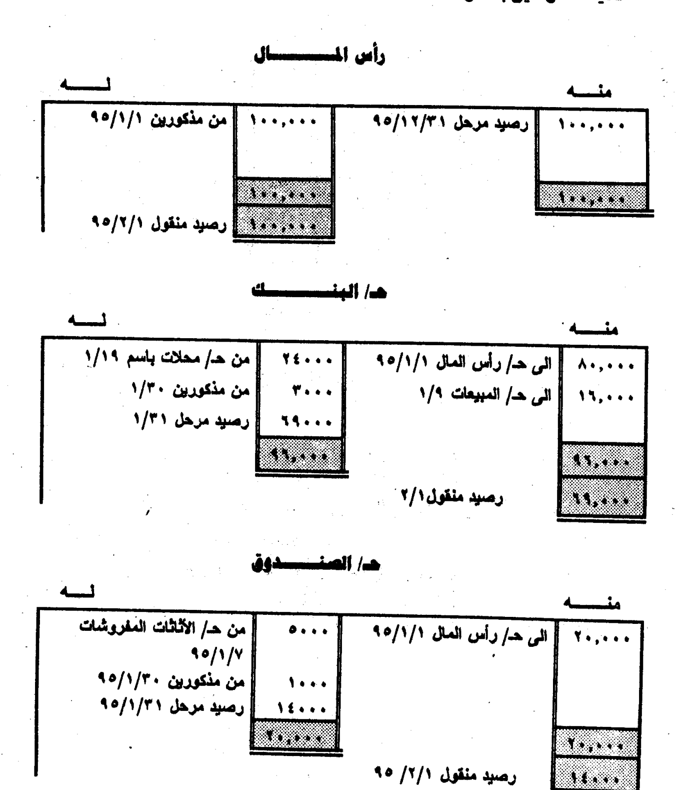
١- قيد العمليات السابقة فى دفتر يومية منشأة أحمد كمال .

٢- الترحيل الى الحسابات المختصة فى دفتر الأستاذ .

٣- إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معا .

منه	له	بيان	تاريخ
		من مذكورين	٩٥/١/١
٨٠,٠٠٠		حـ/ البنك	
٢٠,٠٠٠		حـ/ الصندوق	
	١٠٠,٠٠٠	الى حـ/ رأس المال	
		قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية	
٤٠,٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٩٥/١/٢
	٤٠,٠٠٠	الى حـ/ محلات باسم	
		قيمة مشترياتنا على الحساب من محلات باسم .	
٥٠٠٠		من حـ/ الأثاث والمفروشات	٩٥/١/١٧
	٥٠٠٠	الى حـ/ الصندوق	
		قيمة الأثاث المشترى نقدا	
		من مذكورين	٩٥/١/٩
١٦,٠٠٠		حـ/ البنك	
٢٠,٠٠٠		حـ/ منشأة على عبد السلام	
	٣٦,٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		قيمة مبيعاتنا من البضاعة وتحصل جزء من الثمن بشيك والباقى على الحساب	
		من حـ/ محلات باسم	
٢٤٠٠٠		الى حـ/ البنك	٩٥/١/١٩
	٢٤٠٠٠	ما تم سداده بشيك الى محلات باسم	
		من مذكورين	
		حـ/ الإيجار	٩٥/١/٣٠
		حـ/ الأجور	
١٠٠٠		الى مذكورين	
٣٠٠٠		حـ/ الصندوق	
		حـ/ البنك	
	١٠٠٠		
	٣٠٠٠		
٢٠٩,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	المجموع (ينقل بعده)	

ثانيا : الترحيل بدفتر الأستاذ



رأس المـــــال

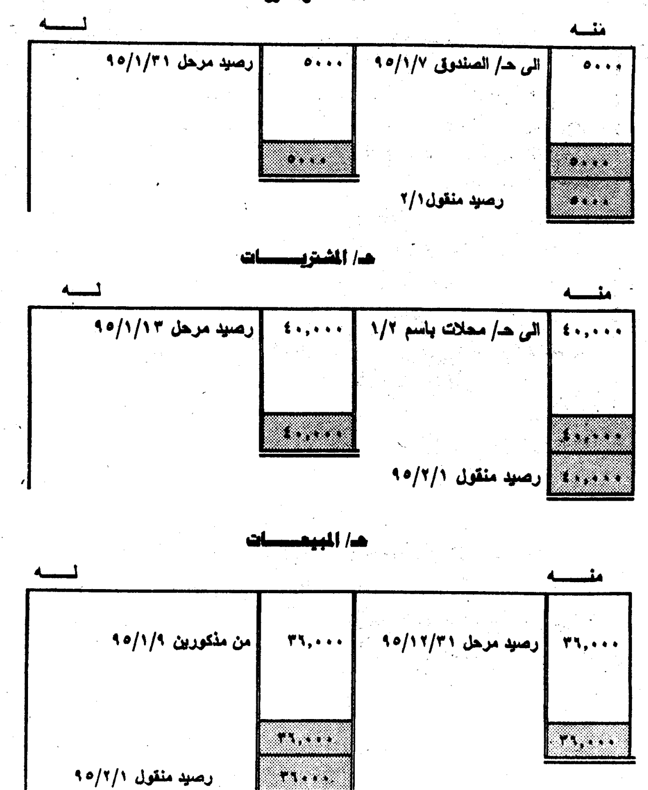
منه		له	
١٠٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١	١٠٠,٠٠٠	من مذكورين ٩٥/١/١
١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠	
		١٠٠,٠٠٠	رصيد منقول ٩٥/٢/١

حـ/ البنـــــك

منه		له	
٨٠,٠٠٠	الى حـ/ رأس المال ٩٥/١/١	٢٤٠٠٠	من حـ/ محلات باسم ١/١٩
١٦,٠٠٠	الى حـ/ المبيعات ١/٩	٣٠٠٠	من مذكورين ١/٣٠
		٦٩٠٠٠	رصيد مرحل ١/٣١
٩٦,٠٠٠		٩٦,٠٠٠	
٦٩,٠٠٠	رصيد منقول٢/١		

حـ/ الصنـــــدوق

منه		له	
٢٠,٠٠٠	الى حـ/ رأس المال ٩٥/١/١	٥٠٠٠	من حـ/ الأثاثات المفروشات ٩٥/١/٧
		١٠٠٠	من مذكورين ٩٥/١/٣٠
		١٤٠٠٠	رصيد مرحل ٩٥/١/٣١
٢٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠	
١٤٠٠٠	رصيد منقول ٩٥/٢/١		



ح/ الأثاث والمفروشات

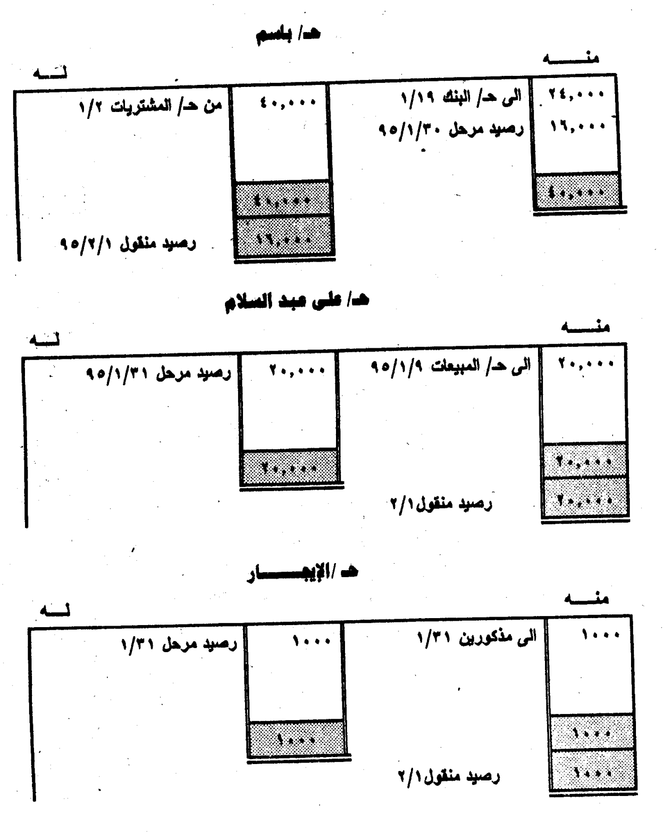
منه	البيان	له	البيان
٥٠٠٠	الى ح/ الصندوق ٩٥/١/٧	٥٠٠٠	رصيد مرحل ٩٥/١/٣١
٥٠٠٠		٥٠٠٠	
٥٠٠٠	رصيد منقول ٢/١		

ح/ المشتريات

منه	البيان	له	البيان
٤٠,٠٠٠	الى ح/ محلات باسم ١/٢	٤٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٩٥/١/١٣
٤٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	
٤٠,٠٠٠	رصيد منقول ٩٥/٢/١		

ح/ المبيعات

منه	البيان	له	البيان
٣٦,٠٠٠	رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١	٣٦,٠٠٠	من مذكورين ٩٥/١/٩
٣٦,٠٠٠		٣٦,٠٠٠	
		٣٦٠٠٠	رصيد منقول ٩٥/٢/١



حـ/ باسم

منه	البيان	له	البيان
٢٤,٠٠٠	الى حـ/ البنك ١/١٩	٤٠,٠٠٠	من حـ/ المشتريات ١/٢
١٦,٠٠٠	رصيد مرحل ٩٥/١/٣٠		
٤٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	
		١٦,٠٠٠	رصيد منقول ٩٥/٢/١

حـ/ على عبد السلام

منه	البيان	له	البيان
٢٠,٠٠٠	الى حـ/ المبيعات ٩٥/١/٩	٢٠,٠٠٠	رصيد مرحل ٩٥/١/٣١
٢٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠	
٢٠,٠٠٠	رصيد منقول ٢/١		

حـ /الإيجـــــار

منه	البيان	له	البيان
١٠٠٠	الى مذكورين ١/٣١	١٠٠٠	رصيد مرحل ١/٣١
١٠٠٠		١٠٠٠	
١٠٠٠	رصيد منقول ٢/١		

حـ/ الأجـــــور

منــــه		لــــه	
٣٠٠٠	الى مذكورين ٣/١	٣٠٠٠	رصيد مرحل ٣١/١
٣٠٠٠		٣٠٠٠	
٣٠٠٠	رصيد منقول ١/٢		

ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معا

المجاميع		الأرصدة		إســم الحســاب	رقم صفحة الأستاذ
مدينة	دائنة	مدينة	دائنة		
	١٠٠,٠٠٠	–	١٠٠,٠٠٠	حـ/ رأس المال (حق الملكية أو الخصوم) .	
٩٦,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	–	حـ/ البنك (أصول)	
٢٠,٠٠٠	٦٠٠٠	١٤,٠٠٠	–	حـ/ الصندوق (أصول)	
٤٠,٠٠٠	–	٤٠,٠٠٠	–	حـ/ المشتريات (مصروف)	
–	٣٦,٠٠٠	–	٣٦,٠٠٠	حـ/ المبيعات (إيراد)	
٥,٠٠٠	–	٥,٠٠٠	–	حـ/ الأثاث (أصل)	
٢٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	–	١٦,٠٠٠	حـ/ محلات باسم (دائنون)	
٢٠,٠٠٠	–	٢٠,٠٠٠	–	حـ/ محلات على عبد السلام (مدينون)	
١,٠٠٠	–	١,٠٠٠	–	حـ/ الإيجار (مصروف)	
٣,٠٠٠	–	٣,٠٠٠	–	حـ/ الأجور (مصروف)	
٢٠٩,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	١٥٢,٠٠٠	١٥٢,٠٠٠	المجمـــــوع	

ملاحظات على ميزان المراجعة :

١- مجموع المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة فى ميزان المراجعة بالمجاميع يتساوى مع مجموع جانبى صفحة دفتر اليومية .

٢- يتوازن ميزان المراجعة بالمجاميع، وميزان المراجعة بالأرصدة .

٣- الرصيد المرحل هو المتمم الحسابى، أى الفرق بين مجموع الجانب الأكبر ومجموع الجانب الأصغر وبهذا فإنه يظهر - بإعتباره المتمم الحسابى فى الجانب العكسى من الحساب .

٤- الرصيد المنقول إذا كان مدينا فمكانه جانب منـه، وأن كـان دائنـا فمكانـه جـانب لـه وهذا الوضع الطبيعى لكل حساب .

٥- يمثل الرصيد المنقول الرصيد الإفتتاحى لكل حساب فى بداية الشهر التالى .

تمارين عامة على القسم الثانى

أولا : تمارين على الأوراق التجارية :

التمرين الأول

فى ٩٥/١٠/١ باع طارق الى باسم بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ج على الحساب .
وفى ٩٥/١٠/٢ سحب طارق على باسم كمبيالة بالمبلغ تستحق بعد ثلاثة شهور .
وفى تاريخ الإستحقاق دفع باسم قيمة الكمبيالة نقدا .

والمطلوب : إثبات ما تقدم بقيود فى يومية كل من : طارق وباسم.

التمرين الثانى

فى ١/١/ ٩٥ إشترى أحمد من محمد بضاعة بمبلغ ٦٢٠٠ج.
فى ٩٥/١/٣ سحب محمد كمبيالة بالقيمة تستحق بعد شهرين وقبلت فى تاريخه.
فى ٩٥/١/٥ أرسل محمد الكمبيالة الى البنك لخصمها.
فى ٩٥/١/٧ وصل اليه إشعار من البنك بأن مصاريف الخصم بلغت ٦٥ج.
فى ٩٥/٢/٢٨ أخطر أحمد محمد بعدم قدرته على سداد قيمة الكمبيالة بالكامل وعرض أن يدفع نقدا ٣٠٠٠ج وإتفق على سداد الباقى والفوائد وقد قبل محمد ذلك وإستلم المبلغ.

وفى ٩٥/٣/١ إتفق الطرفان على إحتساب ٦٪ فوائد لمدة ثلاثة شهور من تاريخ إستحقاق الكمبيالة الأولى على المبلغ الباقى، ثم قبل أحمد كمبيالة بالباقى مضافا اليه الفائدة .

فى تاريخه كتب محمد الى البنك طالبا عدم تقديم الكمبيالة الى أحمد وسدد اليه قيمتها نقدا.

والمطلوب : إثبات العمليات السابقة فى يوميتى أحمد ومحمد.

التمرين الثالث

فى ٩٥/٣/١ باع باسم الى محمد بضاعة بمبلغ ٨٠٠ج وسحب عليه كمبيالة بالمبلغ تستحق بعد ثلاثة شهور قبلها محمد فى نفس اليوم .

فى ٩٥/٣/٣ إتفق باسم مع البنك على أن يقترض بضمان الورقة وقد دفع له البنك ٥٠٪ من قيمة الكمبيالة .

فى تاريخ الإستحقاق حصل البنك الكمبيالة من محمد وسدد من حصيلتها قيمة القرض مضافا اليه فوائد قيمتها ٩ج، ومصروفات تحصيل ١ج وقيد الباقى على حساب باسم الجارى .

والمطلوب : إثبات ما تقدم فى دفاتر باسم ومحمد كمال .

التمرين الرابع

فى أول يناير ١٩٩٥ باع محمد كمال التاجر بالأسكندرية الى باسم التاجر بالقاهرة بضاعة بالشروط التالية :

أ- يعمل خصم تجارى قدره ١٠٪ إذا زاد ثمن البضاعة عن ١٥٠٠ج .
ب- أن يكون سعر البضاعة تسليم محل البائع بالأسكندرية .

- تدفع المصروفات بأكملها، وربع الثمن بشيك عند وصول البضاعة للمشترى .
- يقبل المشترى بالمبلغ الباقى كمبيالتين متساويتين القيمة، الأولى تستحق الدفع فى أول فبراير والثانية تستحق الدفع فى ١٢ مارس .

فإذا علمت :

١- أن باسم طلب بضاعة ثمنها فى الكتالوج ٢٠٠ج.
٢- أن محمد تكلف مصروفات لف وشحن البضاعة الى القاهرة مبلغ ٢٥ج.
٣- أن البضاعة وصلت القاهرة فى ٨ يناير، وأن باسم تكلف فى نقلها الى مخازنه ٦ج .
٤- أن شروط الدفع السابقة قد نفذت.
٥- ان محمد قطع بتاريخ ١٢ يناير الكمبيالة الثانية المسحوبة على باسم إستحقاق ١٢ مارس فى بنك مصر .
٦- فى ١٥ يناير وصل محمد إشعار خصم مبين فيه أن سعر قطع الكمبيالة ٦٪ سنويا .
٧- أن باسم سدد الكمبيالة الأولى فى ميعاد إستحقاقها بشيك .
٨- أنه بتاريخ ١٣ مارس وصل محمد إخطار من بنك مصر بتوقف باسم عن دفع الكمبيالة، وأن البنك أجرى البروتستو وتكلف فى ذلك ١ج قيد على الحساب الجارى .
٩- أنه بتاريخ ١٥ مارس تم الإتفاق بين محمد كمال وباسم على الآتى:
أ- يدفع باسم المصروفات القضائية ونصف المبلغ المطلوب منه بشيك .
ب- يقبل باسم كمبيالة بالمبلغ الباقى تستحق الدفع فى ١٢ مايو مع إضافة فوائد تأخير بمعدل ٦٪ سنويا .

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم فى يومية كل مـن محمد كمال وباسم .

التمرين الخامس

فى ١/١/٩٥ باع سمير الى شريف بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠ج بالشروط التالية :

أ- يحتسب خصم تجارى بواقع ٢٪ من قيمة البضاعة التى تسلم بمحل البائع

ب- يكون الدفع كالآتى :

نصف المطلوب نقدا فى ظرف أسبوع من شحن البضاعة .

أن يقبل المشترى كمبيالتين الأول بمبلغ ٥٠٠ج تستحق الدفع فى أول فبراير والثانية بالباقى وتستحق فى أول مارس .

وفى ٢يناير شحن سمير البضاعة الى شريف، وكلفه ذلك ٢٥ج دفعها سمير نقدا، وأضافها على حساب شريف طرفه ثم أرسل إليه مستند الشحن والفاتورة .

وفى ٤ يناير وصل سمير نصف المطلوب له بشيك .

وفى نفس التاريخ سحب سمير على شريف الكمبيالتين المتفق عليهما فقبلهما الأخير وقد دفعت الكمبيالة الأولى فى ميعادها بشيك.

أما الكمبيالة الثانية فلم يتمكن شريف من دفعها وإتفق مع سمير على دفع نصف قيمتها ونفذ الدفع بشيك، كما إتفق على إحتساب فوائد لمدة شهرين بمعدل ٦٪ ثم حرر شريف سندا بالباقى مع الفوائد وأرسله للبائع سمير.

وعند الإستحقاق سدد شريف تعهده بشيك.

والمطلوب : إثبات العمليات السابقة فى يومية كل من سمير وشريف.

التمرين السادس

١- إليك صورة كمبيالة :

	ملّيم	جنيه
القاهرة فى ١٥ يناير ١٩٩٥ .	....	٢٠٠٠

إلى السيد / أحمد كمال التاجر بشارع بورسعيد بالمنصورة .
إدفعوا لأمر السيد / على عبد السلام التاجر بالأزهر .
مبلغ وقدره ٢٠٠٠ مصرى فى ١٥ مارس ١٩٧٦ .
والقيمة وصلتنا بضاعة .

دمغة

مقبول الدفع — سمير أبو الفتوح
أحمد كمال
١٥ / ١ / ١٩٩٥

٢- التظهيرات

(أ) إدفعوا لأمر السيد أبو دبية — على عبد السلام

(ب) إدفعوا لأمر بنك القاهرة، والقيمة وصلتنا نقدا،

سيد أبو دبية
أول مارس ١٩٩٥

فإذا علمت أن :

١- البنك دفع لحامل الكمبيالة ١٩٥٠ج.

٢- المسحوب عليه رفض الدفع فى الميعاد فأجرى البنك البروتستو الذى تكلف ٢٠ج.

٣- كل شخص رجع على من قبله فى الكمبيالة وحصل على كامل حقوقه فيما عدا الساحب والمسحوب عليه فقد إتفق على أن يدفع المسحوب عليه نقدا ٩٥٠ج والمصروفات، وفائد تأخير قدرها ٦٠ج وأن يقبل بالباقى كمبيالة جديدة تستحق الدفع فى ٢٠ إبريل وقد نفذ الإتفاق فى ٢٠ مارس .

٤- فى تاريخ إستحقاق الكمبيالة الجديدة سدد المسحوب عليه قيمتها بشيك.

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر جميع من ورد ذكرهم فى الكمبيالة .

ثانيا : تمارين على الطرق المحاسبية

التمرين الأول

الآتى بيان ببعض العمليات التى تمت لدى منشأة طارق عبد العظيم للتجارة والتوزيع خلال شهر يناير ٩٥:

أولا : المشتريات الآجلة :

١- بضائع بمبلغ ٣٠,٠٠٠ج من محلات الأنسى بتاريخ ٢ يناير ١٩٩٥ فاتورة رقم ٦١١

٢- بضائع بمبلغ ٢٠,٠٠٠ج من الشركة العربية بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٥ بفاتورة رقم ١٣٣٠

٣- بضائع بمبلغ ١٠٠٠٠ج من محلات الجبل الأخضر بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩٥ فاتورة رقم ٩٧٠.

ثانيا : المشتريات النقدية

١- بضائع بمبلغ ٦٠٠٠ج من منشأة العدينى بشيك رقم ٧٦١ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٥ .

٢- بضائع بمبلغ ٣٠٠٠ج من محلات الكبسى نقدا بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٩٥ .

ثالثا : المبيعات الآجلة

١- بضائع بمبلغ ٢٥٠٠٠ج الى شركة الوادى بتاريخ ٥ يناير فاتورة رقم ٥ .
٢- بضائع بمبلغ ١٥٠٠٠ج الى محلات عملاق البادية بتاريخ ١٢ يناير فاتورة رقم٨ .
٣- بضائع بمبلغ ٢٠٠٠٠ج الى منشأة السماوى بتاريخ ١٨ يناير فاتورة رقم ١٥ .
٤- بضائع بمبلغ ١٢٥٠٠ج الى شركة عرب الجزيرة بتاريخ ٢٧ يناير فاتورة رقم ١٨ .
٥- بضائع بمبلغ ٨٠٠٠ج الى محلات إبن سينا بتاريخ ٢٨ يناير فاتورة رقم ٢٠ .

رابعا : المبيعات النقدية

١- بضائع بمبلغ ٣٠٠٠ج الى شركة الشرق العربى نقدا بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٢.
٢- بضائع بمبلغ ٤٠٠٠ج الى محلات وادى القمر نقدا بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٢ .

خامسا : مردودات المشتريات :

١- بضائع بمبلغ ٥٠٠٠ج الى محلات الأنسى بتاريخ ٣ يناير إشعار رقم ١ .
٢- بضائع بمبلغ ١٠٠٠ج الى محلات الجبل الأخضر بتاريخ ٢٨ يناير إشعار رقم٢ .

سادسا : مردودات المبيعات :

١- بضائع بمبلغ ١٠٠٠ج من محلات عملاق البادية بتاريخ ١٣ يناير إشعار رقم٧
٢- بضائع بمبلغ ٣٠٠٠ج من شركة عرب الجزيرة بتاريخ ٢٩ يناير إشعار رقم ٣

سابعا : تسديدات لموردين :

١- دفعة نقدية الى محلات الأنسى بمبلغ ٢٣٥٠٠ج سدادا لحسابها بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٥ .
٢- سداد حساب محلات الجبل الأخضر بخصم ٥٪ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٩٥ .

ثامنا : تحصيلات من العملاء :

١- سحبت الشركة كمبيالة لمدة شهر على شركة الوادى بمبلغ ١٥٠٠٠ج سدادا لحسابها بتاريخ ٦ يناير.

٢- حصلت الشركة من محلات عملاق البادية المطلو منها نقدا بتاريخ ١٦ يناير بعد أن سمحت لها بخصم قدره ٥٠٠ج .

٣- وصل من منشأة السماوى سندا إذنيا تاريخه ١٩ يناير بالمطلوب منها يستحق بعد شهر وفى نفس اليوم حولته المنشأة لأمر الشركة العربية سداد لحسابها .

٤- وصل الى المنشأة من شركة عرب الجزيرة مبلغ ٨٨٠٠ج نقدا بتاريخ ٣٠ يناير سدادا لحسابها .

٥- سحبت الشركة كمبيالة على محلات إبن سينا بالمطلوب منها بتاريخ ٣١ يناير لموعد غايته ١٥ يوم من تاريخه .

وبفرض أن رصيد حسابى الصندوق والبنك بلغ فى أول يناير ٧٥٠٠٠ج، ١٨٠٠٠٠ج على التوالى، وأنها سحبت مبلغ ١٥٠٠٠ج من البنك أودعتها صندوقها بتاريخ ٧ يناير ٩٥ وكان رقم الشيك ٨١٥ .

فالمطلوب :

(أ) بيان الدورة المحاسبية للعمليات السابقة بفرض أن المنشأة تتبع طريقة القيد الفرنسية .

(ب) تسجيل العمليات السابقة فى الدفاتر المختصة علما بأن المنشأة تتبع طريقة القيد الإنجليزية .

(ج) بيان كيفية إثبات العمليات السابقة وفقا للطريقة الأمريكية .

إرشادات للحل :

أولا : المطلوب الأول يعنى بمجرد بيان الدورة المحاسبية إذا كانت المنشأة تتبع طريقة القيد الفرنسية، ويمكن أن يتم بيان الدورة فى شكل رقم يبدأ بالمستند المؤيد للعملية المالية أيا كانت، ثم تحديد خط سير المستند الى الدفاتر المساعدة (يومية، وأستاذ) ثم الى الدفاتر العام (يومية، وأستا) وإنتها بكيفية إعداد ميزان المراجعة من واقع بيانات دفتر الأستاذ العام .

كما يمكن بيان الدورة المحاسبية أى خط سير العمل المحاسبى لكل عملية فى شكل خطوات واحدة بعد الأخرى . وهو ما سنوضحه بعد قليل .

ثانيا : يهتم المطلوب الثانى والثالث بتسجيل العمليات المالية فى المجموعة الدفترية التى تمسكها المنشأة فى كل طريقة على حدة . مع مراعاة أن الطريقة الإنجليزية تستخدم دفاتر أصلية تسمى دفاتر القيد الأولى ونعنى بها مجموعة دفاتر اليوميات الفرعية كيومية المشتريات ويومية المبيعات وغيرها، فضلا عن دفاتر القيد النهائى ونعنى بها دفاتر الأستاذ، مع مراعاة أن دفتر النقدية هو يومية وأستاذ معا .

أما الطريقة الأمريكية فتستخدم دفترا واحدا هو اليومية أستاذ، ويمكن أن يعاونها مجموعة دفاتر مساعدة كما فى الطريقة الفرنسية سواء اليوميات المساعدة، أو دفاتر الأستاذ المساعدة الخاصة بالحسابات الشخصية للمدينين والدائنين، علما بأن إستخدام الدفاتر المساعدة يتوقف على حجم عمليات المنشأة ورغبتها فى تسهيل العمل لديها وإحكام الرقابة على الحسابات .

وفيما يلى بيان كيفية الإجابة وفقا لكل طريقة من طرق القيد الثلاثة كل على حدة :

أولا : الدورة المحاسبية فى ظل طريقة القيد الفرنسية :

(أ) يعد المستند المثبت لكل عملية على حدة من أصل وأكثر من صورة، يستخدم الأصل مثلا للقيد فى اليومية المساعدة كيومية المشتريات الآجلة، أو المبيعات

الآجلة ... الخ، وتستخدم صورة المستند للترحيل الى الحسابات الشخصية للدائنين أو المدينين تبعا لطبيعة العملية .

(ب) فى نهاية فترة زمنية معينة يتم تجميع اليوميات المساعدة بما فى ذلك يومية النقدية، وتجرى بالمجاميع قيود إجمالية فى اليومية العامة (المركزية) من طرفين مدين ودائن، ثم ترحل القيود من اليومية العامة الى الأستاذ العام فى الحسابات المختصة، بحيث تكون عملية الترحيل الى الطرفين المدين والدائن .

(جـ) يمكن أن يعد ميزان المراجعة بعد ذلك من واقع حسابات دفتر الأستاذ العام .

وهكذا يتضح أن الطريقة الفرنسية أو المركزية تجمع كل العمليات التى تحدث داخل المنشأة فى دفتر اليومية العام، أى أن العمليات تثبت مرتين، مرة فى اليومية المساعدة كتحليل، ومرة فى اليومية العامة (فى شكل قيود مركزية للمجاميع) .

أما دفتر الأستاذ العام فإنه يتضمن الحسابات الإجمالية للمدينين والدائنين، الأمر الذى يمكن معه إجراء الرقابة على الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين، كما جاءت فى دفاتر الأستاذ المساعدة لكل منهما .

إذ تجمع أرصدة الحسابات الشخصية لكل دفتر أستاذ مساعد على حدة، ثم يقارن المجموع برصيد الحساب الإجمالى الممثل للدفتر كما يظهر فى دفتر الأستاذ العام، وإذا تطابقت الأرصدة كان معنى ذلك أن عملية القيد والترحيل - على الأقل بصورة مبدئية - صحيحة من الناحية المحاسبية .

وإن كان ذلك لا يمنع من القول بإحتمال حدوث أخطاء، فقد يكون الخطأ هو فى الترحيل الى حساب آخر غير الحساب الصحيح، ولكن فى الجانب الصحيح منه، كما سبق ورأينا حين الديث عن الأخطاء وتصحيحها .

ثانيا : التسجيل وفقا لطريقة القيد الإنجليزية :

ذكرنا سابقا أن طريقة القيد الإنجليزية تستخدم نوعين من الدفاتر، هما دفاتر القيد الأولى ودفاتر القيد النهائى، وأن الدورة المحاسبية تبدأ بإثبات العمليات فى اليوميات المتخصصة (حيث تخصص يومية لكل نوع من العمليات) ثم الترحيل الى دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين . وفى نهاية فترة زمنية معينة تجمع اليوميات المتخصصة وترحل من طرف واحد فقط الى دفتر أستاذ الحسابات الأخرى دون إجراء أية قيود فى اليومية العامة، والتى لا توجد فى الطريقة الإنجليزية، أما دفتر النقدية فهو يومية وأستاذ بالنسبة لعمليات الصندوق والبنك فقط، أما بقية خانات الدفتر كالخصم والمشتريات والمبيعات النقدية فإنها ترحل الى الحسابات الخاصة بها فى أستاذ الحسابات الأخرى . وبالنسبة لخانة المتحصلات من العملاء والمسدد للموردين، فإنها ترحل أولا بأول الى الحسابات الشخصية والدائنين فى دفاتر الأستاذ المتخصصة الخاصة بكل منهم .

ويلاحظ أننا سنزود دفتر النقدية التحليلى بخانتين للتحويلات النقدية من الصندوق الى البنك والعكس فى جانبى المقبوضات والمدفوعات، نظرا لكونه يومية وأستاذ معا حيث يتم بيان رصيد أول وآخر الفترة بعكس الحال فى الطريقة الفرنسية والتى يعتبر دفتر النقدية لديها بمثابة دفتر يومية مساعدة . ولهذا فإن أرصدة حسابى الصندوق والبنك تظهر فى دفتر الأستاذ العام ولا تظهر ضمن اليومية المساعدة للنقدية .

ويعد ميزان المراجعة وفقا لطريقة القيد الإنجليزية من واقع أرصدة الدفاتر الآتية :

١- رصيد خانة البنك وخانة الصندوق فى دفتر النقدية التحليلى .

٢- أرصدة الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين كما تظهر بدفاتر الأستاذ المتخصصة (المساعدة) لكل مجموعة منها .

٣- أرصدة دفتر أستاذ الحسابات الأخرى بالنسبة لبقية الحسابات كالأصول الثابتة والمشتريات والمبيعات والإيرادات والمصروفات ... وغيرها، والتى لم تظهرضمن دفتر النقدية أو دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل :

اليوميات المتخصصة (للعمليات المتكررة)

يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	إسم المورد وعنوانه	رقم الفاتورة	رقم الصفحة الأستاذ	التاريخ
جنيه				
٣٠,٠٠٠	محلات الأسى	٦٩١	١	٩٥/١/٢
٢٠,٠٠٠	الشركة العربية	١٣٣٠	٢	٩٥/١/١٥
١٠,٠٠٠	الجبل الأخضر	٩٧٠	٣	٩٥/١/٢٧
٦٠,٠٠٠	الإجمـــالى			

يومية مردودات المشتريات

المبلـــغ	إسم المورد وعنوانه	رقم الإشعار	رقم الصفحة الأستاذ	التاريـــخ
جنيه				
٥,٠٠٠	محلات الأسى	١	١	٩٥/١/٣
١,٠٠٠	الجبل الأخضر	٢	٣	٩٥/١/٢٨
٦٠,٠٠٠	الإجمـــالى			

يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	إسم المورد وعنوانه	رقم الفاتورة	رقم الصفحة الأستاذ	التاريخ
جنيه				
٢٥,٠٠٠	شركة الوادى	٥	٧	٩٥/١/٥
١٥,٠٠٠	عملاق البادية	٨	٨	٩٥/١/١٢
٢٠,٠٠٠	منشأة السماوى	١٥	٩	٩٥/١/١٨
١٢,٥٠٠	عرب الجزيرة	١٨	١٠	٩٥/١/٢٧
٨,٠٠٠	محلات إبن سينا	٢٠	١١	٩٥/١/٢٨
٨٠,٥٠٠	الإجمـــالى			

يومية مردودات المبيعات

المبلغ	إسم المورد وعنوانه	رقم الإشعار	رقم الصفحة الأستاذ	التاريخ
جنيه				
١,٠٠٠	علاق البادية	٧	٨	٩٥/١/١٣
٣,٠٠٠	عرب الجزيرة	٨	١٠	٩١/١/٢٩
٤,٠٠٠	الإجمـــــالى			

يومية العمليات الأخرى (للعمليات غير المتكررة)

منه	له	بيـــــــان	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	من حـ/ أوراق القبض الى حـ/ شركة الوادى قيمة الكمبيالة المسحوبة على شركة الوادى لمدة شهر	١ ٢ ٣	١٢ ٧	٩٥/١/٦
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	من حـ/ أوراق القبض الى حـ/ منشأة السماوى قيمة السند الإذنى المحرر من منشأة السماوى لمدة شهر		١٢ ٩	٩٥/١/١٩
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	من حـ/ الشركة العربية الى حـ/ أوراق القبض قيمة السند الإذنى المحرر من منشأة السماوى والذى حول لصالح الشركة العربية سدادا لمستحقاتها		٢ ١٢	٩٥/١/١٩
٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	من حـ/ أوراق القبض الى حـ/ محلات إبن سينا قيمة الكمبيالة المسحوبة على محلات إبن سينا لمدة ١٥ يوما		١٢ ١١	٩٥/١/٣١

المقبوضات

دفتر النقدية التحليلي

الصندوق	البنك	الخصم المسموح به	المتحصلات من العملاء	المبيعات النقدية	التحويلات النقدية	البيان	التاريخ	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب	التسديدات للموردين	المشتريات النقدية	التحويلات النقدية	البيان	التاريخ
٧٥.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠					الرصيد المنقول	١٩٨٢/٢/١								
٣.٠٠٠				٣.٠٠٠		إلى حـ/ المبيعات	١٩٨٢/١/٤		٦.٠٠٠			٦.٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١٣
٤.٠٠٠				٤.٠٠٠		إلى حـ/ المبيعات	١٩٨٢/١/٢٠	٣.٠٠٠				٣.٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/٢٤
١٣.٥٠٠		٥٠٠	١٤.٠٠٠			إلى حـ/ عملاق البادية	١٩٨٢/١/٦	٢٣.٥٠٠		١.٥٠٠	٢٥.٠٠٠			من حـ/ محلات الأنسي	١/١/٧
٨.٨٠٠		٧٠٠	٩.٥٠٠			إلى حـ/ عرب الجزيرة	١٩٨٢/١/٣٠	٨.٥٥٠		٤٥٠	٩.٠٠٠			من حـ/ محلات الجبل الأخضر	١/٣٠
١٥.٠٠٠					١٥.٠٠٠	إلى حـ/ البنك	١٩٨٢/١/٧		١٥.٠٠٠				١٥.٠٠٠	من حـ/ الصندوق	١/٧
								٨١.٢٥	١٥٩.٠٠٠					الرصيد (المرحل)	١/٣١
١١٩.٣٠٠	١٨٠.٠٠٠	١.٢٠٠	٢٣.٥٠٠	٧.٠٠٠	١٥.٠٠٠			١١٩.٣٠٠	١٨٠.٠٠٠	١.٩٥٠	٣٤.٠٠٠	٩.٠٠٠	١٥.٠٠٠		

دفاتر الأستاذ المتخصصة (المساعدة)
أستاذ (مساعد) المدينين

حـ/ شركة الوادى

منه		له	
٢٥,٠٠٠	مبيعات	٢٥,٠٠٠	أوراق القبض

حـ/ محلات البادية

منه		له	
١٥,٠٠٠	مبيعات	١,٠٠٠	مردودات مبيعات
		١٤,٠٠٠	منكورين

حـ/ منشأة السماوى

منه		له	
٢٠,٠٠٠	مبيعات	٢٠,٠٠٠	أوراق قبض

حـ/ شركة عرب الجزيرة

١٢,٥٠٠	مبيعات	٣,٠٠٠	مردودات مبيعات
		٩,٠٠٠	

حـ/ محلات إبن سينا

منه		له	
٨,٠٠٠	مبيعات	٨,٠٠٠	أوراق القبض

أستاذ الحسابات الأخرى

حـ/ محلات الأنسى

منـه		لـه	
٥,٠٠٠	مردودات مشتريات	٣٠,٠٠٠	مشتريات
٢٥,٠٠٠	مذكورين		

حـ/ الشركة العربية

منـه		لـه	
٢٠,٠٠٠	أوراق قبض	٢٠,٠٠٠	مشتريات

حـ/ محلات الجبل الأخضر

منـه		لـه	
١,٠٠٠	مردودات مشتريات	١٠,٠٠٠	مشتريات
٩,٠٠٠	مذكورين		

أستاذ الحسابات الأخرى

حـ/ مردودات المشتريات

منـه		لـه	
		٥,٠٠٠	محلات الأنسى
		١,٠٠٠	محلات الجبل الأخضر

حـ/ مردودات المبيعات

منه			له
١,٠٠٠	عملاق للبادية		
٣,٠٠٠	شركة عرب الجزيرة		

حـ/ الخصم المسموح به

منه			له
١,٢٠٠	عملاق للبادية		

حـ/ الخصم المكتسب

منه			له
		١,٥٠٠	محلات الأنسي
		٤٥٠	محلات الجبل الأخضر

حـ/ المشتريات

منه			له
٦,٠٠٠	بنك		
٣,٠٠٠	صندوق		
٦٠,٠٠٠	دائنين (موردين)		

حـ/ المبيعات

منه			له
		٣,٠٠٠	صندوق
		٤,٠٠٠	صندوق
		٨٠,٠٠٠	مدينين (عملاء)

هـ/ أوراق القبض

منـــه		لـــه	
٢٥,٠٠٠	شركة الوادى	٢٠,٠٠٠	الشركة
٢٠,٠٠٠	منشأة		
٨,٠٠٠	محلات إبن سينا		

صفحة من اليومية أستاذ (وفقا للطريقة الأمريكية)

اليومية | الأستاذ

المبلغ	البيان	التاريخ	الصندوق		البنك		المدينين		الدائنين		المشتريات والمبيعات		مردودات المشتريات ومردودات المبيعات		الخصم النقدي المسموح به والمكتسب	
			منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	ل
٤	الرصيد المنقول	١٩٨٢/١/١	٧٥,٠٠٠		١٨٠,٠٠٠											
٣٠,٠٠٠	مشتريات آجلة من محلات الأمس	١٩٨٢/١/٢								٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠					
٥,٠٠٠	مردودات مشتريات الى محلات الأمس	١٩٨٢/١/٣							٥,٠٠٠					٥,٠٠٠		
٣,٠٠٠	مبيعات نقدية	١٩٨٢/١/٤	٣,٠٠٠									٣,٠٠٠				
٢٥,٠٠٠	مبيعات على الحساب لشركة الوادى	١٩٨٢/١/٥					٢٥,٠٠٠					٢٥,٠٠٠				
٢٥,٠٠٠	كمبيالة مسحوبة على شركة الوادى	١٩٨٢/١/٦						٢٥,٠٠٠								
٢٥,٠٠٠	قيمة ما سدد نقدا والخصم المكتسب لمحلات الأمس	١٩٨٢/١/٧		٢٣,٥٠٠					٢٥,٠٠٠							١,٥٠٠

تابع صفحة اليومية أستاذ

رأس المال		الأصول الثابتة		أوراق القبض		أوراق الدفع		المصروفات		الإيرادات	
منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له

يلاحظ ما يلي :

١- بالنسبة للطريقة الأمريكية فقد تم تسطير دفتر اليومية أستاذ (الدفتر الرئيسي)، وتم تسجيل بعض العمليات به لتوضيح الكيفية التي يمكن بها إستخدام الدفتر المذكور على سبيل المثال .

٢- عدد خانات الجزء المخصص لحسابات الأستاذ ١٦ خانة مقسمة الى عمودين، أحدهما للعمليات المدينة (منه) والآخر للعمليات الدائنة (له) لكل حساب على حدة كالصندوق والبنك والمدينين والدائنين، أما بعض الحسابات كالمشتريات والمبيعات مثلا، فقد أدمجت في خانة واحدة مقسمة الى عمودين بإعتبار أن المشتريات مدينة وترحل الى جانب منه، والمبيعات دائنة وترحل الى جانب له .
وكذلك الحال بالنسبة لمردودات المشتريات والمبيعات، إذ أن الأولى دائنة فترحل الى جانب له، أما الثانية فمدينة . ومن ثم فإنها ترحل الي جانب منه من الخانة المخصصة لهما . ولا يختلف الأمر كذلك بصدد الخصم النقدي، إذ يخصص العمود (منه) للخصم المسموح به لأنه مدين بطبيعته، كما يخصص العمود له للخصم المكتسب الدائن بطبيعته .... وهكذا .

٣- أدرج رصيد حسابي الصندوق والبنك في أول يناير ١٩٩٥ ضمن خانة الأستاذ الخاصة بكل منهما، وعليه يمكن بيان أرصدة آخر المدة من واقع طرح العمليات الدائنة من المدينة لكل حساب على حدة، ولا يختلف الأمر على ذلك بالنسبة لبقية الحسابات .

٤- يمكن أن تستخدم المنشأة عددا من الدفاتر المساعدة كما في الطريقة الفرنسية (يومية وأستاذ) وعليه، فإن دفتر اليومية أستاذ الموضح في الصفحات السابقة يعبر عن اليومية العامة والأستاذ العام في ظل الطريقة الفرنسية .

تمرين على العمليات النقدية :

١ - فى أول فبراير ١٩٩٥ كان رصيد حساب الصندوق فى منشأة باسم كمال للتجارة والتوزيع ٥٠,٠٠٠ج ورصيد حسابها الجارى لدى بنك مصر الدولى ٢٩٠,٠٠٠ج .

وخلال الشهر قامت المنشأة بالعمليات الآتية :

فى ٢ فبراير سددت المنشـأة إيجـار المبنى الذى تشـغله عن شـهرى فبراير ومـارس بشيك على البنك بمبلغ ٥٠٠٠ج .

وفى ٩ فبراير بلغت المبيعات النقدية ٤٥,٠٠٠ج والمشتريات بشيكات ٣٠,٠٠٠ج .

فى ١٥ فبراير سدد شـادى رصيد حسـابه المدين للمنشـأة وقـدره ٤٠,٠٠٠ج بشيك قيمته ٣٨٠٠٠ج .

فى ٢٠ فبراير سحبت المنشأة ١٥٠٠٠ج من صندوقها أودعتها حسابها الجـارى لـدى البنك .

وفى ٢٥ فبراير قـامت المنشـأة بسداد رصيد حسـابها المدين لمحـلات الأمين وقـدره ٨٥٠٠٠ج بشيك قيمته ٨٠,٠٠٠ج فقط .

وفى ٢٧ فبراير سحب صاحب المنشأة من صندوقها ٦,٠٠٠ج لمصروفاته الشخصية .

وفى ٢٨ فبراير بلغت مبيعـات المنشـأة النقدية ٣٠,٠٠٠ج والمبيعـات التـى قبضـت قيمتها بشيكات ١٠,٠٠٠ج .

والمطلوب :

١- إثبات العمليات المذكورة بدفتر يومية النقدية التحليلى .

٢- إجراء قيود اليومية المركزية وتصوير الحسابات فى دفتر الأستاذ العام .

٢- فى أول يناير ١٩٩٥ بدأت شركة المنصورة للتجارة والصناعة (قطاع خاص) أعمالها برأس مال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠ج موزعة كالآتى :

١٥٠,٠٠٠ج نقدية فى الحساب الجارى لدى بنك مصر الدولى .

٥٠٠,٠٠٠ بضاعة بالمخازن .

١٠٠,٠٠٠ سيارات .

٧٥٠,٠٠٠ مبانى وأراضى .

وفيما يلى ملخص عمليات الشركة المذكورة خلال شهر يناير ١٩٩٥ :

١- بلغت مشترياتها الآجلة ٧٥٠,٠٠٠ج (٢٥٠,٠٠٠ مصانع للأغذية، ٣٥٠,٠٠٠ الشركة العربية للإمدادات والتموين، ١٥٠,٠٠٠ج للمنتجات الغذائية) .

٢- كانت مبيعاتها الآجلة على النحو التالى :

شركة سبأ للصناعات الغذائية	٤٠٠,٠٠٠ج .
الشركة الوطنية للصناعات الخفيفة	٢٥٠,٠٠٠ج .
لشركة مأرب للدواجن	٣٠٠,٠٠٠ ج .
لمحلات القدس	٥٠,٠٠٠ج .

٣- ردت الشركة جزءا من البضاعة المشتراة من المصانع أها للأغذية بلغت قيمتها ١٥٠,٠٠٠ج، كما ردت ما قيمته ١٠,٠٠٠ج الى الشركة العربية للإمدادات والتموين نظرا لعدم مطابقة البضاعة المذكورة للمواصفات المتفق عليها مع كل مورد .

كما كانت لامبيعات المرتدة من شركة مأرب للدواجن ومحلات القدس بمبلغ ١٢,٠٠٠، ٨٠٠ج على التوالى نظرا لحدوث بعض التلفيات فيها أثناء عمليات النقل .

٤- إشترت الشركة أثاثا ومفروشات بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه من المحلات العصرية سددتها بشيك على بنك مصر الدولى .

حصلت المبالغ الآتية من العملاء بموجب شيكات قررت لصالحها وتم إيداعها فى حسابها الجارى فى البنك ١٦٥,٠٠٠ من شركة سبأ للصناعات الغذائية بعد الخصم النقدى المسموح به وقدره ٥,٠٠٠ج .

١٤٣,٠٠٠ من الشركة الوطنية للصناعات الحقيقية بعد خصم نقدى قيمته ٢٠٠٠ جنيه .

٥- سحبت الشركة مبلغ ٥٠,٠٠٠ج من حسابها الجارى فى البنك أودعتها فى خزينتها لإستخدامها فى عملياتها اليومية .

٦- سددت الشركة فواتير المياه والكهرباء نقدا وقد بلغت ٤٠٠٠، ٦٠٠ج على التوالى لكل من مؤسستى المياه والكهرباء، كما دفعت نقدا مبلغ ١٨,٠٠٠ج قيمة مصروفات صيانة وتصليحات لمبنى الشركة بغرض صيانته والمحافظة عليه.

٧- بلغت المرتبات والأجور المسددة عن شهر يناير ٢٥,٠٠٠ج تم صرفها بموجب شيكات على بنك مصر الدولى .

٨- حررت الشركة شيكا بمبلغ ٥٦,٠٠٠ج الى مصانع أجا للأغذية سداد الجزء المستحق عليها بعد أن حصلت على مبلغ ٤٠٠٠ج كخصم نقدى .

فإذا علمت أن الشركة تتبع الطريقة الفرنسية فى تسجيل عملياتها .

فالمطلوب :

١- توضيح الدورة المحاسبية لعمليات الشركة المذكورة فى ضوء مبادىء تصميم النظام المحاسبى .

٢- إجراء التوجيه المحاسبى وجمع العمليات .

٣- تبويب الحسابات فى دفاتر الأستاذ المناسبة .

٤- بيان كيفية إحكام الرقابة على عمليات الشركة مع الغير من خلال طريقة القيد المتبعة .

ثالثا : تمارين على تصحيح الأخطاء

التمرين (١)

فيما يلى بعض القيود المحاسبية التى إستخرجت من دفاتر منشأة سمير أبو الفتوح :

٥٠٠		من حـ/ المشتريات	
	٥٠٠	الى حـ/ الصندوق	
		شراء أثاث نقدا بفاتورة رقم	
١٠٠٠		من حـ/ أحمد كمال	
	١٠٠٠	الى حـ/ أ. دفع	
		تظهير الكمبيالة المسحوبة على العميل محسن سلامة لأمر أحمد كمال	
٣٠٥		من حـ/ إبراهيم المهدى	
	٣٠٥	الى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة بالأجل لإبراهيم بمبلغ ٥٠٣ جنيه بفاتورة رقم ...	

٣٠٠		من حـ/ محمد علاقات	
	٣٠٠	الى حـ/ الصندوق	
		سداد كمبيالة تستحق فى تاريخه	
٢٠٠		من حـ/ الصندوق	
	٢٠٠	الى حـ/ شركة السلام	
		تحصيل سند إذنى يستحق فى تاريخه	
١٠٠		من حـ/ عبد المنعم	
	١٠٠	الى حـ/ البنك	
		سداد المستحق لعبد المنعم بشيك رقم ...	
٤٠٠		من حـ/ المشتريات	
	٤٠٠	الى حـ/ محمود كرداوى	
		شراء بضاعة نقدا بفاتورة رقم ...	
٣٠		من حـ/ محمد كمال	
	٣٠	الى حـ/ الصندوق	
		سداد إيجار العقار نقدا	
٣٠٠		من حـ/ الأثاث	
	٣٠٠	الى حـ/ شركة دمياط	
		شراء أثاث بالأجل من شركة دمياط	
١٦٠		من حـ/ الأجور	
	١٦٠	الى حـ/ الصندوق	
		سداد أجور العمال نقدا وقدرها ٦١٠ جنيه عن شهر ...	
٢٠٠		من حـ/ الصندوق	
	٢٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		بيع أثاث قديم بمبلغ ٦٠٠ ج تكلفته ١٨٠ جنيه	

المطلوب :

إبداء الرأى فى مدى صحة القيود السابقة مصححا ما قد تراه فيها من أخطاء متبعا الطريقة المختصرة فى التصحيح كلما أمكن ذلك .

تمرين (٩)

قام أحد المراجعين بمراجعة حسابات شركة باسم كمال لتجارة السيارات فوجد الملاحظات التالية :

فى ٤/١ تبرعت المنشأة بمبلغ ٢٠٠٠ج لمركز الكلى بالمنصورة وأثبتها المحاسب كما يلى:

٢٠٠ من حـ/ مركز الكلى بالمنصورة
٢٠٠ الى حـ/ النقدية

فى ٤/١٣ أرسلت المنشأة كمبيالة الى البنك برسم التحصيل قيمتها ٤٠٠٠ جنيه وأثبت المحاسب القيد التالى :

٤٠٠٠ من حـ/ البنك
٤٠٠٠ الى حـ/ أ . القبض

فى ٤/٣٠ قامت المنشأة بسداد أجور العمال قيمتها ٢٠٠٠ جنيه وفات المحاسب إثبات هذه العملية .

فى ٥/٣٠ قامت المنشأة بدفع مصاريف النور والمياة وقيمتها :

٧٥٠ جنيه نقدا وأثبت المحاسب القيد التالى :

٥٧٠ من حـ/ مصاريف النور والمياه
٥٧٠ الى حـ/ النقدية

والمطلوب :

إثبات قيود اليومية اللازمة لتصحيح الأخطاء .

التمرين (٣)

المطلوب :

إجراء قيود اليومية الصحيحة التي تم إكتشافها وقد كانت :

١- باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقداً، ولم يقم كاتب الحسابات بإثباتها .

٢- تم إستلام شيك بمبلغ ٩٥٠ جنيه من شركة النصر وقد أثبت المبلغ على إعتباره ٥٩٠ جنيه .

٣- تم إثبات قيمة مبيعات آجلة لشركة الفنار بملغ ١٠٠٠ جنيه وذلك بالقيد التالى :

١٠٠		من حـ/ شركة الفنار
	١٠٠	الى حـ/ المبيعات

٤- تم إثبات المبلغ المسدد ٣٠٠٠ جنيه للمورد أحمد كمال بإعتبار المبلغ يخص السيد أحمد كامل العميل .

٥- تم إثبات مبيعات نقدية قدرها ١٠٠٠جنيه مرتين بدفتر اليومية العامة .

٦- تم إثبات سيارة مشتراه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لإستخدامها فى نشاط الوحدة وتم إثبات القيمة ضمن حساب المصروفات العمومية .

نموذج الإجابة :

٥٠٠٠		من حـ/ الصندوق	
	٥٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	
٣٦٠		من حـ/ البنك	
	٣٦٠	الى حـ/ شركة النصر	
١٠٠		من حـ/ المبيعات	
	١٠٠	الى حـ/ شركة القنار	
		إلغاء القيد الخطأ	
١٠٠٠		من حـ/ شركة القنار	
	١٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		إثبات القيد الصحيح	
٣٠٠		من حـ/ أحمد كمال	
	٣٠٠	الى حـ/ أحمد كامل	
١٠٠		من حـ/ المبيعات	
	١٠٠٠	الى حـ/ النقدية	
٥٠٠٠		من حـ/ السيارات	
	٥٠٠٠	الى حـ/ المصروفات العمومية	

التمرين (٤)

المطلوب : إجراء القيود الصحيحة للأخطاء التالية :

١- سقط سهوا إثبات شراء أثاث بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٢- تم إثبات مواد ومهمات صيانة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه تم إيداعها بالمخازن تحميلا على حساب مصروفات الصيانة .

٣- تم إثبات مردودات مشتريات نقدية قيمتها ٤٠٠٠ جنيه كما لو كانت مردودات مبيعات نقدية .

٤- تم إثبات قيمة الخصم المكتسب وقدره ١٥٠٠ جنيه الممنوح على المشتريات الآجلة بإعتباره خصما مكتسبا .

٥- تم جعل حـ/ البنك دائنا بمقدار الفوائد المستحقة عن إيداعات المنشأة بالبنك علما بأن تم إثبات هذه الفوائد بإعتبارها طرفا مدينا وقد بلغت قيمتها ٤٠ جنيه .

٦- تم إثبات مبالغ مسحوبة من البنك (٢٠٠ جنيه) وأودعت الصندوق كما يلي :

١٠٠٠ من حـ/ البنك

١٠٠٠ الى حـ/ الصندوق

٧- تم إثبات مبيعات أثاث (أصل ثابت) قيمتها ٥٠٠ جنيه كما لو كانت مبيعات بضاعة .

نموذج الإجابة

٥٠٠٠		من حـ/ الأثاث	(١)
	٥٠٠٠	الى حـ/ الدائنين	
٢٠٠٠		من حـ/ مخزون مهمات الصيانة	(٢)
	٢٠٠٠	الى حـ/ مصروفات الصيانة	
٤٠٠٠		من حـ/ النقدية	(٣)
	٤٠٠٠	الى حـ/ مردودات المبيعات	
		إلغاء القيد الخطأ	
٤٠٠٠		من حـ/ النقدية	
	٤٠٠٠	الى حـ/ مردودات المشتريات	
		إثبات القيد الصحيح	
١٥٠٠		من حـ/ العملاء	(٤)
	١٥٠٠	الى حـ/ الخصم المسموح به	
		إلغاء القيد الخطأ	

التمرين الثاني

فى أول أكتوبر ١٩٩٥ كانت أرصدة الحسابات الشخصية وحسابات النقدية فى دفاتر الشركة العربية لصناعات البلاستيك (قطاع خاص) كما يلى :

حـ/ شركة المنصورة للتجارة	٩٥,٠٠٠ (مدين)
حـ/ محلات وادى القمر	٤٨,٢٠٠ (مدين)
حـ/ شركة البحر الأحمر	٨٢,٥٠٠ (دائن)
حـ/ منشأة المنار	٧٦,٣٠٠ (دائن)
حـ/ الصندوق	٩٧,٦٠٠
حـ/ جارى البنك	١٩٨,٤٠٠ (مدين)

فى ٢ أكتوبر سحبت الشركة مبلغ ٣٠,٠٠٠ج من الصندوق أودعتها حسابها الجارى فى البنك لعدم حاجتها اليها .

وفى ٥ أكتوبر حررت شركة المنصورة للتجارة شيكا بمبلغ ٦٣,٠٠٠ج أودعته الشركة العربية لصناعات البلاستيك حسابها الجارى فى البنك، بعد أن منحتها خصما نقديا قدره ٢٠٠٠ج.

وفى ٩ أكتوبر باعت الشركة نقدا بضاعة بمبلغ ٦٢,٠٠٠ج كما قامت بسداد مبلغ ٣٥,٠٠٠ج بشيك وحصلت على خصم نقدى قدره ١,٣٠٠ج الى منشأة المنار .

وفى ١٢ أكتوبر باعت بضاعة بمبلغ ٤١,٠٠٠ج الى الشركة العالمية للأدوات والمهمات، واتفق على أن يتم السداد خلال أسبوعين من تاريخه بخصم نقدى قدره ١٠٠٠ج.

فى ١٩ أكتوبر سددت محلات وادى القمر مبلغ ٤٧,٠٠٠ج قضاءا للدين الذى كان عليها للشركة .

فى ٢٠ أكتوبر إشترت الشركة سيارة لإستخدامها فى عملياتها بمبلغ ٤٤,٠٠٠ج سددتها بشيك .

فى ٢٥ أكتوبر سددت المبلغ المطلوب منها لشركة البحر الأحمر بواقع ٤٠,٠٠٠ج نقدا، ٤٠,٠٠٠ج بشيك .

كما سحبت مبلغ ١٥,٠٠٠ج من البنك وأودعتها صندوق الشركة .

فى ٢٦ أكتوبر حصلت الشركة المبلغ المطلوب لها من الشركة العالمية للأدوات والمهمات بموجب شيك .

فى ٢٨أكتوبر بلغت المشتريات النقدية ٢٨,٠٠٠ج كما كانت مرتبات الموظفين والعمال ١٦,٥٠٠ج تم سدادها بشيك على البنك وبلغت مبيعاتها من الأثاث والمفروشات القديمة غير الصالحة للإستعمال مبلغ ٦٠٠٠ج حصلتها نقدا .

وفى ٢٩ أكتوبر حررت الشركة شيكا للموظف الموكول اليه أعمال صندوق المصروفات النقدية بمبلغ ٥٨٠ج تعويضا عن ما صرفه خلال الشهر .

ويفرض أن الشركة تتبع طريقة القيد الفرنسية فى إمساك دفاترها .

فالمطلوب :

أولا : تجميع وتبويب عمليات الشركة النقدية التى قامت بها خلال شهر أكتوبر ١٩٨٠م وإذا كانت الشركة تتبع طريقة القيد الإنجليزية فالمطلوب :

ثانيا : توضيح أهم أوجه الإختلاف مع الطريقة الفرنسية خاصة ما يتعلق منها بالعمليات النقدية .

فهرس الكتاب

